جامعة بيروت العربية
كلية الآداب
قسم علم الاجتماع

أثر العولمة في السلوك الاجتماعي للمواطن الخليجي

دراسة ميدانية على المجتمع القطري

دراسة للحصول على درجة الماجستير

إعداد الطالبة
دينا سعيد الكعبي

إشراف:

أ.د. اسماعيل على سعد	د. محمد علي البدوي
أستاذ علم الإجتماع السياسي	كلية الآداب – جامعة بيروت العربية
كلية الآداب جامعة الإسكندرية	

بيروت
١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

الفهـرس

الصفحة

كلمة شكر..

الفهرس..

المقدمة.. ١

أولاً: أهداف الدراسة وتساؤلاتها.. ٩

ثانياً: الإستراتيجية المنهجية.. ١٠

الفصل الأول: الإطار النظري (المفهومات والدراسات السابقة).................... ١٤

أولاً: مفاهيم الدراسة.. ١٤

ثانياً: الدراسات السابقة.. ٢٦

ثالثاً: المدخل النظري للدراسة.. ٤٦

١- نظرية النسق العالمي.. ٤٦

٢- نظرية الثقافة العالمية.. ٤٧

٣- نظرية المجتمع العالمي.. ٤٨

الفصل الثاني: العولمة (لمحة تاريخية).. ٥٣

أولاً: النشاءة التاريخية للعولمة.. ٥٣

ثانياً: الإبعاد المختلفة للعولمة.. ٥٦

ثالثاً: الإنعكاسات الإيجابية والسلبية للعولمة.. ٨٣

رابعاً: **الإنعكاسات الإجتماعية للعولمة**.. ٨٦

الفصل الثالث: العولمة وواقع المجتمعات الخليجية والمجتمع القطري نموذجاً...... ٩١
تمهيد: ٩١
أولاً: المجتمعات الخليجية (تحليل بنائي تاريخي).................... ٩٢
ثانياً: مجتمعات الخليج (مرحلة ظهور النفط والتحولات المصاحبة لها)............ ١٠٠
ثالثاً: الواقع الراهن للمجتمعات الخليجية في ظل العولمة.................... ١٠٦
رابعاً: عوامل التغير في المجتمع القطري (تحليل بنائي تاريخي)................... ١١٤
خامساً: الانعكاسات الثقافية والإجتماعية للعولمة عن المجتمع القطري............ ١٢٧

الفصل الرابع: أثر العولمة في السلوك الإجتماعي (الدراسة ميدانية)................ ١٣٢
أولاً: الخصائص الإجتماعية والإقتصادية والثقافية لعينة الدراسة................. ١٣٣
ثانياً: العولمة وتأثيرها على أنماط السلوك الإجتماعي.......................... ١٤٩
ثالثاً: تأثير الإعلام والإنترنت على السلوك الإجتماعي........................ ٢٠٠
رابعاً: ضبط وترشيد السلوك الإستهلاكي.................................. ٢٣٨
خامساً: نتائج الدراسة وتوصياتها.. ٢٥٧
الخاتمة:... ٢٦٩
المراجع:... ٢٧١
الملاحق:... ٢٩٠

شكر وتقدير

يُسعدني ويشرفني في النهاية أن أتوجه بخالص الشكر وعظيم التقدير إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور/ إسماعيل علي سعد أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة الإسكندرية، الذي شرفني بالاشراف على الرسالة، والذي لولا توجيهاته الصائبة، ومتابعته العلمية المستمرة، وملاحظاته العلمية القيمة والتي استفدت منها كثيرا، لما استطعت انجاز هذا العمل. أشكره جزيل الشكر لما بذله من جهد متواصل، وعطاء فياض.

كما يسعدني أن اتوجه بعظيم الشكر و التقدير الى استاذي الفاضل الدكتور / محمد علي البدوي على كل ما بذله من جهد في متابعة هذا العمل، وعلى توجيهاته العلمية القيمة التي استفدت منها كثيراً. فله مني كل الشكر والتقدير.

كما يسعدني أيضاً أن أتوجه بالشكر والتقدير للأستاذ الدكتور/ رفيق عون على تفضله بقبول الدعوة لمناقشة الرسالة، رغم ما لديه من مشاغل كثيرة، أشكره شكراً جزيلا.

كما يسعدني كذلك أن اتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ الدكتور/ عبدالله السيد على تفضله بقبول الدعوة لمناقشة الرسالة، فله مني كل التقدير والاحترام.

وشكرا إلى أمي وأبي واخوتي ولكل من ساندني وقدم لي العون والمشورة والنصيحة وشاركني رحلة البحث الشاقة الممتعة.

ومن ثم تشكيل ثقافات متجاورة من حيث مكوناتها وخصائصها والتي تجمع بين العناصر والمكونات العالمية والمحلية" (١).

ولاشك في أن المجتمعات العربية بصفة عامة، والمجتمعات الخليجية بصفة خاصة، ومنها المجتمع القطري ليست – بحال من الأحوال – بمعزل عن هذه التحولات السريعة التي يشهدها العالم المعاصر. حيث تعرضت أبنيتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية لتغيرات كثيرة خلال السنوات الأخيرة، هذا فضلاً عن التغيرات البيئية والعمرانية والتي تجسدت في ارتفاع معدلات النمو الحضري بصفة عامة.

ونظراً لأن المجتمعات الخليجية تشكل جزءاً من المجتمع الدولي، فإن أية تغيرات تطرأ على المجتمع الدولي تنعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على هذه المجتمعات، كما أن أية تغيرات تشهدها تلك المجتمعات تعكس ردود فعل من جانب المجتمع الدولي.وإذا كانت هناك سمات عامة مشتركة تتسم بها المجتمعات الخليجية من حيث مواردها وثرواتها من ناحية، وموقعها الاستراتيجي المتميز من ناحية أخرى، فإنها كانت – وما تزال – تمثل مطمعاً للقوى الاستعمارية خلال المراحل التاريخية المختلفة، حيث استخدمت تلك القوى أساليب متنوعة لنهب هذه المجتمعات واستغلالها بدءً من السيطرة العسكرية المباشرة، مروراً بوضعها في حالة تبعية اقتصادية وسياسية وثقافية(التبعية بأشكالها المختلفة)، وصولاً إلى السيطرة والهيمنة التي فرضت على هذه المجتمعات خلال السنوات الأخيرة والتي تجسدت في العولمة بمظاهرها وأبعادها وجوانبها المختلفة.

هذه العلاقات غير المتكافئة بين القوى الرأسمالية العالمية والمجتمعات الخليجية أدت إلى مزيد من الاستغلال والسيطرة والهيمنة على معطياتها المادية والاقتصادية، كما أحدثت تغيرات كثيرة في أبنيتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. غير أن هذه التغيرات لم تكن تغيرات جذرية، فعلى الصعيد الاقتصادي: يمكن القول: إنه على الرغم

1- Malcolm Waters," Globalization"Key Ideas(London, New York, Roultledge, 1995)p.12.

من أن التغلغل الرأسمالي لهذه المجتمعات قد ارتبط بتحديث لقوى وأدوات الانتاج التقليدية، إلا أن النظم التقليدية وما تعكسه من بنية طبقية واجتماعية قبلية ماتزال موجودة ومؤثرة ليس فقط على الصعيدين: الاقتصادي والاجتماعي، ولكن أيضاً على المستويين الثقافي والقيمي، الأمر الذي يؤثر بشكل واضح على الاتجاهات وأنماط السلوك الاجتماعي للمواطن الخليجي.

وإذا كانت ثمة عوامل خارجية وداخلية كثيرة قد أسهمت بدرجات متباينة في تغير المجتمعات الخليجية خلال العقود القليلة الماضية، فمما لاشك فيه أن ظهور النفط وارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية وبخاصة خلال السبعينات قد أسهم بدرجة كبيرة في تحول المجتمعات الخليجية من مجتمعات تقليدية قبلية إلى مجتمعات حديثة، حيث أدت الاستثمارات النفطية إلى اتجاه هذه الدول إلى تبني سياسات تنموية في المجالات المختلفة وبخاصة في مجال البنية الأساسية مما صاحبه خلق فرص عمل كثيرة ، ومن ثم لجأت هذه المجتمعات إلى الاعتماد على العمالة الوافدة العربية والأسيوية والأوروبية. ولا شك في أن تدفق العمالة الوافدة خلال العقود الثلاثة الماضية كان لها آثار ايجابية كثيرة، حيث أسهمت في زيادة معدلات الانتاج، ومن ثم زيادة الدخل القومي للدول الخليجية بشكل عام، إلا أنها قد أفرزت جوانب سلبية تمثلت في التنوع الثقافي والعرقي والديني واللغوي والذي نتج عن تعدد الجنسيات وبخاصة في المجتمعات الحضرية والتي شهدت نمواً متزايداً خلال هذه السنوات القليلة لم تشهده من قبل وبنفس الدرجة والكيفية، الأمر الذي أدى إلى العديد من المشكلات الاجتماعية والثقافية والبيئية، والتي تجسدت في ظهور أنماط سلوكية جديدة تعكس تلك التغيرات التي تعرضت لها هذه المجتمعات بسبب انفتاحها الواسع على المجتمع العالمي.

وإذا كانت المجتمعات الخليجية بعامة والمجتمع القطري بخاصة قد شهدت العديد من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والايكولوجية خلال السنوات الأخيرة بفعل تأثير المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية، فإن التغيرات التي شهدتها منظومة القيم الاجتماعية التقليدية تبدو أكثر وضوحاً، حيث تجسدت تلك التغيرات في ظهور قيم جديدة، ومن ثم توجهات سلوكية مختلفة عن تلك التي عرفتها هذه المجتمعات في مراحل ما قبل التحول، وبخاصة في ظل سيطرة القيم القبلية والعشائرية. وعلى الرغم من التغيرات التي

تعرضت لها منظومة القيم القبلية التقليدية، إلا أن هذه التغيرات لم تكن تغيرات جذرية شاملة. حيث ظلت عناصر ومكونات قيمية تقليدية متعايشة ومتداخلة مع القيم الجديدة التي أفرزتها هذه التحولات البنائية والثقافية.

ولقد شكلت القبيلة أساساً لنمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في منطقة الخليج العربي قبل إكتشاف النفط، حيث كانت تمثل " الدعامة الأساسية للتنظيم الاجتماعي، كما أنها المحور الأساسي الذي تتشكل من خلاله شبكة العلاقات الاجتماعية والقرابية وفق مجموعة من التقاليد والأعراف التي تمثل قانوناً غير مكتوب للقبيلة، وتسيطر القوى القبلية على النفوذين الاجتماعي والاقتصادي، ولا تستطيع أن تبقى في مراكزها القيادية دون استغلال القوى المنتجة الأخري في المجتمع" (١).

وتؤكد الكثير من التحليلات على أن المجتمعات الخليجية قد شهدت تغيرات عديدة بعد إستغلال النفط، وما صاحبه من ارتفاع في مستوى الدخل القومي، والذي ساعد على الإسراع بعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وقد نتج عن ذلك تغيرات ثقافية قيمية رصدتها بعض الدراسات، ومن تلك التغيرات:

- أدى ارتفاع الدخل القومي إلى تغير نمط الحياة وأساليب المعيشة.
- تغيرت القيم الاستهلاكية للمواطن الخليجي، وبرزت ظاهرة المغالاة في شراء الحاجات والكماليات وأنواع السيارات باعتبارها مؤشرات لقيم التفاخر، فظهرت قيم الإسراف والتبذير، واختفت – إلى حد ما – قيم ترشيد الاستهلاك.
- اتساع مساحة السلوك المنحرف، فكثرت حوادث المرور وعدم التقيد بأنظمته، كما زادت نسبة الجريمة وجنوح الأحداث وخاصة بعد الاستعانة بالعمالة الوافدة على اختلاف ثقافاتها وأصولها الاجتماعية والعرقية.
- تراجع نمط الأسرة الممتدة، حيث أصبح الأبناء يعيشون في مساكن مستقلة عن الآباء بحكم الهجرة إلى المدينة، الأمر الذي أحدث تأثيرات واضحة على منظومة العلاقات

١- مفيد الزيدي، بدايات عصر النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين، دراسات استراتيجية، ط١، العدد ١٥، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي. ١٩٩٨، ص ص ١٠-١١.

القرابية والاجتماعية، ومن ثم أشكال السلوك الاجتماعي للأفراد على المستويين الأسري والمجتمعي.

- لقد تأثرت المجتمعات الخليجية مثل غيرها من المجتمعات بنزعة إلى الاستهلاك، وأن انتشار الثقافة الاستهلاكية من مراكز النظم الرأسمالية قد صنع أيديولوجية الاستهلاك قوامها النظر إلى الاستهلاك هدفاً أو غاية في حد ذاته، وربطه بأسلوب الحياة وبأشكال التميز الاجتماعي، الأمر الذي أدى إلى اندفاع الناس نحو الاستهلاك بغض النظر عن حاجاتهم الفعلية(١).

ومن ثم فإن التغيرات التي تتعرض لها منظومة القيم الاجتماعية والثقافية تنعكس بشكل واضح على مستوى الوعي الثقافي والاجتماعي للأفراد، الأمر الذي يصاحبه تأثيرات على توجهاتهم وأنماط سلوكهم الاجتماعي. ولذلك يؤكد الكثير من الباحثين على " أن القيم التي يتبناها أفراد المجتمع تتراوح بين الثبات والتغير النسبي، فهي تتطور باستمرار بخطى تتراوح بين تغيرات هادئة محددة إلى تغيرات جذرية وسريعة، وأن ذلك يتوقف على طبيعة ومستوى وحجم التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يتعرض لها كل مجتمع من ناحية، ومدى انفتاحه على العالم الخارجي من ناحية أخرى، ومدى استجابته وتفاعله مع التغيرات المحلية والإقليمية والعالمية من ناحية ثالثة. ففي الماضي، وعبر التاريخ البشري حدث تغير في النسق القيمي للمجتمعات ببطء، وبدرجات قليلة لا يمكن إدراكها في كثير من الأحيان، فقد ظلت القيم التقليدية Traditional Values تعمل بثبات نسبي وبقيت متواصلة وقادرة على تحديد الاختيارات والتفضيلات وتوجيه السلوك الفردي

١- لمزيد من المعلومات:

- عبد الحفيظ شناق، التحضر وتأثيره على القيم والاتجاهات الدينية في مجتمع دولة الامارات العربية المتحدة، مؤسسة دار الفكر الجديدة للطباعة، الامارات. ١٩٨٦، ص ص ٢٧٥-٢٨٠.
- أحمد زايد وآخرون، الاستهلاك في المجتمع القطري، أنماطه وثقافته، مركز الوثائق والدراسات الانسانية بجامعة قطر، قطر، الدوحة. أبريل ١٩٩٥، ص ١٣٧.

والمجتمعي، وتحديد الغايات والأهداف، كما ظلت هذه القيم ثابتة واضحة في اللغة والتفكير وأنماط السلوك، وكان تغيرها بطيئاً وتدريجياً"(١).

وبظهور الثورة التكنولوجية وثورة المعلومات والاتصالات عن بعد، "حدثت تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية، تبعها ثورة على قيم الحداثة أو القيم المادية، وظهرت قيم أخرى جديدة أطلق عليها قيم" مابعد الحداثة" Post- Modernity، وتأكدت هذه القيم في الثمانينات. وفي التسعينات وبعد انهيار المعسكر الاشتراكي، والتطور السريع الذي شهدته نظم الإتصال والإعلام، وشبكة الانترنت، ظهرت قيم جديدة أطلق عليها اسم" قيم العولمة، أو قيم الكوننة" ومن ثم بدأ التأكيد على البعد العالمي الكوني للقيم، ومن تلك القيم: الاهتمام بالتلوث البيئي، ونبذ العنف والحروب، وقيم السلام والمحبة، وحق تقرير المصير، واحترام حقوق الانسان.....وغيرها" (٢).

وثمة آراء تؤكد على أن مجتمعات الخليج قد تعرضت لتغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية تمثل مرحلة" الحداثة" هذه التغيرات فرضت على تلك المجتمعات تناقضات عل مستوى البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فكان من الصعب على البنى التقليدية المحلية أن تستوعب متطلبات الحداثة، وأن تنتظم في تطورات متسقة، فأفرزت هذه التناقضات الناتجة عن تفاعل البنى التقليدية مع نظم الحداثة وقيمها كماً هائلاً من التعارضات والتناقضات ترزخ تحت أعبائها بنية أي مجتمع، وتجعل منها بنية هشة قابلة للتفكك. فالعلاقة بين الحداثة والتقليدية خاضعة لمختلف أنماط التحولات ونماذج التكيف والرفض والمقاومة، كما أنها نتاج للتفاعل بينهما، ومن ثم يبدو المجتمع ليس تقليداً خالصاً ولا هو مجتمع حديث بشكل مطلق، وإنما هو مجتمع ثالث، أطلق عليه"زايد" تعبير "الثقافة

١- مكتب الانماء الاجتماعي، البناء القيمي في المجتمع الكويتي، الكويت. ١٩٩٧، ص ٢١.

٢- ضياء الدين زاهر، القيم والمستقبل، دعوة للتأمل، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد الأول، العدد الثاني، أبريل ١٩٩٥، ص ص ١٣-١٥.

الثالثة"، " أي ثقافة مجتمع تلقى الحداثة دون أن يبتكرها أو يختارها، بل جاءت من تاريخ لم يصنعه" (١).

ونظراً لأن القيم تلعب دوراً جوهرياً ومؤثراً في تشكيل شخصية الفرد وتحديد اتجاهاته وخياراته وسلوكياته، كما أنها تؤدي إلى تماسك المجتمع وتطوره، فقد أولاها الباحثون اهتماماً كبيراً منذ منتصف القرن العشرين، وقد ترجم الباحثون هذا الاهتمام بإجراء العديد من الدراسات والبحوث. حيث اهتمت بعض الدراسات بالمنظومة القيمية لدى فئات اجتماعية معينة للتعرف عل النسق القيمي لهذه الفئات الاجتماعية مثال دراسات" خليفة ١٩٩٩، المطوع ١٩٩٠، والبطش ١٩٩٠"، في حين ركزت دراسات أخرى على المتغيرات ذات العلاقة بالمنظومة القيمية مثال"حنورة ١٩٩٨، العمري وزملائه ١٩٨٠...وغيرهم. وثمة اهتمامات أخر بقضية القيم مثل الدراسة الموسعة التي أعدها مكتب الإنماء الاجتماعي بالكويت عام ١٩٩٧ عن البناء القيمي في المجتمع الكويتي، ودراسة مركز الوثائق والدراسات الانسانية بجامعة قطر عن التحولات الاجتماعية وقيم العمل في المجتمع القطري عام ١٩٩٥.

ولعل أهم العوامل التي دفعت الباحثين في مجتمعات الخليج للاهتمام بدراسة القيم" ما أحدثته الثورة العلمية والتقنية المتسارعة، والانفتاح على الثقافات الغربية، وما أحدثه إكتشاف النفط من تغيرات بنائية انعكست بشكل واضح على منظومة القيم الاجتماعية، وبالتالي على الجوانب المعرفية والسلوكية للمواطن الخليجي. هذا فضلاً عن أن التغيرات الثقافية والعلمية والاقتصادية التي تعرضت لها تلك المجتمعات خلال العقود القليلة الماضية قد أوجدت واقعاً اجتماعياً له معاييره وقيمه الجديدة التي تختلف في كثير من مكوناتها وخصائصها عن القيم القبلية التقليدية والتي كانت سائدة لفترات تاريخية بعيدة، الأمر الذي انعكس بشكل واضح عل أنماط السلوك الاجتماعي للمواطن الخليجي، حيث ظهرت وتشكلت أنماط سلوكية جديدة مغايرة تماماً عن تلك التي كانت سائدة في مراحل ما قبل التحول" (١).

وعلى الرغم من اهتمام الباحثين بدراسة التغيرات التي تعرضت لها منظومة القيم في العديد من المجتمعات الخليجية خلال السنوات القليلة الماضية، وتفسير تلك التغيرات في

١- أحمد زايد، الاسلام وتناقضات الحداثة، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد ٣١، العدد ٣٢، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة. ١٩٩٤.ص ١٣

ضوء العوامل والمتغيرات المختلفة: الداخلية والخارجية مثل: ظهور النفط، الانفتاح على الثقافات الأخرى: الإقليمية والعالمية، العمالة الوافدة، تطور نظم التعليم، ارتفاع معدلات التحضر ونموالمدن، التغيرات التي شهدتها نظم الإتصال والإعلام المحلية والعربية والعالمية، التحديث والتنمية، وأخيراً العولمة...، على الرغم من هذه الاهتمامات البحثية المتنوعة، إلا أن ثمة قصوراً واضحاً في الدراسات السوسيولوجية المتخصصة في مجال دراسة السلوك الاجتماعي للمواطن الخليجي، وإلى أي مدى تغيرت تلك الأنماط السلوكية كانعكاس لهذه التغيرات المجتمعية. ومن ثم تأتي **الأهمية النظرية** للدراسة الراهنة في كونها محاولة علمية للكشف عن مظاهر التغير في السلوك الاجتماعي للمواطن الخليجي نتيجة لتأثيرات العولمة على اختلاف أبعادها ومستوياتها: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإعلامية والتقنية. ومن ثم يمكن أن تمثل هذه الدراسة إضافة للدراسات السوسيولوجية في هذا المجال. **أما الأهمية التطبيقية** للدراسة فتتمثل في فهم الواقع الاجتماعي القطري بكل ما يتضمنه من تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية من جانب، والكشف عن أنماط السلوك الاجتماعي المختلفة" التقليدية والحديثة" من خلال دراسة ميدانية على عينة من الفئات الاجتماعية المتباينة للمواطنين القطريين في مدينة الدوحة، وتفسير هذه الأنماط السلوكية المتباينة في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية من جانب آخر. ومن ثم وضع تصور مستقبلي لما يمكن أن يكون عليه الوضع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في المجتمع القطري خلال السنوات القادمة في ظل التطورات العالمية والتحديات الكثيرة التي تفرضها العولمة.

أولاً: أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

انطلاقاً من الهدف الرئيسي للدراسة الراهنة والذي يتمثل في التعرف على تأثيرات العولمة في السلوك الاجتماعي للمواطن الخليجي بصفة عامة، والمواطن القطري بخاصة، يمكننا صياغة مجموعة من الأهداف الفرعية تسعى الدراسة إلى تحقيقها على النحو التالي:

١- محمود عطا حسين عقل، القيم السلوكية لدى طلبة المرحلتين المتوسط والثانوية في دول الخليج العربية، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ٢٠٠١، ص ص ٢٢-٢٤.

١- التعرف على الظروف المختلفة التي أسهمت في نشأة ظاهرة العولمة، ومراحل تطورها وأبعادها المختلفة.

٢- التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التقليدية للمجتمعات الخليجية.

٣- الكشف عن التأثيرات المختلفة التي أحدثتها - ولا تزال - العولمة في بنية المجتمعات الخليجية على جميع الأصعدة: الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والإيكولوجية.

٤- التعرف على طبيعة البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع القطري في مراحل ما قبل ظهور العولمة.

٥- التعرف على مدى تأثيرالعولمة على المجتمع القطري بعامة، والسلوك الاجتماعي للمواطن بخاصة.

٦- الكشف عن مظاهر التغير في السلوك الاجتماعي للمواطن القطري.

وانطلاقاً من ذلك، تسعى الدراسة إلى الإجابة على مجموعة من **التساؤلات** نجملها فيما يلي:

١- ما الظروف والمتغيرات المختلفة التي أسهمت في ظهور العولمة وتطورها؟.

٢- ما الأبعاد المختلفة للعولمة، وما مدى التداخل والتفاعل بينها؟

٣- ما الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التقليدية التي اتسمت بها المجتمعات الخليجية.

٤- ما مدى التأثيرات التي أحدثتها العولمة في بنية المجتمعات الخليجية؟، ومظاهر تلك التأثيرات؟

٥- ما طبيعة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع القطري في مراحل ما قبل ظهور العولمة؟

٦- ما التأثيرات التي أحدثتها العولمة في المجتمع القطري بعامة، وفي السلوك الاجتماعي للمواطن بخاصة؟

٧- ما مظاهر التغير الذي طرأ على السلوك الاجتماعي للمواطن القطري؟

ثانياً: الاستراتيجية المنهجية للدراسة:

تتضمن الاستراتيجية المنهجية للدراسة عدداً من المحاور الرئيسية نجملها فيما يلي:

١- المنهج:

نظراً لأن الدراسة تهتم بصفة أساسية بتشخيص وتحليل الوضع الراهن للمجتمع القطري بصفة عامة، والتأثيرات المختلفة التي أحدثتها ولا تزال العولمة في بنية المجتمع على جميع الأصعدة من ناحية، والسلوك الاجتماعي للمواطن من ناحية أخرى، فإن المنهاج الوصفي يعد منهجاً مناسباً للدراسة، وذلك من خلال الاعتماد على أسلوبين في تحليل البيانات والمعطيات الميدانية هما:

أ- **الأسلوب الكمي**، ويعتمد على التحليلات الإحصائية لبيانات الدراسة الميدانية، بالإضافة إلى استخدام "مربع كاي" لمعرفة الفروق ذات الدلالات الإحصائية للمتغيرات الواردة في الدراسة الميدانية، وكذلك معرفة العلاقات بين المتغيرات المختلفة.

ب- **الأسلوب الكيفي**، ويعتمد على تحليل البيانات الإحصائية وتفسيرها في ضوء التطورات التي يشهدها المجتمع من جانب، ونتائج البحوث والدراسات السابقة من جانب آخر، والإطار النظري للدراسة من جانب ثالث.

٢- مصادر البيانات:

إعتمدت الدراسة على عدد من المصادر للحصول على البيانات تتمثل في: الدراسات والبحوث السابقة التي اهتمت بقضية العولمة وبتحليل أبعادها وتأثيراتها المختلفة، وبيانات ومعطيات الدراسة الميدانية.

٣- مجالات الدراسة:

أ- **المجال المكاني:** يتم اختيار مدينة الدوحة كمجال مكاني لإنجاز الدراسة الميدانية، وذلك باعتبارها العاصمة، ومن ثم تعد أكثر المدن القطرية انفتاحاً على العالم الخارجي على المستويين: الإقليمي والعالمي من ناحية، ومن أكثر المجتمعات تأثراً بالعولمة من ناحية أخرى.

ب- المجال البشري(العينة):

تم اختيار عينة متنوعة من سكان مدينة الدوحة (ذكور واناث) يمثلون شرائح وفئات اجتماعية متباينة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وايكولوجياً، وذلك بطريقة عمدية مقصودة، بهدف التعرف على التأثيرات المختلفة للعولمة على أنماط السلوك الاجتماعي لديهم،

والتغيرات التي تعرضت لها تلك الأنماط، وكذلك أشكال وأنماط السلوك التقليدية التي لا تزال موجودة وفاعلة ومؤثرة، والعوامل المختلفة المسئولة عن استمرارية تلك الأنماط التقليدية، والفروق بين النوعين حول آرائهم واتجاهاتهم حول هذه التغيرات. وقد بلغ إجمالي عينة الدراسة(١٧٤)، تم توزيعها وفقاً لتباين المستوى الاجتماعي والثقافي والمهني.

٤- أدوات الدراسة:

نظراً لتنوع وتباين خصائص عينة الدراسة من حيث المستوى التعليمي والثقافي والاجتماعي، فيمكننا استخدام أكثر من أداة لجمع البيانات وهي:

أ- **الملاحظة البسيطة**، وذلك من خلال ملاحظة ورصد التغيرات التي طرأت على السلوك الاجتماعي للمواطن القطري بفعل تأثير العولمة.

ب- **الاستبيان:** ويوجه لمفردات العينة من المتعلمين والمثقفين، ويتضمن عدداً من المحاور الأساسية والفرعية لتحقيق أهداف الدراسة، كما يستخدم أيضاً في صورة مقابلة ليتناسب وطبيعة العينة المختارة من غير المتعلمين.

وقد تضمنت الدراسة مجموعة من الفصول عدا المقدمة والخاتمة جاءت على النحو التالي: **الفصل الأول** بعنوان: الإطار النظري: المفهومات والدراسات السابقة، حيث قامت الباحثة بمناقشة مفهومات الدراسة وتمثلت في مفهوم العولمة ومفهوم السلوك الاجتماعي، وكذلك عرض نماذج من الدراسات السابقة على المستويات: العالمي والإقليمي والمحلي. كما قدمت الباحثة أيضاً عرضاً مختصراً لبعض المداخل النظرية التي تناولت ظاهرة العولمة، ومن ثم تبنت مدخلاً نظرياً يتناسب وطبيعة موضوع الدراسة من ناحية، وخصوصية المجتمع القطري من ناحية أخرى.

أما **الفصل الثاني** فقد جاء بعنوان: العولمة: لمحة تاريخية، حيث ناقشت الباحثة الجذور التاريخية للظاهرة وأبعادها المختلفة: الاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية، وكذلك الإنعكاسات الإيجابية والسلبية للعولمة، وبخاصة الانعكاسات الاجتماعية.

وقد تناول **الفصل الثالث** العولمة وواقع المجتمعات الخليجية بالتركيز على المجتمع القطري، حيث تضمن هذا الفصل عدداً من المحاور تمثلت في: المجتمعات الخليجية من منظور بنائي تاريخي، مجتمعات الخليج في مرحلة ظهور النفط والتحولات المصاحبه، والواقع الراهن للمجتمعات الخليجية في ظل العولمة، وأيضاً عوامل التغير في المجتمع

القطري من منظور بنائي تاريخي، وكذلك الانعكاسات الاجتماعية والثقافية للعولمة على المجتمع القطري.

بينما جاء **الفصل الرابع** بعنوان: أثر العولمة في السلوك الاجتماعي – الدراسة الميدانية، ووقد إشتمل على مجموعة من العناصر والمحاور تمثلت فيما يلي: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لعينة الدراسة، تأثير العولمة على العلاقات الأسرية والقرابية: ملامح التغير والثبات، الأسرة والتنشئة الاجتماعية: مظاهر التغير في القيم والسلوك، تأثير الإعلام والإنترنت على السلوك الاجتماعي للمواطن القطري، تأثير العولمة على التوجهات والسلوك الاجتماعي للمواطن القطري، وسائل وأساليب ترشيد السلوك الاستهلاكي للمواطن القطري، وأخيراً النتائج العامة للدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري

المفهومات والدراسات السابقة

أولاً: مفاهيم الدراسة:

لا شك في أن إحدى المشكلات النظرية والمنهجية التي تواجه العلوم الاجتماعية والإنسانية بصفة عامة وعلم الاجتماع بصفة خاصة تتمثل في عدم وجود تعريفات عامة ومطلقة للكثير من المفاهيم المستخدمة في مجال هذه العلوم، ويرجع ذلك إلى عدد من الأسباب منها: اختلاف التخصصات العلمية والأكاديمية من جانب، واختلاف وتباين التوجهات الفكرية والنظرية والمواقف الأيديولوجية للعلماء والباحثين من جانب آخر، فضلاً عن اختلاف وتباين المجتمعات وتغيرها من مرحلة لأخرى من جانب ثالث. وهذا يعني أن وضع تعريف عام ومطلق لأي من المفاهيم السوسيولوجية يُعد مراً في غاية الصعوبة.

ونظراً لأن الدراسة الراهنة تحتوي على مفهومين أساسيين، هما: العولمة، والسلوك الاجتماعي، فسوف نقدم بعض التعريفات التي قدمها العلماء والمتخصصين لكل منهما كمحاولة لصياغة تعريفات إجرائية تتناسب وموضوع الدراسة من ناحية، وخصوصية مجتمع البحث من ناحية أخرى.

١- مفهوم العولمة:

تعد العولمة "Globalization" على مستوى البحوث والتحليلات النظرية والإمبريقية ظاهرة مطاطية Balloons، فقد أصبح مفهوم العولمة موضوعاً للكثير من الدراسات والبحوث النقدية، حيث تم دراسته وتحليله من منظورات متعددة ومتباينة، فقد انقسم المفكرون بين مؤيد ومعارض لتلك الظاهرة. وعلى الرغم من تباين وجهات النظر حول الانعكاسات الإيجابية والسلبية للعولمة، فثمة إجماع على أن هناك تحديات خطيرة تواجه

المجتمعات المعاصرة، تلك التحديات لم تكن معروفة بالدرجة والأهمية والخطورة نفسها على مستوى العلوم الاجتماعية سابقاً(١).

ولقد أثير جدل ونقاش كبير منذ مطلع التسعينات من القرن العشرين حول مفهوم العولمة وتداعياتها، وتناولته الكتابات الأكاديمية ووسائل الإعلام المختلفة بالنقد والتحليل. ومن ثم يمكن القول إن هناك ثلاثة تيارات فكرية شكلت مناقشتها وأطروحاتها لمفهوم العولمة الأبعاد الأساسية والعملية له؛ **التيار الأول**: يرى أن العولمة تشير إلى حقبة جديدة من العلاقات الاقتصادية بين البشر، وأنه تم تجاوز الدولة القومية بوصفها وحدة النشاط الأساسي في الاقتصاد العالمي(٢).

ومن هذا المنظور تُعد العولمة مفهوماً اقتصادياً في جوهرها، ولذلك يكون الهدف في النهاية خلق سوق عالمية واحدة، ومن ثم فإن العولمة الاقتصادية تُزيل الصفة الوطنية عن الاقتصاد من خلال شبكات متداخلة عابرة للحدود تشتمل على الإنتاج والتجارة والتمويل ووفقاً لذلك، فإن الدور الاقتصادي للدولة بدأ في التقلص لتصبح معبراً أو منفذاً لرأس المال العالمي. وفي هذه الحالة فإن قوى السوق العالمية هي التي تمتلك معظم آليات الحكم الجديدة(٣).

وانطلاقاً من ذلك، فإن السلطة الاقتصادية للدولة سوف تضعف نتيجة لتولي مؤسسات جديدة المسئوليات الاقتصادية، كما أن الحكم سيتحدد من خلال التوجهات والمصالح الاقتصادية، وستتمثل السياسة في القدرة على ممارسة الإدارة الاقتصادية السليمة؛ أي أن التيار الأول ينظر إلى العولمة بوصفها ظاهرة اقتصادية بحتة تنطوي على إعادة ترتيب أطر النشاط البشري(١). أما التيار الثاني، فينطلق من رؤية تاريخية للظاهرة مشيراً إلى أن

1- See:-

- Brenda S.A.Yeah," Global/ Globalization Cities", Progress I Human Geography 23,4, 1999.pp.607-616.
- Sklair,L." transnational Practices and the Analysis of Global System", Transnational Communities Working, Paper Series 98-04. Oxford: Transnational Communties: An ERSC Research Programme, University of Oxford, 1998.

2- " Globalization Definition", http://www.investor words.com/2182/globalization.html.2004.p.1

3- David held.Et Al, " Global Transformation, Political, Economics and Culture", Cambridge: Polity Press, 2000.p.3.

- Christopher. Chase-Dunn, ' Globalization: Aworld- Systems Perspective", Journal of World- Systems Research, Volv, 2, 1999.pp.188-190.

العولمة ليست حدثاً جديداً، بل إنها تمثل حقبة جديدة من تطور العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث شكلت الإمبريالية الأوربية في ذروتها عهداً غير مسبوق بالفعل من التفاعلات الاقتصادية التي ربما لم نعرفها في التاريخ المعاصر(٢). ولذا فإن العالم يشهد في الوقت الحاضر إقليمية اقتصادية وليس عولمة، ومن ثم نجد أن العالم ينقسم الآن إلى تكتلات اقتصادية: أوربا، وشرق أسيا، وأمريكا الشمالية(٣).

ومن ثم يرى أصحاب هذا التيار أن الاقتصاد الدولي أضحى اليوم أقل عالمية من ناحية المساحة الجغرافية التي يغطيها منذ نهاية حقبة الإمبراطوريات. وأن النشاط الاقتصادي العالمي بوضعه الراهن لن يؤدي إلى زوال سلطة الدولة ودورها على المستوى الدولي؛ لأن الدول في واقع الأمر هي التي تصنع وتحدد ملامح النظام الاقتصادي العالمي السائد. حيث إن الدولة هي التي تنظم قواعد التجارة والقوانين التي تحكمها، كما أنها- لا تزال- تمثل أداة احتكار لرأس المال. ولذلك يرى أصحاب هذا التيار أن الدولة لا تزال تمثل القوة المحافظة على الثقافة الوطنية، ومن ثم يصعب حالياً الحديث عن ثقافة أو حضارة عالمية، لأن القوة الاقتصادية وحدها لا تستطيع نشر مثل هذه الحضارة. ولذلك يرى "صموئيل هنتنجتون" أن من الصعب قيام حضارة عالمية بوصفها محصلة للعولمة، لأن الانتشار الثقافي في العالم يعكس توزيع القوة، وأنه وفقاً للخبرة التاريخية كان تزايد قوة الحضارة يصاحب تنامي القوة العسكرية التي تنشر قيمها الثقافية وتقاليدها في المجتمعات الأخرى، ولذلك فإن نشر الحضارة العالمية يتطلب وجود قوة كونية(٣). في حين يرى التيار الثالث، أن العولمة هي القوة المركزية الدافعة إلى قيام نظام عالمي جديد، ومن ثم فهي تمثل تحولا نحو تقليص سلطة الدولة. ولذلك فالعولمة ظاهرة متعددة الأبعاد، تنعكس في التغيرات

1- M. Albrow, " The Global Age", Cambridge: Polity Press, 1996.p.85.

2- Fred Halliday, " Globalization: Good Or Bad? LSE Roundtable discussion, October2000. p.8.

3- W. Rnigrok & Tulder, " The Logic of International Restructuring", London: Rout Ledge, 1995. 1- Samuel P. Huntington, " The Clash of Civilization and the Remaking of World Order", New York, Simon& Schuster, 1996 p.91.

4- Samuel P. Huntington," The Clash of Givilization and the Remaking of World Order", New York, Simon & Achuster,1996.

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تُعيد تشكيل المجتمعات المعاصرة والنظام العالمي(١).

وفي ضوء هذه الرؤى النظرية المتباينة يمكننا أن نعرض بايجاز لبعض التعريفات والتفسيرات التي قدمها المفكرين والمحللين لمفهوم العولمة على النحو التالي:

إن "العولمة" مشتقة من"عالم" يعرفها"مختار الصحاح" "بالخلق" وتجمع عوالم،"والعالمون" أصناف الخلق، و"العالمين" وتشتمل الكون، أي عالمنا، والعوالم الأخرى. ومصطلح " العولمة" العربي هو ترجمة لكلمة الانجليزية المشتقة من كلمة Globe التي يُعرفها قاموس المرد على أنها كرة أو "الكرة الأرضية"(٢).

ويرى" فيذرستو" أنه من الصعب الحديث عن ثقافة عالمية، لكنه يشير إلى أن هنالك"عمليات" تحول نحو التكامل والتشابه من جهة، ونحو التشرذم والتفكك الثقافي من جهة أخرى(٣).

ويؤكد" ديكن" على أن النشاط الاقتصادي"يتعولم" وبذلك يعني أن يتكامل وظيفياً عبر الحدود الوطنية بطرق غيرت خطوط الدول والمناطق الاقتصادية، كما يرى أيضاً أن التغيير ليس دولياً فقط، لأن الدولي يعني مجرد انتشار جغرافي متزايد، بينما" العولمة" معقدة أكثر، وتعني تكاملاً وظيفياً بين نشاطات منتشرة جغرافياً. ويركز "ديكن" على العولمة "كعملية" لا كحالة ثابتة. كما يعترف بأنها لم تمس كل الدول أو المناطق بالقوة نفسها، وأن وقعها غير متساو بين المناطق، إنما تبقى هنالك مناطق قليلة في العالم لم تتأثر بها. كما يؤكد كذلك على أن ثمة تقسيماً جديداً للتخصص الدولي، وأن زمن المراكز والأطراف قد انتهى، فاليوم تقطع العمليات الحدود وحتى طرق الانتاج تغيرت تماماً(٤).

1- Anthony Giddens, " globalization: A Keynote Address, UNRISD News, p.15, Anthony Giddens, The Consequences of Modernity, Cambridge: Polity Press, 1990.p.32.

٢- أحمد عبد الرحمن أحمد، العولمة: المفهوم، المظاهر والسلبيات، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ٢٦، عدد ١، ١٩٩٨، ص ٥٢.

3- Featherstoe.M, " Global Culture" pp. 1-14, In M. Featherstone (ed0 Global Culture: Nationalism, Globalization and Modernity, London: Sage Publication, 1990.

4 - Diken.P," Global Shift: The Internationalization of Economic Actvity", 2nd Ed, London: Paul Champman Publishing Ltd. 1992 p.20.

وثمة آراء أخرى تؤكد على أن العولمة تتشكل في أطر ثقافية تتمثل بعمليات موضوعية وأخرى معنوية ، وهو ما يتفق مع ما ذكره" روبرتسون " Robertson على أن العولمة تتشكل في أطر ثقافية تتمثل بعمليات موضوعية ولهذا فأنه يعرف " العولمة بوصفها مفهوماً يشير إلى شيئين معا: إنكماش العالم وازدياد الوعي بالعالم ككل "(١) .

بينما تمثل"العولمة" في مجال إدارة الأعمال: توجه ورؤية يفترض أن تنعكسا في الممارسة، وهي أيضاً"عملية" فيها تبدأ الشركة في التحلل أكثر وأكثر من الارتباط بقطر أو أقطار معينة لها بها صلة تاريخية أو"موطنية"، وتبدأ بتقييم أي بلد كموقع انتاج أو تجميع ومصدر محتمل أو سوق مرشح للاستغلال، تحكمها في ذلك الاعتبارات الربحية والاستراتيجية. هذا لايعني أن الشركات لاتعطي وزناً للمعطيات السياسية والاجتماعية في البلاد التي تعمل فيها، لكنها تعاملها كذلك: معطيات يتهيأ لها أو يلتف حولها" (٢).

ويرى" أنتوني جيدنز" أن"العولمة" تكثيف للعلاقات الاجتماعية على مستوى العالم بحيث يتأثر ما يحدث على المستوى المحلي بالأحداث التي تقع على بعد أميال عديدة وبالعكس، كما يذهب أيضاً في كتابه" عالم منفلت" إلى أن العولمة تعمل على إعادة هيكلة الطرائق التي نحيا بها وبصورة بالغة التأثير، وأنها تحمل بصمات تعكس بوضوح القوى الاقتصادية والسياسية الأمريكية(٣). بينما يرى" نجير وودز" أن العولمة "هي توسع في الأسواق وتحديات تقابل الدولة والمؤسسات الاقتصادية وظهور أنواع جديدة من الحركات السياسية والاجتماعية(٤).

1- Robertson Roland: Globalization Social Theory and Global Culture, London, Sage, Publications, 1992, p.8.

٢- أحمد عبد الرحمن أحمد، العولمة: المفهوم، المظاهر والمسببات، مجلة العلوم الاجتماعية..، مصدرسابق، ص ٥٤.

٣- أنتوني جيدنز، عالم منفلت، كيف تعيد العولمة صياغة حياتنا؟، ترجمة محمد محي الدين، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة. ٢٠٠٠، ص ١٤.

4- Ngire Wood (ed), " The Political Economy of Globalization", London, Macmillan Press LTD, 2000.p.2

وإذا كانت ظاهرة العولمة قد أثارت إهتمام المفكرين الغربيين بصفة عامة، ومن ثم جاءت آرائهم متباينة بسبب تباين وتنوع تخصصاتهم من ناحية، واختلاف توجهاتهم النظرية والفكرية من ناحية أخرى، فلا شك في أن هذه الظاهرة قد أثارت اهتمام المفكرين والباحثين العرب خلال السنوات القليلة الماضية، وذلك ليس فقط من حيث تعريفاتها، ولكن أيضاً لتشخيص أبعادها وتأثيراتها المختلفة على كافة الأصعدة. ومن ثم قدم هؤلاء تفسيرات وتعريفات مختلفة للعولمة، يمكننا أن نعرض بايجاز لبعضها فيما يلي:

يرى" الجابري" أن العولمة هي" إفرازات ما بعد الاستعمار والثورة المعلوماتية وما يرافقها من توحيد الاستهلاك وخلق عادات استهلاكية على نطاق واسع"، ومن ثم تختلف عن العالمية، فالعالمية هي الانفتاح على العالم والثقافات الأخر، أما العولمة فهي نفي شخصية الآخر، وأن الاختراق الثقافي يحتل مكاناً في الصراع الأيديولوجي، فضلاً عن أن العولمة هدفها النهائي يتمثل في الاستتباع الحضاري عن طريق جملة من الأوهام تهدف إلى التطبيع والهيمنة. كما أنها ليست مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي، بل هي أيديولوجيا تعبر بصورة مباشرة عن إرادة الهيمنة على العالم وأمركته" (١).

ويمكن القول أن هذا التعريف يتضمن قضايا ثلاثة رئيسية تتمثل القضية الأولى في الثورة المعلوماتية، والثانية في توحيد العالم وخلق عادات استهلاكية لخدمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي المركزي، أما القضية الثالثة فتتمثل في أن العولمة تبشر ببلورة أيديولوجيا على النمط الأمريكي، حيث تسعي تلك القوى التي تتبنى هذه الأيديولوجيا بكل ما لديها من وسائل وإمكانيات مادية وإعلامية وتقنية إلى فرض سيطرتها وهيمنتها على العالم.

بينما يذهب تعريف آخر للعولمة إلى" أنها السيطرة الثقافية الغربية على سائر الثقافات الأخرى بواسطة استثمار مكتسبات العلوم والثقافة في ميدان الاتصال، كما أنها تمثل تتويجاً تاريخياً لتجربة مديدة من السيطرة بدأت منذ انطلاق عمليات الغزو الاستعماري منذ قرون(٢).

في حين يذهب" برهان غليون" إلى أن العولمة" هي الدخول بسبب تطور الثورة المعلوماتية والتقنية الاقتصادية معاً في طور من التطور الحضاري الذي يصبح فيه مصير

١- محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، في: العولمة والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ١٩٩٨، ص ص ٢٧٩-٣٠٨.

٢- مصطفى عبد الغني، الجات والتبعية الثقافية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة. ١٩٩٩، ص ٧١.

الإنسانية موحداً أو نازعاً للتوحد، إلا أن نص الوحدة لا يعني التجانس والتساوي بين جميع أجزاء العالم والمجتمع البشري، ولكنه يعني درجة عالية من التفاعل بين المناطق والمجتمعات البشرية المختلفة والمتباينة بالتالي ازدياد درجة التأثير والتأثر المتبادلين، ولذلك يرتبط مفهوم العولمة بمفهوم الاعتماد المتبادل" (١). وعلى صعيد آخر، يذهب" حيدر إبراهيم" إلى أن العولمة" هي عملية بلورة العالم في مكان واحد وظهور حالة إنسانية عالمية يفترض فيها عدم التعارض مع الهوية أو الهويات" (٢).

ومن جانب آخر، ركزت بعض التعريفات الأخرى التي قدمها بعض المفكرين العرب على الجوانب والأبعاد المختلفة للعولمة، حيث ذهب" إسماعيل صبري عبد الله" إلى أن "العولمة" " ظاهرة ظاهرة تتداخل فيها أمور كثيرة: الاقتصاد والثقافة والاجتماع والسلوك، والسلوك، ويكون الانتماء فيها للعالم كله عبر الحدود السياسية للدول" (٣).

أما" صادق جلال العظم" فيعرفها بأنها" وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريباً إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول إلى العالمية (دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها)، أي أنها تلك ظاهرة التي نشهدها اليوم حيث عولمة الإنتاج ورأسماله، وقواه الرأسمالية، وعلاقاته المتبادلة ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله. وينتهي العظم إلى صياغة تعريف عام للعولمة بكونها حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة النظام العالمي للتبادل غير المتكافئ"(٤).

١- برهان غليون، التنمية الثقافية بين التبعية والانقلاب، مجلة الوحدة، بيروت، العدد ٩٢، ١٩٩٢ ص٣٠.

٢- أنظر: حيدر ابراهيم، العولمة وجدل الهوية الثقافية، مجلة عالم الفكر، مجلد ٢٨، العدد ٢، بيروت. ١٩٩٩، ص ص ٩٥-١٢٢.

٣- اسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية، المستقبل العربي، العدد ٢٢٢، بيروت. ١٩٩٧ ص ٤٥.

٤- حسن حنفي وصادق جلال العظم: ما العولمة؟، بيروت: دار الفكر المعاصر، ط١،١٩٩٩، ص١٢٥.

في حين يرى" تركي الحمد": أن العولمة هي: "ظاهرة التوحّد -ولا نقول الأحادية- الثقافي والاقتصادي التي يشهدها عالم اليوم مع عدم إغفال بقية النواحي، من سياسية واجتماعية، ولكن التوحد الثقافي والاقتصادي يبقى هو الظاهرة الأبرز، وذلك لأن الثورة التقنية في وسائل الاتصالات والمعلومات جعلت العولمة ظاهرة واضحة للعيان أكثر من أي وقت مضى"(١).

أما" علي حرب" فيؤكد على حقيقة اختلاف معنى العولمة بين أهل الفكر والثقافة، لأن العولمة في رأيه "ليست شيئاً بسيطاً يمكن تعيينه ووصفه بدقة، بقدر ما هي جملة عمليات تاريخية متداخلة تتجسد في تحريك المعلومات والأفكار والأموال والأشياء، وحتى الأشخاص، بصورة لا سابق لها من السهولة والآنية والشمولية والديمومة، إنها قفزة حضارية تتمثل في تعميم التبادلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نحو يجعل العالم واحداً أكثر من أي وقت مضى، من حيث كونه سوقاً للتبادل أو مجالاً للتداول وأفقاً للتواصل"(٢).

ويُعرف" محمد الأطرش" العولمة في "ندوة العرب والعولمة"، بأنها: "تعني **أولاً** وبشكل عام اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقنية ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، **وثانياً** خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة، وأن العنصر الأساسي في الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات"(٣).

في حين يرى "زلوم" أن العولمة في إطارها الأمريكي بمؤسساتها المالية المسيطرة وممارساتها هي عبارة عن استعمار جديد كالاستعمار الكلاسيكي العتيق الذي يستولي على ثروات وموارد الآخرين، غير أن هذا الاستعمار الجديد يختلف عن الاستعمار القديم، فهو لا يستولي على الثروات من خلال الاحتلال العسكري المباشر، ولكن من خلال عمليات

١- تركي الحمد: الثقافة العربية في عصر العولمة، بيروت: دار الساقي، ط٢، ٢٠٠١، ص ٧.

٢- علي حرب: حديث النهايات- فتوحات العولمة ومأزق الهوية، بيروت: المركز الثقافي العربي، ط١، ٢٠٠٠، ص٢٩.

٣- محمد الأطرش، العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، تحرير أسامة أمين الخولي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، ٢٠٠٠، ص ٤١٢.

أكثر ذكاء وحنكة تتم في الخفاء ولا تراها العين المجردة، مكنت لها وأتاحتها الاختراعات العلمية الحديثة ووسائل الإدارة المستحدثة، ويعلل زلوم ترديده الكثير في استعمال كلمة الاستعمار بأنه لم يستطع أن يجد مصطلحاً آخر يسمي الأشياء بمسمياتها، ويرى أنه قد تم تحويل نفوذ المال والتمويل إلى القوة الوسائل التي أتاحتها التكنولوجيا ووسائل الإعلام لإفراز نظام جديد للرأسمالية المعلوماتية يكون مسرحه اقتصاداً جديداً ويتسم تسويق مبادئه غير المقدسة وغير المستحبة من خلال شعارات وعلامات تحمل طابع القداسة"(١).

وفضلاً عن ذلك، فإن معظم التحليلات الأخرى التي اهتمت بظاهرة العولمة تشير إلى أنها تشتمل على كثير من الأمور؛ منها: زيادة حركة رأس المال عبر الحدود، وكذلك البضائع والأشخاص، وتطور تكنولوجيا الاتصال والإعلام، والمزيد من التعقيدات على مستوى تقسيم العمل الدولي بوصفه نتاجاً لتشتت نظم الإنتاج والبضائع والخدمات في عدد من المراكز العالمية. إضافة إلى التحول في مجال الأفكار والصور ونماذج الاستهلاك، ناهيك عن كثير من المخاطر الأخرى التي تهدد العالم كله على كافة المستويات. وعلى صعيد آخر، فإن العولمة الاقتصادية ونظم الاتصال والمواصلات سوف تعكس الكثير من الانعكاسات والآثار السلبية؛ مثل: البطالة والفقر والجريمة وتجارة المخدرات-Drug Trafficking(١).

١- لمزيد من المعلومات:

- عبد الحي زلوم: نذر العولمة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١/١٩٩٩م، ص٥٨.
- Rainer Tetzaff, " World Cultures Under The Pressure of Globalization : Experiences and Responses From the Different Continents ", Http://ibs.hh.schule.de/welcome.phtml?unten=global/allgemein/tetzlaff-21.html.1998.pp.1-2.
- Tomlinson J, " Cultural Imperialism , The John Hopkins University Press, Baltimore, 1991.pp. 22-23.
- حسين معلوم: التسوية في زمن العولمة، التداعيات المستقبلية لخيار العرب الاستراتيجي، في " العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي"، مركز البحوث العربية(تحرير عبد الباسط عبد المعطي) مكتبة مدبولي، القاهرة،١٩٩٩، ص ١١٢.
- Ali Baghdadi ," Globalization : The New Invasion of Third World , A critical Analysis ", In: The Free Arab Voice, http://www.fav.net/specialissueonglobalization.htm.2000.p.2.

وعلى الرغم من تباين التعريفات السابقة التي قدمها العلماء والمفكرين على المستويين العالمي والعربي لمفهوم العولمة، إلا أن ثمة جوانب كثيرة مشتركة بينها جميعاً تتمثل في أن هذه الظاهرة أصبحت بفعل التغيرات التي يشهدها العالم منذ التسعينات وحتى الآن قد أصبحت واقعاً فعلياً، وأنها لا تتضمن بعداً واحداً، وإنما تشتمل على العديد من الأبعاد المتداخلة والمتشابكة:الاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية والاجتماعية والتكنولوجية. وفي واقع الأمر، فإن التحليلات السابقة تشير إلى عمق الخلافات والإشكاليات المرتبطة بمحاولة التوصل إلى تعريف واضح ومحدد للعولمة؛ وهو الأمر الذي يدفعنا إلى القول بأنه على الرغم من تلك الاختلافات الفكرية والأيديولوجية، فإن العولمة أضحت تمثل واقعاً فعلياً ملموساً تعيشه مجتمعات العالم، وأن تأثيراتها لن تكون – بحال من الأحوال – تأثيرات مطلقة ومتساوية من حيث معدلاتها وفعالياتها، وإنما سوف تختلف تلك التأثيرات(السلبية والإيجابية) من مجتمع لآخر، وذلك وفقاً لعدد من العوامل والمتغيرات؛ منها: مدى توافر الإمكانات المادية والاقتصادية(التكنولوجية والتقنية في مجال الاتصال والإعلام) من ناحية، ومدى قدرة كل دولة على التفاعل مع المتغيرات العالمية والاستفادة منها بالشكل الذي يحقق تقدمها وتنميتها ويحافظ على خصوصيتها من ناحية أخرى.

إن مفهوم العولمة إذن قد أثار جدلاً واختلافاً كبيراً بين الباحثين والمنظرين في مختلف بلدان العالم، ويمكن تقسيم هذه المحاولات في التعريف إلى قسمين رئيسيين: الأول: يساري يرى أن العولمة هي أعلى مراحل الرأسمالية الإحتكارية، وهذا التعريف يهتم بالنشأة

---

[1] See:- Rainer Tetzaff," world Cultures under the Pressure of Globalization: Experiences and Responses from the different Countries", http://ibs.hh.schule.de/welcome.phtm?unten=global/allgemein/tetzlaff-21.html.1998.pp.1-.2

- Tomlinson J, " Cultural Imperialism", The John Hopkins University Press,Baltimore, 1991.pp.22-23.

التاريخية على وجه الخصوص، والتي هي في الأساس إمتداد وتأكيد على النظام الرأسمالي، ومحاولة السيطرة الكلية على الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال وعن طريق

الشركات ذات النشاط الدولي. أما القسم الثاني فيتبناة " اليمين" المتمثل فيما يسمى" بالليبرالية الجديدة"، وهو أنها المدخل الحقيقي لليبرالية الاقتصادية المؤدية للتنمية والتقدم، وهي التي تعبر عن الديموقراطية في العلاقات الدولية. وقد إنتقل الاختلاف على تعريفات العولمة بين اليمين واليسار من ميدان التنظير إلى ميدان الصراع السياسي على المستوى الدولي متمثلاً في قوى العولمة اليمينية خاصة في مؤتمر دافوس. إلا أن الخلاصة أن ثمة إجماع بين العلماء والباحثين على أن العولمة تتضمن إتجاهاً لتوحيد العالم حول الاقتصاد الحر والسياسة باتباع النظام الديموقراطي، فضلاً عن توحيد القيم الداعية إلى التعددية وحقوق الإنسان. ولهذا فإن العولمة تعني:

- إعادة صياغة العالم وفق أيديولوجية ونموذج محدد.
- إن القوى الرأسمالية العالمية تسعى من خلال العولمة بما لديها من آليات إلى تفكيك العالم إلى عناصر، ومن ثم تلغي الخصوصيات والمحليات، وتحوله إلى فضاء تذوب في إطاره الحدود: السياسية والثقافية والجغرافية...الخ.
- انتشار السلع والصور والمعلومات والتكنولوجيا التي يقدمها منتج قوي إلى جمهور كبير من المستهلكين الضعفاء.
- إن العولمة تستهدف عالماً متشابهاً ومتجانساً يستخدم ذات التكنولوجيا ويستهلك ذات السلع، ويستوعب ذات الأفكار، ويستمتع بذات الصور.
- إن التجانس الذي يضم الفقراء والمستهلكين يخفي وراءه أقلية تضم الأغنياء المنتجون الذين يملكون المعلومات والقوة الاقتصادية.
- إن ثمة آليات كثيرة تجسدها العولمة على المستوى الواقعي: اقتصادية وسياسية وعسكرية وثقافية وتكنولوجية وإعلامية واجتماعية، وقد تستخدم هذه الآليات مجتمعة أو منفردة. وهذا يعني أن العولمة تتضمن أبعاداً متعددة ومتداخلة، وأنه من الصعوبة فهم وتحليل أي منها بمعزل عن الأبعاد الأخرى.

وانطلاقاً من ذلك، فإننا نرى أن العولمة تمثل آلية جديدة من آليات النظام الرأسمال العالمي والتي يُعيد من خلالها إنتاج نفسه لتحقيق السيطرة والهيمنة الاقتصادية والسياسية والثقافية، وأنه لتحقيق هذا الهدف برز دور المؤسسات والشركات المتعددة للجنسيات على الصعيد الاقتصادي، ودور المؤسسات الإعلامية العالمية على الصعيدين الثقافي والقيمي،

فضلاً عن دور المؤسسات الدولية من خلال ما تفرضه من قيود على الأنظمة السياسية والحكومات على الصعيد السياسي.

٢- مفهوم السلوك الاجتماعي:

على الرغم من أن مفهوم السلوك الاجتماعي يعد مفهوماً مهماً في مجال الدراسات الاجتماعية والإنسانية بصفة عامة، وعلم الاجتماع بخاصة، إلا أن الاهتمام بدراسته من قبل المتخصصين في علم الاجتماع لا يزال اهتماماً محدوداً. فالدراسات والبحوث السوسيولوجية التي تناولت هذا المفهوم قد أشارت إليه – بشكل مباشر أو غير مباشر- في سياق الحديث عن القيم الاجتماعية والثقافية بصفة عامة، والقيم السلوكية بخاصة، ومن ثم اهتمت تلك الدراسات بتوضيح مدى تأثير منظومة القيم الاجتماعية والثقافية في تشكيل السلوك الفردي ومن ثم السلوك الاجتماعي في المواقف المختلفة. ويُعرف البعض القيم السلوكية بأنها "مفاهيم تجريدية تتعلق بمعتقدات واتجاهات وقناعات يتبناها الفرد ويستدخلها في بنائه المعرفي، وتحدد له غاياته وأهدافه وتوجه اهتماماته، كما أنها تتكون من خلال تفاعل الفرد بخصائصه البيولوجية والنفسية والاجتماعية مع البيئة بمكوناتها الثقافية، كما أنها تمثل كذلك أحكاماً معيارية للفرد تحدد سلوكه وتصرفاته وآرائه، وتعكس نمط علاقاته بأسرته ومجتمعه والعالم من حوله. وتتكشف دلالات هذه القيم فيما تعكسه على متبنيها من أنشطة سلوكية ومعرفية ووجدانية، وتوجهات قيمية إيجابية وسلبية حيال الأشخاص أو الأشياء أو المواقف التي يتعامل معها الفرد" (١).

١- أحمد عبد الحليم، تعلم القيم في نظم التعليم العربية، مؤتمر القيم والتربية في عالم متغير، جامعة اليرموك، الأردن. ١٩٩٩، ص ١٣.

وثمة اختلافات عديدة بين نظريات علم النفس حول تفسير السلوك، حيث تذهب بعض الاتجاهات النظرية إلى تعريف السلوك بأنه "عبارة عن النشاطات والانفعالات التي تصدر عن الفرد سواء كانت تلك النشاطات ظاهرة أو غير ظاهرة"(١).

ويؤكد"جونستون وبنيكير" على " أن تعريف السلوك ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار التفاعل بين الفرد وبيئته، وأن هذا التفاعل عملية مستمرة ومتواصلة، فالسلوك ليس شيئاً ثابتاً، ولكنه متغير، ومن ثم نجد أنهما يعرفان السلوك أنه ذلك الجزء من تفاعل الكائن الحي

مع بيئته، والذي يمكن من خلاله تحري حركة الكائن الحي أو حركة جزء منه في المكان والزمان، والذي ينتج عنه تغير قابل للقياس" (٢).

وانطلاقاً من الأهمية النظرية والتطبيقية للدراسة الراهنة والتي تتمثل في الكشف عن التأثيرات التي تحدثها العولمة على السلوك الاجتماعي للمواطن الخليجي بصفة عامة، والمواطن القطري بخاصة من جانب، ونظراً لعدم وجود تعريف محدد للسلوك الاجتماعي من جانب آخر، فإنه يمكننا صياغة **تعريف إجرائي** للسلوك الاجتماعي مؤداه: هو ذلك الفعل أو التصرف الذي يقوم به الشخص تجاه الآخرين والمجتمع في مواقف معينة، متأثراً بمنظومة القيم الاجتماعية والثقافية السائدة، والتي تعد تجسيداً للتغيرات المجتمعية على جميع المستويات، وما تعكسه تلك القيم من مستوى وعي اجتماعي وثقافي يؤثر بشكل واضح على معتقدات واتجاهات الشخص في تفاعلاته اليومية وعلاقاته الأسرية والقرابية والاجتماعية بشكل عام.

ثانياً: الدراسات السابقة:

لا شك في أن الانتشار الواسع للعولمة بكل مظاهرها على المستوى العالمي من جانب، وتنامي تأثيراتها وانعكاساتها المختلفة على كافة الأصعدة والمستويات من جانب آخر، قد أثار اهتمام الباحثين والعلماء والمحللين في مختلف المجالات، ومن ثم شهدت السنوات الأخيرة العديد من البحوث والدراسات التي تناولت العولمة من حيث مفهومها، وأبعادها ومظاهرها المختلفة: الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية، والإعلامية...الخ، وتأثيراتها على البنى الاجتماعية ليس فقط على مستوى البلدان المتقدمة صناعياً، ولكن أيضاً على مستوى البلدان النامية بصفة عامة، والمجتمعات العربية والخليجية بصفة

١- يوسف محمد القاضي، السلوك الاجتماعي للفرد، مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع، الرياض.١٤٠١، ص ١٢٢.

٢- سلمى بنت عبد الرحمن بن محمد الدوسري وآخرون، جهود الخدمة الاجتماعية في توجيه ودعم السلوك الاجتماعي للطالبات الجامعيات، دراسة مطبقة على كليات البنات بمدينة الرياض، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، العدد الرابع عشر، الجزء الثاني، القاهرة.٢٠٠٣، ص ١٤.

خاصة. ويمكننا أن نعرض بايجاز لبعض هذه الدراسات بهدف الاستفادة منها في صياغة أهداف وتساؤلات الدراسة الراهنة من ناحية، واختيار المدخل النظري الذي يتناسب وطبيعة موضوعها، وخصوصية المجتمع القطري من ناحية أخرى.

على الصعيد الاقتصادي: اهتمت بعض الدراسات بتأثير العولمة على التدفق التجاري والاقتصادي وزيادته، وزيادة الانتاج العالمي نتيجة لنمو الاقتصاد بصورة متداخلة بين مختلف الدول في كل أنحاء العالم(١). ولقد تبين من خلال دراسة حالة لبعض الصناعات اختلاف استراتيجية العولمة طبقاً للخصائص المميزة للصناعات مثل: كثافة المصنع، والبيئة الدولية التنافسية، وطبقاً كذلك" للاعبين" الرئيسيين المؤثرين في الاقتصاد العالمي(٢).

ومن جانب آخر، فقد تم دراسة بعض التغيرات الحديثة في التوزيع العالمي للنشاط الاقتصادي والصناعي والاستراتيجيات المتبعة من قبل المنتجين والاختيارات المتاحة للعاملين، ومن ثم أوضحت إحدى الدراسات أن نمو الاقتصاد بهذه الصورة المتداخلة قد

---

[1] Young,Gillia," Globalized Lives, Bounded Identities Rethinking Inequality in Transnational Context development", Vol.40,No.3, Septemper 1997.pp.15-21.

[2] Nunnenkamp, Peter, Grudlach,Erich & Agarwal, Jamuna P." Globalizatio of Production and Markets", (Universitaet Kiel Kieler Studie: Institute fuer Weltwirtshaft,1994).

زاد من الآثار الاجتماعية السلبية المحتملة نتيجة لتقليصه لفرص الاختيارات للعاملين في دول عديدة، وكذلك تقليله لإمكانيات التوظيف في بعض الدول(١). ومن ثم نجد الاهتمام المتزايد بتحليل سياسات سوق العمالة في سياق أهمية ثبات الاقتصاد على المستوى "الماكرو" في عصر العولمة المتزايدة والمتنامية من حيث الانتشار والتوسع، وكذلك أهمية العمل على التوسع والتنوع في العمل لمناطق مختلفة في العالم(٢). وعلى صعيد آخر، أصبح هناك اهتمام متزايد بدراسة وفهم وتحليل تأثير العولمة على زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مناطق عديدة من العالم كمنطقة أمريكا اللاتينية(٣).

ويتضح من العرض السابق لأهم مجالات الدراسات التي تتعلق بفهم وتحليل طبيعة العلاقة بين الاقتصاد والعولمة أن تأثيرات العولمة على الصعيد الاقتصادي تأثيرات متعددة ومتنوعة ليس فقط على الأوضاع الاقتصادية العالمية الراهنة، ولكن أيضاً على صعيد المستقبل القريب، بالاضافة إلى تأثيراتها المتنامية على السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية التي يتم تطبيقها بالفعل في مختلف دول العالم، وبخاصة فيما يتعلق بسياسات الخصخصة والتكيف الهيكلي، وما يصاحبها من تأثيرات على جميع المستويات: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية...وغيرها من المجالات والقطاعات الأخرى(٤).

وعلى الصعيد الإعلامي، فثمة اهتمامات عديدة بدراسة الدور المهم والمؤثر الذي تلعبه وسائل الإعلام في عملية العولمة، انطلاقاً من أهمية دور هذه الوسائل في ترويج وإيجاد التفاهم الدولي ونشر الثقافات المختلفة، ومن ثم نجد أن معظم الدراسات والبحوث التي تناولت العلاقة بين العولمة ووسائل الإعلام قد تركزت حول بعدين أساسيين هما: **البعد الأول** ويتعلق بعولمة وسائل الاعلام، وفي هذا الصدد اهتمت إحدى الدراسات بمناقشة ودراسة القضايا المتعلقة باستقبال وفهم وسائل الاعلام في ظل مفاهيم العولمة في خمس دول مختلفة، حيث ركزت الدراسة على فهم وادراك الجمهور المستقبل للأخبار التليفزيونية في دول(أمريكا، بريطانيا، إسرائيل، ألمانيا، وفرنسا) من خلال جماعات نقاشية مركزة.

---

1 **See:-** Van Liernt, Gijsbert, " Economic Globalization Labour Options and Business Strategies in High Labour Cost Countries", International Labour Review, Vol.31, No.4-5, 1992. pp.470-543.
- Nunnenkamp, Peter, Grudlach,Erich & Agarwal, Jamuna P." Globalization of Production and Markets", op,cit,p.79.
2- Ibid, p. 79.
3- Khan. Azizur Rahma & Muqutada M.(eds)," Employment Expansion and Macroecoomic Stablity uder Incresing Globalization", New York: St.Martins Press. 1997(Abstract).
٤- للتعرف على مزيد من المعلومات عن العلاقة بين العولمة والاقتصاد، يمكن الرجوع إلى:
-Fukao,Mitsuhiro," Fiancial Integration,Corprate Governance, and the Performance of Multinational Companies(Washington: Promise& Pitfals Serics.1995 p7 - 8.
-Eden,Lorraine(ed) "Multinational I North America, Industry Canada Researth Series", Vol.3(Calgary: University of Calgary, 1994) p 10-12.

وقد أوضحت نتائج تلك الدراسة اختلاط المفاهيم حول كيفية مشاهدة الجماهير للأخبار التليفزيونية مما يعوق عملية استقبالهم للأخبار التليفزيونية بصورة نقدية، وكذلك بينت الدراسة دور الأخبار التليفزيونية في العمل على إدخال وتوصيل وجهة النظر الحديثة في العولمة للمتلقين(١).

أما البعد الثاني فيتعلق بالتأثير الذي تمارسه وسائل الإعلام العالمية وبخاصة الأمريكية والدور الذي تلعبه تلك الوسائل في خلق ثقافة عالمية موحدة مستمدة من الثقافة الأمريكية على وجه الخصوص، أكدت إحدى الدراسات الحديثة التي اهتمت بالتعرف على دور شبكة في نقل الأخبار والمعلومات على المستوى العالمي، أن ممارسات هذه الشبكة مستمدة من توجهات سياسة وثقافة الولايات المتحدة الأمريكية(٢).

1- **See**:- Kavoori, Anandam Philip, " Globalization, Media Audiences and Television News:
A Comparative Study of American, British, Israeli, German and French Audiences", PHD.(U.S.A,University of Maryland- College- Park,1994).
- J. R. Short, T. Kim.M. Kuus& H. wells, " The Dirty Little Secret of World Cities Researth: Data Problems A Comparative Analysis, International Journal of Urban and Regional Research, Vol,20, No,4, 1996.p.697.
- Ali Baghdadi, " globalization: The New Invasion of Third World, A Critical Analysis", In The free Arab Voice, http://www.fav.net/specialissueonglobalizatio.htm.2000.p.2.

2- Guthey,Eric Rolf," The Legend of Ted Turner and The Reality of Maketplace(Cable Television),PHD.(U.S.A: Emory-University,1995).

أما بالنسبة لتأثير الولايات المتحدة الأمريكية على الشعوب المختلفة وبخاصة فيما يتعلق بالجانب الثقافي، فقد أوضحت إحدى الدراسات أن الوجود القوي للمنتجات الثقافية الأمريكية في النرويج أثر في فهم النرويجيين لأنفسهم، حتى أن الظاهرة الأمريكية والقيم الثقافية المصاحبة لها أصبحت مثيرة لاهتمام النرويجيين، ولذلك أشارت الدراسة إلى أن الفهم النرويجي لأمريكا متأثر بشدة بالأساطير والرموز المستمدة من الثقافة اليوروأمريكية(١).

وفي ضوء ذلك، يمكن القول إنه إذا كانت العولمة تفرز تأثيرات سلبية كثيرة على مستوى المجتمعات المتقدمة صناعياً، فلا شك أن تلك التأثيرات السلبية تبدو أكثر وضوحاً على مستوى البلدان النامية بصفة عامة والمجتمعات العربية والخليجية بخاصة، والتي تختلف كثيراً في تكويناتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية عن المجتمعات المتقدمة وبخاصة الأوروبية. الأمر الذي أدي إلى ضرورة الاهتمام بإجراء العديد من البحوث والدراسات حول هذه الظاهرة المهمة والخطيرة، وذلك للكشف عن تداعياتها وآثارها المختلفة ليس فقط على الصعيدين: الاقتصادي والاجتماعي، ولكن أيضاً على المستويات السياسية والثقافية والإعلامية والتكنولوجية والبيئية..وغيرها من المجالات الأخرى. هذا فضلاً عن عقد العديد من الندوات والمؤتمرات على المستويين: المحلي والعربي، فضلاً عن المستوى الدولي لمناقشة تلك الظاهرة والتعرف على أبعادها وتأثيراتها المختلفة من ناحية، وكيفية التفاعل معها والاستفادة من معطياتها على جميع الأصعدة والمستويات بما يتناسب وخصوصية المجتمعات العربية.

1-Bryn,Steinar," The Americnization of Norwegian Culture,PHD,(U.S.A: University of Minncsota, 1994) p.22.

وثمة أمثلة كثيرة لتلك المؤتمرات نذكر منها على سبيل المثال، المؤتمر الذي عقد في القاهرة في مبنى الأمانة العامة لجامعة الدول العربيةحول" الإعلام العربي وتحديات العولمة" وذلك في أبريل ١٩٩٩، وقد نظمه " مركز البحوث والدراسات العربية"، وتم مناقشة عدة أوراق بحثية تدور حول العلاقة بين العولمة ووسائل الإعلام في الوطن العربي منها: دراسة حول أبعاد العولمة وإعادة هيكلة وسائل الإعلام، ودراسة أخرى تقيس استطلاع آراء النخبة الفلسطينية إزاء العولمة وتحديات الغد، كما قدمت أيضاً دراسة حول عولمة مصادر الإعلام وانعكاساتها على تدفق الأخبار الأجنبية في الولايات المتحدة الأمريكية ومصر...ودراسات أخرى كثيرة اهتمت بمناقشة الظاهرة من أبعاد وجوانب مختلفة(١). وقد أكدت هذه الدراسات جميعها على العلاقة الوثيقة بين وسائل الإعلام

والعولمة بمظاهرها المتعددة، وأن تأثير العولمة قد امتد لكل الجوانب والعمليات والممارسات الإعلامية.

ومن جانب آخر، فقد تناولت أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات- جامعة عين شمس التي عقدت خلال الفترة من ٣-٤ مارس ٢٠٠٢ بعنوان" العولمة وقضايا المرأة والعمل" العديد من البحوث والدراسات التي تتعلق بظاهرة العولمة وانعكاساتها المختلفة، من تلك البحوث: "العولمة ومشاركة المرأة في سوق العمل الرسمي: مقاربة نظرية ومنهجية، العولمة ووضع المرأة في العلاقات الأسرية: رؤية استشراقية، وأيضاً بحث بعنوان: إعادة الهيكلة الاقتصادية والعمالة المؤقتة: دراسة حالة للمرأة في سوق العمل الحضري...وغيرها من البحوث والدراسات الأخرى، التي ركزت على التغيرات التي تحدثها العولمة في جميع المجالات: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومدى تأثير ذلك على أوضاع ومكانة المرأة من ناحية، وقضاياها ومشكلاتها من ناحية أخرى" (٢).

وعلى صعيد آخر، فقد أثارت ظاهرة العولمة وتداعياتها وانعكاساتها الإيجابية والسلبية اهتمام الكثير من الباحثين العرب خلال السنوات الأخيرة، حيث قدم هؤلاء الباحثين العديد من الدراسات والبحوث النظرية والميدانية التي تناولت التأثيرات التي أحدثتها – ولا تزال – العولمة في بنى المجتمعات العربية بعامة، والخليجية بخاصة. وقد جاءت تلك الدراسات مركزة على العولمة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.ومن تلك الدراسات الحديثة دراسة بعنوان" التحولات الاجتماعية والثقافية والتوجهات الاستهلاكية في مجتمع الإمارات: دراسة ميدانية لاتجاهات عينة من طالبات جامعة الإمارات"، وقد تمثل الهدف الأساسي للدراسة في التعرف على التحولات الاجتماعية والثقافية التي تعرض لها مجتمع الإمارات خلال السنوات الأخيرة، ومدى انعكاس تلك التحولات على منظومة القيم وبخاصة القيم المرتبطة

١- نشرت هذه الأوراق في مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد ٣٢/٣١ يوليو- ديسمبر ١٩٩٩.

٢- عبد الباسط عبد المعطي، إعتماد علام(تحرير)، العولمة وقضايا المرأة والعمل، أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة، كلية البنات، جامعة عين شمس، ٣-٤ مارس ٢٠٠٢، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

بالتوجهات الاستهلاكية لدى طالبات جامعة الامارات. وقد اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي، وذلك لوصف وتشخيص تلك التحولات من جانب، والتعرف على مدى انعكاس ذلك على منظومة القيم، وما أفرزته من تحولات في التوجهات الاستهلاكية من جانب آخر، فضلاً عن وصف أنماط الاستهلاك الأكثر انتشاراً بين طالبات الجامعة، والعوامل المختلفة المسئولة عن ذلك. كما اعتمدت الدراسة أيضاً على الأسلوب المقارن. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

- إن مجتمع الإمارات – شأنه شأن- المجتمعات الخليجية الأخرى قد شهد- ولا يزال- مجموعة من التحولات وبخاصة خلال العقود الأخيرة على جميع الأصعدة والمستويات: الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإيكولوجية، تلك التحولات جاءت انعكاساً للعديد من العوامل والمتغيرات تمثلت في: ظهور النفط وارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية، ومن استثمار جانب كبير من عائداته في مشروعات التنمية على كافة المستويات، الأمر الذي صاحبه ارتفاع واضح في مستوى الدخول ومستوى المعيشة للمواطن الإماراتي. وأيضاً ارتفاع مستوى التحضر والنمو المتزايد للمدن، الذي صاحبه كذلك اهتمام متزايد من جانب الدولة بمشروعات البنية الأساسية، وتحسين مستوى المرافق والخدمات الحضرية بشكل عام وذلك لضمان مستوى معيشي أفضل للمواطنين والعمالة الوافدة للدولة. وعلى صعيد آخر، فقد لعب التعليم دوراً أساسياً في تلك التحولات، كما أنه يعتبر نتاجاً لها في الوقت ذاته، الأمر الذي أسهم بشكل واضح في ارتفاع مستوى الوعي الاجتماعي والثقافي والفكري لدى المواطن الإماراتي. ومن ثم كان للتعليم دور واضح في استمرار عمليات التنمية. هذا فضلاً عن الانفتاح الثقافي والحضاري على العالم الخارجي(الإقليمي والعالمي)، الذي جاء بدوره نتيجة للتطور الواضح في وسائل الإعلام، واستقبال المجتمع للعمالة الوافدة من مختلف المجتمعات والثقافات. ناهيك عن تأثير الاستخدام المكثف للتكنولوجيا الحديثة وبخاصة المنزلية وما ترتب عليها من تحولات ليس فقط على مستوى المواطن، ولكن أيضاً على مستوى الأسرة والمجتمع بشكل عام. هذه العوامل وغيرها قد لعبت دوراً أساسياً في تشكيل ملامح المجتمع على جميع المستويات، الأمر الذي أكدته أيضاً الكثير من الدراسات والبحوث الميدانية التي اهتمت بقضايا ومشكلات المجتمع خلال السنوات الأخيرة على وجه التحديد.

- كشفت التحليلات النظرية أيضاً عن أنه إذا كانت تلك التحولات تبدو واضحة على الصعيدين: الاجتماعي والاقتصادي، فلا شك أنها أكثر وضوحاً على الصعيد الثقافي والقيمي. وعلى الرغم من أن هناك اتفاقاً بين التحليلات النظرية التي توصلت إليها الدراسة الراهنة، والنتائج التي أكدت عليها العديد من الدراسات والبحوث والتحليلات وبخاصة فيما يتعلق بأن تلك التغيرات لم تكن – بحال من الأحوال – تغيرات جذرية، فإن الواقع الاجتماعي يؤكد على أن هناك تغيرات يشهدها المجتمع بالفعل على الصعيدين الاجتماعي والثقافي، ومن ثم الصعيد القيمي. وأنه إذا كانت بعض القيم التقليدية قد اختفت بفعل التغيرات السريعة التي يتعرض لها المجتمع، فإن الكثير من عناصر ومكونات المنظومة القيمية لا تزال مستمرة وذات فاعلية وتأثير كموجهات للسلوك الاجتماعي. فضلاً عن ظهور العديد من القيم الجديدة والتي تُعد نتاجاً مباشراً لتلك التغيرات. هذه القيم الجديدة أسهمت بدرجة أو بأخرى في تشكيل جانب كبير من ثقافة ووعي واتجاهات المواطن الإماراتي، الأمر الذي انعكس بشكل واضح على الجوانب السلوكية، وبخاصة ذات الطابع الاستهلاكي.

- فيما يتعلق بأهم مجالات إنفاق أو صرف الدخل بالنسبة للمواطن، فقد جاءت على النحو التالي: الهاتف والجوال والانترنيت، شراء مستلزمات الأبناء والزوجة، أجور الخدم والعمال، التسوق، الإنفاق علي المظاهر بشكل عام، الإنفاق على التعليم وشراء أغراض المدارس، صيانة المنزل وشراء أثاث جديد، إقامة الولائم، شراء سيارة جديدة، المجاملات والزيارات العائلية، المأكل ومستلزمات المعيشة، شراء الملابس، العلاج، المجوهرات، متطلبات الزواج، العطور، لوازم السيارات وصيانتها، الكهرباء والمياه. حيث جاءت المتغيرات متفاوتة من حيث أهميتها في الترتيب من وجهة نظر الطالبات. وأن تعدد وتنوع تلك التوجهات السلوكية تعكس بوضوح التغيرات التي تعرضت لها منظومة القيم الاجتماعية، وبخاصة ما يتعلق منها بالسلوك الاستهلاكي، وأن ثمة مجالات جديدة أصبحت تحتل أهمية بالنسبة للمواطن الإماراتي، هذه المجالات تُعد انعكاساً للتغيرات التي يمر بها المجتمع منذ السبعينات وحتى الآن، وأن ثمة مجالات أخرى تقليدية ينفق فيها المواطن جانباً من دخله وتشكل في معظمها متطلبات أساسية للحياة. ويتضح من

ذلك أن للعولمة تأثيرات عديدة على منظومة القيم الاجتماعية والثقافية، الأمر الذي انعكس بوضوح أيضاً على التوجهات السلوكية بشكل عام وعلى السلوك الاجتماعي للمواطن بخاصة.

- وفيما يتعلق بتأثير وسائل الإعلام: المحلية والعربية والعالمية، وما تبثه القنوات الفضائية التليفزيونية من قيم تعد تجسيداً للمظاهر الثقافية للعولمة، فقد كشفت التحليلات الميدانية أن ما تقدمه تلك القنوات من إعلانات عن السلع يشكل مصدراً أساسياً من مصادر توجيه الطالبات نحو شراء هذه السلع، ومن ثم ازدياد توجهاتهن الاستهلاكية(١).

وثمة دراسة أخرى اهتمت بمناقشة مفهوم العولمة ومظاهرها ومسبباتها، وأكدت الدراسة على أن هناك دوافع ومحركات للعولمة تتمثل في: حركة تحرير التجارة عبر الجات، وحركة التكامل الاقتصادي بين الدول، والشركات عبر الوطنية، وثورة التقنية وتحرير الاقتصادات، والتخصيص وانهيار النظام الشيوعي. وأن هذه الأبعاد متداخلة ومتشابكة ومتفاعلة من حيث التأثير في بعضها البعض. كما اهتمت الدراسة أيضاً بمناقشة علاقة الدول العربية بالعولمة، وأن ثمة تغيرات في كثير من الدول العربية نحو الانفتاح والتداخل في العالم اقتصادياً، وأن هذا الوضع يختلف من مجتمع عربي لآخر، وفقاً لظروف كل مجتمع وامكاناته، ومدى قدرته على التفاعل مع التحديات التي تفرضها العولمة على مختلف الأصعدة(١).

ومن جانب آخر، ثمة مجموعة أخرى من الدراسات والبحوث التي قدمها العديد من الباحثين اهتمت بالكشف عن الأبعاد والمظاهر المختلفة للعولمة، يمكننا أن نعرض بإيجاز لتلك الدراسات وذلك للاستفادة من نتائجها في صياغة أهداف الدراسة الراهنة وتساؤلاتها الأساسية، ومن تلك الدراسات:

١- دراسة بعنوان" العولمة والهوية الثقافية: دراسة لموقف المثقف المصري"، وتتمثل إشكالية هذه الدراسة في الكشف عن مدى اختلاف وتباين مواقف المثقفين المصريين تجاه قضايا العولمة والهوية الثقافية وتحليل العوامل المسئولة عن تشكيل هذه المواقف، وعلى

١- أنظر: السيد رشاد غنيم وآخرون، التحولات الاجتماعية والثقافية والتوجهات الاستهلاكية في مجتمع الامارات: دراسة ميدانية لاتجاهات عينة من طالبات جامعة الامارات، معهد البحوث والدراسات العربية، سلسلة الدراسات الخاصة، العدد ٧٦، أبريل ٢٠٠٣، ص ص ١٤٠-١٥١.

ذلك تطرح الدراسة تساؤلاً أساسياً هو: ما موقف المثقف المصري من قضية العولمة – الهوية الثقافية ؟

وقد اعتمدت الدراسة منهج دراسة الحالة على اعتبار أنه منهج ملائم لطبيعة إشكالية وأهداف الدراسة، إذ إن التعرف على موقف المثقف المصري من قضية العولمة والهوية الثقافية يحتاج إلى نوع من التعمق في فهم طبيعة هذا الموقف بأبعاده المختلفة لاستجلاء حقيقته وكشف أبعاده وصولاً إلى أهم الحقائق التي تبرز خلاله، وكل ذلك لا يمكن تحقيقه

١- أحمد عبد الرحمن أحمد، العولمة: المفهوم، المظاهر والمسببات، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ٢٦، عدد١ ،جامعة الكويت.١٩٩٨، ص ص ٧٦-٧٧.

إلا من خلال الدراسة المتعمقة لهذا الموقف بالاعتماد على منهج دراسة الحالة. وقد بلغ حجم العينة أربعة وعشرين حالة، ممثلة في عناصر من التيارات السياسية المختلفة.

وقد إنتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج العامة منها:

- أثار المثقف المصري في موقفه من العولمة الكثير من القضايا وبين هذه القضايا ثمة قضايا تبرز أكثر من غيرها وهي(قضية المفهوم – قضية حتمية العولمة – قضية الحوار – الصراع في ظل العولمة – قضية التعويل على العولمة كرهان لتحقيق النهضة (وقد تباينت الآراء التي تبنتها التيارات الفكرية المختلفة تجاه هذه القضايا.
- هناك اتفاق بين جميع التيارات الفكرية على أن الثقافة العربية تعاني أزمة، إلا أن الآراء تباينت تجاه تحديد الأسباب الكامنة خلف الأزمة، كما اختلفت الطروح حول السبل التي يمكن من خلالها تخطي هذه الأزمة ومن ثم إعادة تفعيل دور الثقافة العربية.
- أجمعت كافة التيارات حول عدم قيام النظام الإعلامي، وكذلك النظام التعليمي بالدور المطلوب في دعم الثقافة العربية، غير أن هذه التيارات قد اختلفت حول الأسباب الكامنة وراء هذه القصور.
- تباينت آراء التيارات الفكرية المختلفة في تصور مستقبل الثقافة العربية، وقد غلب التشاؤم على قطاع كبير من هذه الآراء.

- رفضت كل التيارات الفكرية فكرة انغلاق الهوية على نفسها وطرح كل منها وجهة نظر خاصة به في مسألة انفتاح هذه الهوية.

- أجمعت غالبية التيارات على أن الهوية الثقافية تتأثر بظاهرة العولمة في كافة مكوناتها غير أنها اختلفت حول طبيعة هذا التأثير.

- تباينت التيارات الفكرية المختلفة حول الدور الذي يجب أن يقوم به المثقف في ظل العولمة.

- هناك اتفاق بين جميع التيارات الفكرية على أن الثقافة العربية تعاني أزمة ، إلا أن الآراء تباينت تجاه تحديد الأسباب الكامنة خلف الأزمة ، كما اختلفت الطروحات حول السبل التي يمكن من خلالها تخطي هذه الأزمة ومن ثم إعادة تفعيل دور الثقافة العربية.

- أجمعت كافة التيارات حول عدم قيادة النظام الإعلامي وكذلك النظام التعليمي بالدور المطلوب في دعم الثقافة العربية، غير أن هذه التيارات قد اختلفت حول الأسباب الكامنة وراء هذا القصور.

- تباينت آراء التيارات الفكرية المختلفة في تصوير مستقبل الثقافة العربية، وقد غلب التشاؤم على قطاع كبير من هذه الآراء.

- رفضت كل التيارات الفكرية فكرة انغلاق الهوية على نفسها وطرح منها وجهة نظر خاصة به في مسألة انفتاح هذه الهوية.

- أجمعت غالبية التيارات على أن الهوية الثقافية تتأثر بظاهرة العولمة في كافة مكوناتها غير أنها اختلفت حول طبيعة هذا التأثير. العولمة وتحدياتها المختلفة(١).

٢- دراسة حول: "دكتاتورية العولمة: قراءة تحليلية في فكر الثقافة"، وتهدف الدراسة إلى التعرف على أبعاد العلاقة بين اتجاهات المثقفين نحو ظاهرة العولمة و كلاً من أنساق القيم والبيئة في المجتمع المصري من خلال التعرف على رؤى واتجاهات المثقفين. ولقد اقتصر مجتمع البحث على بعض فئات المثقفين باعتبارهم يمثلون الفئة الطليعة الأكثر اهتماماً من غيرها بظاهرة العولمة. وتتلخص أهم نتائج البحث في الآتي:

- لم تختلف اتجاهات المثقف المصري نحو ظاهرة العولمة عن اتجاهه نحو غيرها من الظواهر والتيارات الفكرية الغربية مثل الحداثة وما بعد الحداثة.

- إقتصرت اتجاهات المثقف المصري نحو ظاهرة العولمة على حدود التأييد والمحايدة والمعارضة دون أن تقدم مشروعاً فكرياً لبلورة أسس التعامل مع ظاهرة العولمة.

- كشف النتائج لهذا البحث عن وجود تباين في اتجاهات المثقفين نحو ظاهرة العولمة.

- أوضحت نتائج البحث بالنسبة لعينة الكتاب والمفكرين وجود علاقات عكسية بين المتغيرات التالية (العولمة الاقتصادية – العولمة الثقافية – العولمة الإعلامية) وبين درجة الاتجاه نحو المجال البيئي المصري وكذلك نفس النتيجة بالنسبة لعينة الأساتذة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات.

- أوضحت نتائج البحث الميداني أن نسبة ٥٢,١١ % من عينات المثقفين من الكتاب والمفكرين والأساتذة أعضاء هيئة التدريس لديها اتجاه ايجابي مؤيد للظاهرة في أبعادها المختلفة، بينما كانت بنسبة ٣١,٦٣ % لديها اتجاه معارض في حين أن نسبة ١٦,٢٦ % كانت لديها اتجاهات محايدة ومتحفظة.

- كذلك أشارات النتائج إلى أن نسبة ٤٠,٩٦ % من أفراد العينة في المثقفين والمفكرين وأساتذة أعضاء هيئة التدريس لديها اتجاه إيجابي نحو النسق القيمي للعولمة ، بينما كانت نسبة ٣٩,٧٦ معارضة لقيم هذا النسق في حين أن نسبة ١٩,٢٨% كانت محايدة(١).

وعلى ذلك يرى الباحث أن نتائج البحث بصفة عامة تشير إلى وجود اتجاهات فصلية للمثقف المصري نحو ظاهرة العولمة تؤثر بدرجات متفاوتة على اتجاهاته نحو النسق القيمي المصري والنسق القيمي للعولمة، والمجال البيئي المصري أيضاً، ومن ثم أسهمت هذه الاتجاهات في صياغة وتكوين نوع من الوعي العام داخل المجتمع المصري بظاهرة العولمة.

٣- دراسة بعنوان" إستطلاع آراء النخبة الفلسطينية إزاء العولمة وتحديات الغد"، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين آراء النخبة الفلسطينية من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية والعولمة.

وينطلق موضوع الدراسة من فكرة محورية تتمثل في: أنه بحكم طبيعة الشعب الفلسطيني وقضيته المعقدة، فإنه دائم البحث عن الجديد وملاحقة التغيرات والتبدلات السياسية

١- ماهر أحمد عبد العال، العولمة والهوية الثقافية، دراسة لموقف المثقف المصري، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس. ٢٠٠٢.

والاقتصادية والثقافية، ومن ذلك مصطلح العولمة الذي يتسرب إلى المجتمع الفلسطيني عبر المطبوعات والفضائيات والتفاعلات مع قضايا الأمة والعالم. ومن ثم يلقى هذا المصطلح اهتماماً لدى النخبة الفلسطينية بعامة، وأساتذة الجامعة بخاصة في مدى علاقاتها بالعولمة مفهوماً وتأثيرات وأساليب للمواجهة والبناء الذاتي.

وقد أوضحت نتائج الدراسة أن النخبة تستمد معلوماتها من العولمة بالدرجة الأولى، وذلك من خلال الصحافة، ثم التلفزيون والفضائيات. وتتفق النخبة على أن العولمة هي في حقيقتها غزو ثقافي واقتصادي واجتماعي وهيمنة وسيطرة، وأنها ترتبط بالصراعات الأيديولوجية الدولية، وأن قوة العولمة تكمن في الاقتصاد أولاً ثم في السياسة والثقافة ثانياً.

كما يتضح من الدراسة أيضاً أن العولمة تتأثر بالمنظمات الدولية ذات التأثير، وفي مقدمتها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهي ترتبط بالنظام الدولي الجديد وثورة المعلومات والتكنولوجيا. لذلك فهي تؤثر على حرية انتقال المعلومات والتعبير وحرية التنافس، كما أن العولمة تستفيد من نشر سياستها من وسائل الإعلام وتستخدم لتحقيق سياستها عدداً من الأساليب في مقدمتها استقطاب الصفوة وكسب الجامعات والمعاهد العلمية.

وأوضحت الدراسة أيضاً أن الوطن العربي يتأثر بالعولمة سلباً وإيجاباً في المجالات المختلفة: الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية، وفي هذا الإطار يتضح أن مواجهة العولمة تتطلب الاعتماد على أساليب تتحدد في دعم الذاتية الثقافية وتنظيم الرسالة الإعلامية وتدعيم برامج التربية والتعليم، ومراقبة المعلومات وتشجيع الكفاءات والخبرات وبذلك تعكس الدراسة السمات العامة للعولمة التي تحددت في وصفها بأنها احتواء للعالم وهيمنة القوة وفخ من الكبار للصغار وتتويج للنظام الرأسمالي العالمي.

١- محمد حسين أبو العلا، دكتاتورية العولمة: قراءة تحليلية في فكر المثقف، مكتبة مدبولي، القاهرة. ٢٠٠٤، ص ص ٢٥١-٢٧٥.

وعلى ذلك يرى الباحث ضرورة تعميق الاهتمام بالعولمة وتحدياتها وأبعادها ودلالاتها وغاياتها وتأثيراتها القريبة والبعيدة، وكيفية مواجهتها والأساليب المناسبة لذلك على مستوى الوطن العربي بشكل عام(١).

٤- دراسة بعنوان" العولمة والقيم الثقافية في مصر: الآثار والمواجهة، تهدف الدراسة إلى الإجابة على تساؤل أساسي هو: هل عولمة الاقتصاد المصري أو دخول مصر إلى الفضاء الاقتصادي للعولمة تهدد الخصائص الأساسية في الثقافة المصرية؟، وهل تتعرض مصر لموجات الثقافة العالمية عبر الإعلام والاحتكاك المباشر يفضي إلى تغيرات ملموسة سلبية أو إيجابية في الكيان الثقافي؟.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- إن مصر تجتاز مرحلة متقدمة من العولمة تحمل خلالها خبرات كثيرة تكونت عبر المراحل السابقة من الاشتباك مع النظام الرأسمالي العالمي منذ سياسات الانفتاح الاقتصادي، ومن ثم يرصد ثلاث ظواهر ثقافية كبرى هيمنت على الحياة الاجتماعية أهمها:

أ- النزوع نحو الشكلانية، وهي ظواهر شاعت بين المصريين عموماً والطبقات الوسطى بصفة خاصة، ونشأت على قمتها تيارات مختلفة للإسلام السياسي والثقافي تتسم بالصرامة والعداء لبعض مؤسسات الحداثة، ورفض شبه كامل للآخر الحضاري والثقافي والسياسي.

ب- نزوع استهلاكي قوي يكاد يقترب من الأيديولوجية المعتوية Hemanism، حيث يعرض من السلع والخدمات التي جعلها النظام الرأسمالي العالمي متاحة على صعيد كوكبي للطبقات القادرة على شرائها، ويرتبط بهذا النزوع دوافع نفسية واجتماعية وثقافية تكاد تصل إلى تقديس السلع Commodity Fetlihiln.

ج- انحسار مستوى المشاركة حيال الحياة العامة والانسحاب إلى داخل الفرد والحياة الأسرية، وبسبب هذا الانحسار تنكمش مساحة الحياة السياسية والاجتماعية، وتتركز سلطات اتخاذ القرار على كل الأصعدة، ويتعاظم الجمود الجيلي وتنمو الميول الثقافية الرجعية والمحافظة في شتى مجالات الحياة.

١- حسين أبو شنب، استطلاع آراء النخبة الفلسطينية إزاء العولمة وتحديات الغد، أعمال ندوة رؤية الشباب للعولمة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة. ١٩٩٩.

د- يرى الباحث أنه في هذا الإطار قد يتفشى الشعور بالاغتراب خاصة بين الأجيال الشابة، ويتراخى الولاء القومي والطبقي والاجتماعي، ويتعاظم الشعور بالفوضى، وكذلك النزعات الأشد أنانية والأقل أخلاقية.

هـ يقترح الباحث نموذجاً ديناميكياً للتعامل مع المشكلات والمخاطر المترتبة على العولمة في مجال الثقافة، ويتكون هذا النموذج من أربعة مراحل:

- **المرحلة الأولى** وهي المرحلة التي يتم فيها الانفتاح على عملية العولمة في ظروف تتسم بمستويات مرتفعة من الانكشاف الاقتصادي، وكذلك تتسم بتعاظم الاختلال في الميزان التجاري، وغزو السلع الأجنبية للسوق المحلية، وترتبط هذه المرحلة ببروز الحقد الطبقي والعداء ضد مؤسسات الدولة.

- **المرحلة الثانية**، وتتسم بالتعرف على عدد من الفروع والقطاعات الاقتصادية التي تمثل ميزة نسبية للمجتمع المصري تمكنه من دخول أوسع الأسواق للتصدير، مع استمرار غزو السلع الأجنبية للسوق المصرية في بقية الفروع والقطاعات.

- **المرحلة الثالثة**، وتشهد توسعاً في القدرات التصديرية وتتحقق طفرة ملحوظة في مستويات الانتاجية ومعدلات الاستثمار، ومن ثم تنخفض معدلات البطالة، وتتحسن مستويات الأجور، وتتمكن الدولة من استيعاب قطاعات كبيرة من المهمشين.

- **المرحلة الرابعة**، وتشهد نمواً جزئياً متواصلاً في الاقتصاد القومي من خلال فرص أكبر للتصدير من جانب عدد من القطاعات، وخلال هذه المرحلة يتمكن المجتمع من القضاء على جانب كبير من مشكلة البطالة، وإنهاء ظاهرة التهميش(١).

وعلى الرغم من تعدد وتنوع الكتابات والتحليلات والدراسات التي اهتمت بظاهرة العولمة على المستويين: العالمي والإقليمي، إلا أن الدراسات والبحوث التي تناولت تلك الظاهرة من حيث أبعادها وتأثيراتها المختلفة على المجتمع القطري تعد نادرة ومحدودة إلى حد كبير، وإن كانت هناك بعض الدراسات والبحوث التي اهتمت بالكشف عن التغيرات التي تعرض لها المجتمع بفعل تأثير مجموعة من العوامل والمتغيرات مثل: ظهور النفط، والتحضر، والتحديث، والتصنيع، والعمالة والوافدة، والتعليم، والإعلام، ومدى انعكاس تلك المتغيرات على الأسرة القطرية بخاصة، والمجتمع القطري بعامة، ومن تلك الدراسات:

١- محمد السيد سعيد، العولمة والقيم الثقافية في مصر، مجلة قضايا فكرية،العدد ٢٩، دار قضايا فكرية للنشر والتوزيع، القاهرة. ١٩٩٩.

٥- دراسة" بعنوان" التغير الاجتماعي والتباين القيمي بين الأجيال في المجتمع القطري"، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

- إن التغير الاجتماعي قد أحدث تغيراً في العديد من القيم التي تتعلق بالاستهلاك، فهناك الكثير من المواطنين تغيرت نظرتهم للقيم الاستهلاكية التي كانت سائدة في المجتمع التقليدي، حيث كان معظمهم يعيشون على الكفاف والضروريات، أما الآن فقد أصبح معظم المواطنين ينشدون الكماليات بالرغم من تباين ظروفهم الاقتصادية، وخاصة جيل الشباب.
- سيادة قيم التفاخر والمظهرية، حيث أصبح الكثير من أفراد المجتمع القطري وبخاصة محدودي الدخل يستهلكون أشياء غير ضرورية، وذلك كمحاولات لتقليل حدة الفروق الاجتماعية والطبقية، حيث يحرص هؤلاء على اقتناء الملابس الغالية، والأثاث الغالي، والإسراف في تكاليف الزواج، وشراء الأغذية غير الضرورية خاصة في المناسبات، فضلاً عن السيارات الفخمة والغالية الثمن، ومن ثم ظهرت في المجتمع القيم والتوجهات الاستهلاكية، التي انعكست بصورة واضحة على السلوك، وأصبح يتخذ طابعاً استهلاكياً.
- من مظاهر التغير أيضاً ظهور الكثير من المشكلات الاجتماعية التي لم يكن يعرفها المجتمع القطري في مراحل ما قبل التغير مثل: المعاكسات، وقيادة السيارات بطريقة جنونية وما يترتب عليها من حوادث، فضلاً عن عدم وجود أماكن كافية لقضاء وقت الفراغ، وهذه المشكلات ترتبط ببعضها البعض. فضلاً عن مشكلات أخرى مثل: التسرب من التعليم، والإدمان، وعدم الرغبة في ممارسة الأعمال اليدوية، وتعتبر هذه المشكلات وغيرها نتاجاً للتغير الاجتماعي بصفة عامة، والوفرة المادية وتأثير العمالة الوافدة بخاصة.
- أكدت الدراسة أيضاً على أن عاملي التفكك الأسري، والبعد عن التعاليم الدينية يعتبران من العوامل المهمة في ظهور الكثير من صور الانحراف لدى الشباب، بالإضافة إلى انتشار قيم الفردية والأنانية وتراجع القيم الجماعية(٤).

١- نعيمة عبد الله الصفار، التغير الاجتماعي والتباين القيمي بين الأجيال في المجتمع القطري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة. ١٩٩٠، ص ص ٤٣٣-٤٣٦.

٦- وثمة دراسة أخرى بعنوان " التحضر في المجتمع القطري، دراسة أنثربولوجية لمدينة الدوحة"، كان من أبرز النتائج التي توصلت إليها ما يلي:

- إن من أبرز التغيرات التي طرأت على الحياة الاجتماعية في المجتمع القطري كانت متمثلة في الأسرة القطرية، وكان هذا التطور السريع يمثل الوجه الآخر للتحولات الاجتماعية والاقتصادية السريعة، وأن من مظاهر ذلك: ظهور النزعة الفردية والاستقلالية بعد أن كانت الروح الجماعية هي السائدة، والتي كانت تقوم في أساسها على التعاون والتماسك القبلي.

- تغير العلاقات العائلية وخاصة بعد انتشار التعليم، وانفتاح المواطنين على المجتمعات والثقافات الأخرى، مما أحدث خللاً في العلاقات والروابط العائلية، وتراجعت سلطة الأب، وحصول الأبناء على الحرية، واستقلالهم في مساكن منفصلة، مما انعكس على العلاقات الأسرية والقرابية بصفة عامة. كما حدث التفكك والتراجع للعائلة الكبيرة الممتدة، وتكونت الأسر النووية المستقلة، وتغيرت المكانات والأدوار والوظائف داخل محيط الأسرة، كما نتج عن الاحتكاك الثقافي والحضاري تغير في القيم والتوجهات، ومن ثم تغير في أنماط السلوك الاجتماعي.

- إن الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا وبخاصة المنزلية، وكذلك استخدام الخدم والمربيات بشكل متزايد قد أدى إلى تغيرات عديدة في الأدوار والوظائف داخل محيط الأسرة، وخاصة أدوار المرأة القطرية – شأنها في ذلك شأن – المرأة الخليجية بصفة عامة، الأمر الذي انعكس على عملية التنشئة الاجتماعية، وتراجع الأساليب التقليدية وظهورأساليب حديثة تتفق مع التطورات التي تعرض لها المجتمع، فضلاً عن تغير الكثير من العادات والتقاليد، وخاصة تلك التي تتعلق بنظم الزواج والعلاقات القرابية. وأن من مظاهر تلك التغيرات:

- ضيق دائرة العلاقات الاجتماعية.
- تغير الأنشطة الاقتصادية من حياة التنقل والترحال إلى حياة الاستقرار.
- التحول التدريجي في المراكز الاجتماعية لكل من الرجل والمرأة، وتغير النظرة التقليدية للمرأة بعد خروجها للعمل ومشاركتها في الحياة العامة.
- ظهور قيم الفردية والأنانية والاستقلالية.
- تراجع نمط السلطة التقليدي(كبير العائلة).

- تغير العادات والتقاليد والأعراف التي تحكم العلاقات الأسرية والاجتماعية، مما انعكس على أنماط السلوك الاجتماعي(١).

٧- وثمة دراسة أخرى حديثة بعنوان" التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري، دراسة ميدانية لمدينة الدوحة"، كشف هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج يتعلق بعضها بعوامل التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري، والبعض الآخر يتعلق بمجالات التغير القيمي في مدينة الدوحة، ومن أبرز تلك النتائج ما يلي:

- فيما يتعلق بالعوامل التي لعبت دوراً مؤثراً في التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري، فتتمثل في: الانفتاح والاتصال بالعالم الخارجي عل المستويين: الاقليمي والعالمي، وظهور النفط والاتجاه إلى تحديث المجتمع، وكذلك تأثير الهجرة وما صاحبها من تنوع وتعدد ثقافي(العمالة الوافدة)، فضلاً عن التصنيع وقيام نظام انتاجي جديد، وذلك من خلال الجهود التي بذلتها الدولة لتوسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل القومي من خلال إقامة المشروعات الصناعية، وكذلك إنشاء وتطوير مشروعات البنية الأساسية وخاصة الحضرية، وبناء المناطق الصناعية الحديثة التي تتوافر فيها المقومات الضرورية للمشروعات الصناعية. هذا إلى جانب تأثير التعليم والعمل في مجال نشر المعرفة والأفكار والقيم، وأخيراً النمو العمراني وارتفاع معدلات النمو الحضري وظهور أنماط وأساليب معيشية جديدة تتناسب وهذه التغيرات.

- أما عن مجالات التغير القيمي في مدينة الدوحة، فقد كشفت الدراسة عن أن التغيرات التي تعرضت لها الجوانب الثقافية والمادية في المجتمع القطري بعامة، ومدينة الدوحة بخاصة كانت تغيرات سريعة وعميقة، بالرغم من أن التغيرات في الجوانب المادية كانت أسرع بكثير من تلك التي تعرضت لها الجوانب المعنوية. حيث شكلت عملية الإتصال بالعالم الخارجي، والزحف الهائل للمهاجرين وتعليم وعمل المرأة عوامل مهمة أدت في مجموعها إلى إحداث الكثير من التغيرات في منظومة القيم الاجتماعية والثقافية التقليدية. وإنه بالرغم من التغيرات والتطورات الحديثة التي شهدها المجتمع القطري خلال العقود الأخيرة، وبخاصة بعد اكتشاف النفط، والاستخدام المتزايد للتكنولوجيا الحديثة، إلا أن

١- محمد أحمد غنيم، التحضر في المجتمع القطري، دراسة أنثربولوجية لمدينة الدوحة، ط٢، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية. ١٩٨٧.

العلاقات الاجتماعية والنظم والعادات والتقاليد والأعراف – لا يزال – جانباً كبيراً منها مرتبط بالبنية القبلية التقليدية. وثمة مظاهر عديدة تعكس التغيرات التي تعرضت لها مدينة الدوحة منها: تغير النظرة إلى التعليم، وتعليم الإناث على وجه التحديد، التغير في مجال الأسرة من حيث البناء والوظائف، تغير قيم الاختيار الزواجي، تغير السلوك الإنجابي للمواطن القطري، وكذلك التغير في أنماط السلوك الاجتماعي بصفة عامة(١).

تعقيب:

على الرغم من الإسهامات النظرية والتحليلية التي قدمتها الدراسات والبحوث السابقة التي تناولت ظاهرة العولمة من حيث مفهومها وأبعادها وتأثيراتها المختلفة على جميع الأصعدة: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإعلامية، سواء الدراسات التي أنجزت في مجتمعات متقدمة، أو تلك التي تمت في مجتمعات نامية وعربية، إلا أن هذه الدراسات جميعها لم تعط أهمية كبيرة للبعد الاجتماعي للعولمة، وبخاصة ما يتعلق بتأثيرات العولمة الراهنة والمستقبلية على البنى الاجتماعية بصفة خاصة. ومن جانب آخر، يمكننا القول، أنه إذا كانت معظم هذه الدراسات والبحوث قد تناولت البعد الثقافي للعولمة، وبخاصة تأثيراتها على منظومة القيم الاجتماعية التقليدية، وظهور قيم جديدة تجسد الثقافة الرأسمالية بعامة، والأمريكية بخاصة بكل ما تتضمنه من توجهات سلوكية استهلاكية في الأساس، فإن هذه الدراسات والبحوث لم تركز اهتماماتها على أنماط السلوك الاجتماعي، والتغيرات التي تعرضت لها بفعل وتأثير العولمة.

وعلى مستوى المجتمعات الخليجية، فإن الدراسات والبحوث التي تناولت التأثيرات الاجتماعية والثقافية للعولمة بصفة عامة، تعد نادرة ومحدودة، باستثناء بعض الدراسات التي ركزت على التوجهات الاستهلاكية والسلوك الاستهلاكي، وأنه ليس ثمة دراسات متخصصة اهتمت بمظاهر التغير في أنماط السلوك الاجتماعي سواء على مستوى المجتمعات الخليجية بصفة عامة، والمجتمع القطري بخاصة، الأمر الذي يزيد من أهمية

---

١ - أمينة على الكاظم، التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري، دراسة ميدانية لمدينة الدوحة، ط١، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة. ١٩٩٣، ص ص ٤٣٥-٤٧٧.

الدراسة الراهنة، والتي تهتم بالكشف عن التأثيرات التي تحدثها العولمة في السلوك الاجتماعي للمواطن الخليجي بصفة عامة، والمواطن القطري بخاصة.

ثالثاً: المدخل النظري للدراسة:

نظراً للتغيرات السريعة التي يشهدها العالم المعاصر على جميع الأصعدة والمستويات: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتقنية والمعلوماتية والإعلامية، والتي أصبحت تمثل تجسيداً واقعياً لمعطيات العولمة وانعكاساتها ليس فقط على مستوى المجتمعات المتقدمة صناعياً، ولكن أيضاً على مستوى المجتمعات النامية بصفة عامة، والعربية والخليجية بخاصة من جانب، ونظراً لحداثة الظاهرة من جانب آخر، فإن الأمر يتطلب الكشف عن بعض المداخل النظرية التي اهتمت بتشخيص وتحليل هذه الأوضاع المعاصرة. حيث تشير بعض التحليلات الحديثة إلى أن نظرية العولمة تتضمن مداخل نظرية ومنهجية عديدة شكلت في مجموعها البحوث الخاصة بالعولمة، ويمكننا أن نعرض باختصار لتلك المداخل كمحاولة للاستفادة من أطروحاتها النظرية والفكرية في الدراسة الراهنة.

١- نظرية النسق العالمي World System Theory

تنطلق هذه النظرية من مقولة أساسية مؤداها " أن العولمة هي العملية التي انتشر بها النظام الرأسمالي على المستوى العالمي. ونظراً لأن النظام العالمي احتفظ ببعض خصائصه في العديد من البلدان، فإن ظاهرة العولمة ليست ظاهرة جديدة. ومع بداية القرن الحادي والعشرين، فإن الاقتصاد الرأسمالي العالمي في أزمة حقيقية. ووفقاً لهذه النظرية، فإن التمجيد الأيديولوجي Ideological Celebration لما يطلق عليه الآن" العولمة" ما هو في حقيقة الأمر إلا أغنية جديدة للحن قديم(والرشتاين ١٩٩٨) في تحليله للعولمة الذي يعتمد على مفهوم الدول المركزية والدول المحيطية" (١).

كما تؤكد هذه النظرية أيضاً أن مصطلحات مثل: الاقتصاد العالمي، والسوق العالمي، والعولمة، أصبحت الآن مألوفة وواضحة على المستوى السياسي والإعلامي. غير أن القليل فقط هو الذي يعرف مصدر هذه الشعارات التي شكلت موضوعاً لأعمال كثير من السوسيولوجيين منذ بداية سبعينات القرن العشرين. ومن منطلق هذه الرؤية، فإن العولمة

تمثل اتجاهاً تصاعدياً على المدى البعيد يعكس التغيرات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر من خلال عمليات دائرية، وأن معظم التغيرات التكنولوجية الحديثة والتوسعات في مجال التجارة الدولية وعمليات الحصار المختلفة تُعد جزءاً من تلك التغيرات بعيدة المدى، وأن ثمة بعض التساؤلات المهمة يمكن طرحها في هذا لمجال؛ منها: كيف تكون معظم اتجاهات التغير الحديثة متشابهة على المدى البعيد؟ وما أهمية الاختلافات والفروق النوعية المصاحبة لتلك التغيرات؟(٢).

٢- نظرية الثقافة العالمية: Global Cultural Theory

تركز هذه النظرية على مدى تناغم وسائل الإعلام عبر دول العالم، ويعطي هذا الاتجاه أهمية للثقافة أكثر من أهمية كل من الاقتصاد والسياسة. كما يعطي إهتماماً أساسياً لكيفية مواجهة الأفراد والأمم الثقافة العالمية البازغة. ويعتمد هذا النموذج على" أن مفهوم الثقافة العالمية موجود بالفعل، ويرجع ذلك إلى التطور السريع في مجال الاتصال والإعلام خلال

1-See:-
 - " The Globalization Website, globalization Theories",
.http://www.ce.emory.edu/SOC/globalization/theories.html.2000.pp.1-2
 - " Modern History Source Book: Summary of Wallerstein on World System Theory",
.http://www.fordham.edu/halsall/mod/walerstein.html.pp.1-6

2- Christopher Chase-Dunn," Globalization: A World Systems Perspective", Journal of World System Research, Vol,V, No, 2, 1999.pp.186-192

العقود الأخيرة، وبزوغ ما أطلق عليه"ماكلوهان" "القرية العالمية" Global Village"(١).

ولكن على الرغم من أن ثقافة العالم الغربي أصبحت متغلغلة داخل المؤسسات العالمية، إلا أن تأثيراتها ليست مطلقة. فالأقاليم تختلف في تفسيراتها لبعض الأمور كحقوق الأفراد والحريات والمساواة، وأنه لا توجد ثقافة في العالم دون أن يكون لها ما يناقضها، كما أن تلك الحقوق تختلف من مجتمع لآخر، كما أن القضايا والمشكلات الاجتماعية تختلف هي الأخرى من مجتمع لآخر، ومن مرحلة لأخرى. ولا يعني ذلك أن نقل نفس النموذج العالمي إلى كل الدول سيصاحبه ظهور عالم متجانس ثقافياً وفكرياً وأيبولوجياً، وذلك لأن تأثيرات

العولمة لن تكون متساوية بأي حال من الأحوال على مستوى كل المجتمعات. فضلاً عن أن الثقافة العالمية يمكنها أن تؤدي إلى ظهور صراعات جديدة على الصعيدين: الثقافي والأيديولوجي.

٣- نظرية المجتمع العالمي Global Society Theory

يؤكد أصحاب هذه النظرية على " أن مفاهيم مثل العالمي قد أصبحت فكرة ذات مصداقية فقط في العصر الحديث الذي زادت فيه التكنولوجيا والعلم والصناعة بشكل يفوق كثيراً ما كان سائداً في العصور السابقة. وأن التراث الأدبي للعولمة ما هو إلا مناقشة وافية لتقلص دور وسلطة الدولة القومية، وزيادة فعالية المؤسسات والنظم الاعلامية العالمية، والتي أضحت تلعب الدور الأساسي في تشكيل المعتقدات والقيم والوعي الاجتماعي والثقافي على الصعيد العالمي" (٢).

ومن ثم يمكننا القول إنه على الرغم من تباين الرؤى والاتجاهات النظرية والفكرية حول العولمة، فإن ثمة حقيقة تتمثل في أنها أضحت تمثل واقعاً ملموساً تعيشه البلدان النامية. وعلى الرغم من التسليم بأن ثمة جوانب وانعكاسات سلبية كثيرة لتلك الظاهرة وبخاصة تمس تلك البلدان، فإن هذه التطورات العالمية تمثل امتداداً واستمراراً لأشكال الهيمنة والسيطرة التقليدية التي مارستها – ولا تزال – القوى الرأسمالية العالمية على البلدان النامية، والتي تجسدت - ولا تزال - في العلاقات غير المتكافئة على كافة الأصعدة والمستويات. تلك العلاقات غير المتكافئة(التاريخية والمعاصرة) قد أدت إلى اتساع الفجوة

1- See:

- Leslie Sklair," Globalization", In: Sociology Issues and Debates(ed) Macmillan,Press LTD.1999.pp.328-330.
- Kimon Valaskakis, " Globalization as Theatre", International Social Science Journal, 160, UNESCO, June, 1999.p.154.
- Frank Lechner," Globalization Theories", World Culture Theory, .http://www.pensamientocritico.org/fralec.703.htm.pp.1-5
- Robertso,Roland, " Globalization: Time-Space and Homogeneity- Heterogeneity", pp.25-44,In: M, Featherstone,S,Lash and R, Robertson(eds), Global Modernities. London: Sage,1995.p.40

2- Leslie Sklair, " Globalization", op,cit,pp.331-332.

بين البلدان الرأسمالية المتقدمة صناعياً "دول المركز"، والبلدان النامية "الدول المحيطية" وهو الأمر الذي يزيد من تخلف الدول المحيطية واستمرار تبعيتها للأولى اقتصادياً وسياسياً وثقافياً وتكنولوجياً وفكرياً...إلخ.

وتؤكد إحدى الدراسات الحديثة التي اهتمت بالكشف عن التفاوتات والفجوات الثنائية أو المزدوجة على الصعيدين العالمي والمحلي، إن الفجوة الاجتماعية بين الأفراد داخل الدول، والفجوة بين الدول ذاتها ينبغي فهمهما بمعزل عن بعضهما البعض، وأنه يمكن القول أن الفجوة العريضة داخل الدول ربما لا تكون مرتبطة بالفجوة المتسعة بين الدول، فعلى سبيل المثال، يمكن للمرء أن يتخيل نظاماً عالمياً متعادلاً، حيث تكون التفاوتات بين الدول أو بين مجموعات من الدول مثل المركز والمحيط منخفضة، في حين أنه في الوقت ذاته تختلف تلك التفاوتات في ضوء معايير توزيع الثروة بينهم. لذلك تطرح الدراسة ذاتها أربعة سيناريوهات أو احتمالات مستقبلية للنظام العالمي، جاءت على النحو الآتي: الاحتمال الأول؛ درجات عالية من التفاوتات والفجوات العالمية والمحلية، مثل التفاوتات المتعاظمة بين الدول والأفراد داخل هذه الدول، الاحتمال الثاني؛ أن ثمة ظروفاً كونية أخرى تعكس تفاوتات قليلة بين الدول وبين الأشخاص. وهذا الأمر يمثل ظرفاً مثالياً لنظام عالمي يكون أكثر عدلاً Egalitarian الاحتمال الثالث؛ وجود تفاوتات ضخمة بين الدول مصحوبة بتفاوتات محدودة بين الأفراد داخل هذه الدول، الاحتمال الرابع؛ أن ثمة ظروفاً كونية أخرى سوف تؤدي إلى تفاوتات وفجوات محدودة بين البلدان، وفجوات ضخمة ومتعاظمة بين الأفراد. كما تؤكد الدراسة أن هذه الاحتمالات الأربعة تثير تساؤلاً يتعلق بما إذا كانت هذه الفجوات سوف يكون لإحداها تأثير فعالٌ على غيرها من الاحتمالات الأخرى(١).

وانطلاقاً من التحليلات السابقة، فإن **المدخل النظري** الموجه للدراسة ينطلق من المسلمات والأطروحات النظرية التي تتضمنها نظرية النسق العالمي، وبخاصة تلك المقولة التي تؤكد علاقات التبعية واستمرار العلاقات غير المتكافئة بين دول المركز الرأسمالية المهيمنة والمسيطرة، ودول المحيط التابعة، مع التسليم بأن ما يحدث الآن من تغيرات وتحولات على الصعيد العالمي في ظل ما يُسمى بالعولمة، هو في واقع الأمر يؤكد استمرار تلك العلاقات غير المتكافئة، وأن القوى الرأسمالية تلجأ الآن إلى استخدام آليات جديدة ومتطورة بفعل التطورات الحادثة على المستوى التقني والإعلامي من أجل تحقيق

المزيد من السيطرة والهيمنة على اقتصاديات البلدان الفقيرة بالشكل الذي يعوق تنميتها من ناحية، ويضمن استمرار تخلفها وتبعيتها لتلك القوى المهيمنة من ناحية أخرى.

ومن جانب آخر، يمكننا الاستفادة من مقولات" مدخل أسلوب الانتاج والتكوين الاجتماعي وتمفصل الأساليب الانتاجية" في تفسير التغيرات التي يشهدها المجتمع القطري الآن، حيث يمكن القول، أن هذه التغيرات ليست- بحال من الأحوال- تغيرات جذرية، وأنه بالرغم من التغير الذي تشهده منظومة القيم الاجتماعية التقليدية، وما يصاحب ذلك من تغير في العادات والتقاليد والأعراف، وما يعكسه هذا التغير من توجهات سلوكية، تتجسد في ظهور أنماط جديدة للسلوك الاجتماعي تتناسب وهذه التغيرات البنائية والثقافية، إلا أن البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع القطري لا تزال تحتفظ ببعض العناصر والمكونات الثقافية التقليدية والتي تتجسد في أنماط تقليدية للعلاقات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي. وأن هذه الأنماط الثقافية التقليدية تمثل انعكاساً وتجسيداً لاستمرار الأنماط الانتاجية التقليدية التي ترتبط بالبناء القبلي والعشائري الذي كان سائداً خلال المراحل التاريخية المختلفة. وأن هذه الأنماط الانتاجية التقليدية لم تتغير تماماً رغم التغيرات السريعة التي يشهدها المجتمع بفعل وتأثير العوامل الخارجية التي تمثل العولمة أهمها. ومن ثم فإن الدراسة الراهنة تهدف إلى التعرف على مظاهر التغير في السلوك الاجتماعي للمواطن القطري، والعوامل المختلفة المسئولة عن هذه التغيرات، وبخاصة التأثيرات المختلفة للعولمة بجميع أنماطها وآلياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية. وهذه الأمور جميعها سوف نناقشها في الفصل التالي.

1-Albert J, Bergesen & Michelle Bata, " Global and National Inequality: Are They Connected?", Journal of World Systems Research, V,111,No, 1, Winter 2002. pp. 132-133.

الفصل الثاني

العولمة: لمحة تاريخية

أولاً: النشأة التاريخية للعولمة:

تبين من التحليلات السابقة أن ثمة اختلافات كثيرة بين العلماء والمفكرين في مختلف التخصصات العلمية حول تحديد تعريف للعولمة، ومن ثم جاءت تلك التعريفات جميعها تعبر عن رؤى نظرية واتجاهات فكرية متباينة من ناحية، كما أنها تعكس كذلك اختلافات بين هؤلاء المفكرين جميعاً في توجهاتهم ومواقفهم الأيديولوجية من ناحية أخرى. فالبعض يرى أنها ظاهرة إيجابية ويقدم الأدلة التي تؤكد موقفه، بينما يرى البعض الآخر أنها ظاهرة سلبية ويقدم أيضاً الأدلة التي تؤكد موقفه، وهناك فريق ثالث من العلماء والمهتمين يرى أن للعولمة جوانب إيجابية، وأخرى سلبية...وهكذا. ولا شك في أن هذه الاختلافات حول مفهوم العولمة، تؤدي إلى اختلافات أيضاً حول نشأتها وتطورها. فالبعض يرى أنها ظاهرة جديدة وحديثة، وذلك نتيجة التطورات الاقتصادية والسياسية والتقنية التي ظهرت في التسعينات، ثم برزت أكثر وتعمقت من خلال التقدم التكنولوجي المذهل في عالم الاتصالات؛ كالحواسيب الإلكترونية والأقمار الصناعية، وظهور شبكة الانترنت. بينما يعتقد آخرون أن للعولمة جذوراً تاريخية تعود إلى منتصف القرن الثامن عشر، وهي فترة ظهور الدولة القومية الموحدة بما فيها من تجانس ثقافي وعرقي، وكانت هذه الفكرة من الأفكار الرئيسية التي عجلت من ظهور العولمة. في حين يعتقد آخرون أن ظاهرة العولمة ليست أمراً جديداً، وإنما هي ظاهرة مرتبطة بالعوامل الاقتصادية فقط وتطورها في إطار النظام الرأسمالي الصناعي، وهي بالتالي نتيجة طبيعية لذلك التطور.

وعلى الرغم من هذه الاختلافات بين المفكرين والعلماء حول تحديد البدايات الأولى لنشأة ظاهرة العولمة، إلا أن ثمة إتفاقاً بينهم على أن تاريخ العولمة يرجع إلى أربعة قرون، وذلك حينما دعت نظريات العقد الاجتماعي إلى نشأة الدولة، وأن هذا التاريخ قد إنتهى بالدعوة إلى العولمة، وتقليص دور الدولة، وانتزاع سلطتها ووظائفها، وأنه بالامكان تقسيم هذا التاريخ إلى عدة مراحل كما حددها "روبرتسون"(١) جاءت على النحو التالي:

١- **المرحلة الجنينية:** حيث ظهور الدولة القومية الموحدة في منتصف القرن السادس عشر، حيث كان على الدولة أن تضبط المجتمع المدني، وتنشر التجانس في إطاره، ولتكون

١- رونالد روبرتسون، العولمة، النظرية الاجتماعية والثقافية الكونية، ترجمة أحمد محمود وآخرون، مراجعة وتقديم، محمد حافظ دياب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة. ١٩٩٩.

وحدة للتعامل الدولي بعد أن رسمت الكشوف الجغرافية بعض الحدود على المستوى العالمي.

٢- مرحلة النشأة: وهي المرحلة التي امتدت من منتصف القرن السادس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر، حيث بدأت الدولة المتجانسة تلعب دوراً أساسياً في المجال الدولي، وظهور مفاهيم العلاقات الدولية والمواطنة، وظهور مفهوم القومية في مواجهة العالمية.

٣- مرحلة الانطلاق: وهي المرحلة التي استمرت من منتصف القرن الثامن عشر وحتى عشرينات القرن العشرين، وهي مرحلة تبلور المجتمع القومي والهويات القومية، واستمرار دمج المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي، وبروز الأشكال الكونية للاتصال.

٤- مرحلة العولمة المنشطرة: وهي المرحلة التي استمرت من عشرينات القرن العشرين وحتى الستينات، وتميزت بظهور قوى أيديولوجية مضادة تسعى كل منها إلى صياغة وفق نموذجها الخاص، وهي مرحلة تميزت أيضاً بكثافة الصراعات بين الدول القومية بسبب الحدود أو بسبب توسيع السيادة أو بسبب ترسيخ الاستعمار، وقد توجت هذه المرحلة بالحرب العالمية الثانية، وبروز دور الأمم المتحدة.

٥- مرحلة التحقق: وهي المرحلة التي بدأت منذ الستينيات وحتى التسعينيات من القرن المنصرم، وفيها تم دمج العالم الثالث في النظام العالمي، وبرزت ظاهرة تعدد الثقافات، وبدأ الاهتمام بالحقوق المدنية والمجتمع المدني العالمي.

ويعتبر سقوط الاتحاد السوفيتي من أهم الأحداث التي ميزت نهاية هذه المرحلة وبزوغ ملامح نظام عالمي جديد أحادي القطبية تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية.

٦- مرحلة التفرد: وفيها حاولت القوى الرأسمالية وبخاصة الأمريكية طرح فلسفة العولمة لتشكيل العالم وفقاً لمصالحها.

وعلى الرغم من إتفاق العديد من المفكرين والباحثين حول مراحل التطور التاريخي الذي مرت بها ظاهرة العولمة والتي أفضت إلى بلورة هذه الظاهرة بالشكل الذي نعرفه الآن، فإن الأمر يتطلب مزيداً من التحليل والرؤية النقدية لتلك المراحل بهدف الوقوف على البدايات الحقيقية لنشأة هذه الظاهرة ومراحل تطورها. وفي ضوء ذلك يمكن القول أن هذه الظاهرة ظهرت وتطورت عبر عدة مستجدات هي:

- الثورة العلمية التكنولوجية النوعية، وبخاصة في مجالات الاتصالات والنقل، حيث ساهمت هذه الثورة في تحويل فكرة دمج العالم وإلغاء الحدود المكانية إلى واقع فعلي ملموس، وثمة شواهد كثيرة على ذلك منها: الانترنت والتجارة اللاكترونية.

- اتفاقية الجات، وتعد المسئولة عن تنظيم الاقتصاد الكوني، وأياً كانت وجهة نظرنا في هذه الاتفاقية من حيث ايجابياتها وسلبياتها، فالواقع يشير إلى أن ٩٩% من دول العالم قد وقعت عليها حتى الآن، ومن ثم أصبحت هذه الدول جزءاً من منظومة العولمة الاقتصادية.

- إنتهاء الحرب الباردة وانهيار المعسكر الاشتراكي، غير أن هذين العاملين ليس من العوامل التي أدت إلى بروز ظاهرة العولمة، " فالعولمة قد ارتبط ظهورها في الأساس بالتحولات النوعية في الاقتصاد العالمي وبالثورة العلمية والتكنولوجية، بينما كان انتهاء الحرب الباردة بمثابة العامل السياسي الذي سهل من عملية الاندماج، أما انهيار المعسكر الاشتراكي فقد كان بمثابة العامل الذي جعل العولمة في هذه المرحلة تكتسب الطابع الأمريكي على وجه الخصوص" ([١]).

بينما يرى البعض "أنه إذا كان التاريخ في الماضي في فترات معينة قد صنعته دولة أو إمبراطورية، فإن التاريخ اليوم بمفاهيمه الجديدة والسائدة تصنعه أكثر من دولة بنسب ودرجات متباينة يتوازى مع ما تملكه كل دولة من هذه الدول من قدرات وإمكانات ومؤسسات متنوعة: اقتصادية وثقافية وعسكرية ومالية واعلامية...الخ، وليس العالم بأجمعه كما يوحي به مصطلح العولمة"([٢]).

وانطلاقاً من ذلك، فإن الدول الصناعية الكبرى هي التي تتحكم في رؤوس الأموال واستثماراتها، وهي التي تعود إليها في الواقع ملكية الشركات المتعددة الجنسيات، علاوة على ذلك، فإذا علمنا أن الولايات المتحدة وحدها تتحكم في أكثر من ٦٥% من المادة الإعلامية المنتشرة على المستوى العالمي، لأدركنا الواقع الفعلي الذي يشير إلى هيمنة الثقافة والقيم الأمريكية على معظم مناطق العالم، وهذا ما أشار إليه" بريجينسكي" مستشار الرئيس"جيمي كارتر" السابق للأمن القومي بقوله "إن على الولايات المتحدة الأمريكية

---

[١] - مصطفى مرتضى على محمود، العولمة والتحديات المفروضة على المجتمعات العربية، دراسة ميدانية وتحليلية لرؤى الأكاديميين العرب، حوليات آداب عين شمس، المجلد ٣٠، أبريل- يونيو ٢٠٠٢، ص ص ١١٦-١١٧.

[٢] - عبد الاله بلقزيز، عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ١٩٩٨، ص ٣٠٩.

وهي تمتلك هذه النسبة الكبيرة من السيطرة على الإعلام الدولي أن تقدم للعالم أجمع نموذجاً كونياً للحداثة" بمعنى نشر القيم والمبادئ الأمريكية. ومن قبله دعا الرئيس الأمريكي السابق" ريتشارد نيكسون" "إلى نشر القيم الأمريكية إذا ما أرادت أمريكا أن تكون زعيمة العالم"(¹).

وعلى الرغم من تباين آراء العلماء والمفكرين حول البدايات الحقيقية لظاهرة العولمة، إلا أن الأمر الذي أصبح مؤكداً منذ بدايات التسعينات من القرن الماضي وحتي الآن، أن هذه الظاهرة في تزايد مستمر، كما أنها أضحت تمثل واقعاً فعلياً ملموساً تعيشه جميع المجتمعات على اختلاف مستويات تقدمها وتطورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والعلمي. وأنها أصبحت تمثل آلية جديدة تمتلكها القوى الرأسمالية العالمية بصفة عامة، والأمريكية بخاصة لفرض سيطرتها وهيمنتها على العالم، وذلك من خلال العديد من الأساليب والوسائل: التقنية والإعلامية والاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية...الخ. وأن العولمة لا تقتصر على مجال واحد فقط، ولكنها تتضمن مجالات وأبعاد مختلفة متشابكة ومتداخلة، ومن ثم يصعب فهم وتحليل أي منها بمعزل عن الأبعاد والمجالات الأخرى. ويمكننا الكشف عن تلك الأبعاد المختلفة والأساليب التي تستخدمها القوى الرأسمالية العالمية لدعم نفوذها وهيمنتها على العالم من خلالها.

ثانياً: الأبعاد المختلفة للعولمة:

تؤكد الكثير من التحليلات والكتابات التي تناولت ظاهرة العولمة على أن هذه الظاهرة تتضمن جوانب وأبعاد مختلفة ومتعددة: اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وإعلامية وتكنولوجية. وأن هذه الأبعاد متداخلة ومتشابكة، ويصعب الفصل بينها جميعاً، كما أنه يصعب فهم أي منها بمعزل عن الجوانب والأبعاد الأخرى. ويمكننا الكشف عن تلك الأبعاد وتوضيح العلاقة بينها، ومدى تأثيراتها على الواقع الخليجي بعامة، والمواطن الخليجي والقطري بخاصة.

١- العولمة الاقتصادية:

١- نايف على عبيد، العولمة والعرب، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٢١، بيروت. يوليو١٩٩٧.

لقد احتل البعد الاقتصادي للعولمة جانباً كبيراً من اهتمام الباحثين والمفكرين والمهتمين بدراسة تلك الظاهرة، والكشف عن آلياتها المختلفة، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى أن الحديث عن الظاهرة بدأ في المجال الاقتصادي قبل أن ينتقل إلى مجالي علم السياسة وعلم الاجتماع. فمصطلح العولمة كما أشار البعض "إستخدم في الأساس لوصف بعض الأوجه الرئيسية للتحول الحديث في النشاط الاقتصادي العالمي، كما نظر البعض إلى الظاهرة بوصفها قوة اقتصادية يمكن أن توحد القوى الأخرى الموجودة معها في السياق ذاته" (١).

وثمة اختلافات في وجهات نظر المفكرين حول العولمة الاقتصادية، فهناك الرافضون لها من منطلق فكري على اعتبارها تمثل مظهراً من مظاهر الاستعمار القديم في شكل اقتصادي من جانب الدول المتقدمة للدول النامية، وهناك من ينظر إلى هذه الظاهرة على أنها "نتاج تطور تاريخي للفكر الاقتصادي الذي يتغير من مرحلة إلى أخرى. وبصرف النظر عن الجدل الفكري القائم حول ظاهرة العولمة الاقتصادية وحيثياتها التاريخية، فإنه يمكن القول بأنها ظاهرة دولية، تهدف إلى تحرير حركة إنسياب العمل ورأس المال وتدفق المعلومات وحرية انتقال السلع والخدمات والقوى العاملة بين دول العالم بلا قيود أو حواجز جمركية أو غير جمركية تحد من ذلك" (٢).

والعولمة الاقتصادية هي: "عملية سيادة نظام اقتصادي واحد ينضوي تحته مختلف بلدان العالم في منظومة متشابكة من العلاقات الاقتصادية تقوم على أساس تبادل الخدمات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال. ونتيجة لظهور الشركات المتعددة الجنسيات فقد تطورت العلاقات الاقتصادية بين البلدان في العالم وتضخمت الشركات لاستفادتها من فروق الأسعار ولنسبة الضرائب ومستوى الأجور، وإنتهاء بتركيز في المكان الأرخص

١- لزيد من المعلومات:

- فتحي أبو العينين، الثقافة العربية في العصر الكوني، في: نحو اطار حضاري للمجتمع العربي في القرن الحادي والعشرين، الجزء الثاني، الندوة العلمية الأولى، رواق عواشة بنت حسين الثقافي، الامارات العربية المتحدة، دبي ١٥-١٨ نوفمبر ١٩٩٧، ص ٤٦٠.

- Jehn A. Pennel," What is Globalization?"
http://www.CSF.colorado.edu,sep,1997.pp.1-2.

٢- جاسم محمد الشتي، تأثير العولمة الاقتصادية على قطاع التجارة في دول مجلس التعاون الخليجي، ندوة القطاع الخاص الخليجي في ظل التحديات والفرص، ص ٢.

ونقله على الاستهلاك في المكان الأعلى على مستوى الكرة الأرضية، والعولمة هي صناعة الأسواق التي تتضمن عالمية الإستراد والتصدير" (١).

وبذلك ينظر إلى العولمة باعتبارها "مدأ يكتسح الحدود، وتحول فيه التقنية وقوى السوق التي لا تقاوم النظام الكوني بطرق ليس باستطاعة أي كان أن يضيرها، وتفرض فيه الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات العالمية مثل البنك الدولي وصندوق الدولي انسجاماً – بل تطابقاً- بين جميع الأقطار مهما كانت مواقعها وتفضيلاتها" (٢).

وبهذا المعنى فإن العولمة تعكس إنتصاراً لسيادة أيديولوجية النظام الرأسمالي على نطاق عالمي بجميع خصائصه، والتي تتضمن نظام المشروع الحر والربح الفردي والملكية الخاصة، وحياد الدولة اقتصادياً والفردية وغير ذلك، وبهذا إنتصرت الرأسمالية بما تحمله من خصائص ساهمت في انتشارها عالمياً. بل أن البعض يرى "أن التطورات الاقتصادية التي مر بها العالم خلال العقد الأخير من القرن العشرين تمثل حجر الأساس في تكوين هذه الظاهرة وانتشارها بعد ذلك على المستوى العالمي" (٣).

كما ينظر آخرون إلى اقتصاد السوق أو إستعمار السوق باعتباره "الوجه الأساسي للعولمة، فالعولمة ما هي إلا تجسيد فعلي لمستوى جديد من مستويات التطور الرأسمالي على الصعيد الدولي، والاقتصاد الرأسمالي في ظل العولمة هو اقتصاد كوني، ويقصد بالاقتصاد الكوني أو المعولم Global Economy النسق الاقتصادي الذي يعمل وينشط بوصفه وحدة واقعية ملموسة في وقت ما، وعلى صعيد واسع النطاق، أي على مستوى الكوكب الذي نعيش فيه جميعاً" (٤).

ولذلك، فإن العولمة توحي في معناها الاقتصادي بأن العالم الذي تشكل في التسعينات قد أصبح عالمًا بلا حدود اقتصادية. فالنظم الاقتصادية المختلفة أصبحت متقاربة ومتداخلة ومؤثرة في بعضها البعض، ولم تعد هناك حدود وفواصل فيما بينها. وبيان ذلك يكمن في

١- عبد الحليم كاظم الولي، العولمة وتداعياتها، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت.٢٠٠٢،ص ٢٥.

٢- عبد المنعم سيد علي، العولمة من منظور اقتصادي، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط١، أبو ظبي. ٢٠٠٣، ص ١٠.

3- John Street," Politics and Popular Culture, Oxford, Polity Press, 1997.p.63.

٤- أنظر:

- كاظم حبيب، العولمة الجديدة، الطريق، السنة السابعة والخمسون، العدد ٣، مايو- يونيو ١٩٩٨، ص ٦٣.
- محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.١٩٩٨، ص ١٣٩.

أنّ النظام الاقتصادي اليوم هو نظام واحد تحكمه أسس مشتركة، وتديره مؤسسات وشركات عالمية ذات تأثير على كل الاقتصاديات المحلية. أمّا الأسواق التجارية والمالية العالمية فإنها، وكما يقول "مالكم واترز": "لم تعد موحدة أكثر من أي وقت آخر فحسب، بل هي خارجة عن تحكم كل دول العالم بما في ذلك أكبرها وأكثرها غنى"(١).

وبفضل العولمة الاقتصادية برز تقسيم جديد للاقتصاد العالمي الذي لم يعد يخضع اليوم للرقابة التقليدية من جانب الدول في نشاطاته، وخاصة فيما يتعلق بانتقال السلع والخدمات ورأس المال على الصعيد العالمي. ولقد بلغ النشاط الاقتصادي العالمي في زمن العولمة مرحلة الاستقلال التام عن الدولة القومية، وعن الاقتصاديات الوطنية التي كانت في الماضي القريب قاعدة الاقتصاد العالمي ووحدته الأساسية. والتي تتحكم في مجمل العمليات الإنتاجية والاستثمارية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ويؤكد الكثير من الباحثين والمفكرين على الآثار السلبية للاقتصاد المعولم وبخاصة على اقتصاديات البلدان النامية والفقيرة، ومن ثم "فالعولمة التي تقود النظام الاقتصادي المعاصر يمكن إتهامها بالصيغة التدميرية، أي تدمير الاقتصاديات الوطنية الاقليمية" (٢).

بينما يذهب البعض الآخر، إلى وصف الوضع الاقتصادي للبلدان النامية في ظل العولمة بأنه "أصبح يمثل عولمة للفقر، وذلك تعبيراً عن الانعكاسات السلبية للعولمة الاقتصادية على اقتصاديات تلك البلدان" (٣).

إنّ انتقال مركز الثقل الاقتصادي العالمي من الوطني إلى العالمي. ومن الدولة إلى الشركات والمؤسسات والتكتّلات الاقتصادية هو جوهر العولمة الاقتصادية. فالاقتصاد العالمي ونموه وسلامته على حساب الاقتصاديات المحلية هو محور الاهتمام العالمي. كما أنّ الأولوية الاقتصادية في ظل العولمة هي لحركة رأس المال والاستثمارات والموارد والسياسات والقرارات على الصعيد العالمي، وليس على الصعيد المحلي.

"إنّ العولمة الاقتصادية تفترض أن العالم قد أصبح وحدة اقتصادية واحدة، تحركه قوى السوق التي لم تعد محكومة بحدود الدولة القومية، وإنما ترتبط بمجموعة من المؤسسات

1- Malcolm Waters, "Globalization", London, Routedge, 1995.p.66.

2- Jhon A. Pennel, " What is Globalization?, op,cit,p.2..

٣- ميشال شوسودوفسكي، عولمة الفقر، ترجمة رزق الله هيلان، النهج، السنة السادسة عشر، العدد ٥٨، ٢٠٠٠، ص ١٢.

المالية والتجارية والصناعية العابرة للجنسيات، ومن هنا أصبح الحديث عن العولمة الاقتصادية مرتبط في الكثير من الأحيان بذكر منظمة التجارة العالمية" (١).

ومن ثم تعتبر" الشركات المتعددة الجنسيات" الآلية الأساسية التي تعتمد عليها العولمة في مجال الاقتصاد المعولم، والتي وصفها البعض بأنها "محور العولمة والقوة الدافعة لها بلا انقطاع. ويطلق على هذه الشركات مسميات عديدة منها: الشركات العابرة للقومية، أو العابرة للقارات، أو الشركات المتعددة الجنسيات، أو الشركات الدولية النشاط. ويؤكد "إسماعيل صبري عبد الله" على أن هذه الشركات تختلف في الوقت الراهن عن مثيلاتها في مرحلة الرأسمالية الامبريالية في عدد من الجوانب منها" (٢):

- كانت هذه الشركات والتي غالباً ما اتسمت بالإحتكارية تركز معظم نشاطها داخل إمبراطورية إستعمارية.
- كانت هذه الشركات في الماضي مرتبطة دائماً بصناعة محددة تشكل نشاطها الأساسي، أما الشركات اليوم، فإن أهم سماتها هو تعدد الأنشطة التي يشتغل بها دون أدنى ارتباط بين المنتجات المختلفة.

وفضلاً عن ذلك فإن من أهم ما يميز هذه الشركات في الوقت الراهن ضخامة حجمها للدرجة التي أصبحت معها تسيطر على الاقتصاد الكوني، حيث ذهب البعض إلى وصفها بأنها" تصوغ العالم اقتصادياً وإستهلاكيا"(٣). كما أن هذه الشركات قد اكتسبت أهمية كبيرة في ظل العولمة، وذلك من خلال تأثيراتها السياسية – سواء المباشرة وغير المباشرة- هذه التأثيرات تتجسد في القنوات المفتوحة أمام هذه الشركات لاستخدام القوة السياسية العالمية لبلادها الأم، وتتجلى هذه التأثيرات فيما يسمى بنخبة السلطة، كما تتجلى كذلك على مضمون السياسات الحكومية في الداخل والخارج. ويؤكد العديد من المفكرين والباحثين على "أن الدولة لا تملك إمكانية مراقبة هذه الشركات أو السيطرة عليها، وأنها تؤثر على قرارات الدول، بل وتخضعها لها عبر آليات عديدة منها الفساد" (٤).

1- Ingomar Hauchler and Paul Kennedy, "Global Trends", New York, ed, 1994.

٢- اسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة، أسس الظاهرة الاقتصادي والاجتماعي، النهج، السنة الرابعة عشر، العدد ٥٠، ١٩٩٨، ص ٥٤.

٣- نبيل عبد الفتاح، اليوتوبيا والجحيم، قضايا الحداثة والعولمة في مصر، سلسلة المواطنة(٤)، المركز القبطي للدراسات الاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٦٤.

1- Robert J Holton," Globalization and the Nation State", New, York.STMartins: Press,

وتعتبر هذه الشركات من أهم قوى مؤسسات العولمة وأدواتها الفاعلة، بل هي صورة من صورها، وذلك لأنها تتسم بانتشار جغرافي واسع النطاق يتسع لجميع دول العالم ومن تنوع نشاطها وضخامة حجمها وإنتاجها، وتأثيراتها على الاقتصاد العالمي واقتصاد الدول وسياساتها. فهي شركات تنتج وتبيع منتجاتها في عدد من الدول، وتتميز بأنها كبيرة الحجم، سواء أخذنا رأسمالها أو حجم مبيعاتها أو مستوى الأرباح وتنوّع الإنتاج وتعدد في النشاطات، بالإضافة إلى التوسع الجغرافي والتفوق التكنولوجي.

كما أن هذه الشركات العملاقة نقلت مع منتجاتها ومصانعها ثقافة وأفكار البلد المصدر، "فنقلت "الرأسمالية القومية" إلى رأسمالية ما وراء الحدود القومية"، وأصبحت هذه الشركات المنظم الرئيسي للأنشطة الاقتصادية في العالم كله"(١). فأصبحت لها قدرة كبيرة على تعبئة المدخرات العالمية والاقتراض والمقدرة على استقطاب الكفاءات البشرية العالية المستوى وإذا كانت الدولة تشكل محور الاقتصاد العالمي فإن هذه الشركات تمثل محور العولمة، وبالتالي فهي تسعى إلى تحويل العالم كله إلى سوق عالمية واحدة خاضعة لنشاطها وسيطرتها، ونجحت إلى حد بعيد في ذلك.

وقد ظهرت الشركات متعددة الجنسيات بشكلها الحديث في أواخر القرن التاسع عشر، وشكلت نقطة تحول هامة في النشاط الاقتصادي الدولي الذي كان سائدًا آنذاك. وفي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية تزايد عدد الشركات وازداد فروعها في العالم، "إذ يوجد في العالم حوالي ٤٠ ألف شركة متعددة الجنسية، تبلغ إيراداتها أكثر من نصف الناتج الإجمالي العالمي، وقيمة أصولها حوالي (٩٤) تريليون دولار. غير أن الشركات المهيمنة تبلغ حوالي (٥٠٠) شركة يتمركز منها (٤٧٢) شركة في دول الشمال مقابل (٢٨) شركة في الجنوب، وبلغت إيراداتها في عام ١٩٩٦حوالي ١١٤٣٥ تريليون دولار مما يعادل ٤١% من الناتج المحلي العالمي"(٢).

First Published 1999,p, The Introduction.

٢- محمد محمد سكران: العولمة والثقافة العربية، رؤية نقدية، دار قباء للطباعة والنشر، ط١، القاهرة.٢٠٠٣م، ص١٨.

١- مؤيد عبد الجبار الحديثي، العولمة الإعلامية، الأهلية للنشر والتوزيع، ط١، عمان،٢٠٠٢، ص٧٢.

"وتتوزع هذه الشركات بشكل أساسي على ما يسمى بـ "الثلاثي"؛ وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا الغربية واليابان. وفي مستوى هذه الشركات يلاحظ تمركز كبير في عدد محدود منها؛ وتشكل الشركات الأمريكية النسبة الأكبر والأهم من بين هذه الشركات، وتحتل ٣٢ شركة أمريكية المراتب الأولى من بين أكبر مائة شركة، حيث تسيطر على نسبة ٠,٣٪ من معظم الإنتاج العالمي، ويعود لها ما يقارب ١/٣ الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٤. وتقدر مبيعات فروعها بـ ١/٤ إجمالي المبيعات المقدرة لفروع الشركات المتعددة الجنسيات. وتبلغ النسبة درجة أكبر في بعض الفروع، حيث وصلت في الإلكترونيات إلى حوالي ٨٠٪ من إجمالي مبيعات هذه الصناعة من قبل الشركات متعددة الجنسيات. هذا مع الأخذ في الاعتبار تطور الأرقام للأعوام ٩٤ – ٢٠٠٠، وتشكل الشركات الأمريكية النسبة الأكبر والأهم بين هذه الشركات. وتحتل ٣٢ شركة أمريكية المراتب الأولى بين المائة، بالإضافة إلى إتساع مجال نشاطها الذي يشمل كافة فروع الإنتاج والخدمات، بالمقارنة مع الشركات اليابانية والأوروبية" (١).

وتقوم هذه الشركات بدور أساسي وفعال في عملية العولمة، وذلك من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، وتفكيك العملية الإنتاجية، وتكاملها دوليًا. والأهم من ذلك هو إشاعة نمط استهلاك محدد وثقافة استهلاكية موحدة على صعيد العالم، وسيطرتها في مجال الإعلان والاتصالات والإعلام بأشكاله المختلفة تسهل لها هذا الأمر. وتمثل الشركات الأمريكية عابرة القومية المكانة الأولى والحاسمة في هذا المجال.

ويعود ظهور الشركات متعددة الجنسيات لأول مرة إلى القرن التاسع عشر واتخذت في البداية شكل الشركات المساهمة وارتبط بوجودها السعي إلى عولمة نشاطها الإنتاجي من خلال التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي، وتميزت بشكلها الحديث في أواخر القرن التاسع عشر، وشكلت نقطة تحول هامة في النشاط الاقتصادي الدولي الذي كان سائدًا. وفي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية تزايد عدد الشركات وازداد فروعها في العالم، إلى أن وصلت في أواسط التسعينات من القرن الماضي إلى ما يقارب ٣٥ ألف شركة متعددة الجنسية(٢).

٢- نبيل مرزوق ، العولمة: السيطرة ... والتهميش، مجلة الطريق، العدد الرابع، دمشق، ١٩٩٧، ص: ٧٩.

[١]- المصدر نفسه، ص ٧٧.

ويحدد الكاتبان "بول هيرست وجراهام طومسون" في كتابهما "ما العولمة؟" أربع خصائص عامة لأنماط هذه الشركات وهي:

١- الشركات التي تعتمد على الحضور المحلي والقوي من خلال تحسس الفوارق القومية والاستجابة لها (الشركات متعددة القوميات).

٢- الشركات التي تستثمر معرفة وقدرات الشركة الأم من خلال الانتشار والتكيف العالمين، (الشركات العالمية).

٣- الشركات التي تحقق أفضليات في الكلفة من خلال مركز العمليات على النطاق الكوني (الشركات الكونية).

٤- الشركات التي تقسم نشاطاتها على وحدات متخصصة، ومستقلة نسبياً، سعياً لتحقيق القدرة التنافسية العالمية من خلال المرونة المتعددة القومية، ومن خلال قدرات تعلم المعرفة وتطويرها على نطاق العالم (الشركات العابرة للقوميات).

وهذه الأشكال تمضي من التركيز الشديد على البؤر القومية، إلى التركيز على بؤر أوسع عابرة للقوميات(١).

لقد ولى وانتهى زمن سيادة الدولة وتحكمها في جميع جوانب حياتها ونشاطاتها الاقتصادية والتجارية، وحتى السياسية، فالعولمة بما تملكه من إمكانات هائلة ونفوذ واسع عن طريق هذه الشركات تمكنت بنوع من الاحتلال السلمي إذ أبعدت الدولة عن التدخل في شئونها الاقتصادية والتجارية كحركة السلع والأموال، وتقيد خدماتها الاجتماعية للمواطنين، إذ حلت هذه الشركات محل الدولة وأصبحت قادرة بالاستغناء عن الكثير من وظائف الدولة ونشاطاتها، فأصبحت توفر لنفسها نظماً أمنية خاصة وشركات بريد وتقوم بإصدار الأموال من خلال بطاقات الائتمان التي لا تخضع لإشراف الحكومات...، بل أصبحت تستولي على المرافق والخدمات العامة.

ويمكن القول بأن هناك عدداً من العوامل الرئيسية التي ساهمت في انتشار ظاهرة العولمة الاقتصادية منها: تأسيس منظمة التجارة العالمية، زيادة دور المؤسسات الاقتصادية الدولية في الاقتصاد العالمي(صندوق النقد والبنك الدوليين، منظمة التجارة العالمي)، الأولى منها مالية، والثانية تنموية، والثالثة تجارية، وزيادة حركة انسياب رأس المال

٢- بول هيرست وجراهام طومسون: ما العولمة؟ ، سلسلة عالم المعرفة ، عدد٢٧٣، ط١، ٢٠٠١، ص١٣٤.

والاستثمارات، وانتشار ظاهرة التكتلات الاقتصادية الاقليمية، فضلاً عن حرية تدفق المعلومات الاقتصادية بين دول العالم.

ولا شك في أن العولمة الاقتصادية تعكس آثاراً عديدة على البلدان النامية بصفة عامة، والمجتمعات العربية والخليجية بصفة خاصة، بعض هذه الآثار يتسم بالايجابية، والبعض الآخر يتسم بالسلبية، أما عن **آثارها الإيجابية** فتتمثل فيما يلي:

١- تؤدي العولمة الاقتصادية إلى إنعاش الاقتصاد العالمي وإخراجه من حالة الكساد التي يعاني منه منذ عدة سنوات.

٢- إنّ ظاهرة العولمة الاقتصادية عملت على فتح أسواق الدول الصناعية لتستوعب مزيدًا من صادرات الدول النامية (زراعية وصناعية) نتيجة لتخفيض الرسوم الجمركية وغيرها.

٣- كذلك ساهمت في تحفيز الشركات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية على تحسين جودة الإنتاج، وزيادة قدرته على المنافسة والدخول إلى الأسواق الدولية.

وبالرغم من هذه المزايا التي يمكن أن تحققها القطاعات الاقتصادية في الدول النامية فإن **الآثار السلبية** التي يمكن مواجهتها فتكمن في:

١- توضيح العديد من التقارير الاقتصادية أنّ الاستفادة والمنافع التي تحققها العولمة ليست الاستفادة العادلة والمتكافئة التي تحقق المساواة والتكامل في المنافع والثروة، فعادة ما تكون غالبًا في يد الدول الصناعية الكبرى.

٢- تهميش الصناعات التقليدية والصناعات المحلية.

٣- تساهم في زيادة نسبة البطالة في العديد من الدول النامية بعامة، والعربية بخاصة.

٤- تهميش واحتواء مجتمعات العالم الثالث والعمل على استمرار تبعيتها الاقتصادية للقوى الرأسمالية المهيمنة والمتحكمة في الاقتصاد العالمي.

٥- إن الدور الخطير الذي تلعبه المراكز المالية والبورصات العالمية يتمثل في قدرتها الرهيبة بفعل التكنولوجيا على نقل رؤوس الأموال من مكان" لحظياً" بحثاً عن الفائدة والربح، وهذا الأمر جعل الاقتصاديات المحلية مضطرة إلى رفع أسعار الفائدة والربح

خوفاً من هروب رؤوس الأموال المستثمرة داخلها، مما انعكس بشكل سلبي على أوضاعها الاقتصادية الداخلية(١).

ويؤكد البعض على "أنه مع تداول العلاقات الاقتصادية ودخول أسواق النقد والمال الدولية في سوق واحدة(العولمة)، وتركز النقد في أيدي عدد قليل من المصارف الاحتكارية الدولية وتحقق كونية الاستثمارات والاقتراض، كل ذلك ساهم في نمو أهمية وخطورة رأس المال المالي وجعله يكتسب طابعاً ريعياً طفيلياً. فقد صارت الرأسمالية المالية تعيش جزئياً على توظيف رأس المال لأعلى استثماره، وصارت كذلك تعيش على ريع الأوراق المالية وليس على ربح المشروعات الانتاجية، كما أصبحت البورصة تمثل مرآة الرأسمالية، وغدت المضاربة وظيفة طاغية لأسواق المال والنقد وبرزت بوصفها نشاطاًجوهرياً لرأس المال، كما غدت الاحتياطات المودعة بالعملات الأجنبية لها دور مهم في إسباغ الطابع الطفيلي الريعي" (٢). ويدل ذلك على أن العولمة أسهمت بشكل واضح في ظهور أشكال وأنماط جديدة لاحتكار رأس المال والتي تنعكس على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية بشكل عام، والفقيرة منها على وجه الخصوص.

٢- العولمة السياسية:

تتمثل المظاهر السياسية للعولمة في عدد من القضايا منها: الدعوة إلى الديمقراطية والتعددية السياسية، وحقوق الإنسان، والعمل على دخول الشعوب في المشاركة السياسية، وإحياء المجتمع المدني وتفعيل دوره في مختلف المجالات والقطاعات، وهذه المظاهر كلها تعد ظواهر إيجابية، ولكن خطورتها تكمن في استغلال ذلك في التدخل في الشئون الداخلية لبعض الدول باسم الشرعية الدولية(٣).

ومن جانب آخر، فإن الحديث عن العولمة كظاهرة سياسية يبرز لنا مجموعة من القضايا المحلية الملحة والمهمة في الوقت ذاته، **أولها**: قضية النظام العالمي الجديد، **وثانيها**: قضية

١- مصطفي مرتضى على محمود، العولمة والتحديات المفروضة على المجتمعات العربية...، مصدر سابق، ص ص ١٣٠-١٣١.

٢- أحمد أنور، الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية، مكتبة الأسرة، هيئة الكتاب، القاهرة. ٢٠٠٤، ص ٨٣.

1- Mowlana, Hamid," Toward A NWICO for the Twenty- First Century", Journal of International Affairs, Vol, 47, No, 1, summer 1993.pp.59-72.

موقع الدولة في ظل العولمة، **وثالثها**: تتعلق بالتداعيات التي أثارتها الظاهرة على الصعيد السياسي.

أ- النظام العالمي الجديد:

لقد شكلت مجموعة من الظروف التي شهدتها نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين الاطار العام الذي شهد مولد النظام العالمي الجديد، ومن أبرز وأهم تلك الظروف: "إنهيار الإتحاد السوفيتي السابق، وحرب الخليج الثانية. حيث شكل الظرف الأول نقطة الانقطاع الفاصلة والتي بدأ فيها تداعي النظام العالمي ثنائي القطبية، ولقد إنتهى عصر الحرب الباردة وسقطت مفردات القاموس القديمة، وبالتدريج بدأت تصاغ مفاهيم ومصطلحات جديدة، وأصبح مفهوم العولمة هو المصطلح الرمزي الذي يشير إلى العالم الجديد الذي هو بسبيله إلى النشوء والإرتقاء" (١).

ومن ثم فإن نهاية الحرب الباردة ليست هي نهاية التاريخ كما يدعي " فوكوياما"، "بل هي في الحقيقة بداية لمرحلة جديدة تختلف اختلافاً جذرياً عن المراحل السابقة عليها، حيث تتسم هذه المرحلة الجديدة بآليات ووسائل جديدة تحكمها لم يألفها المجتمع العالمي في فترات سابقة، فقد أدت الحرب الباردة إلى قلب قواعد اللعبة السياسية التي سادت بعد عام ١٩٤٥" (٢).

ولقد أثار مفهوم النظام العالمي الجديد جدلاً واسعاً فيما يتعلق بالدلالات التي يشير إليها، ففي حين إتفق العديد من المفكرين والباحثين حول المفهوم العام لهذا النظام وخاصة فيما يتصل بشقه البنيوي، الذي يشير إلى تغير هرم القوة والقواعد التي تحكم العلاقة بين مختلف الوحدات الدولية، نجدهم يختلفون حول مجموعة من النتائج. حيث يرى البعض أننا بصدد نظام أحادي القطبية حل محل النظام الثنائي الذي كان سائداً منذ عشرينات القرن الماضي وحتى نهاية الثمانينات منه. بينما يرى البعض الآخر "أننا بصدد نظام يمكن أن نصفه بأنه نظام ثلاثي الأقطاب: الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان" (٣).

٢- السيد يسن، الوعي التاريخي والثورة الكونية، حوار الحضارات في عالم متغير، ط١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة.١٩٩٥، ص ١٨٧.

٣- عبد الله عبد الدايم، العرب والعالم بين صدام الحضارات وحوار الثقافات، المستقبل العربي، العدد ٢٠٣، يناير ١٩٩٦، ص ٢١.

١- هدى متكيس، الواقع العربي وتحديات النظام الدولي، جدلية الخصوصية العالمية في صياغة إطار حضاري عربي، في: نحو إطار حضاري للمجتمع العربي في القرن الحادي والعشرين، الجزء الثاني، الندوة العلمية الأولى، رواق عواشة بنت حسين الثقافي، الامارات العربية المتحدة، دبي، ١٥-١٨ نوفمبر١٩٩٧، ص ٩٥.

ولا يقتصر الخلاف بين المفكرين حول معني النظام العالمي، بل يمتد إلى الاختلاف بينهم حول توصيف المقصود بالجديد، حيث يذهب البعض إلى "أن النظام العالمي الجديد ما هو إلا إمتداد للنظام القديم وإعادة انتاج للرؤية المعرفية الإمبريالية في عصر ما بعد الحداثة. بينما يضيف رأي آخر، أن النظام العالمي الجديد الذي نتكلم عنه ليس بالنظام الجديد، إنه النظام القديم الذي كان – ولا يزال – يخضع لسيطرة القوى الكبرى، وأن هذا النظام موجه بصورة أساسية بواسطة علاقات القوى السياسية الدولية المعبرة عن مصالح الدول الكبرى المهيمنة والمسيطرة على الاقتصاد العالمي" (٢).

ونستخلص من التحليلات السابقة والتي تؤكد على الاختلاف والتباين في وجهات نظر المفكرين والمتخصصين حول مفهوم النظام العالمي الجديد باعتباره أحد أهم الإفرازات التي نتجت عن التحولات العالمية منذ بداية التسعينيات وحتى الآن، أنه أياً كانت الاختلافات هذه، فإن فكرة إرساء دعائم نظام عالمي جديد تعد مطلباً ضرورياً، وذلك لأن هناك العديد من القضايا والمشكلات العالمية المعاصرة تتطلب بالفعل وجود هذا النظام، وذلك لأنه ليس بإمكان أي من الدول بشكل منفرد مواجهة تلك المشكلات والقضايا، ومن تلك القضايا التي أصبحت تمثل تحدياً يواجه المجتمع الدولي بشكل عام: التسابق النووي، مشكلات نزع السلاح، عدم التوازن الاقتصادي، الفقر العالمي، الديون...وغيرها من القضايا والمشكلات الأخرى. وينبغي أن يقوم هذا النظام ويمارس فاعليته في إطار القانون الدولي، بعد أن يحرر هذا القانون من سيطرة وهيمنة مجموعة صغيرة من الدول ليصبح بذلك محايداً ويتم فرضه وتطبيقه على الجميع دون إستثناء.

وبالرغم من ذلك، فإن الواقع الراهن يشير إلى أن النظام العالمي الجديد ووفقاً لاتجاهات السياسة الأمريكية على وجه الخصوص يمثل مسرحاً للعولمة أو الأمركة بمعنى أكثر تحديداً، فباسم العولمة ترتفع دعوات إزالة الحواجز بكافة أنواعها، ومن ثم تنميط العالم الثالث وتسطيحه سياسياً واقتصادياً وثقافياً لمصلحة القوى الرأسمالية العالمية المهيمنة.

٢- أنظر:

- Robert J. Holton, "Understanding Globalization", History and Representation in the Emergence of the World as a single polece, U.K.Macmillan Press, 1998.p.23.

- نبيل الدجاني، البعد الثقافي والاتصال في ضوء النظام العالمي الجديد، في: الثقافة العربية ووسائل نشرها في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.١٩٩٤، ص ٢٦٢.

- عبد الوهاب المسيري، نهاية التاريخ وما بعد الحداثة والنظام العالمي، في: فخري لبيب(محرر)، صراع الحضارات أم حوار الثقافات، مركز تضامن الشعوب الأفروأسيوية، القاهرة، ١٠-١٢ مارس ١٩٩٧، ص ١٠٠.

وبالرغم من ذلك، فإن هناك رأياً آخر يؤكد على "أنه ليس في عالمنا أي نظام اقتصادي أو اجتماعي أبدي، وأن سقوط الأنظمة الشمولية وبزوغ نجم النظام الرأسمالي بوصفه النظام الأوحد في هذا العالم لا يعني بشكل مطلق أنه النظام الأبدي" (١). ومن ثم فالأمر يتوقف على التطورات العالمية وما يمكن أن ينتج عنها خلال العقود القادمة، وأن ثمة صراعات دولية عديدة على مستوى العديد من التكتلات والتجمعات الإقليمية، الأمر الذي يؤكد على أنه بالرغم من هيمنة القوى الرأسمالية على النظام العالمي الآن، إلا أن هذا النظام الدولي الجديد لا يزال يتسم بعدم الاستقرار.

ب- الدولة القومية- الدولة الوطنية:

ثمة اختلاف وتباين في وجهات نظر المفكرين والباحثين فيما يتعلق بتحديد موقع الدولة القومية في ظل التحديات التي تفرضها العولمة على جميع المستويات والأصعدة، ويمكننا التمييز بين موقفين مختلفين لهؤلاء المفكرين فيما يتصل بهذه القضية: **الموقف الأول**، ويرى أصحابه أن العولمة تعمل على النيل من الدولة القومية، وأن الدولة القومية في طريقها إلى الزوال تحت التأثير القوي لسطوة العولمة وسيطرتها. ومن ثم فالعالم من وجهة نظرهم هو عالم دون دولة، ودون أمة، ودون وطن، أي أنه عالم المؤسسات والشبكات العالمية، وأن العولمة تمثل نظاماً يقفز على الدولة والأمة والوطن(٢).

وثمة مؤشرات عديدة تؤكد على "أن العولمة تسعى بكل الوسائل للقضاء على الدولة، فمع منطق العولمة الذي يُمارس الآن تفقد الدولة شرعيتها وقوتها وهيبتها ليس فقط على المستوى الدولي، ولكن أيضاً على المستويين: القومي والمحلي. هذا فضلاً عن التدخل السافر الذي تمارسه القوى الرأسمالية العالمية بعامة، والأمريكية بخاصة باسم العولمة في شئون الدولة القومية اقتصادياً وسياسياً، وذلك بهدف تعضيد ودعم المؤسسات العالمية" (٣).

١- **أنظر:**
- محمود أمين العالم، الفكر العربي بين الخصوصية والكوننة، دار المستقبل العربي، القاهرة.١٩٩٦، ص ٦٥.
- نايف بلور، العولمة في مرآة الفكر العربي المعاصر، النهج، السنة السادسة عشر، العدد ٥٨، ٢٠٠٠، ٦١.

٢- محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، عشر أطروحات، المستقبل العربي، العدد ٢٢٨، فبراير ١٩٩٨، ص ١٩.

1- **See:-**
- Ronald Robertson, "Globalization, Social Theory and Global Culture", First Published, Sage, London, 1992.p.43.
- سمير أمين، تحديات العولمة، شئون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد ٧١، بيروت. أبريل ١٩٩٨، ص ٥٣.

ويبدو هذا الأمر واضحاً عندما نتحدث عن التأثيرات التي أحدثتها العولمة في بعض الدول وبخاصة الفقيرة والأساليب والوسائل المختلفة التي إستخدمتها ولا تزال القوى الرأسمالية العالمية بهدف إضعاف هذه الدول، وبخاصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، والقيود الكثيرة التي تفرضها القوى الرأسمالية من خلال المؤسسات الدولية والتي تأتي في شكل برامج وسياسات مثل: برامج الخصخصة والتكيف الهيكلي(١). ونتيجة لتنفيذ هذه السياسات والبرامج المفروضة، فقدت تلك الدول وظائفها المهمة والأساسية والتي كانت تمثل مصدراً أساسياً لقوتها وسيطرتها في ظل الأنظمة السابقة، ولم تعد الحكومات في ظل ثقافة العولمة العابرة للقارات تفكر في الصالح العام، أو تتولى الدفاع عنه، ومن ثم فقدت مصداقياتها على المستويين: القومي والمحلي.

أما الموقف الثاني، فيتمثل في أن وجود الدولة لن يتأثر بالعولمة سواء كانت دولة قومية أم وطنية، ويشير" فليب غوميت" إلى أنه بالرغم من أن عملية العولمة قد تغلغلت في أعماق المجتمعات المعاصرة في جميع المجالات، وتخطت السيادة الوطنية للدولة في بعض القطاعات مثل: الإعلام، والمال، والثقافة، إلا أن الدولة في المجتمعات الصناعية المتقدمة لا تزال موجودة ومؤثرة في العديد من المجالات منها: التجارة الخارجية والدفاع. ولذلك فإن الدولة من وجهة نظر أصحاب هذه الرؤية لا تزال تحتفظ بكيانها السياسي، وأن العولمة لم تؤثر على وظائف الدولة الأساسية، وأنه على العكس من ذلك فقد زادت مهام الدولة وأدخلت تغييرات صارمة على أدوارها ووظائفها مع منحها أدواراً إضافية، فضلاً عن دورها التقليدي في المجال العسكري، وأن الظاهرة الواضحة تتمثل في تزايد التأكيد المتضاعف على سلطة الدولة القومية وسيادتها، وهو ما يبدو أكثر وضوحاً في المجال السياسي(٢).

٢- بنجامين باربر، عالم ماك، المواجهة بين التأقلم والعولمة، ترجمة أحمد محمود، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة. ١٩٩٧، ص ١٣٧.

1-See:-

- Phlip Gummet, "Globalization and Public Studies in International Political Economy", Cheltenham UK Book Field, p. Introduction.

- كاظم حبيب، العولمة الجديدة، الطريق، السنة السابعة والخمسون، العدد ٣، مايو- يونيو ١٩٩٨، ص ٧٥.

٢- محمد توهيل عبد السعيد، هذه هي العولمة، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ط١، الكويت. ٢٠٠٢، ص ٢٩٩.

ومن ثم فقد أصبح الواقع الراهن للدولة الآن يعبر عن أزمة ومأزق شديدين بسبب طغيان ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات التي تعمل على تكييف مختلف النظم والسياسات الاقتصادية في العالم مع مطالبها واحتياجاتها... وهي كذلك تتحكم بالتكنولوجيا وثورة المعلومات وتطوّرها في هذا المجال ممّا يضعف من قوة الدولة وسيطرتها.

ويرى بعض المحللين "أن هذه الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية أصبحت شريكًا للدولة في صنع القرار السياسي، بل تسعى إلى سحب دور الدولة وتدخلها في المجال الاقتصادي وبالتالي تفكيك الاقتصاد الوطني والقومي، من هنا حوّلت هذه الشركات الاحتكارية الدولة إلى شبه مجلس بلدي ساحبة منها حقوق السيادة التي تتمتع بها منذ تكونها "وتتحول الدولة من كونها تعبّر عن الاقتصاد القومي والاجتماعي وأداة في يد طبقة مسيطرة محلية وبشكل تنظّم حياة المواطنين وتقدم الخدمات لهم إلى كونها أداة طبقية مسيطرة عالميًا وهي في مستوى أدنى من أدواتها تنفّذ قوانين وسياسات مقرّرة في المراكز، ولهذا فقدت دورها التشريعي القومي، وحتى دورها في تنظيم العلاقات القومية والاقتصاد القومي لتتحول إلى مخفر شرطة ويصبح حكامها خدمًا في بلاط أهمية رأس المال الجديد، إنّها تتحول إلى مجالس بلدية ومحلية ووكالات وإدارة السوق ومن ثمّ مخفر شرطة، وبالتالي تشير إلى تحوّل عميق في طبيعة الدولة يجعلها تشكل تكوين اقتصادي خارجي والتعبير عن مصلحة طبقة عليا خارجية"(٢). كما أن هذه الشركات بتعاونها مع مؤسسات أخرى مثل المؤسسات الدولية والمالية كصندوق الدولية ووكالات الأمم المتحدة ووسائل الإعلام كلها تساهم بنشر أفكار تساعد على تحطيم موضوع الولاء للأمة والوطن وتنشر أفكار من نوع "نهاية الأيدولوجيا" و"نهاية التاريخ" و"القرية العالمية" و"الشرق أوسطية".

وترتكز الولايات المتحدة على قوة عسكرية هائلة وهي أساس لتحالفات عسكرية وأمنية منتشرة في بقاع دول كثيرة، وبخاصة الدول التي لها مصالح وأهداف كثيرة معها وتتّصف هذه القوة العسكرية "بالشرعية الدولية" وبذلك يصبح من حقها التّدخل في أي دولة من الدول بأي سبب كان سواء قضية داخلية أو حقيقية أو موهومة، ومن حقه تقرير المصير أو الديمقراطية أو حقوق الإنسان، إلى اضطهاد الاثنيات والطوائف وإلى حقوق المرأة. وبالتالي فقدت الدولة استقلاليتها وسيادتها الكاملة، وأصبحت القرارات والقوانين

والاستراتيجيات تأتي من السلطة العليا وهي الأمم المتحدة، وما على الدولة إلاّ تنفيذ أوامرها وإلاّ ستكون عواقبها وخيمة.

وإذا كان منطق العولمة هي أنّ عصر الأمم قد انتهى، كما انتهى أيضاً عصر الدول، وهذا بالطبع يدعوا إلى تشكيل أمّة عالمية، ولكن العولمة في مضمونها الحقيقي تفرض العكس، وذلك بأنّها تفرض الارتداء أو العودة إلى الخلف على القبيلة والطائفة... إلخ، وهنا يبرز الطابع الأيديولوجي للمسألة. فإن المسار الموضوعي للعولمة تفرض تشكيل أمّة عالمية عبر اندماج متكافئ للأمم، ولكن العولمة في حقيقتها تفرض التفكيك للبنى التي تشكلت عبر التاريخ. فالعولمة تقوم بتفكيك النظم الإنتاجية وتهميش الدولة، وكذلك تحقيق الفوضى السياسية بهدف تفكيك هوية البشر القومية من خلال تشجيع كل الميول الإنفصالية، فهي لا تبني هوية ولكنها تدعوا إلى الانصهار في بوتقة العالمية، وهذا ما يؤكده الخبير الأمريكي "بريجنسكي" من أنّ العالم المفتت الواحد سيكون تحت قيادة المجتمع الأقوى والأغنى، أي المجتمع الأمريكي.

يبقى القول، "أنه على الرغم من كل هذه الضغوط والمستجدات والأحداث العالمية خلال عقد التسعينات التي تعرضت لها الدولة الوطنية، إلاّ أنّها بقيت الوحدة الرئيسية والمحورية في النظام الإسلامي المعاصر"(١).

١- هالة مصطفى، العولمة ودور جديد للدولة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٤، أكتوبر ١٩٩٨،ص ص ٤٣- ٤٧.

ومن هذا المنطلق تعتبر "العولمة السياسية مشروع مستقبلي باعتبارها لم تكتمل عناصرها بشكل كليّ، فهي في جوهرها مرحلة تطورية لاحقة للعولمة الاقتصادية والثقافية" (١).

وفي هذا السياق يجمع المتتبّعون بأنّ قيام عالم بلا حدود سياسية لن يكون تلقائيًا أو بالسهولة والسرعة نفسها التي تكوّن فيها عالم بلا حدود اقتصادية أو ثقافية. كما أنّ الانتقال الحر للأفراد والسلع والخدمات والأفكار والمعلومات عبر المجتمعات والقارات، والذي تمّ خلال التسعينات ربما أدى إلى انحسار نسبي للسيادة المطلقة، وربما خلق الانطباع بأن الدولة لم تعد ضرورية، وأنّها قد فقدت دورها وأهميتها.

1- Jemes Anderson, The Exggeated Death of the Nation States, in James Anderson and Allon Cochrane, Aglobal World, p. 66

إن العولمة السياسية لا تعني "القضاء على الدولة، أو بروز حكم عالمي، وإنّما تتضمّن دخول البشرية مرحلة سياسية جديدة يتم خلالها الانتقال الحر للقرارات والتشريعات والسياسات والقناعات والخيارات عبر المجتمعات والقارات، ولأقل قدر من القيود والضوابط، متجاوزة بذلك الدول والحدود الجغرافية. ولا شك أن هذا الانتقال الحر للسياسات والقرارات والتشريعات سينقل السياسة من المجال المحلي إلى المجال العالمي، وسيخرج النشاط السياسي على الدولة وحدودها، وستصبح السياسة – وللمرة الأولى في التاريخ – ممكنة على الصعيد العالمي بدلاً من الصعيد المحلي، كما كانت تُدار في السابق وتتضمن العولمة السياسية حدوث زيادة في العلاقات والروابط السياسية بشكل كبير جدًا بين دول العلم أجمع، وذلك على نسق زيادة الروابط الاقتصادية بين اقتصاديات العالم، وزيادة الروابط الثقافية بين ثقافات الشعوب في المعمورة" (١).

إنّ الانتقال الحر للأخبار والانتشار السريع للقرارات، والتغلغل العميق للتشريعات، والتمدد الأفقي والرأسي للسياسات، كل ذلك يعدّ ظاهرة معاصرة لم يسبق لها وأن حدثت في تاريخ الأمم والشعوب، وتشير بوضوح إلى سقوط الحدود السياسية بين الدول، وتمثل نموذجًا للعولمة السياسية، وتوحي بأنّ الفصل السابق بين المحلي والعالمي، وبين السياسة الداخلية والخارجية قد أصبح جزءًا من التاريخ.

ج- العولمة الثقافية:

لقد احتل البعد الثقافي للعولمة مكاناً بارزاً في اهتمام الكثير من المفكرين والباحثين على مستوى البلدان النامية بصفة عامة، والمجتمعات العربية والخليجية بخاصة، وذلك لأن الثقافة كما يرى البعض "تعتبر واحدة من أبرز الآليات الفاعلة في المجتمع الكوني، ومن ثم ستصبح من أهم مصادر القوة في عصر المعلومات" (٢).

ويمثل التأثير الثقافي إعتباراً مهماً في الممارسات والأدوار التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة، ويتراوح توصيف الباحثين لهذا التأثير بين "القضاء على الثقافات القومية لصالح ثقافة دولية متعددة الجنسيات إلى محاولة هذه الشركات التغيير

2- Anthony G. Mc Grew, "World Order and Political Space", Cambridge, Polity Press, 1992.PP.11-64.

١- السيد يسن، الوعي التاريخي والثورة الكونية، حوار الحضارات في عالم متغير، ط١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة. ١٩٩٥، ص ١٩٤.

من الهوية الثقافية لبعض مدن العالم الثالث، حيث يرصد البعض المؤشرات الدالة على ذلك، والتي نلمسها الآن بين الشباب على وجه الخصوص" الجينز"، "التشيرتات المنقوشة بصور وشعارات ليس لها معنى"، الكوكاكولا"،" مكدونال في الغذاء"،"الروك ومشتقاته في الموسيقى...وغيرها. ولقد أدت عولمة السوق والاعتماد على هذه الشركات إلى أن تنفتح الأسواق العالمية والمحلية والوطنية- بما في ذلك السوق القيمي- أمام السلع الاستهلاكية الأوروبية والأمريكية، بغض النظر عن ايجابيات ذلك أو سلبياته بالنسبة للاقتصاديات الوطنية" (١).

وفيما يتعلق بموقف المفكرين والباحثين من قضية الثقافة وموقعها من العولمة، يمكننا أن نميز بين موقفين أساسيين، **الأول**، ويرى أن العولمة لها تأثيرات هدامة على الثقافة وخاصة الثقافات الوطنية، **والثاني**، يرى أن العولمة ما هي إلا نوع من الثقافات العالمية تهدف إلى خلق حالة من التساند والتفاهم والحوار بين العالم، ويستند كل فريق منهما إلى عدد من المبررات لدعم وجهة نظره، فأصحاب الرؤية الأولى يربطون في تحليلاتهم لأثر العولمة السلبي على الكيانات الثقافية، وموقع هذه الثقافات من التطور المرحلي للنظام الرأسمالي ذاته، ومن ثم يؤكدون على أن الثقافة أصبحت سلعة ينطبق عليها من الأحكام والاجراءات ما ينطبق على سواها من السلع المادية(٢).

ومن ثم فخطورة هذا الوضع تكمن في أن الثقافة كسلعة في ظل هذا النظام لها وضع متفرد، فتداولها يتم في نطاق ضيق ومحدود من المنافسة، ولا يتسع إلا للقوة التي تمتلك القدرات التقنية العالية، الأمر الذي يجعل التبادل الثقافي العالمي في ظل هذا النمط من التجارة الحرة القائمة على المنافسة تبادل غير متكافئ، ومن ثم عدم امكانية تحويل هذه العملية إلى حالة من التثاقف المتبادل بين الأطراف المتبادلة، وهذا يعني العدوان على الثقافات الأخرى الضعيفة والعمل على تدميرها أكثر من كونه يعني التفاعل والحوار

2- **See:**

- Assa Thomason," The global Market and Social Integration", Political Philosophy Review, Summer 1995.,pp.1-2.

- ابراهيم سعد الدين، النظام الدولي وآليات التبعية في إطار الرأسمالية المتعددة الجنسيات، المستقبل العربي، العدد ٩٠، بيروت. أغسطس ١٩٩٨، ص ٨٩.

- سليمان نجم خلف، العولمة والهوية الثقافية، تصور نظري لدراسة مجتمع الخليج والجزيرة العربية، المجلة العربية للعلوم الانسانية، السنة السادسة عشر، العدد ٦١، الكويت. ١٩٩٨، ص ٧١.

١- عبد الاله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية، عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة...، مصدر سابق، ص ص ٩٧-٩٨.

والاستفادة المتبادلة في ظل الاحتررام المتبادل. وينظر البعض الآخر إلى هذه القضية" التأثيرات السلبية للعولمة على الثقافة" من منظور أكثر اتساعاً من التصورات السابقة، حيث يؤكدون على أن المشكلة الحالية ذات منشأ ثقافي في المقام الأول(١).

ويؤكد منتقدي التأثيرات السلبية للعولمة على الأمركة باعتبارها الواجهة الواقعية لجهود القوى الرأسمالية العالمية بعامة والأمريكية بخاصة والتي تسعى باسم العولمة إلى التأثير في الثقافات الوطنية، ففي إطار التطورات الدولية الراهنة، تمكنت المنظومة الليبرالية – خاصة على الطريقة الأمريكية- من بسط هيمنتها وسيطرتها على مختلف النظريات السائدة، وبخاصة بعد انهيار المنظومة الاشتراكية، ومن ثم تمكن النموذج الأمريكي على الصعيدين الاقتصادي والسياسي من التغلب على جميع النماذج السياسية، وحرصت الولايات المتحدة على نشر منظومتها القيمية والثقافية على سبيل إرساء دعائم الديموقراطية الليبرالية لتصبح المرجعية الأساسية للتغيير سواء في الدول الاشتراكية السابقة أم في دول العالم الثالث. ويرجع البعض" تلك القدرة الفائقة للولايات المتحدة إلى سيطرتها على الاعلام العالمي، حيث تتحكم وحدها في ٦٥% من المادة الإعلامية في العالم، الأمر الذي يعني تفاقم سيطرتها وهيمنتها على المجتمع الدولي إعلامياً وثقافياً، بالإضافة إلى الهيمنة الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية والعسكرية" (٢).

وقد حدد"بول سالم" "الأسباب الرئيسية التي جعلت النفوذ الأمريكي يتسع ليشمل العالم بهذه الكيفية، ومن تلك الأسباب: سيطرة الاقتصاد الأمريكي على العالم، وتفوق الولايات المتحدة الواضح على منافسيها في المجالات الثقافية وبخاصة الثقافة الشعبية" (٣).

وفي المقابل ينطلق الفريق الثاني في رؤيته للعولمة "من دعوى تأييدها والتعامل معها، لأنها سوف تساعد الدول النامية والفقيرة – على حد قولهم- وستخلق فرص عمل جديدة،

٢- عبد الله عبد الدايم، العرب بين صدام الحضارات وحوار الثقافات...، مصدر سابق، ص ٢٥.

١- هدى متكيس، الواقع العربي وتحديات النظام الدولي...، مصدر سابق، ص ص ١٠٢-١٠٣.

٢- بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة، معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، المستقبل العربي، العدد ٢٢٩، مارس ١٩٩٨، ص ص ٨٧-٨٨.

ومن ثم فهناك حاجة للحاق بما تفرضه العولمة على جميع المستويات: الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية، حتى لا نبقى خارج العصر وحتى لا يفوتنا قطار العولمة" (١).

وفي ضوء ذلك بدأ الكثير من المفكرين يتساءلون حول حتمية العولمة، لدرجة أن بعضهم طرح تساؤل مهم مؤداه: "هل حقاً العولمة هي القدر والمصير الحتمي؟. في هذا الصدد نجد أن المؤيدين للعولمة والمدافعين عنها يرون أنها أصبحت أمراً حتمياً، ومن ثم يجب التعامل معها والاستفادة منها، وأن علينا أن نقبلها لأنه لا مفر لنا من قبولها، كما يتخذ البعض الآخر من مقولة الثقافة العالمية حجة أخرى للدفاع والترويج للعولمة، وأن هذه الثقافة تتسم بتنوعها واستيعابها للكثير من الثقافات المحلية والأنماط الشعبية والوطنية، وهذا ما جعلها تلقى قبولاً واسعاً على المستوى العالمي" (٢).

والواقع أن ثمة اختلافاً بين مفهوم الثقافة العالمية وثقافة العولمة، " فالثقافة العالمية تسعى إلى القضاء على الثقافات القومية، والتي تتميز بالخصوصية وانتظامها داخل أطر زمنية معينة وأنها قادرة على توليد خصائص مشتركة كالمشاعر والقيم والذاكرة الجماعية والاحساس المشترك بهوية تاريخية موحدة، أما ثقافة العولمة فليس لديها القدرة على خلق تلك المشاعر، وينظر إليها على أنها ثقافة بدون ذاكرة جماعية" (٣).

نستنتج من التحليلات السابقة التي تتعلق بموقف المفكرين من قضية العولمة الثقافية، والتي تتراوح بين التأييد أو الرفض أنه لاخلاف في أنّ هناك معادلة صعبة تواجه شعوب العالم اليوم، وخاصة الشعوب العربية والإسلامية، وهي كيفية الحفاظ على الخصوصيات التي تميّز الهويات، والتشكيلات الثقافية ذات المعالم المتفرّدة في عالم تنهار فيه الحدود والحواجز... وكيف يمكن أن نتصوّر أنّ الثقافة تتعولم؟ فالثقافة ليست نظاماً يمكن أن يُتبع أو أسلوباً يقلّد، بل هي تعبير عن هوية الإنسان وروحه وتكيّفه مع البيئة التي يعيش فيها.

٣- طلال عتريس، المناظرة حول العولمة، شئون الأوسط مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد ٧١، بيروت. أبريل ١٩٩٨، ص ٦.

٤- لمزيد من المعلومات:

- صادق جلال العظم، ما العولمة؟، الطريق، السنة ٥٦، العدد ٤، يوليو-أغسطس١٩٩٧، ص ٤٢.
- جلال أمين، العولمة والدولة، المستقبل العربي، العدد ٢٢٨، فبراير١٩٩٨، ص ٣٤.

- David Held," Globalization and the Political Theory", Cambridge, Polity Press,1996,p.142.

1- Barry Smart," Postmodernity",Raultedge, London,
.http://www.postmodernization.com/1993.p.140

ويتفق أنصار العولمة وخصومها على أنّ لهذه الظاهرة تأثيرها الواضح على الهويات والخصوصيات الثقافية، وأنّها عملية اختراق ثقافي لكل الثقافات والهويات على كوكب الأرض، صحيح أنّ هذا الاختراق ليس بعملية جديدة، فقد قامت بها الإمبراطوريات الأوروبية السابقة، ولكنها كانت تتم بطريقة فرض ثقافة الغالب على ثقافة المغلوب، وذلك بالقوة، وتتم بآليات تعدّ الآن قديمة مقارنة بآليات الاختراق الثقافي الحديث.

فضلاً عن أن ثمة إجماعاً بين الباحثين على أنّ العولمة الثقافية ما هي إلاّ عملية تعميم للثقافة الرأسمالية بعامة، والأمريكية بخاصة على العالم، هذه الثقافة تسمى بثقافة ما بعد المكتوب، وقد ظهرت ما بعد الثقافة المكتوبة، وهي ترتكز على ثقافة الصوت والصورة والوسائط المتعددة، وتعتمد على أسلوب الاختراق، وهو اختراق مقصود ومطلوب لإحلال الثقافة الأمريكية، باسم الثقافة العالمية محل الثقافات القومية والمحلية انتصارًا للمستقبل الموعود في ظل الثقافة الواحدة.

كما تعتبر أيضاً إحدى أهم محددات العولمة الثقافية؛ نشر ثقافة الاستهلاك عالميًا. فلم يحدث في التاريخ أن أصبح العالم مقبلاً على رموز ومعطيات وسلع الثقافة الاستهلاكية من الوصول إلى قطاعات واسعة من الأفراد والشعوب من كل المستويات الاجتماعية وفي كل القارات. ورغم رواج هذه الثقافة بين كل الشرائح الاجتماعية، إلاّ أنها تتوجه بشكل خاص للشباب. وتمكنت الثقافة الاستهلاكية من توحيد شباب العالم كما لم تتمكن أي قوة أو مؤسسة أخرى من توحيدهم في التاريخ. فالشباب، الذي أخذ يبرز كقوة شرائية مهمة وصاعدة، يأكل من الوجبات السريعة نفسها؛ كالهامبورغر والبتزا ودجاج الكانتكي، ويشرب من المشروبات الغازية نفسها كالبيبسي والكوكاكولا، ويستمع للأغاني الشبابية الراقصة نفسها لفرق الأسبايس غيلرز ومادونا ومايكل جاكسون، ويلبس الملابس العالمية نفسها من الجينز ومن ماركات كلفن كلاين وبينيتون ونايك، ويشاهد الأفلام المثيرة كفيلم التيتانيك وقادزيلا والحديقة الجراسية ولاين كنك وبوكاهنتس وحرب النجوم وغيرها.

د- العولمة الإعلامية:

لقد أصبح مفهوم"القرية الكونية" من أبرز المفاهيم التي انتشرت على الساحة الفكرية الثقافية منذ الربع الأخير من القرن المنصرم، ذلك للتعبير عن حالة التقارب بين مجتمعات العالم المعاصر، قد جاء هذا الانتشار السريع للمفهوم نتيجة لثورة الاتصالات. ولقد صاغ"

مارشال مكلوهان" هذا التعبير ليبلور فكرة تقليص سرعة حركة المعلومات للمسافات الجغرافية في الكرة الأرضية، التي تحولت إلى قرية واحدة. حيث يعرف كل شخص فيها ما يدور في أي مكان. فقد أفضى التزاوج بين تكنولوجيا الاتصال الحديثة والمعلومات الإلكترونية إلى جعل هذا العالم الذي نعيش فيه أكثر ضآلة وصغراً، إنه مجرد قرية كونية(١).

وتؤكد معطيات الواقع الراهن على وجود علاقة قوية تربط بين العولمة وثورة الاتصالات والمعلومات، حيث تشكل الثورة الهائلة التي تشهدها أنظمة الاتصالات الحديثة محور ولب النظام الإعلامي الراهن. فقد مكنت تكنولجيا الاتصال الحديثة الإعلام من أن يمارس تأثيراته على مستوى المجتمعات المعاصرة بشكل عام. هذا بالاضافة إلى الوجه الآخر للعملية والذي يطلق عليه الإعلاميون" التدفق غير المتوازن للمعلومات عبر البلدان المختلفة"، فالدول التي تمتلك القدرات لإنتاج تكنولجيا الاتصال الحديثة، أصبحت تمثل المصدر الأساسي للمنتجات الإعلامية، حيث تبثها للدول الأخرى بالشكل الذي تريده والذي يتناسب وتوجهاتها الثقافية السياسية والأيديولوجية(٢).

وفي ظل النمو المتسارع للعولمة بدأت تبرز الأدوار الجديدة للإعلام والاتصال المعاصر، حيث لم تعد تكنولوجيا الاتصال تشغل موقعاً مركزياً فحسب في شبكة الإنتاج الصناعي، بل بدأت تشغل موقع القلب في استراتيجية إعادة تشكيل وبناء المجتمعات المعاصرة سواء في دول الشمال أم دول الجنوب، ذلك بالترويج لمفهوم العولمة أو من أجل خلق ثقافة عالمية موحدة(٣).

ولقد أحدثت الثورة الهائلة في أنظمة الاتصالات وهي محور النظام الإعلامي ثورة مماثلة في مجال المعلومات، فالتطور في مجال المعلومات وسائل نقلها يمثل جزءاً من الثورة

---

[1] R.F. M. Lubbers "Globalization and Human Rights", http://www.globalize.org/publications/actober1998.p.5.

١- **لمزيد من المعلومات:**
- باقر سليمان النجار، العولمة الثقافة، قراءة في أفكار عامة، النهج...، مصدر سابق، ص ٧٧.
- سعد لبيب، السياسات الثقافية العربية في ضوء تطور التقنيات الحالية والمستقبلية في مجال الاتصال، في: الثقافة ووسائل نشرها في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة العلوم، ١٩٩٤، ص ١٦٤.

٢- عواطف عبد الرحمن، قضايا إعلامية معاصرة في الوطن العربي، دار الفكر العربي، القاهرة. ١٩٩٧، ص ١٣.

التكنولجية المعاصرة، يرجع ذلك إلى التطور السريع والمتنامي في مجال تكنولجيا الحاسب الآلي شبكة الانترنت تكنولوجيا الاتصال(١).

ويؤكد الكثير من المفكرين الباحثين على "أنه في إطار المجتمع المعلوماتي سوف يتراجع دور ومكانة العديد من آليات الاتصال الثقافي التقليدية، فلم تعد للكلمة المكتوبة الريادة في سياق أضحت فيه الصورة تمثل المفتاح السحري والأساسي للنظام المعلوملتي المعرفي، الذي تجري عولمته بأساليب وطرق متعددة. ومن ثم فالصورة هي المادة الثقافية الأساسية التي يجري تسويقها على نطاق واسع، وهي تلعب في إطار العولمة الدور نفسه الذي لعبته الكلمة في السياقات الثقافية المختلفة في مراحل سابقة. وفي ظل ثورة المعلومات هذه تفوق الزمان على المكان، وتقدم العلم على الجغرافيا، وفقدت الأجهزة الكثير من عناصر قوتها، فلم تعد هناك حواجز جغرافية تحول دون إنتشار المعلومات والأفكار المعارف" (٢). كما أن الأمر تجاوز تلك الحدود إلى الحدود السياسية والأيديولوجية كذلك. بمعني أن المعلومات تنتشر انتشاراً سريعاً عبر تقنيات الاعلام الحديثة وشبكات الانترنت متخطية بذلك جميع الحواجز.

وفيما يتعلق بموقع العولمة من المعلوماتية، فإن إحدى الدراسات تؤكد على" أن المعلوماتية سوف تؤدي إلى تحقيق العولمة الشمولية، تلغي كل دور للدول والأنظمة" (٣).

وهذا يعني أن ثمة علاقات تفاعل بين الجوانب والأبعاد المختلفة للعولمة: الاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية. وهذا يعني أن المعلوماتية تمثل وسيطاً أكثر فعالية لتحقيق رسالة العولمة والاسراع بها، فانسيابات العولمة تسير جنباً إلى جنب مع انسيابات المعلوماتية وتأخذ نفس الاتجاه من الدول المتقدمة والتي تمتلك القدرات والامكانات المختلفة لتوجيه العولمة بما يتفق مصالحها إلى الدول النامية، والتي تستهلك العولمة. "فالمعلوماتية ببساطة هي القنوات التي تحمل تدفقات العولمة المختلفة: الاقتصادية والسياسية والثقافية، وتمكنها من الوصول إلى جميع بلدان العالم على اختلاف مستويات تقدمها وتطورها. وأنه

٣- ابراهيم سعد الدين عبد الله، النظام الدولي وآليات التبعية في إطار الرأسمالية المتعددة الجنسيات، المستقبل العربي، العدد ٩٠، أغسطس ١٩٩٨، ص ١٠٩.

١- عبد الاله بلقزيز، العولمة الهوية الثقافية، عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة، مصدر سابق، ص ص ٩٥-٩٦.

٢- إيمانويل فالرشتاين، إعادة بناء الرأسمالية والنظام العالمي، شئون الأوسط، العدد ٧١، أبريل ١٩٩٧، ص ٤٤.

في إطار العولمة تم تطوير تقنيات الإعلام العالمي وانتشر "التيك أواي" الثقافي لغزو العالم" (١).

ومما لا شك فيه أن الإعلام أصبح يلعب دوراً مهماً ومؤثراً في مجتمع المعلومات الكوني، ويتمثل هذا الدور في قدرة شبكة الإعلام الكونية على نشر المعلومات والأفكار في مختلف مجالات الحياة: سياسية وأدبية واقتصادية وسياسية وأدبية وفنية وبيئية وإخبارية...ألخ. ولذلك أصبح النظام الإعلامي المعاصر والذي يحقق هذه الوظائف جميعها مؤثراً على جميع المستويات: العالمية والاقليمية والمحلية، الأمر الذي دفع" هنتنجتون" لوصفه بأنه "واحداً من أهم تجليات القوة الغربية المعاصرة" (٢). الأمر الذي يؤكد على هيمنة الإعلام الغربي بعامة والأمريكي بخاصة على العالم. هذا الإعلام والذي أصبح يمثل أداة فعالة ومؤثرة تملكها تسيطر عليها القوى الرأسمالية العالمية، تستخدمها تلك القوى في الترويج لثقافتها وقيمها يؤدي في النهاية إلى إعلام غير متكافئ، حيث يزيد التدفق المعلوماتي الوارد من الدول المتقدمة من تخلف البلدان النامية ويكرس تبعيتها للقوى العالمية المالكة والمتحكمة في هذه الوسائل، الأمر الذي يؤدي إلى تناقضات وتشوهات اجتماعية وثقافية وقيمية في تلك المجتمعات المستهلكة.

وفضلاً عن ذلك، "فإن تدفق المعلومات مرتبط بمصالح أهداف النظام الرأسمال في المقام الأول، هو النظام الذي يعبر عن مصالح القوى المهيمنة. فالمصالح المسيطرة لاقتصاد الرأسمالية الدولية هي التي تحدد الطابع المميز لعملية التدفق المعلوماتي وأشكال الرقابة عليها. إلى جانب ذلك، فإن النظم الأساسية لإنتاج المعلومات تدعم علاقات التبعية بين الدول المتقدمة والدول النامية، ومن ثم يمكن القول أن الثورة الحالية للمعلومات تدعم سيطرة دول المركز وهيمنتها على الدول المحيطية" (٣).

وانطلاقاً من ذلك، يمكننا القول، أن التداخل بين المعلومات والاتصال الاعلام والعولمة تداخل تفرضه طبيعة التطورات الشاملة والمتنوعة التي يمر بها العالم المعاصر،

---

3 –Nabil M. Marsat, "The American Culture and one Globalized Culture in the Eare of Globalization", Middle East Journal, Vol,123, No,15 1995.p.1.

٤- صموائيل هنتنجتون، صدام الحضارات، إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، القاهرة. ١٩٩٨، ص ٩٨.

١- هربرت أشيلر، المتلاعبون بالعقول، ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة، العدد ١٠٦، الكويت. أكتوبر ١٩٨٦، ص ص ٥٨-٥٩.

فالمعلومات أصبحت تمثل قوة يعتد بها، إلى جانب القوى التقليدية الأخرى، كما أن الإعلام بتقنياته المعتمدة على ثورة الاتصالات الحديثة يمثل الطريق الذي تنساب من خلاله المعلوماتية لتحقيق أهداف ومصالح نظام محدد، هذا النظام مرتبط أشد الارتباط بالعولمة، لأنه يعد المولد الحقيقي للظاهرة والمسئول عن تنامي وسرعة انتشارها وتوجهاتها المختلفة.

واستنادًا إلى ما سبق يمكن تلخيص إعلام العولمة فيما يلي:

١- إعلام متقدّم من الناحية التكنولوجية، مؤهل لتطورات مستقبلية جديدة ومستمرة، تدفع به إلى المزيد من الانتشار المؤثر في المجتمعات المختلفة.

٢- يشكل جزءً من البنية السياسية الدولية الجديدة التي تطرح مفاهيم حديثة لسيادة الدولة على أراضيها وشواطئها وفضائها الخارجي، بما يُعرف بالنظام العالمي الجديد.

٣- يشكل جزءً من البنية الاقتصادية العالمية التي تفرض على الكل أن يعمل ضمن شروط السوق السائدة وبما تحويه من صراعات ومنافسات وتكتّلات، وسعيٌ متصل لتحقيق الربح لحساب المؤسسات والشركات التي تحتكره بحكم انتمائها وانتشارها في أكثر من دولة، وعملها في أكثر من مجال بما في ذلك صناعة وتجارة السلاح.

٤- يشكل جزءً من البنية الاتصالية الدولية التي مكنّته من تحقيق عولمة رسائله ووسائله، فهو ينتمي إلى أحد حقلي التكنولوجيا الأكثر تطورًا في الوقت الراهن والمحتكر بشكل مباشر من طرف الشركات المعنية بتصنيع وسائله التي تشكل نسبة ٢٣% من قائمة الشركات المائة الأكبر في العالم.

٥- لا يستند إعلام العولمة إلى فراغ، فثمّة اتفاقيات دولية تدعمها منظمات وقرارات تحدد استخدامها و توزع شبكاتها وتنتج مختلف وسائطها.

٦- يشكل جزءًا من البنية الثقافية للمجتمعات التي تنتجه وتوجّهه، ولهذا فإنّه يسعى إلى نشر وشيوع ثقافة عالمية تُعرف عند مصدرها "بالانفتاح الثقافي" وعند متلقيها بالغزو الثقافي.

٧- لا يشكل نظامًا دوليًا متوازنًا، لأنّ كل مدخراته ومراكز تشغيله وآليات التحكم فيه تأتي من شمال الكرة الأرضية، وهذا ما أدى إلى هيمنة الدول المتقدمة عليه في مقابل تبعية الدول النامية له(١).

ولقد كان لإعلام العولمة أو العولمة الاتصالية الكثير من التأثيرات على السياسات الداخلية والخارجية للدول نذكر منها:

١- استطاعت العولمة الإعلامية أن تجبر الدول وحكوماتها على الاهتمام بقضايا ومشكلات إنسانية؛ مثل حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية، ومشاكل الأقليات والتميّز العنصري... وغيرها.

٢- استطاعت العولمة الاتصالية أن تدفع الإنسان بخطوات واسعة نحو طريق السلوك الاستهلاكي، وذلك عن طريق الاستخدام الواسع للإعلان الدولي، وكذلك وفرت لها الجو الملائم لنشر قيم المجتمع الاستهلاكي.

٣- استطاعت العولمة الإعلامية أن تؤثر على العلاقات الدولية بين الدول والشعوب، وذلك بما تقوم به من تضليل وتحريف للخبر لخدمة أغراض الدولة العظمى.

٤- تعاني دول العالم الثالث من تبعية مزمنة للدول الرأسمالية، بسبب تخلفها التكنولوجي، وضعف وسائل المواصلات والاتصال ممّا أدى إلى إضعاف إعلامها الوطني وزاد من تبعيتها للدول الكبرى ففتحت أحضانها لكل الصور والإعلانات والمعلومات والأخبار والأحداث(١).

وهذا يعني أن فلسفة العولمة الاتصالية أو الإعلامية (الأمريكية) لا تأتي مباشرة ولا تفرض الاحتواء الثقافي فرضاً بل إنها تأتي ضمن سياق إعلامي منظم ومشوق يدخل علينا بمفهوم الديمقراطية أحياناً والحرية الفردية أحياناً أخرى، وخصائص العالم الليبرالي الذي لا يوجد له نظير في العالم الثالث، كما أنها خالية من العيوب، كما يدخل علينا بتقديم خدمة راقية سواء كانت فكرية أم مادية وبذلك نستطيع خلق الثقافة الواحدة التي تسيطر على العالم بأسره، وتخترق جميع الثقافات لتخضعها لهيمنتها لتحقيق أغراضها السياسية والاقتصادية.

١- قيس جواد العزاوي، الاعلام العربي- الأوروبي، حوار من أجل المستقبل، مركز الدراسات العربي الأوروبي، المؤتمر الدولي السادس الذي نظمه مركز الدراسات العربي- الأوروبي في البحرين ١٩٩٨ (تحرير مهدي شحادة)، ط١، دار بلال، بيروت ١٩٩٨، ص ٧٢.

١- أحمد عبد المالك، دراسات في الاعلام والثقافة والتربية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، ط١، ٢٠٠٢، ص ٢٢.

وعلى الرغم من أن التحليلات والمناقشات السابقة قد أوضحت الاختلاف والتباين بين وجهات نظر المفكرين والباحثين والمهتمين بقضية العولمة من حيث تأييدها أو رفضها، إلا أن ثمة إتفاقاً بينهم جميعاً على أن العولمة قد أصبحت بالفعل واقعاً ملموساً ، وأن هذه الظاهرة تتضمن جوانب وأبعاد كثيرة متداخلة ومتشابكة: اقتصادية وسياسية وثقافية وإعلامية وتكنولوجية، وأنه يصعب فهم وتحليل أي من تلك الأبعاد بمعزل عن الأبعاد الأخرى. ومن جانب آخر ثمة اتفاق بينهم على أن للعولمة جوانب ايجابية وأخرى سلبية.

ثالثاً: الانعكاسات الإيجابية والسلبية للعولمة:

ليس ثمة شك في أن التطور السريع للعولمة وانتشارها على المستوى العالمي يعكس تأثيرات عديدة على جميع الأصعدة: العالمية والاقليمية والمحلية، تلك التأثيرات نسبية وليست مطلقة، بمعنى أنها تختلف من مجتمع لآخر، من حيث جوانبها الإيجابية والسلبية، ويتوقف ذلك على مدى قدرة كل مجتمع على التفاعل مع العولمة والاستفادة من معطياتها المختلفة من ناحية، ومدى قدرته على إحداث تغييرات بنائية وثقافية تمكنه من التفاعل مع المتغيرات والتحديات التي تفرضها العولمة على مختلف المستويات من ناحية أخرى. وإذا كانت المجتمعات المتقدمة بما تمتلك من إمكانات وقدرات تكنولوجية وعلمية ومعرفية ومادية وإعلامية تستطيع أن تتعامل مع معطيات العولمة بالشكل الذي يحقق مصالحها، فإن الأمر يختلف كثيراً بالنسبة للمجتمعات النامية بصفة عامة، والمجتمعات العربية بخاصة، والمجتمعات الخليجية على وجه الخصوص، وذلك لافتقار هذه المجتمعات وبدرجات متفاوتة للامكانات والقدرات المختلفة التي تمكنها من التفاعل مع العولمة، الأمر الذي ينعكس بشكل سلبي على واقعها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي، مما يترتب على ذلك العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والتي أضحت تمثل تحدياً خطيراً يواجه أنظمتها السياسية. وفي ضوء ذلك فإن الكشف عن بعض التأثيرات الايجابية والسلبية للعولمة على تلك المجتمعات يعد مطلباً مهماً للدراسة الراهنة.

١- الانعكاسات الإيجابية:

يرى بعض الباحثين أن هناك الكثير من الايجابيات التي تحملها العولمة من أهمها:

- نشر التقنية الحديثة وتسهيل الحصول على المعلومات بل في التو واللحظة .

- إن ثورة المعلومات قاربت بين مستويات البشر والشعوب في مضمار التقدم الحضاري
- لقد جاءت العولمة على أن النهوض والتقدم يعتمد على الإدارة والتكنولوجيا يمكن أن تختصر مراحل التقدم وتجعل بلادنا نامية في عداد الدول المقدمة في مدى زمني واحد أو يزيد قليلاً .
- ومن إيجابيات العولمة إضعاف الدكتاتوريات والتخفيف من تسلط الحكام على الشعوب فربما تختفي الدكتاتوريات من العالم .
- ومن إيجابيات العولمة الاعتراف بحق الثقافات الأخرى والحضارات الأخرى في الوجود وحقها في الدفاع عن نفسها في مواجهة الثقافات والحضارات الأخرى(١).
- فتح أبواب المنافسة الحرة في مجال التجارة .
- الاستقرار في العالم والسعي لتوحيده .
- التسريع في دوران رأس المال .
- زيادة حجم التجارة العالمية والانتعاش الاقتصادي العالمي .
- تحرير أسواق التجارة ورأس المال .
- ظهور كثير من الأفكار والنظم والتقنيات التي تساعد على ارتقاء الناس وتوفير فرص العمل .
- وسائل الاتصال الحديثة ودورها في نشر الدعوة .
- انفتاح الحدود بين البلدان .
- زيادة مجالات الحوار والتواصل بين الشعوب والأمم .
- تعتبر العولمة منبهاً ثقافياً للأمم ، عاملاً على حفز قيمهم المواجهة والتكتل والعودة للجذور(٢).

٢- الانعكاسات السلبية:

ثمة اتفاق بين الباحثين والمهتمين بدراسة وتحليل ظاهرة العولمة ومدى انعكاساتها على المجتمعات المعاصرة على أن هناك مجموعة من الانعكاسات السلبية للعولمة، وأن هذه

١- محمد الجوهري حمد الجوهر، العولمة والثقافة الاسلامية، دار الأمين، ط١، القاهرة.٢٠٠٢، ص ص ٦٥-٦٧.

٢- مالك الأحمد، العولمة مفاهيم ومقاومة، مقال في كتاب" رسالة المسلم في حقبة العولمة"،مركز البحوث والدراسات، وزارة الأوقاف والشئون الاسلامية، ط١، الدوحة.٢٠٠٣،ص ٣٤٠.

الانعكاسات نسبية وليست مطلقة، بمعنى أنها تختلف من حيث درجاتها وقوة تأثيراتها من مجتمع لآخر، ومن مرحلة زمنية لأخرى، ومن هذه السلبيات ما يلي:

- تآكل سيادة الدولة فالعولمة تؤثر على سيادة الدولة الداخلية ولكنها لا تؤثر على سلطتها الخارجية أو القانونية .

- ومن أخطر سلبيات العولمة"خلط الثقافات" أو محاولة إحلال المفاهيم الثقافية للحضارة العلمانية الغربية مكان مفاهيم وثقافة الحضارات الأخرى .

- ومن سلبيات العولمة زيادة الفقراء فقراً(١).

- التحكم في الاقتصاد العالمي وإخضاعه لمصالح الدول الكبرى سيؤدي إلى القضاء على اقتصاد دول العالم الثالث ونهبه وزيادة فرص الدول الكبرى في الاستثمار وزيادة الأرباح وبالتالي تمركز الثروة في يد الأغلبية .

- القضاء على المشاعر الوطنية داخل الدولة محاولة ربط الإنسان بالعالم لا بالدولة .

- قد تؤدي العولمة إلى انتشار البطالة بسبب الظلم الاجتماعي للعمال .

- التذويب الحضاري والاجتماعي لسائر الحضارات التي تحمل قيماً مضادة لقيم الحضارة الغربية .

- الهيمنة السياسية على دول العالم وإعادتها إلى الاستعمار القديم و لكن بصورة حديثة تتفق مع عصر العولمة(٢).

- اختراق القوميات والقيام بتفتيت بعض الدول والكيانات .

- زيادة توظيف الشركات الاحتكارية لقدراتها المالية ، من أجل استغلال ثروات الشعوب والنهب الاستعماري .

- صراع الحضارات وما قد يفرزه من حروب .

- تفكيك المجتمعات والأسر باسم الحرية والفردية .

- أدت العولمة – ولاتزال- إلى أخطار جمة في إفساد البيئة مثل مشكلة طبقة الأوزون وإزالة الغابات الطبيعية والأشجار وغيرها .

١- محمد الجوهري حمد الجوهر. العولمة والثقافة الاسلامية، مصدر سابق، ص ص ٧٢-٨٧.

٢- سعيد الدين السيد صالح، العالم الأسلامي وتحديات العولمة ، مجلة كلية الدراسات الاسلامية العربية، دولة الامارات، العدد العشرون ، شوال هـ ١٤٢١ ،ص ص ٢٢١- ٢٢٩.

- محو الخطوط الفاصلة بين الحلال والحرام(٣).

خاتمة: الانعكاسات الاجتماعية للعولمة:

على الرغم من اختلاف الباحثين والمفكرين حول التأثيرات الايجابية والسلبية للعولمة، الأمر الذي يعد انعكاساً لتباين واختلاف توجهاتهم الفكرية والنظرية من ناحية، وتوجهاتهم وانتماءاتهم الأيديولوجية من ناحية أخرى، إلا أن ثمة إتفاقاً بينهم جميعاً على أن العولمة أصبحت واقعاً ملموساً تعيشه المجتمعات على المستوى العالمي(متقدمة ونامية، غنية وفقيرة)، وأن هذه الانعكاسات والتأثيرات لن تكون مطلقة، وإنما ستختلف من مجتمع لآخر، وفقاً للقدرات المادية والاقتصادية والتكنولوجية والمعرفية المتوافرة من جانب، ومدى قدرة المجتمع بتنظيماته ومؤسساته المختلفة على التفاعل مع متغيرات العولمة والاستفادة من معطياتها من جانب آخر.

ومن جانب آحر، يمكننا القول، أنه إذا كانت التحليلات السابقة – رغم تباينها وتنوعها- قد أكدت على أن العولمة على اختلاف أبعادها ومستوياتها تعكس تأثيرات عديدة ليس فقط على الصعيدين" الاقتصادي والسياسي، ولكن أيضاً على الصعيدين: الثقافي والاعلامي، وسواء كانت هذه التأثيرات إيجابية أو سلبية، فلا شك في أن تأثيرات العولمة على الصعيد الاجتماعي تبدو أكثر خطورة، وبخاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن البنية الاجتماعية بما تتضمنة من نظم اجتماعية وتركيبة طبقية ومنظومة من القيم الاجتماعية والثقافية، وما تعكسه من توجهات وأنماط سلوكية تجسد أنماط العلاقات الاجتماعية السائدة قد تأثرت – ولا تزال- بالتطورات التي يشهدها العالم المعاصر، وبخاصة في المجتمعات النامية بصفة عامة، والمجتمعات الخليجية بخاصة، والمجتمع القطري على وجه الخصوص. ولعل من أبرز تأثيرات العولمة على البني الاجتماعية للمجتمعات العربية ما يلي:

١- إن الاقتصاد المعولم لم يفشل في تحقيق نسب نمو مرتفعة، والحد من ظاهرة البطالة فقط، بل أدى إلى تدمير ونسف المكاسب الاجتماعية القديمة، والاطاحة بفئات اجتماعية وبخاصة الطبقات الدنيا بعامة، ومحدودي الدخل والفقراء بخاصة، ومن ثم لم تقض العولمة

٣- مالك الأحمد، رسالة المسلم في حقبة العولمة، مصدر سابق، ص ٣٤٢.

على الفقر كما ادعى مؤيدو العولمة، وإنما شهدت معدلات الفقر تزايداً سريعاً خلال السنوات القليلة الماضية وأصبح الفقر يوصف بأنه مشكلة عالمية Global Poverty.

٢- لم تؤد العولمة كما يدعي البعض إلى إذابة التناقضات والفوارق بين المجتمعات المتقدمة المهيمنة والمسيطرة، والتي تمتلك الإمكانات المادية والمعرفية والتكنولوجية والإعلامية، والمجتمعات النامية الفقيرة، والتي تفتقر إلى هذه المقومات، ولكن أدت العولمة إلى تعميق تلك الفوارق والتناقضات، الأمر الذي أدى إلى أن المجتمعات الغنية تزداد غنى، والمجتمعات الفقيرة تزداد فقراً. وقد تعمقت هذه التناقضات أيضاً داخل البلدان الفقيرة بين الأغنياء والفقراء من ناحية وبين المجتمعات الحضرية والمجتمعات الريفية من ناحية أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار التخلف والتراجع على جميع المستويات.

٣- ومن أخطر ما تفرزه العولمة أيضاً على الصعيد الاجتماعي، تراجع دور الدولة في المجال الاجتماعي، وبروز دور القطاع الخاص بتوجهاته والتي تخدم في النهاية مصالح طبقات اجتماعية محددة. ويظهر هذا التراجع بوضوح في مجالات: الصحة والتعليم والاسكان والخدمات الاجتماعية الأخر والتي كانت موجهة لخدمة الفقراء ومحدودي الدخل.

٤- كما أن من أبرز تأثيرات العولمة السلبية كذلك، انهيار منظومة القيم الاجتماعية والثقافية والتي كانت تعكس البنية الاجتماعية التقليدية وتدعمها، وما ارتبط بذلك من تحولات على مستوى الوعي الاجتماعي والثقافي، وتأثير ذلك كله على التوجهات السلوكية. ومن ثم ظهرت أنماط سلوكية جديدة تعكس التفكك والتراجع الذي شهدته المنظومة القيمية التقليدية، فعلى مستوى المجتمعات الخليجية بعامة، والمجتمع القطري بخاصة، انهارت القيم القبلية والعشائرية وظهرت قيم جديدة ترتبط بأنماط سلوكية جديدة. ومن أبرز هذه الأنماط السلوكية المستحدثة: السلوك الاستهلاكي، والذي يمكن توضيحه بالتفصيل بعد ذلك.

٥- إنه على الرغم من التغيرات الإيجابية الكثيرة التي أحدثتها ثورة المعلومات والتكنولوجيا في بنية المجتمعات الخليجية وبخاصة على الصعيد الاقتصادي، إلا أن انعكاساتها السلبية على البنى الاجتماعية والثقافية جاءت أكثر وضوحاً، فاستخدام التكنولوجيا بشكل متزايد وخاصة التكنولوجيا المنزلية قد أدت إلى تغيرات عديدة على مستوى الأسرة الخليجية، وذلك في مجالات عديدة منها: الأدوار والوظائف، وعلى وجه التحديد وظائف وأدوار

المرأة داخل المنزل، المكانة الاجتماعية، بناء القوة والسلطة واتخاذ القرارات، فضلاً عن أنماط العلاقات الاجتماعية والقرابية، مما انعكس بوضوح على السلوك الاجتماعي للمواطن الخليجي.

٦- إذا كانت ثمة انعكاسات ايجابية للتطور السريع والمتنامي في مجال الإعلام والاتصالات مثل: الانفتاح الثقافي والحضاري على العالم الخارجي، ومن ثم ارتفاع مستوى الوعي الاجتماعي والثقافي، وكذلك الاحتكاك والتفاعل مع المتغيرات العالمية ومتابعة الأحداث والتطورات الدولية...وغير ذلك من انعكاسات أخرى إيجابية أسهمت في تشكيل الوعي الثقافي للانسان الخليجي بصفة عامة، فلا شك في أن تلك الثورة الاتصالية والإعلامية(القنوات الفضائية وشبكة الانترنت)، قد أحدثت تأثيرات سلبية عديدة على مستوى المجتمعات الخليجية بعامة، والأسرة والمواطن الخليجي بخاصة، حيث تغيرت – إلى حد كبير- منظومة القيم الاجتماعة والثقافية التقليدية والتي كانت تجسد البناء القبلي والعشائري، وظهرت قيم جديدة تعبر عن ثقافات أخرى مختلفة، الأمر الذي أحدث خللاً داخل البنى الاجتماعية بين ماهو تقليدي تراثي يعبر عن الخصوصية البنائية والثقافية لتلك المجتمعات، وما هو جديد يعبرعن ثقافات أخرى مغايرة للثقافات المحلية التقليدية. ولا شك في أن هذه الازدواجية الثقافية والقيمية قد انعكست بشكل واضح على الجوانب المعرفية والسلوكية للمواطن الخليجي، حيث ظهرت خلال السنوات الأخيرة أنماط عديدة للسلوك الاجتماعي مغايرة تماماً عن الأنماط السلوكية التقليدية، وذلك نتيجة للتغيرات التي شهدتها منظومة القيم الاجتماعية والثقافية كانعكاس للتطورات المختلفة التي مرت بها تلك المجتمعات، ومن ثم تغيرت أنماط العلاقات الأسرية والقرابية والاجتماعية، الأمر الذي صاحبه تغيرات على المستوى السلوكي للمواطن الخليجي بعامة، والمواطن القطري بخاصة.

باختصار، يمكننا القول، أن العولمة أحدثت – ولا تزال- تأثيرات عديدة في البنى الاجتماعية الخليجية على كافة الأصعدة: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإيكولوجية، تفوق كثيراً ما أحدثته العوامل والمتغيرات السابقة والتي تعرضت لها هذه المجتمعات(النفط، التحضر، التصنيع، العمالة الوافدة، الإعلام التقليدي...وغيرها من المتغيرات الأخرى)، التي أسهمت بشكل واضح في إعادة تشكيل البنى الاجتماعية لهذه

المجتمعات منذ الخمسينات وحتى نهايات الثمانينات. ومن ثم أدت العولمة إلى تغيرات على أنماط السلوك الاجتماعي للمواطن الخليجي تجاه الأسرة والأقارب والمجتمع بشكل عام.

وانطلاقاً من ذلك، فإن الكشف عن طبيعة وخصائص المجتمعات الخليجية بصفة عامة، والمجتمع القطري بخاصة في مراحل ما قبل ظهور العولمة يُعد مطلباً مهماً من متطلبات الدراسة الراهنة، وذلك بهدف التعرف على خصائص تلك المجتمعات والعوامل المختلفة التي أسهمت في تغيرها وتطورها، وكذلك الكشف عن التأثيرات المختلفة التي أحدثتها العولمة في بنى هذه المجتمات وبخاصة على الصعيدين الاجتماعي والثقافي، ومدى انعكاس تلك التغيرات على السلوك الاجتماعي للمواطن سواء على المستوى الخليجي، أم المستوى القطري، ويمكننا مناقشة هذه المحاور في الفصل التالي.

الفصل الثالث

العولمة وواقع المجتمعات الخليجية

المجتمع القطري نموذجاً

تمهيد:

بعد أن إستعرضنا في الفصل السابق ظاهرة العولمة من حيث نشأتها التاريخية، والاختلافات النظرية والأيديولوجية بين العلماء والمفكرين والمحللين حول نشأة الظاهرة ومراحل تطورها المختلفة، وما إذا كانت ظاهرة العولمة ظاهرة حديثة النشأة، أم أن لها جذوراً تاريخية. وقد أوضحت التحليلات والرؤى المختلفة – رغم تباينها – أن العولمة أضحت تمثل واقعاً ملموساً تعيشه المجتمعات المعاصرة على اختلاف مستويات تقدمها وتطورها. وأن تأثيرات العولمة لن تكون – بحال من الأحوال – تأثيرات متساوية، بمعنى أن تلك التأثيرات سوف تختلف من حيث ايجابياتها وسلبياتها من مجتمع لآخر، ومن مرحلة لأخرى، ويتوقف هذا على مدى قدرة كل مجتمع على التفاعل مع معطيات العولمة من ناحية، وما لديه من إمكانات وقدرات مادية وتكنولوجية وإعلامية ومعرفية من ناحية أخرى.

كما أوضحت التحليلات أيضاً أن العولمة باعتبارها آلية جديدة من آليات القوى الرأسمالية العالمية والتي تسيطر على النظام العالمي، تتضمن أبعاداً مختلفة: اقتصادية وسياسية وثقافية وتكنولوجية واعلامية، كما أن القوى الرأسمالية العالمية تمتلك أدوات كثيرة تمكنها من تحقيق السيطرة والهيمنة على كافة الأصعدة والمستويات.

وانطلاقاً من ذلك، فإن هذا الفصل يتضمن مجموعة من المحاور الرئيسية، التي تدور في مجموعها حول الكشف عن مدى تأثير العولمة على واقع المجتمعات الخليجية بصفة عامة، والمجتمع القطري بخاصة. ولتحقيق هذا الهدف كان لابد من التعرف على أوضاع المجتمعات الخليجية في مراحل ما قبل العولمة حتى يمكننا التعرف على حجم التغيرات التي أحدثتها العولمة في بنية هذه المجتمعات. ولذلك جاء المحور الأول بعنوان: المجتمعات الخليجية: تحليل بنائي تاريخي، حيث يكشف عن ملامح البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للمجتمعات الخليجية في المراحل التاريخية المختلفة والسابقة على ظهور النفط. أما المحور الثاني فيناقش أهم التغيرات التي أحدثها ظهور النفط في بنية المجتمعات الخليجية، وكذلك العوامل الأخرى الفاعلة مثل العمالة الوافدة، والتعليم والتنمية والتحديث وغيرها من العوامل الأخرى.

أما المحور الثالث، فقد خصص للكشف عن الواقع الراهن الذي تعيشه المجتمعات الخليجية في ظل العولمة والتأثيرات المختلفة التي أحدثتها هذه الظاهرة في بنية هذه المجتمعات وبخاصة على المستويين الاجتماعي والثقافي. بينما جاء المحور الرابع بعنوان عوامل التغير في المجتمع القطري، وذلك من خلال التحليل البنائي والتاريخي، وذلك للكشف عن تأثير العوامل المختلفة على المجتمع ومدى انعكاس ذلك على أنماط السلوك الاجتماعي للمواطن. أما المحور الخامس فيناقش الانعكاسات المختلفة الاجتماعية والثقافية للعولمة على المجتمع القطري، وبخاصة تأثيراتها على منظومة القيم الاجتماعية والثقافية، ومدى تأثير ذلك على السلوك الاجتماعي.

أولاً: المجتمعات الخليجية: تحليل بنائي تاريخي:

لقد كان للخليج دور بارز في جميع مراحل التطور التي مرت بها الحضارات الانسانية، فهو يشكل بموقعه الجغرافي منطقة استراتيجية مهمة لعبت دوراً خطيراً في التاريخ الدولي. "وتمتد هذه المنطقة لدول مجلس التعاون الخليجي على طول الساحل الشرقي لشبه جزيرة العرب. كما كانت لمنطقة الخليج أهمية كبرى في تاريخ الملاحة، فعن طريقها كانت تمر القوافل التجارية بين الشرق والغرب، ونتيجة لهذا الموقع المتميز كانت منطقة الخليج – ولا تزال – تشكل مطمعاً للغزاة والمستعمرين على مر العصور" (١). فالسيطرة على منطقة الخليج كانت تعني السيطرة على حركة التجارة العالمية من ناحية، واستغلال الثروات الطبيعية المختلفة للمجتمعات الخليجية من ناحية أخرى.

ويمكننا توضيح الخصائص والسمات العامة: الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية والسياسية للمجتمعات الخليجية خلال العصور التاريخية المختلفة اعتماداً على المعطيات التاريخية المتاحة، وذلك للكشف عن هذه الأوضاع التقليدية، ومن التعرف على ملامح التغيرات التي تعرضت لها بعد ظهور النفط وتحول تلك المجتمعات من مجتمعات تقليدية إلى مجتمعات حديثة.

على الصعيد الاقتصادي، ونظراً للظروف البيئية والطبيعية والمناخية التي تتسم بها مجتمعات الخليج، فقد تأثرت الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بتلك الظروف، حيث

١- علي بن حسن القرني، مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات، مكتبة العبيكان، ط١، الرياض. ١٩٩٧، ص ٧٩.

كان الاقتصاد التقليدي في المجتمعات الخليجية يعتمد بشكل أساسي على مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التقليدية تتفق والظروف البيئية التي عايشتها هذه المجتمعات خلال المراحل التاريخية المختلفة. وقد تصدر إستخراج اللؤلؤ هذه الأنشطة الاقتصادية التقليدية، وكان هذا المنتج هو الوحيد الذي تتعامل من خلاله هذه المجتمعات جميعها مع الأسواق العالمية، حيث كان يمثل إحدى أهم السلع الكمالية للمجتمعات الأوروبية. ومن ثم" كان الغوص من أجل استخراج اللؤلؤ يمثل أهم نشاط اقتصادي مارسه سكان إمارات الخليج منذ أقدم العصور، وقد كانت هذه الإمارات الخليجية تنتج حوالي نصف محصول العالم من اللؤلؤ، وكان عدد السفن التي تعمل في استخراج اللؤلؤ تقدر بحوالي ثلاثة آلاف وخمسمائة سفينة، وكانت إمارة البحرين تتميز عن غيرها من إمارات الخليج الأخرى بكثرة انتاجها، حيث يوجد بها أكبر عدد من سفن الغوص، تليها قطر ثم الكويت، ثم دبي ثم الشارقة وأبوظبي وأم القوين" ([1]).

ولم يكن إستخراج اللؤلؤ فقط هو النشاط الاقتصادي الذي يمارسه سكان المنطقة خلال العصور المختلفة، وإنما كانت هناك أنشطة اقتصادية أخرى تتناسب وطبيعة الظروف البيئية والطبيعية مثل: الرعي وتربية الماشية، وكذلك صيد الأسماك، فضلاً عن الزراعة البسيطة غير المستقرة وبخاصة في حالة توافر المقومات اللازمة لوجودها كالمياة على وجه الخصوص. ومن ثم كانت هذه المجتمعات تتميز بالطابع البدوي التقليدي، كما كانت الحياة الاجتماعية تتميز بعدم الاستقرار، فالترحل والانتقال من منطقة لأخرى تبعاً لوجود المراعي ومقومات الحياة الضرورية كان يمثل السمة الغالبة على الحياة القبلية التي كانت تتسم بها هذه المجتمعات. ومن ثم تميزت الأوضاع الاقتصادية بالبساطة وقامت على مبدأ الاقتصاد المعيشي أو الاكتفاء الذاتي. الأمر الذي انعكس على طبيعة المسكن البدوي والذي تميز هو الآخر بعدم الاستقرار، ومن ثم كانت المساكن مؤقتة يتم إقامتها وانشائها من معطيات البيئة الطبيعية: الأخشاب والخيش والجلود...وغيرها من المواد المتاحة في البيئة الصحراوية البدوية، وذلك حتى يسهل اقتلاعها وإقامتها في أماكن أخرى تتوافر فيها مقومات الحياة الأساسية.

---

[1] - يوسف ابراهيم العبد الله، تاريخ التعليم في الخليج العربي ١٩١٣-١٩٧١، دار الكتب القطرية، الدوحة. ٢٠٠٣، ص ٤٩.

ولا شك في أن نظم الانتاج التقليدية والتي تعتمد بشكل أساسي على الغوص للؤلؤ، والرعي وصيد الأسماك، وما ارتبط بها من علاقات إنتاجية، قد انعكست على الروابط العائلية- وخاصة في العائلة الممتدة- حيث إزدادت هذه العلاقات ترابطاً وقوة لتحقيق وضع اقتصادي أفضل، هذا فضلاً عن التحالفات الداخلية(بين العشائر والعائلات على مستوى القبيلة الواحدة)، أو التحالفات الخارجية أي بين القبائل وبعضها البعض. وعلى الرغم من " أن نظم الانتاج التقليدية هذه كانت تعمل على تقوية ودعم العلاقات العائلية والقرابية من ناحية، إلا أنها في الوقت ذاته كانت تدعم السلطة المطلقة، فرب العائلة أو كبيرها يستحوذ على كل المردود الاقتصادي من عمل مجموع هؤلاء الأفراد أو معظمه، ويترك لباقي العائلة فقط مايشبع احتياجاتهم الأساسية، ويبقى هو وأبنائه في الغالب هم المالكين لوسائل الانتاج(السفن)، أو أنه كان يستخدم الفائض الانتاجي لتحقيق مصالحه وأبنائه في الأساس" ([1]). وهذا يعني أن المجتمعات الخليجية على الرغم من تدني أوضاعها الاقتصادية والانتاجية، إلا أنها قد عرفت منذ فترات تاريخية بعيدة التمايزات الاجتماعية والطبقية.

وبالإضافة إلى هذه القطاعات الاقتصادية الأساسية التي ميزت الاقتصاد التقليدي للمجتمعات الخليجية في فترات ما قبل ظهور النفط، كانت هناك قطاعات اقتصادية أخرى: تجارية وحرفية وزراعية، أسهمت بدرجات متفاوتة في اقتصاديات هذه المجتمعات.

غير أن هذه المجتمعات قد شهدت تغيرات خلال العشرينيات من القرن الماضي وبخاصة بنهاية لعصر الذهبي للغوص، حيث تم اكتشاف اليابانيين لعملية انتاج اللؤلؤ الصناعي في مطلع الثلاثينيات، ونشوب الأزمة الاقتصادية العالمية، وما رافقها من تقلص نفوذ أثرياء الهند الذين كانوا يقدمون على اقتناء كميات وافرة منه، ومن ثم تناقصت سفن الغوص في الخليج بشكل ملحوظ، وتناقص بذلك عدد العاملين في المهنة نظراً لخطورتها أيضاً، ومن ثم تدهورت هذه المهنة وما صاحبها من ركود اقتصادي وذلك لأن اللؤلؤ كان يمثل أحد المصادر الأساسية للدخول في هذه المجتمعات قديماً.

وفيما **يتعلق بالأوضاع الاجتماعية**، فقد كانت المجتمعات الخليجية في مراحل ما قبل النفط "مجتمعات قبلية بالدرجة الأولى تحكمها قيم ونظم وأنماط سلوكية محددة تقوم على نوع من العلاقات والروابط الاجتماعية التي تدور حول الدم أو العرق، أو ما يسمى

---

[1] المصدر نفسه، ص ص ٥٢-٥٣.

بالعصبية. وتعد العلاقات القائمة على هذا النسق من السمات الرئيسية للمجتمعات الخليجية. وهكذا عاش المواطن الخليجي لفترات طويلة في ظل نظم وأوضاع اجتماعية تقليدية تميزت بالثبات النسبي، وانعكست تلك النظم على قيم المجتمع وعاداته، فالرابطة الأساسية التي تربط أفراد المجتمع هي رابطة الدم، كما أن العصبية تمثل جزءاً لا يتجزأ من النظام الاجتماعي بفضل ما تتميز به من قوة قادرة على حماية كيانه القبلي، وهي التي تنظم سلوك الأفراد وتحقق التضامن والانسجام، وتلبي مطالب القبيلة وتحكم البناء الاجتماعي" (١).

ومن ثم، فقد شكلت القبيلة أساس نمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في منطقة الخليج العربي خلال المراحل التاريخية المختلفة وحتى اكتشاف النفط. حيث" كانت القبيلة تمثل مقوماً أساسياً من مقومات التنظيم الاجتماعي السائد، وشكل الوحدة القرابية التي تستند إلى سلالة واحدة، وقد كان يتم تنظيم شبكة العلاقات القبلية وفق مجموعة من التقاليد والأعراف التي تمثل قانوناً غير مكتوب للقبيلة، تتحدد من خلاله أنماط العلاقات الاجتماعية بين أبناء القبيلة الواحدة، أو بين القبائل وبعضها، وقد كانت هذه الأعراف تتميز بالقدسية والاحترام من قبل الجميع، كما كانت ملزمة وواجبة الإتباع، وذلك لارتباطها بأنساق جزائية وعقوبات مادية ومعنوية وفيزيقة توقع على الخارجين عليها، وذلك إستناداً لأحكام القضاء القبلي أو القضاء العرفي السائد والمتبع في تلك النظم القبلية. وكانت القوى القبلية تسيطر على النفوذين الاجتماعي والاقتصادي، ولا تستطيع أن تبقى في مراكزها القيادية دون استغلال القوى المنتجة الأخرى في المجتمع" (٢). أي أن هذه المجتمعات التقليدية القبلية – رغم – بساطة نظمها الاقتصادية والسياسية، إلا أنها قد عرفت بناءاً اجتماعياً يتميز بالتباين والتناقض بمعايير تقليدية مختلفة عن تلك المعايير المحددة للانتماءات الطبقية في المرحلة المعاصرة.

ومن جانب آخر، كانت القرابة تمثل نظاماً اجتماعياً مهماً جعل من العائلات الخليجية وحدة متماسكة، حيث عاش الانسان الخليجي في اطارها – خاصة في مراحل ما قبل ظهور النفط – حياته الاجتماعية والاقتصادية. ففي الماضي كان عالم الفرد هو عائلته، يرتدي نفس ملابس أفراد العائلة، ويتجه نفس اتجاههم المهني أو الحرفي(مبدأ توريث المهنة أو

١- المصدر نفسه، ص ٥٦.

٢- مفيد الزيدي، بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ١٩٩٨، ص ص ١٠-١١.

الحرفة)، وكانت له نفس عاداتهم وقيمهم، ويمارس أنشطته الاجتماعية بما يتفق وقيم العائلة والتي اكتسبها وتعلمها خلال عملية التنشئة الاجتماعية في مراحلها المختلفة، كما كان يستمد قوته ومكانته من قوة ومكانة ومركز العائلة التي ينتمي إليها، ولا يستطيع الخروج على نموذج الشخصية الذي حددته له عائلته، وإلا واجه ضغوطاً اجتماعية شديدة من قبلهم، وقد كانت هذه الأمور جميعها تتجسد في الإختيار للزواج، حيث كان الزواج القرابي الداخلي هو النمط السائد، بينما الزواج الخارجي كان يمثل إستثناءاً في ظروف معينة.

كما أن بنية القرابة في المجتمعات الخليجية لم تكن وقفاً على الوحدة القبلية وحدها، بل على نظم الجيرة وما تفرضه من علاقات اجتماعية وروابط. " فقد كان مجتمع ما قبل النفط مجتمعاً للوحدات الأسرية الكبيرة(العائلات الممتدة)، وكان الاقتصاد المعيشي هو النمط الاقتصادي السائد نظراً لندرة الموارد ومحدوديتها، الأمر الذي تطلب التعاون والتضامن بين أفراده في عمليات الإنتاج، فالجميع يساهم في العمليات الانتاجية(الرجال والنساء والصبية). ولقد عرف المجتمع نظماً اجتماعية تدعم التكامل بين الأسر والعائلات والجيران مثل(المفازعة)، أي المساندة التطوعية من جانب البعض للآخرين دون الحصول على أجر، أي التكافل الاجتماعي، ومن مظاهر ذلك بناء المساكن وحفر الآبار... وغيرها" (1).

وعلى الصعيد الإيكولوجي، يمكن القول أن الظروف البيئية للمجتمعات الخليجية قد لعبت دوراً مهماً وأساسياً في تحديد طبيعة وخصائص المسكن البدوي، وبخاصة لدى القبائل البدوية التي تتخذ من الرعي والترحل نمطاً معيشياً أساسياً. ولذلك" لعب المسكن التقليدي – خلال تلك المرحلة حيث البيوت متقاربة ومتلاصقة- دوراً حيوياً في دعم التقارب، وقد صممت المساكن بطريقة معينة تتناسب وطبيعة وخصوصية المجتمعات البدوية. فقد كان المسكن التقليدي يزخر بالأسرة الممتدة التي تضم عدداً من الأجيال، حيث يتعاون الجميع ممن يرتبطون بصلة القرابة أو الجوار الاجتماعي للمساعدة والعمل الجماعي في جميع المناسبات المتاحة، وقد كان كبير العائلة هو الذي يخطط لأعضاء العائلة حياتهم وأدوارهم، ولم تكن هذه الأدوار موزعة وفقاً للاعتبارات الحديثة المعمول بها حالياً بقدر ما كانت مرتبطة بشكل أساسي بمعايير تقليدية تتفق وطبيعة المجتمعات التقليدية(معيار النوع والسن). كما كان كبير العائلة أيضاً هو المسئول عن حل الخلافات والنزاعات بين أهل بيته

---

[1] - يوسف ابراهيم العبد الله، تاريخ التعليم في الخليج العربي...، مصدر سابق، ص ٥٨.

وعشيرته أو قبيلته، أو بين قبيلته والقبائل الأخرى" (١). فضلاً عن وجود القضاء القبلي والذي ينظر في المشاكل الكبيرة كالقتل وجرائم الشرف والسطو والسرقة.

أما عن الأدوار في الأسرة البدوية القبلية، فقد حتمت الظروف الاقتصادية في بعض الأحيان وبخاصة في فترات الخروج للصيد أن تتولى المرأة اتخاذ القرارات الخاصة باحتياجات المنزل وتربية الأبناء نتيجة لغياب الزوج لفترات قد تمتد إلى بضعة شهور، ومن ثم أسهمت المرأة الخليجية في العمليات الانتاجية التي كانت سائدة في تلك المراحل بسبب ندرة مصادر الدخل، ومن ثم قامت بالمتاجرة في بعض السلع البسيطة، أو بيع منتجات يدوية، أو تربية الماشية والأغنام، أو القيام بحياكة الملابس، وكذلك القيام بأعمال الرعي وغزل الصوف وجلب المياة والحطب...وغيرها من الأعمال الأخرى سواء داخل المسكن أو خارجه. غير أنها لم تكن تشارك في الشئون العامة للقبيلة، كما أنها بشكل عام لم تكن تتمتع بمكانة ووضع اجتماعي متميز.

ومن ثم يمكن القول أن الأوضاع الاجتماعية التي كانت سائدة في المجتمعات الخليجية خلال المراحل التاريخية المختلفة والتي استمرت في كثير من جوانبها وعناصرها ومكوناتها في مراحل ما بعد ظهور لنفط، هذه الأوضاع الاجتماعية التقليدية والمستمدة في الأساس من سيطرة الطابع القبلي على البنية الاجتماعية، كانت انعكاساً وتجسيداً للظروف الاقتصادية والبيئية التي عايشتها هذه المجتمعات خلال تلك المراحل التاريخية. وقد انعكست هذه الظروف مجتمعة على البنية الثقافية والقيمية والتي كانت تمثل تجسيداً واضحاً لسيطرة الطابع القبلي، الأمر الذي انعكس بوضوح على النظم الأسرية والعلاقات الاجتماعية والقرابية ومن ثم على أنماط السلوك الاجتماعي للمواطن الخليجي والذي جاء انعكاساً وترجمة لما تحتويه البنية الثقافية والاجتماعية من عادات وتقاليد وأعراف.

وعلى **الصعيد السياسي**، والذي لاينفصل – بحال من الأحوال – عن الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، تشير الكتابات والتحليلات المتاحة والتي تناولت الظروف والأوضاع السياسية لمجتمعات الخليج العربي في مراحل ما قبل ظهور النفط إلى أن التطور السياسي لدول الخليج العربية قد مر بمراحل عدة منها:

٢- المصدر نفسه، ص ٥٩.

١- مرحلة ظهور النخب القبلية: "فبعد سقوط بغداد في القرن الثالث عشر وبداية الاختراق الأوربي في القرن الثامن عشر، عاشت بلدان الخليج والجزيرة العربية في نمط اجتماعي- اقتصادي سياسي يدور حول القبيلة كوحدة للتنظيم الانساني، وتقدم لأفرادها الحماية والرعاية مقابل الطاعة والولاء، وكانت القبائل تعمل في الرعي والزراعة والصيد والتجارة بشكل أساسي، وتلجأ إلى الغزو وبشكل ثانوي أو استثنائي" (١).

"وكانت الأرستقراطيات القبلية لا تمارس الرعي والتجارة والزراعة مباشرة، وإنما تتولى تنظيم وحماية طرق التجارة والأسواق مقابل رسوم أو مكوس أو جمع زكاة وإعادة توزيعها. وطوال القرنين السابع عشر والثامن عشر كانت بلدان الخليج والجزيرة العربية تشهد تحولات مهمة في علاقاتها الداخلية والخارجية" (٢).

٢- مرحلة ظهور الأسر الحاكمة: "مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر كانت معظم النخب القبلية التي تحكم دول الخليج العربية اليوم قد استقرت واعتلت الحكم، وأصبحت المناطق التي يحكمونها تسمى"بالإمارات" "المتهادنة" أو "المتصالحة" مع بريطانيا، وأصبح الساحل كله يعرف باسم" الساحل المهادن" أو المتصالح. وعلى الرغم من تثبيت واستقرار النخب القبلية شيوخاً وأمراء، فإن ذلك لم يمنع الصراع العائلي بين أفراد الأسرة الواحدة. ومع نهاية القرن التاسع عشر، كانت جميع الأسر الحاكمة الحالية قد استقرت في الحكم في مشيخات إمارات الخليج العربي والجزيرة العربية" (٣).

٣- مرحلة ظهور السلطة الحكومية: "لقد كان تحول النخب القبلية إلى أسر حاكمة ودعمها والاعتراف بها من خلال القوة أكثر هيمنة آنذاك في منطقة الخليج تحديداً والعالم عموماً- ويقصد بذلك بريطانيا- خطوة مهمة في التطور السياسي لبلدان المنطقة. وقد رافق هذه الخطوة تأسيس إدارة لكل منطقة تحكمها أسرة، وذلك للحفاظ على الأمن الداخلي، والقيام بالحد الأدنى لمطلوب من الخدمات والمنافع العامة. ثم تطورت أنظمة الحكم السياسية على مستوى المنطقة الخليجية وبخاصة بعد تحقيق استقلالها السياسي. وإذا كان

---

[1] - خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ١٩٨٧، ص ١٥.

٢- سعد الدين ابراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ١٩٩٨، ص ٢٤٩.

١- المصدر نفسه، ص ص ٤٧-٤٩.

ثمة تباين واختلاف في طبيعة تلك النظم، فإن ذلك يعبر عن خصوصية كل مجتمع خليجي، ووفقاً لظروف كل مجتمع تتحدد طبيعة السلطة ونظم الحكم السياسي، على الرغم من وجود العديد من الخصائص والسمات المشتركة بين تلك الأنظمة السياسية وبخاصة تلك التي تتمثل في التقاليد الموروثة" (١).

يبقى بعد ذلك التعرف على أهم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي شهدتها المجتمعات الخليجية والتي جاءت انعكاساً لظهور النفط، ومن ثم ارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية، واستثمار جانب كبير من عائداته في مجال التنمية على اختلاف مستوياتها وقطاعاتها.

ثانياً: مجتمعات الخليج : مرحلة ظهور النفط والتحولات المصاحبة:

تبين من التحليلات السابقة والمعطيات التاريخية أن الأهمية الاقتصادية لمنطقة الخليج لا تنحصر فقط في الثروات الطبيعية، فالمنطقة تتميز بأهمية اقتصادية أخرى في مجالات التجارة والزراعة والصناعة. " ففي مجال التجارة، تعتبر دول الخليج من أكبر الأسواق التجارية في العالم، ويدعم مركزها من هذه الناحية قوة اقتصادها الناتج عن ارتفاع مستوى الدخول القومية من النفط، ولأنها تقوم على مبدأ التجارة الحرة. وتشير بعض البحوث والتحليلات الاقتصادية إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي تشكل مجتمعة ثامن أوسع سوق على المستوى الدولي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، وروسيا، والصين، وتاسع أكبر كتلة اقتصادية في العالم. هذا فضلاً عن أن منطقة الخليج تحتوي على ما يزيد قليلاً على نصف إحتياطي العالم من النفط البالغ ٦١٩ بليون برميل" (٢).

ويعتبر التحول السريع الذي شهدته دول مجلس التعاون الخليجي خلال الثلاثين سنة الماضية أعمق تحول اقتصادي في تاريخ المنطقة نتيجة للثروة النفطية، حيث تشير

٢- محمد السعيد إدريس، مجلس التعاون الخليجي(١٩٩٩-٢٠٠٠)، التقرير الاستراتيجي الخليجي ١٩٩٩-٢٠٠٠، وحدة الدراسات، جريدة الخليج، الامارات العربية المتحدة، ص ٢.

١- علي شفيق، مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، ص ١٨.

المعطيات التاريخية المتوافرة عن المنطقة والتي إهتمت بوصف الأوضاع الاقتصادية في فترة ما قبل النفط إلى " أن دول الخليج كانت تتميز باقتصاد "متخلف" غير كفؤ، وانخفاض في مستويات الدخول والمعيشة بشكل عام، فضلاً عن الاختلال في الهياكل الاقتصادية، ونقص في الأيدي العاملة الفنية، وعجز في رأس المال والموارد الطبيعية، حيث كان يسود في المنطقة أنماط انتاج تقليدية تعتمد على الرعي والزراعة البسيطة في الواحات ومناطق توافر المياة، أو على التجارة في القرى الكثيرة المتناثرة في الجزيرة أو على أطرافها البحرية، ثم الغوص على اللؤلؤ، هذا فضلاً عن أنشطة اقتصادية أخرى مصاحبة مثل: الصناعات الحرفية وصيد الأسماك وصناعة البناء" (١).

وخلال العقود الثلاثة التي تلت الحرب العالمية الثانية شهدت هذه المجتمعات تغييراً كاملاً في بنائها الاقتصادي من خلال تدفق النفط، حيث صُرفت معظم العائدات النفطية خلال هذه العقود على تغيير الحياة الاقتصادية، وإنصرفت تلك المجتمعات وبخطوات متسارعة من النشاط الاقتصادي التقليدي إلى الأنشطة الاقتصادية الحديثة التي اعتمدت بشكل أساسي على العائدات النفطية. وعلى الرغم من أن الدول الخليجية قد بذلت جهوداً هائلة من أجل تسخير الثروة النفطية لتطوير أبنيتها الاقتصادية، فقد واجهتها بعض العقبات الهيكلية من أهمها: " قلة عدد السكان ومن ثم نقص العمالة المحلية، الأمر الذي أدى إلى ضرورة الاستعانة بالعمالة الأجنبية الوافدة، وأيضاً ندرة الموارد المائية نظراً لطبيعة الظروف البيئية والمناخية الأمر الذي أحدث مشكلات على مستوى القطاع الزراعي، ومن ثم فيما يتعلق بالمشكلات الغذائية، والاعتماد على إستيراد تلك المنتجات من الخارج، وبالتالي زيادة الأعباء المالية، هذا إلى جانب الخلل في توزيع السكان على خريطة المجتمع ٠ الهجرة إلى المناطق الحضرية" (٢).

وبظهور النفط وارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية دخلت مجتمعات الخليج في مجال السوق العالمي، وتحولت تلك المجتمعات من مجتمعات تقليدية إلى مجتمعات حديثة، وتغيرة

٢- علي بن سعيد آل عوير، أثر التحولات الدولية والاقليمية على مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة. ٢٠٠٢، ص ص ٢٣٠- ٢٣٢.

١- خالد محمد القاسمي، العمالة الأجنبية وآثارها السلبية على دول مجلس التعاون الخليجي، دار الحداثة، بيروت. ١٩٨٧، ص ٤٥.

منظومة القيم الاجتماعية والثقافية، وأنماط الاستهلاك، ونشأت علاقات اجتماعية جديدة، وشهدت التركيبة السكانية تغيرات، فضلاً عن تغير البنية التحتية والفوقية، وظهرت فئات اجتماعية جديدة، أي أن هذه المجتمعات قد شهدت بفعل وتأثير النفط تغيرات بنائية وثقافية أعمق بكثير من التحولات التي شهدتها خلال مراحل تطورها التاريخي المختلفة والسابقة لفترة ما بعد النفط.

ولم يكن التقبل الاجتماعي لأنماط النشاطات الاقتصادية الحديثة تلقائياً في مجتمعات الخليج، فقد واجه العديد من الصعوبات. كما أن هذه المجتمعات بدورها تبنت أنماطاً من القيم والسلوك التي لم تكن مألوفة لها من قبل، حيث صاحب التطور الاقتصادي والمادي السريع ظهور قيم جديد أفرزت الكثير من التوجهات والأنماط السلوكية وبخاصة السلوك الاستهلاكي. ولم تكن تلك التغيرات قاصرة فقط على القيم والسلوك، بل كانت تغيرات على مستوى البنية الاجتماعية سواء من حيث جذب العمالة الوافدة، ومن ثم تغير البنية الديموجرافية والثقافية، أو من حيث الحراك المهني والاجتماعي والجغرافي. ومن تلك التغيرات التي صاحبت ظهور النفط على الصعيد الاجتماعي، " ظهور طبقات اجتماعية جديدة مثل الطبقة الوسطى(البرجوازية)، والطبقة العاملة الفنية والمهنية، ونشأت المدن الجديدة، وأعيد تخطيط وتطوير المدن القديمة بما يتناسب وهذه التغيرات. وعلى الرغم من الجوانب الإيجابية الكثيرة التي حققها النفط للمجتمعات الخليجية، إلا أن ثمة بعض السلبيات وبخاصة على الصعيد القيمي والثقافي، حيث شهد المجتمع اضطرابات في منظومة القيم الاجتماعية التي كانت سائدة في ظل المجتمع التقليدي، وبدأت هذه القيم التقليدية في التصدع والتراجع أمام القيم الجديدة التي أفرزتها مرحلة التحول، حيث اختلفت أساليب الحياة وأنماط المعيشة، وانتشر التعليم الحديث، وحدث انفتاح على العالم الخارجي، وسادت ثقافة جديدة وتغيرت التركيبة السكانية التقليدية في مجتمع ما قبل النفط وبخاصة نتيجة لاستقبال تلك المجتمعات أعداد متزايدة من المهاجرين والعمالة الوافدة والتي تنتمي لثقافات وجنسيات مختلفة. ولقد أشارت العديد من الدراسات والبحوث الميدانية التي تناولت ظاهرة العمالة الوافدة في العديد من المجتمعات الخليجية وتأثيراتها المختلفة، أبرزت تلك الدراسات

التأثيرات الايجابية والسلبية للظاهرة على المستوى الاجتماعي بشكل عام، والمستوى الديموجرافي بخاصة" (١).

ومن ثم يمكن القول أن النفط قد أسهم في التغيرات الاقتصادية التي شهدتها المنطقة خلال العقود الأخيرة، الأمر الذي أدى إلى تحولات بنائية وثقافية عديدة، من تلك التحولات: تغير ملامح الخريطة الطبقية نتيجة للحراك الاجتماعي، حيث ظهرت الطبقة الوسطى نتيجة لانتشار التعليم، وارتفعت معدلات الهجرة من المجتمعات البدوية إلى المجتمعات الحضرية، فضلاً عن إرتفاع معدلات النمو السكاني.

ولا شك في أن مجتمعات الخليج العربي تشترك في خصائص عامة عديدة من أهمها: "التراث الثقافي المشترك، والخضوع للاستعمار لفترات مختلفة، فضلاً عن إرتفاع دخولها الاقتصادية نتيجة لظهور النفط وما حققه من فائض اقتصادي كبير، وبخاصة خلال حقبتي السبعينيات والثمانينيات، نتيجة لإرتفاع أسعاره في السوق العالمي. ولذلك فثمة تماثل في البناء الاقتصادي، إلى جانب التماثل في البناء الثقافي والقيمي، فضلاً عن تماثل البنى الاجتماعية، حيث نجد أن القبيلة لا تزال تشكل أحد المكونات المهمة لبنية هذه المجتمعات على الرغم من التغيرات التي تعرضت لها هذه المجتمعات خلال العقود الأخيرة" (٢).

ومن جانب آخر، تتميز أقطار الخليج العربي بموقعها الإستراتيجي، الذي يمثل أهمية كبيرة بالنسبة لمصالح الدول الكبرى، حيث تقع هذه الأقطار على الطريق المؤدي إلى إفريقيا وجنوب آسيا والمحيط الهندي من ناحية، وتقترب من الاتحاد السوفيتي (سابقا) من ناحية أخرى. فضلاً عن أن احتياطاتها الهائلة من النفط، التي تقدر بأكثر من ٥٥% من الإحتياطي العالمي تؤهلها للقيام بدور مهم ومؤثر في مستقبل الاقتصاد العالمي بوجه عام. وينقل حوالي نصف استهلاك العالم من النفط عن طريق الخليج العربي ومضيق هرمز إلى الأسواق العالمية. وتعتمد أقطار الخليج العربي على استيراد البضائع والسلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية ومصادر الطاقة والسلاح والخدمات المتنوعة التي تحملها السفن عبر مضيق هرمز بصورة توازي اعتماد العالم الخارجي على صادرات النفط الخام ومشتقاته

١- سعد الكبيسي وآخرون، الأسرة العربية بين الثبات والتغير، دراسة ميدانية مقارنة لواقع ومستقبل الأسرة في دولة الامارات العربية المتحدة، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة. ٢٠٠٠، ص ص ١٧٣-١٧٥.

١- السيد محمد الحسيني، التقليد والتحديث في علم الاجتماع المعاصر، دراسة نقدية مع اشارة خاصة لمجتمعات الخليج العربي، الندوة العالمية الثالثة لمركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة "الانسان والمجتمع في الخليج العربي" الكتاب الأول، ١٩٧٩، ص ٤٤٠.

المنقولة من الخليج العربي بحراً بواسطة ناقلات النفط، التي لا سبيل لها سوى المرور من هذا المنفذ المائي متجهة نحو الأسواق العالمية.

ولقد أدت تلك العوامل والظروف إلى تصاعد الصراعات بين الدول الكبرى على مستوى السياسة الدولية، التي انعكست آثارها على منطقة الخليج العربي ، كما أن هذه العوامل أسهمت بشكل فعال في تحديد نمط التنمية الاقتصادية الحالي في ضوء موقع هذه البلدان بالنسبة للتقسيم الدولي للعمل من جانب، ووفقا لمصالح الدول الكبرى فيها من جانب آخر. كما أن اقتصاديات هذه البلدان تكاد تتميز بأنها "أحادية الإنتاج وأحادية التصدير"، الأمر الذي ساهم في تبعية هذه الاقتصاديات للسوق العالمية من حيث الاعتماد على الاقتصاد الدولي فيما يتعلق بتسويق المنتجات، التي أصبحت متخصصة في إنتاجها كالنفط والغاز الطبيعي، وفي اعتماد هذه البلدان على الخارج في الحصول على المنتجات ـ صناعية كانت أو استهلاكية ـ ومن ثم تعمق مفهوم التبعية التكنولوجية على أساس أن إيجاد التكنولوجيا من اختصاص البلدان الصناعية والمتقدمة، أما بلدان الخليج العربي فتستورد أدوات الإنتاج كما تستورد الأنماط الاستهلاكية الأخرى كقيم أساسية في المجتمع. فضلاً عن أن نقص الأيدي العاملة المحلية ونقص فرص الاستثمار التي تتعدى طاقاتها البشرية والتكنولوجية أدى إلى ارتفاع نسبة القوى العاملة الوافدة بها سواء من الأقطار العربية الأخرى، أو من الدول الأسيوية أو العمالة الأوروبية والأمريكية. حيث أدى الاعتماد المتزايد على العمالة وخاصة(الخدم والمربيات) إلى مشكلات اجتماعية أشارت إليها بشيء من التفصيل العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت تأثير العمالة الوافدة على المجتمعات الخليجية بعامة، والأسرة بخاصة.

ولقد تعرضت أقطار الخليج العربي منذ نهاية عقد الأربعينيات لتحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية حادة وعميقة، شكل النفط فيها نقطة انقطاع تاريخي بالغة التأثير. فمنذ بداية الخمسينيات بدأت ملامح بناء اقتصادي جنيني صغير في التكوين والتشكل على حساب تكوين اقتصادي تقليدي يتعرض للانكماش التدريجي، وتتصل هذه التحولات بالبناء الاجتماعي بمكوناته الأساسية (النظم الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية)، والهيكل الاقتصادي بعناصره الإنتاجية (التوزيعية والاستهلاكية)، والنسق الثقافي وذلك من خلال

ظهور قيم ومعتقدات وأفكار جديدة نحو العمل والتعليم والمكانة الاجتماعية.. الخ والتي أدت بدورها إلى ظهور التمايز والتباين داخل التكوين الاجتماعي - الاقتصادي ككل.

فبظهور النفط في الثلاثينيات وارتفاع أسعاره في السبعينيات " شهدت المجتمعات الخليجية تغيرا ملحوظا، وتم الانتقال من نمط البداوة إلى نمط التحضر، وحل استخراج النفط وتكريره وتصديره محل الكثير من المهن والأنشطة الاقتصادية التقليدية (كالغوص واستخراج اللؤلؤ) وقد تبع ذلك تغير في تقسيم العمل، أدى إلى ظهور تغيرات اجتماعية أساسية: كاستقطاب الوافدين الأجانب للعمل في دول المنطقة. وبالطبع شمل هذا التحول الأسرة بوجه عام، والمرأة بوجه خاص، حيث نالت المرأة الخليجية قسطاً وافراً من التعليم، وأتيحت لها فرص للعمل في قطاعات اقتصادية غير تقليدية.. الأمر الذي ساهم بدوره - اجتماعياً- في التحلل من العزلة وروابط الجمود، وتبني بعض المظاهر الاجتماعية والفكرية الحديثة" ([1]).

ولقد شهدت المجتمعات الخليجية خلال العقود الأخيرة معدلات نمو حضري سريعة، وقد جاء هذا النمو انعكاساً للعديد من المتغيرات والعوامل، حيث لعبت الهجرة الداخلية والخارجية دوراً مهماً ومؤثراً في هذا المجال، فضلاً عن تطور الاهتمام بمشروعات البنية الأساسية الحضرية، الأمر الذي أسهم في تطور الحياة الحضرية بشكل عام، وتغير أنماط الأسرة ووظائفها وبنيتها الداخلية بصفة خاصة.

وثمة مؤشرات إحصائية حديثة تؤكد على إرتفاع معدلات التحضر في المجتمعات الخليجية، "حيث بلغ إجمالي سكان المدن في دولة الإمارات في عام ٢٠٠٠ حوالي ٨٦%، وفي السعودية ٨٦% في العام ذاته، وفي عُمان حوالي ٨٤%، بينما بلغ إجمالي سكان الحضر في الكويت في عام ٢٠٠٠ حوالي ٩٨%" ([2]).

وانطلاقاً مما سبق، يمكننا القول، أن المجتمعات الخليجية قد شهدت تغيرات سريعة ومتنامية خلال العقود الأخيرة على جميع الأصعدة والمستويات: الاقتصادية والاجتماعية

---

[1] سعد الكبيسي وآخرون، الأسرة العربية بين الثبات والتغير...، مصدر سابق، ص ٣٧.

٢- **لمزيد من المعلومات:**

- الأمم المتحدة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان العالم ٢٠٠١، عن جدول المؤشرات الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية، ص ص ٧٠-٧٢.
- ناصر ثابت، نمو المدن ومشاكل التحضر في الامارات العربية المتحدة، دراسة ميدانية، شئون اجتماعية، العدد التاسع والثلاثون، الشارقة. ١٩٩٣، ص ٨٥.

والثقافية والسياسية والبيئية، وذلك نتيجة لظهور النفط وارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية، وما ترتب على ذلك من استثمار عائداته في مجالات التنمية المختلفة وتأسيس مشروعات البنية الأساسية وتوفير فرص الحياه الاجتماعية للمواطن الخليجي من اسكان وتعليم وصحة وترفيه ورعاية اجتماعية بمعناها الشامل، وذلك بفعل السياسات والتوجهات التنموية التي تبنتها ونفذتها الحكومات الخليجية خلال هذه الفترة الزمنية المحدودة نسبياً. وعلى الرغم الايجابيات الكثيرة التي أفرزتها هذه المرحلة من التحول البنائي والثقافي لهذه المجتمعات، إلا أن ثمة بعض السلبيات وبخاصة فيما يتعلق بالتحولات في منظومة القيم الاجتماعية والثقافية، وانعكاس ذلك على التوجهات السلوكية للمواطن الخليجي بشكل عام.

وبالرغم من كل هذه التحولات، إلا أن التغيرات التي شهدتها – ولا تزال – تلك المجتمعات خلال السنوات الأخيرة بفعل تأثيرات العولمة وتحدياتها، تفوق كثيراً من حيث إيجابياتها وسلبياتها ما شهدته هذه المجتمعات خلال الفترة السابقة. حيث تتأثر تلك المجتمعات – شأنها في ذلك شأن – المجتمعات العربية الأخرى بالأحداث والتطورات الجارية على الصعيد العالمي ليس فقط على المستويين: الاقتصادي والسياسي، ولكن أيضاً على الصعيدين الاجتماعي والثقافي، فضلاً عن المستويات الاعلامية والتقنية والعسكرية. فتأثيرات العولمة على المجتمعات الخليجية لا تقل عن تأثيراتها على المجتمعات العربية الأخرى، وبخاصة على المستوى الثقافي والقيمي، الأمر الذي صاحبه تغيرات سريعة ومتنامية في مستوى الوعي الاجتماعي والثقافي، ومن ثم التوجهات السلوكية. ولا شك في أن انفتاح تلك المجتمعات على العالم الخارجي بفعل وتأثير متغيرات وآليات عديدة يأتي الإعلام في مقدمتها قد أحدث تأثيرات عديدة بعضها إيجابي والبعض الآخر سلبي على منظومة القيم الاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى ظهور أنماط سلوكية جديدة أصبحت أكثر انتشاراً وشيوعاً وتراجع أنماط سلوكية تقليدية ليس فقط على المستوى الأسري والعائلي، ولكن أيضاً على المستوى المجتمعي. ويمكننا توضيح ذلك من خلال تشخيص الوضع الراهن للمجتمعات الخليجية في ظل العولمة بآلياتها المختلفة وبخاصة التأثيرات الإعلامية لما لها من علاقة مباشرة في التأثير على منظومة القيم الاجتماعية والثقافية، ومن ثم على الهوية الثقافية لتلك المجتمعات.

ثالثاً: الواقع الراهن للمجتمعات الخليجية في ظل العولمة:

تشير بعض الدراسات والتحليلات التي تناولت تأثيرات العولمة على المجتمعات الخليجية إلى أن ثمة مجموعة من التحديات تواجهها مجتمعات الخليج العربي ، تلك التحديات الدولية بدأت تفرض وجودها منذ بدايات القرن الحادي والعشرين ليس فقط على دول مجلس التعاون الخليجي، ولكن أيضاً عل مستوى جميع دول العالم وبخاصة البلدان النامية. وتعتبر ظاهرة العولمة بآلياتها المختلفة: الاقتصادية والسياسية والتقنية والإعلامية والفكرية(حرية انتقال السلع والخدمات والأفراد، ثورة المعلومات، التطور الهائل في نظم الاتصالات والمعلومات...وغيرها من الآليات الأخرى، واقعاً ملموساً وفعلياً أصبحت دول العالم جميعها(متقدمة ومتخلفة، غنية وفقيرة) تعيشه وتتأثر به بشكل أو بآخر. ومن أبرز وأهم التحديات التي تواجهها المجتمعات الخليجية الآن، وفي ظل الضغوط المفروضة عليها من قبل القوى الرأسمالية العالمية ما يلي([1]):

- تعاني دول الخليج من عجز كبير يصل في المتوسط إلى ١٣% من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى العجز في الموازنات التجارية بنسبة كبيرة. كما أن نسبة الاستثمارات في الناتج المحلي الاجمالي منخفضة قياساً بالمعايير العالمية. وكنتيجة طبيعية لذلك، فإن ارهاصات العولمة قد تؤدي إلى أربع نتائج حتمية ينبغي أن تواجهها دول المنطقة منفردة أو مجتمعة هي:

١- ضعف وانكشاف المنطقة اقتصادياً وتجارياً أمام التكتلات الاقليمية والدول الصناعية ومن ثم تعرضها إلى ألوان من التبعية والضغوط السياسية.

٢- هيمنة الاتجاه الواحد في العلاقة المتبادلة بين دول المنطقة والعالم الخارجي مع احتمال فرض أنماط قهرية من العلاقات التي تدر أكبر قدر من الفوائد والمكاسب للطرف الآخر.

٣- احتمال تعرض المنشئات الاقتصادية في منطقة الخليج إلى الانتاج والخدمات كالكهرباء والماء والمواصلات، ناهيك عن الاستثمارات الضخمة في مجال النفط والبتروكيماويات.

٤- ضعف الموقف التفاوضي لدول المنطقة مع التكتلات الإقليمية والعالمية، ومن ثم حرمان المنتجات الخليجية من المنافسة العادلة في الأسواق العالمية.

---

[1] **أنظر:**

- حسن عبد الله جوهر، الخليج العربي والعولمة، السياسة الدولية، العدد ١٤٤، أبريل ٢٠٠١، ص ١٠٥.
- فاطمة سعيد الشامسي، التحديات الاقتصادية التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربي، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي. ١٩٩٩، ص ٨.

٥- تعرض المنتجات الصناعية الخليجية والعربية بصورة عامة لمنافسات غير متكافئة بما يقلص من إيراداتها العامة ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار مما يشكل ضغوطاً متزايدة على الدول والحكومات، ويسهم كذلك في ارتفاع معدلات البطالة.

وعلى الرغم من هذه التحديات، وما يمكن أن ينتج عنها من انعكاسات عديدة، تؤكد بعض التحليلات على " أن الواقع الخليجي – لا يزال – يحمل الكثير من مقومات النجاح والتي من شأنها إحتواء هذه الضغوط التي تفرضها القوى الرأسمالية من خلال العولمة الاقتصادية، بل والأكثر من ذلك أن تلك الدول لديها القدرة عل اتخاذ مكانة متقدمة في المنظومة العالمية الجديدة إذا ما تمت مراعاة عدد من المتطلبات الضرورة منها: إجراءات الثقة التجارية، والتنسيق في وضع التشريعات الداخلية، ووضع قواعد حقيقية وقابلة للتنفيذ الفعلي لبناء تكامل اقتصادي اقليمي حقيقي.أي إيجاد صيغة تنفيذية للتنسيق الصناعي الخليجي من خلال المشاريع الصناعية الانتاجية المشتركة لضمان لتحقيق المنافسة للمنتجات الخليجية عل المستويين الإقليمي والعالمي. بمعنى آخر، تفعيل دور مجلس التعاون الخليجي والذي يمثل أحد التجمعات الاقليمية المهمة في المنطقة العربية ليس فقط على المستوى السياسي، ولكن أيضاً على المستوى الاقتصادي" (1).

وثمة تحديات أخرى تواجه المجتمعات الخليجية في الوقت الراهن وسوف تستمر في العقود القادمة من تلك التحديات: " أن سياسات الرفاة الاقتصادي والاجتماعي في تلك المجتمعات قد ارتبطت بمركزية دور الدولة في توفير الخدمات المختلفة وفرص الحياة للمواطن الخليجي مثل: التعليم والصحة وخدمات الضمان الاجتماعي والمسكن وفرص العمل خلال العقود الماضية ، وقد ترتب على ذلك اتساع دور الدولة في حياة المواطن، إلا أن الضغوط السياسية المفروضة على الدول الخليجية الآن والأنظمة السياسية العربية الأخرى من قبل القوى الرأسمالية العالمية من خلال المؤسسات الدولية سوف تؤدي إلى تراجع دور دولة الرفاه في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بسبب عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية، ومن ثم عدم ثبات العائدات، وأيضاً الزيادة المستمرة في عدد

١- علي بن حسن القرني، مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات، مكتبة العبيكان، ط١، الرياض. ١٩٩٧، ص ٧٥.

السكان، حيث من المتوقع أن يصل سكان تلك الدول في عام ٢٠٥٠ إلى حوالي ١٠٠ مليون نسمة، هذا فضلاً عن زيادة النفقات العسكرية والأمنية" (١).

وتشير تحليلات أخرى إلى " أن المجتمعات الخليجية قد تجد نفسها في حيرة، وربما قدر من الإرتباك بين واقع اجتماعي وثقافي واقتصادي، وربما سياسي فرضته عمليات العولمة وبين فضاءات اجتماعية وثقافية ترفض أن تتماثل مع المعطيات الدولية. فعمليات العولمة فرضت على مجتمعات الخليج العربي واقعاً اقتصادياً جديداً تتحرك في إطاره، إلا أنها في الوقت ذاته قد عمقت بهذا الواقع الاقتصادي الجديد وفضائه الثقافي والسياسي والاجتماعي من مأزق المجتمع ومشكلاته، إن لم يكن قد ساهمت في خلق مشكلات وقضايا اجتماعية وثقافية جديدة" (٢).

ولا شك في أن التطور الهائل الذي تشهده وسائل الاعلام العالمية(القنوات الفضائية) قد لعبت دوراً مؤثراً في هذا المجال، الأمر الذي يدفعنا إلى التعرف على الدور الاعلامي في التأثير على الأوضاع الاجتماعية والثقافية الراهنة في المجتمعات الخليجية ومدى تأثير ذلك على تغير أنماط السلوك الاجتماعي للمواطن الخليجي.

فضلاً عن أن المجتمعات العربية بعامة، والخليجية بخاصة تواجه الآن مايسمى بالتدفق الهائل الإعلامي والثقافي؛ هذا الكم الهائل من المعلومات والأفكار والآراء والقيم والمعتقدات والتقاليد التي تتدفق إلي الوطن العربي بطرق شتى، من أهمها " التقنية التليفزيونية الفضائية، والتي أصبح ما تقدمه يتجاوز من حيث كميته ما تقدمه الوسائل المحلية للمتلقي بمرات عديدة، كما يتجاوز تأثيرها أضعافاً مضاعفه تأثير مثيلاتها المحلية بسبب تطور صناعة الرسائل الإعلامية والثقافية، وتركيزها على الإبهار والتنوع، وإستخدامها للقدرات البشرية والمالية والتقنية"(٣).

---

[١] - علي بن صميخ المري، مجلس التعاون الخليجي، أزمة الحاضر وتحديات المستقبل، مكتبة مدبولي الصغير، القاهرة. ٢٠٠٣، ص ص ١٦٣-١٦٤.

٢- خلدون النقيب، واقع ومستقبل الأوضاع الاجتماعية الخليجية، في: جميل مطر وآخرون" الخليج العربي، رؤى للمستقبل"، دار الخليج، وحدة الدراسات، الشارقة. ٢٠٠١، ص ١١٨.

٣- حسين العودات، كيف يمكن أن نجعل القنوات الفضائية العربية أداة للتعريف بالثقافة العربية والإسلامية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس. ١٩٩٨، ص .٢٩

ويرى أحد الباحثين أن المشكلة الأساسية الآن، هي " أن وسائل الإعلام تقتل الفردية؛ فكل الناس يتعرضون لنفس الأعمال مما يجعلهم ينتهون إلى أن يصبحوا جميعا نسخاً متشابهة لا أصالة لأي منها، فتصير عقليتهم (عقلية القطيع)" (١).

كما تشير بعض التحليلات إلى أن المشكلة الرئيسية هي كيفية مواكبة العصر بتغيراته ومستجداته الحديثة والتصدي فى نفس الوقت للمخاطر والتهديدات التي تؤثر على الهوية الثقافية، وخاصة أنه حتى الآن لن يتم التوصل إلى صيغ مناسبة هدفها غرس الوعي بأهم وأخطر المستجدات العالمية فى أذهان الأجيال الجديدة التي تعيش الآن حياة مغايرة لحياة أسلافنا دون فهم لهذه المخاطر؛ وهو ما يعرضها إلى الانسياق وراء التيارات العالمية، وتقديم تنازلات دون وعى أو اهتمام متصورة أن النمط الغربي أو الأمريكي هو النمط المثالي للتحضر والحداثة والعصرية.

أما عن واقع القنوات الفضائية وتأثيراتها على المجتمعات الخليجية وبخاصة على منظومة القيم الاجتماعية والثقافية، ومن ثم على السلوك الاجتماعي للمواطن الخليجي فيمكننا القول أن الدول العربية بعامة، والخليجية بخاصة فى عصر المتغيرات الدولية والإقليمية إستطاع البعض منها، التكيف مع التطورات التكنولوجية المذهلة. مع التأكيد على أن العولمة المتسارعة، وتحول العالم إلى سوق موحدة تحتم على الدول العربية أن تأخذ موقفاً إيجابياً من الظروف الحالية؛ وينبغي عليهم أن يبحثوا عن صيغة للتعاون والتكامل الاقتصادي المشترك في المشاريع المطروحة من الخارج، حتى يواكبوا هذه التطورات السريعة في ظل النظام العالمي الجديد. " ولقد كانت حرب الخليج هي الفرصة الذهبية للولايات المتحدة لتكثيف تواجدها العسكري في المنطقة وهيمنتها العسكرية والاقتصادية على مجموعة بلدان الخليج العربي والبلدان العربية عامة. وهى تحاول بكل السبل التحكم والسيطرة على اقتصاديات الخليج، وإبعاد كل المنافسين عن منطقة الخليج

١- عبد العزيز شرف، وسائل الإعلام ومشكلة الثقافة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة. ١٩٩٩، ص ٢٠.

تأكيداً بما أعلنه "كروزن" Crozon يجب أن يتحول الخليج العربي نهائياً إلى بحيرة بريطانية".(١)

وتلعب القنوات الفضائية الدولية والمحلية دوراً بارزاً الآن في عملية الغرس الثقافي والاجتماعي من خلال تشكيل الوعي الاجتماعي لدى الأفراد لاسيما الشباب والأطفال عن طريق ما تحمله من مضامين وأفكار ومعلومات عن العالم المعاش، وغرس اتجاهات وتصورات عن هذا الواقع لدى الشباب. وتزداد خطورة هذه القنوات الفضائية، خاصة غير المحلية عندما تبث مضموناً يحوى معلومات وأفكار وسلوكيات ونماذج تعبر عن ظواهر انحرافية مثل الإدمان والعنف والجريمة .. الخ؛ مما يؤدى إلى تكوين عادات وسلوكيات غير سوية تجاه الواقع الاجتماعي، أو اكتساب عادات غير مرغوب فيها اجتماعياً.

من هذا المنظور تزداد أهمية القنوات الفضائية المحلية(القنوات التليفزيونية الفضائية لدول الخليج العربية)، وذلك للاعتبارات الآتية:(٢)

أ- تعتبر القنوات التليفزيونية الفضائية في دول مجلس التعاون الخليجي أحدث وسائل الإعلام فيها؛ وتعتبر من أهم الوسائل الحضارية التي تملكها اليوم كوسيلة للتثقيف والترفيه والأخبار.

ب- اتساع رقعة بث إرسال القنوات الفضائية في دول مجلس التعاون الخليجي ليصل إلى المشاهد في كل دول العالم من خلال بعض الأقمار الصناعية، حيث يصل إلى المشاهد الأوربي عبر قناة القمر الصناعي الأوربي Eutelsat، وعربسات الذي يغطى منطقة الشرق الأوسط بكاملها ومعظم قارة أفريقيا ويشترك مع القمر العربي كلا من القمر "ساتكم" الذي يغطى الولايات المتحدة وكندا وأمريكا الوسطى، وأخيراً القمر المصري نايل سات الأول، والثاني.

ج- تعكس هذه القنوات الفضائية لدول الخليج سياستها خارج حدودها إلى عالم مفتوح وبلا حواجز وتعبر عن واقعها بكل مكوناتها ومتغيراتها المؤثرة سلباً وإيجاباً.

---

[١] - إبراهيم زعتر، الخليج العربي في استراتيجية واشنطن والإقليمية والكونية، مجلة الشروق، عدد ١٧، الشارقة ١٩٩٤، ص ٢٥.

٢- سعود دهلول، التنسيق والتعاون بين المؤسسات التربوية والإعلامية لضمان التقليل من الآثار السلبية للبث التليفزيوني الأجنبي المباشر في تليفزيون الخليج، العدد ٤، يناير ١٩٩٥، ص ٢٣ .

د- زيادة ساعات الإرسال على امتداد ساعات الليل والنهار ، وطول الأربع والعشرين ساعة، كما نلاحظ في القناة الفضائية لتلفزيون الكويت، وقناة دبي، والتلفزيون السعودي، والقناة الفضائية المصرية لسلطنة عمان ، التي تقدم أكثر من مائة ساعة أسبوعياً.

هـ تتسم القنوات الفضائية الخليجية بالتعددية الإعلامية، حيث تنشر كل ما يتصل بجوانب الثقافة العربية والخليجية من خلال مضمون ما تعرضه؛ حيث تهتم القنوات السعودية بالثقافة الإسلامية بما يرسخ الإيمان بالله عز وجل في نفوس المشاهدين باللغتين العربية والإنجليزية، بالإضافة إلى القنوات الإخبارية التي تهتم بالأخبار الجارية مثل قناة الجزيرة القطرية، والقنوات التي تهتم بالمناقشات والبرامج الثقافية مثل قناة الشارقة وأبو ظبي، والقنوات الموجهة للأطفال وغيرها.(١)

والواقع الفعلي يشير إلى التطورات السريعة التي تشهدها نظم الاتصال والاعلام العالمية بفعل تأثير التطورات التكنولوجية والثورة العلمية والمعلوملتية، ومن ثم فانتشار القنوات الفضائية التليفزيونية عل المستو المحلي والإقليمي والعالمي يحدث تأثيرات عديدة على بنية المجتمعات الخليجية وبخاصة على الصعيدين الاجتماعي والثقافي، بالاضافة إلى التأثيرات العديدة على المستو الاقتصادي. وإذا كانت العديد من الدراسات والبحوث والتحليلات قد أوضحت الانعكاسات المتعددة للعولمة بآلياتها المختلفة على الصعيدين الاقتصادي والثقافي والاعلامي، فلا شك في أن التأثيرات الاجتماعية والثقافية تبدو أكثر خطورة وأهمية. فقد أحدثت القنوات الفضائية التليفزيونية وخاصة القنوات الفضائية الأجنبية تغيرات سريعة في منظومة القيم الاجتماعية والثقافية للمجتمعات الخليجية، وذلك من خلال ما تبثه من برامج وأعمال فنية(أفلام، مسلسلات، إعلانات، برامج...وغيرها)، تلك الأعمال موجهة في الأساس إلى نشر الثقافة الغربية الرأسمالية بصفة عامة بكل ما تحمله من توجهات ومضامين وأنماط سلوكية، والثقافة والقيم الأمريكية بخاصة. تلك الثقافة تحمل في مضمونها تغيرات نحو التوجه الاستهلاكي، الأمر الذي انعكس بشكل واضح على سلوكيات المواطن الخليجي خلال لسنوات الأخيرة، حيث أوضحت العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت التغيرات التي أحدثتها العولمة في بعض المجتمعات الخليجية أن ثقافة الاستهلاك قد أصبحت النمط الثقافي السائد والمنتشر على مستوى هذه المجتمعات بشكل عام، ومن ثم

---

[١] - محمد معوض وآخرون، دراسات إعلامية، دار الكتاب الحديث، القاهرة ، ٢٠٠٠، ص ص ١٣٠ – ١٣٢ .

تعكس هذه الثقافة أنماطاً من السلوك الاجتماعي والاستهلاكي تتفق وهذه التغيرات البنائية والثقافية.

ومن ثم فالذي يتأمل الثقافة الاستهلاكية في مجتمعات الخليج يجد " أن الطابع الرمزي للاستهلاك قد أصبح هو الطابع الغالب عليها، وذلك لسببين أساسيين هما: أن هذه المجتمعات بطبيعتها مجتمعات قبلية، حيث تعتبر العزوة والمكانة القبلية بالنسبة للآخرين ذات أهمية، وأنه من الأهمية أيضاً إبرازها. أما السبب الثاني فيتمثل في الوفرة المادية التي تمتلكها هذه المجتمعات والتي تيسر لأفرادها شراء واقتناء أو استهلاك السلعة التي تؤدي الوظيفتين معاً: الأدائية والاجتماعية. ومن ثم يصبح الأمر أكثر وضوحاً وتأكيداً حينما نجد الانسان الخليجي لديه وعياً دقيقاً بذلك، ومن مظاهر هذا الوعي بالثقافة الاستهلاكية: معرفة ماركات السلع كالسيارات، وأجهزة المحمول، وأنواع العطور المختلفة...وغيرها من السلع الأخرى" (١).

ومن ثم يمكن القول أن المجتمعات الخليجية وبفعل تأثير مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تعرضت لها قد شهدت تغيرات متسارعة في منظومة القيم الاجتماعية التقليدية التي كانت سائدة في مراحل ما قبل إنتشار العولمة وتأثيراتها في بنية هذه المجتمعات. وتعتبر التأثيرات الناجمة عن تطور وسائل الاعلام والفضائيات على القيم الاجتماعية من أبرز وأخطر تلك التأثيرات لما تعكسه من تغير في أنماط السلوك الاجتماعي للمواطن الخليجي. حيث تزايدت النزعة إلى الاستهلاك بشكل مذهل خلال السنوات الأخيرة على وجه التحديد. " ولذلك فإن انتشار الثقافة الاستهلاكية من مركز النظم الرأسمالية قد صنع أيديولوجية استهلاك قوامها النظر إلى الاستهلاك هدفاً أو غاية في حد ذاته، وربطه بأسلوب الحياة، وبأشكال التمييز الاجتماعي، الأمر الذي أدى إلى اندفاع المواطنين نحو الاستهلاك بغض النظر عن حاجاتهم الفعلية" (٢).

وعلى الرغم من أن التغيرات الثقافية والقيمية التي شهدتها المجتمعات الخليجية خلال السنوات القليلة الماضية بفعل تأثيرات العولمة والانفتاح الثقافي والحضاري على العالم

---

[١] أحمد زايد وآخرون، الاستهلاك في المجتمع القطري، أنماطه وثقافته، مركز الوثائق والدراسات الانسانية، جامعة قطر، الدوحة. ١٩٩١، ص ص ٢٣٤-٢٣٥.

[٢] المصدر نفسه، ص ١٣٧.

الخارجي، والتي لعبت فيها وسائل الاعلام دوراً مهماً ومحورياً، إلا أن الواقع الفعلي يشير إلى أن ثمة عناصر ومكونات ثقافية وقيمية قد تغيرت بالفعل، وأن ثمة عناصر ومكونات أخرى تقليدية لا تزال موجودة ومتفاعلة وتقاوم تلك التغيرات، فضلاً عن أن هناك عناصر ومكونات ثقافية جديدة قد ظهرت بفعل تأثير المتغيرات والعوامل المختلفة المحلية والاقليمية والعالمية، ومن المظاهر الجديدة المصاحبة للتغيرات الحديثة: قيم ومحددات الاختيار للزواج، القيم الخاصة بأهمية التعليم، وبخاصة تعليم الإناث، القيم الخاصة بمكانة المرأة الخليجية وعملها ومشاركتها في الحياة العامة، وكذلك القيم الخاصة بتوزيع الأدوار وبناء السلطة داخل الأسرة الخليجية، وقيم الحرية والمساواة، فضلاً عن القيم المرتبطة بالعلاقات الاجتماعية والقرابية(الأوضاع الأسرية بشكل عام)، الأمرالذي انعكس بوضوح على أنماط السلوك الاجتماعي التي أصبحت منشرة بين المواطنين الخليجيين نتيجة لهذه التغيرات الثقافية والقيمية التي تمثل انعكاساً وتجسيداً للتطورات التي أفرزتها العولمة بآلياتها المختلفة والمتنوعة في بنية هذه المجتمعات على المستويين الاجتماعي والثقافي. وسوف يتضح من معطيات الدراسة الميدانية بعد ذلك مدى تأثير العولمة على أنماط السلوك الاجتماعي للمواطن القطري.

رابعاً: عوامل التغير في المجتمع القطري: تحليل بنائي تاريخي

تميز المجتمع القطري بالعديد من الخصائص البنائية والثقافية – شأنه في ذلك شأن- المجتمعات الخليجية الأخرى، تلك الخصائص والسمات كانت تتمحور في الأساس حول البناء القبلي والعشائري التقليدي، الأمر الذي كان ينعكس بشكل واضح على جميع الأصعدة: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأيكولوجية، ومن ثم على أنماط العلاقات القرابية والاجتماعية بشكل عام، وكذلك على أنماط السلوك الاجتماعي للإنسان القطري بشكل خاص.

لقد كان المجتمع القطري إلى وقت قريب مجتمعاً قبلياً يقوم على نظام القبيلة، "حيث كانت القبيلة تمثل الوحدة الاجتماعية والثقافية التي تدور حولها كافة النظم الاجتماعية الأخرى. كما كانت القبيلة يتزعمها شيخ يدين له كل من ينتمي إليها بالولاء والطاعة، وكان هذا الشيخ يتمتع بمكانة اجتماعية متمايزة، ويلقى احتراماً من جانب أفراد القبيلة جميعهم.

وقد كان شيخ القبيلة ممثلاً للقبيلة على المستوى الخارجي بين القبائل الأخرى، وبخاصة فيما يتعلق بالأمور الاقتصادية والسياسية والعسكرية والقضائية. ولقد لعبت الأسس الاجتماعية والثقافية دوراً مهماً ومؤثراً في تحديد أدوار الرجل والمرأة في المجتمع القطري قديماً في مجال الزواج، فثمة طبيعة خاصة بالمرأة تختلف عن طبيعة الرجل من حيث السلوك الاجتماعي. فالمجتمع يقيم تفرقة واضحة بين أدوارهما، فالرجال هم الذين يتولون الشئون الاقتصادية للعائلة، حيث يخرجون للرعي شتاءاً، وإلى صيد اللؤلؤ والغوص والتجارة صيفاً، فضلاً عن أن الرجال هم أيضاً الذين يتولون جميع الشئون القضائية والعسكرية الخاصة بالقبيلة. أما النساء فكان يقتصر دورهن على تربية الأطفال والعناية بشئون المنزل من طهي وتنظيف، ولا يقمن بأعمال خارج المنزل" (١).

وخلال العقود الأخيرة شهد المجتمع القطري الكثير من التغيرات في جميع المجالات: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإيكولوجية، هذه التغيرات جاءت انعكاساً لتفاعل مجموعة من العوامل والمتغيرات، الأمر الذي أحدث تأثيرات عديدة على منظومة القيم الاجتماعية والثقافية التقليدية. "ويعتبر العامل الاقتصادي من أبرز العوامل المؤدية إلى تغيير البنية الاجتماعية القطرية" (٢).

وعلى الرغم من أهمية هذا العامل، إلا أننا لانستطيع أن نؤكد على حتميته في إحداث هذه التغيرات، وذلك لأن هناك العديد من العوامل الأخرى التي تفاعلت وتداخلت معه في إحداث التغير، فقد ارتبط العامل السكاني بالعامل الاقتصادي. "فبظهور النفط وانتاجه بكميات تجارية كبيرة أدى إلى تغيرات كثيرة، أولها: حاجة الدولة إلى العمالة للقيام بأعباء التنمية التي تتطلبها الدولة لتكون في مصاف الدول الحديثة الآخذة في التقدم في العديد من المجالات. ولذلك فقد استقدم المجتمع الكثير من الكفاءات وذوي الخبرة للقيام بمتطلبات التنمية في المجالات المختلفة، ومن ثم أصبح المجتمع يضم جماعات عرقية ولغوية متعددة ومتباينة، وهذا التباين العرقي والسلالي نتج عنه منظومات ثقافية متباينة، أثرت بشكل واضح على الثقافة القطرية التقليدية المحلية، مما أدى إلى تغير بعض القيم والعادات

١- جهينة سلطان العيسي، الالتقاء الحضاري وأثره في تغير البناء الاجتماعي للأسرة في قطر، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٥ ، ص ٢٢٦.

٢- جهينة سلطان العيسي، المجتمع القطري: دراسة تحليلية لملامح التغير الاجتماعي المعاصر، ط١، مطابع سجل العرب، القاهرة. ١٩٨٢، ص ١٢.

الاجتماعية التي كانت تمثل عناصر أساسية في الثقافة القطرية التقليدية المستمدة أساساً من البناء القبلي والعشائري" (١).

"ولقد بدأ العصر الحديث في قطر مع محاولات الدولة للاستفادة من موارد النفط في عام ١٩٣٥. ففي تلك السنة وقعت الدولة مع الشركة البريطانية الايرانية المحدودة للتنقيب عن الرواسب النفطية، وقد تم اكتشاف النفط بالفعل في عام ١٩٣٩، لكن الحرب العالمية الثانية أجلت انتاجه حتى عام ١٩٤٩، وذلك عندما بدأت صادرات النفط في حقل دخان البري. ولقد صاحب اكتشاف النفط تغيرات في الأوضاع الاقتصادية للمجتمع القطري وبصورة مفاجئة، حيث استلمت قطر أول شيك من تصدير النفط في عام ١٩٥١، وكان مقداره حوالي ستة ملايين روبية هندية، أي حوالي مليون دولار. وقد أدى هذا الدعم السريع للاقتصاد القطري إلى تغيرات عديدة، ومن أبرز تلك التغيرات زيادة سكان المجتمع بسبب عودة القبائل القطرية والأسر التي هاجرت إلى المناطق المجاورة خلال السنوات الصعبة الأولى والتي سبقت اكتشاف النفط" (٢)، وهي السنوات التي تدهورت فيها مهنة الغوص للؤلؤ، وذلك بسبب انخفاض أسعاره في الأسواق العالمية نتيجة لاكتشاف اللؤلؤ الصناعي في اليابان، فضلاً عن عوامل وأسباب أخرى تتعلق بخطورة المهنة ذاتها.

وتشير البيانات إلى "أن صناعة النفط في قطرقد إنتقلت من السيطرة الأجنبية الكاملة عليها إلى أساس المشاركة في عام ١٩٧٣، عندما تحصلت الحكومة وامتلكت ٢٥% من الأسهم، والتي زادت إلى ٦٠% بعد ذلك، وفي نهاية العام تأكدت السيطرة الكاملة للحكومة على المصادر البترولية بانشاء الهيئة العامة القطرية لإنتاج البترول كمؤسسة وطنية تعمل في كل المراحل الخاصة بصناعة النفط داخل وخارج قطر. وبدأت هذه المؤسسة تعقد اتفاقيات التملك مع المؤسسات الأجنبية العاملة في مجال صناعة النفط في قطر، وتولت

١- أمينة على الكاظم، تصورات القطريين لخصائص بعض جماعات العمل الوافدة إلى المجتمع القطري، دراسة ميدانية على عينة من مدينة الدوحة، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة. ١٩٩٠، ص ٨.

٢- نعيمة عبد الله الصفار، التغير الاجتماعي والتباين القيمي بين الأجيال في المجتمع القطري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة. ١٩٩٠، ص ٩١.

المسئولية عن العمليات البرية والبحرية حتى ظهورها تحت اسم" المؤسسة القطرية العامة للبترول عام " ١٩٨٠([1]).

ونتيجة لتزايد إيرادات الحكومة من النفط عاماً بعد عام، فقد حدث تغير في بنية الاقتصاد التقليدي، وذلك بسبب تزايد العائدات المالية من مواد البترول، أو من خلال زيادة الشركات والمنشآت الصناعية العاملة في هذا المجال الحيوي والذي أصبح يشكل مصدراً مهماً وأساسياً للاقتصاد القومي. "فقد بلغت هذه المنشآت والخاصة بصناعة الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستك حوالي ٢٩ منشأة، وبلغ عدد العاملين فيها نحو ٢٧٦٥ في عام ١٩٨٨، وبلغت قيمة الانتاج الاجمالي لهذه المنشآت حوالي ٢٦٦٢٥٣٦ريالاً قطرياً" ([2]).

ومن ثم أدى ظهور النفط وارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية، ومن ثم زيادة الايرادات النفطية، إلى تطور نمط الانتاج، والتحول من النظم الانتاجية التقليدية والتي كانت تعتمد بشكل أساسي على اللؤلؤ، إلى نمط جديد استخراجي، الأمر الذي أسهم في زيادة عدد التجار وتطور التجارة، كما ظهرت فئة المقاولين والحرفيين والعاملين، وانتشرت فئات المتعلمين من أصحاب المهن الفنية كالمهندسين والاداريين والأطباء... وغيرهم، كما تكونت طبقة من العاملين بشركات النفط، هذا فضلاً عن ظهور مهن وحرف جديدة لم تكن موجودة من قبل مثل: صيانة الآلات والسفن التجارية، والحدادة واللحام والسمكرة، وارتبط بها ظهور طبقة من عمال المصانع المرتبطة بانتاج النفط، كعمال مصانع الأسمدة الكيماوية والأسمنت والغاز السائل . وأيضاً مطاحن الدقيق وتعليب الأسماك، هذا فضلاً عن فئات المستخدمين في المستشفيات، وفئات الموظفين في جميع المصالح والدوائر الحكومية..، هذه الفئات الاجتماعية المتنوعة لم تكن موجودة في المجتمع القطري قبل اكتشاف النفط. وهذا يعني أن ثمة تغيرات في البناء الاجتماعي للمجتمع القطري حدثت نتيجة للتحولات الاقتصادية والتي لعب النفط فيها دوراً أساسياً إلى جانب عوامل أخرى كثيرة.

1- Economical and Social Infrastructure in the State of Qatar, Alnoor Publishing, Doha, Qatar, 1984. p.17.

٢- دولة قطر، رئاسة مجلس الوزراء، الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، العدد العاشر، يوليو ١٩٩٠، ص ص ١٦٨، ١٩٦.

ومن التغيرات التي شهدها المجتمع القطري أيضاً نتيجة للتحولات الاقتصادية، ارتفاع معدلات النمو الحضري والتغيرات الحضرية، وقد انعكست هذه التغيرات على الصعيد الاجتماعي وبخاصة على مستوى الأسرة القطرية، والتي بدأت تعيش الحياة الحضرية الحديثة، وكذلك تغير أنماط العلاقات الاجتماعية، إضافة إلى التراجع الذي شهدته النظم الأسرية التقليدية(العائلة والأسرة الممتدة)، والتحول إلى نظم الأسرة النووية الصغيرة، والتي تميزت بالطابع الفردي، وذلك لضيق وقتها من ناحية، ولتزايد الالتزامات من ناحية أخرى، الأمر الذي انعكس بشكل واضح على أنماط العلاقات القرابية والاجتماعية والتي تحولت من العلاقات الأولية إلى العلاقات الثانوية، ومن ثم تغير أنماط السلوك الاجتماعي للمواطن القطري كانعكاس لهذه التغيرات البنائية. "كما ارتبطت أيضاً ظاهرة التحضر بالتصنيع، فبعد أن كانت المدينة صغيرة وصحراوية أصبحت نتيجة لهذ التغيرات مدينة حضرية لها خصائص المدينة الممتدة، وتكونت حولها مراكز ومدن أخرى، ونزح إليها الكثير من المهاجرين سواء من المجتمعات البدوية، أم من خارج المجتمع من العرب والأسيويين والإنجليز" (١).

وهذا يعني أن التطور المفاجئ للنفط قد أحدث تغيرات جذرية على الصعيد الاقتصادي، حيث تغيرت أنماط النشاط الاقتصادي التقليدي، وظهرت أنماط انتاج أخرى حديثة ترتبط بالتطور في مجال النفط. الأمر الذي صاحبه تغيرات بنائية على الصعيد الاجتماعي والثقافي والقيمي، فتراجع الأنشطة الاقتصادية التقليدية ارتبط بتراجع المنظومة القيمية التقليدية لتي كانت تدعم هذه الأنشطة في مراحل ما قبل ظهور النفط، تلك القيم التقليدية كانت تستمد وجودها وقوتها من البنية القبلية والعشائرية التقليدية، ومن ثم تغيرت محددات المكانة الاجتماعية كاستجابة مباشرة لتلك التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الأمر الذي صاحبه كذلك تغيرات في أنماط العلاقات الأسرية والقرابية والاجتماعية، ومن ثم تغير أنماط السلوك الاجتماعي للمواطن القطري بشكل عام.

١- أمينة على الكاظم، تصورات القطريين لخصائص بعض جماعات العمل الوافدة إلى المجتمع القطري...، مصدر سابق، ص ص ٨٩-٩٠.

ونظراً لأن اكتشاف النفط قد أدى إلى تزايد جهود التنمية التي قامت بها الدولة، فإن الأمر تطلب الاعتماد على العمالة الوافدة، وذلك للعمل في المشروعات التي تبنتها الحكومة القطرية في المجالات المختلفة سواء الاستخراجية أو الانتاجية أو التجارية أو الخدمية. ومن ثم "إستقبلت الدولة عمالة وافدة من مجتمعات متباينة ثقافياً وعرقياً واجتماعياً ولغوياً ودينياً.وتشير البيانات الاحصائية إلى أن عدد الوافدين للدولة في عام ١٩٨٠ بلغ حوالي ١٧٥,٠٠٠ أي أن نسبتهم قد بلغت حوالي ٦٧,٣% من إجمالي السكان" (١).

وعلى الرغم من الايجابيات الكثيرة الناتجة عن استخدام العمالة الوافدة بفئاتها المختلفة والمتباينة ثقافياً وعرقياً ولغوياً، وبخاصة في المجال الاقتصادي والتنموي، إلا أن ثمة العديد من السلبيات نذكر منها: "على المستوى الديموجرافي، نتج عن الاستخدام المتزايد للعمالة الوافدة حدوث خلل في الخريطة السكانية للمجتمع، مما انعكس على هيكل العمالة والنشاط الاقتصادي، فضلاً عن هدر الثروة على السكان الوافدين لمدة قصيرة ومؤقتة. وعلى المستوى الثقافي والقيمي، والذي يعد من أخطر سلبيات العمالة الوافدة، الغزو الثقافي Cultural Invasionللمجتمع، ويقصد بالغزو الثقافي هنا العملية التي تنطوي على انتقال نموذج سكاني من منطقة جغرافية إلى أخرى بما يحمله هذا النموذج من سمات وخصائص ثقافية خاصة بالجماعات المكونة له، حيث تحاول هذه الجماعات بشكل متعمد أو تلقائي اكساب ثقافتها- المادية والفكرية- للمجتمع الذي انتقلت إليه. ويحدث نتيجة لذلك إما تكيف شبه كامل مع السمات الثقافية الجديدة، أو تقارب معها، أو صراع ورفض لها" (٢). ولا شك في أن هذه القيم الثقافية المتباينة تحدث تأثيرات سلبية خطيرة وبخاصة على فئات الشباب القطريين، "حيث يقع هؤلاء الشباب في حيرة بين هذه القيم الوافدة مقابل نسق قيمي بالغ التقليدية والمحافظة يتسم بقدر كبير من القسوة والصرامة، ومن ثم فالأمر يتطلب أن تقف جميع الفئات الاجتماعية من المواطنين في مواجهة هذا الخطر المتمثل في الغزو الثقافي، وبخاصة الثقافات الأوروبية والأسيوية، وذلك للحفاظ على الهوية الثقافية العربية

---

[١] **لمزيد من المعلومات:**

- حسن الخياط، المدينة العربية الخليجية، مركز الوثائق والدراسات الانسانية، جامعة قطر. ١٩٨٨، ص ١٥١.
- دولة قطر، رئاسة مجلس الوزراء، المجموعة الاحصائية السنوية، العدد الثامن، ١٩٨٨، ص ١٠.

[٢] محمود فهمي الكردي، مخاطر الغزو الثقافي على العادات والتقاليد، سلسلة ندوات التخطيط لدراسة التراث لمنطقة الخليج والجزيرة العربية، الندوة الثالثة، ندوة التخطيط لجمع ودراسة العادات والتقاليد الشعبية، ط١، الدوحة. ١٩٨٥، ص ص ٣٨٣-٣٨٤.

والاسلامية، والتي تشكل الخصوصية الثقافية المحلية للمجتمع القطري بخاصة، والمجتمعات الخليجية الأخرى والتي تعاني من المشكلة ذاتها بصفة عامة" (١).

هذا فضلاً عن التأثيرات السلبية الكثيرة التي نتجت – ولاتزال- عن الاستخدام المتزايد للعمالة الوافدة وبخاصة خدم المنازل والمربيات الأجنبيات سواء على الأسرة القطرية بشكل عام، أو على الأطفال بصفة خاصة، "حيث أدي الاعتماد المطلق علة الخدم والمربيات إلى نتائج خطيرة على الأبناء ليس فقط على المستوى المعرفي والفكري والوجداني، ولكن أضاً على المستوى الثقافي والتربوي والصحي والاجتماعي بشكل عام. ولقد أوضحت هذه التأثيرات الكثير من الدراسات التي تناولت تأثير العمالة الوافدة وبخاصة الخدم والمربيات على الأسرة وعملية التنشئة الاجتماعية في المجتمعات الخليجية بصفة عامة" (٢).

وعلى صعيد آخر، تعتبر جهود التنمية والتحديث التي قامت بها الدولة من العوامل المهمة التي أسهمت في التغير الاجتماعي في المجتمع القطري، "حيث دأبت الدولة منذ الاستقلال على تأسيس نهضة اجتماعية شاملة في جميع القطاعات والمجالات، ولقد أدت هذه الجهود المتواصلة من جانب الدولة إلى إدخال العديد من القيم الحديثة في المجتمع، وذلك من خلال الاهتمام بالتعليم، حيث إنشاء المدارس في جميع المراحل التعليمية، ومن ثم أسهم التعليم في رفع المستوى الفكري والثقافي للمواطنين القطريين، والتعرف على قيم جديدة وبخاصة لدى الشباب، كقيمة الولاء والانتماء للوطن، وقيمة المهارات الفنية، وبالتالي أتاح التعليم الفرصة للمواطن بتحقيق الحراك الاجتماعي، الأمر الذي أسهم في التراجع النسبي للقيم والمعايير التقليدية التي كانت تلعب دوراً مؤثراً في تحديد المكانة الاجتماعية في ظل النظم القبلية التقليدية، ومن ثم تراجع دور القبيلة نسبياً في هذا الجانب الاجتماعي" (٣).

ولقد أدركت دولة قطر أهمية التنمية والتحديث خاصة في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت من أغنى دول العالم من ناحية دخل الفرد، فالاقتصاد مبني على نظام المؤسسات

١- نزار عبد اللطيف سعود الحديثي، اتجاهات الغزو الثقافي في الخليج العربي والموقف المطلوب، رسالة الخليج العربي، العدد السابع، السنة الثانية، السعودية. ١٩٨٣، ص ٦.

٢- علي بن سعيد بريك آل عوير، أثر التحولات الدولية والاقليمية على مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مصدر سابق، ص ١٥٠.

١- نعيمة عبد الله الصفار، التغير الاجتماعي والتباين القيمي بين الأجيال في المجتمع القطري، مصدر سابق، ص ٩٠.

الحرة مع القطاع الحكومي الكبير، حيث نجد أن حوالي ٩٠% من الموارد تأتي من الحكومة التي نبنت سياسات تنموية اقتصادية وتمارس سيطرة مالية حازمة، ومن ثم فالهدف الثابت لاستراتيجيات التنمية يتمثل في الحصول على اقتصاد يبقى قوياً عندما تنضب احتياجات النفط. حقيقة أن النفط يمثل العامل المسيطر فى الاقتصاد ويعطي حوالي ٤٦% من إجمالي الناتج المحلي، وحوالي ٩٠% من موارد الحكومة، ٩٤% من عائدات التصدير، ومن ثم يمثل النفط ٨٥-٩٠% من دخل الميزانية، الأمر الذي يعني أن خطط التنمية تخضع لأولويات الانفاق المشروطة والمتوقفة على توفير بنود الصرف الضرورية(١).

وفي إطار التحديث والتنمية إهتمت الدولة بالتعليم، إنطلاقاً من الإيمان بالعلاقة القوية والتفاعلية بين التعليم والتنمية، "ولذلك إهتمت الدولة بافتتاح المدارس في جميع المراحل التعليمية، بالإضافة إلى إفتتاح جامعة قطر، ويرجع السبب لإهتمام الدولة بقطاع التعليم، أن التعليم ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية من ناحية، ولتحقيق معنى المواطنة عن طريق تداخل فئات الشعب المختلفة من ناحية أخرى، فضلاً عن تزويد الفرد بالمهارات الفنية من ناحية ثالثة. ومن ثم يحقق المشاركة الإيجابية والفعالة في عمليات التنمية في قطاعاتها المختلفة. هذا بالاضافة إلى أن التعليم يعتبر قناة فعالة للحفاظ على الهوية الثقافية والقيم التقليدية" (٢).

ولا يتوقف تأثير التعليم عند هذا الحد، بل يتعداه إلى السلوك الاجتماعي، وهو يمثل جوهر أي نظام اجتماعي، " فالتربية مسئولة بقدر كبير عن تكوين السلوك وما يرتبط به من قيم خلقية واجتماعية، وذلك لأن أي نوع من السلوك وما يقوم عليه من التزام يمثل الدورة الدموية التي تغذي النظم : الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية...الخ. والتربية تلعب دوراً مهماً ومحورياً في هذا المجال" (٣).

2- The British Bank of the Middle East," State of Qatar", Business Profile Series, September 1985.p.5.

٣- جهينة سلطان سيف العيسي، التحديث في المجتمع المعاصر، شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، ط١، الكويت.١٩٧٩، ص ص ١١٦- ١١٧ .

١- فاروق محمد العادلي، الأنثربولوجيا التربوية، دار الكتاب الجامعي، ط١، القاهرة. ١٩٨١، ص ٢٢٣.

ولقد جاء إهتمام الدولة بالتعليم وتطويره كمياً وكيفياً ايماناً منها بأهميته في الوصول إلى القيم الإيجابية التي تواكب التطورات الحديثة والمعاصرة التي يشهدها العالم من جانب، ولأن التعليم يعتبر أحد قنوات الحراك الاجتماعي والارتقاء بالمواطن إلى أعلى الوظائف، وليس عن طريق الانتماءات القبلية أو العنصرية، والتي كانت تعتبر أحد أهم المعايير المحددة للمكانة الاجتماعية في ظل النظم القبلية التقليدية(١).

ويتضح مما سبق أن انتشار التعليم في المجتمع القطري قد أحدث تغيرات عديدة ليس فقط على مستوى القيم الاجتماعية والثقافية التقليدية، ولكن أيضاً على الصعيد الأسري والقرابي، ومن ثم على العلاقات الاجتماعية التقليدية، كما أدى انتشار التعليم أيضاً إلى تغير الأدوار والوظائف داخل الأسرة القطرية وبخاصة أدوار المرأة المتعلمة، وكذلك تغير المكانات الاجتماعية وأنماط السلطة واتخاذ القرارات على مستوى الأسرة القطرية، هذا فضلاً عن تغير المعايير والمحكات التقليدية المحددة المكانة الاجتماعية. فبعد أن كانت الانتماءات القبلية والعشائرية تمثل أهم المحددات التقليدية للمكانة الاجتماعية في المجتمع القطري التقليدي، أصبح التعليم وما يصاحبه من حراك اجتماعي ووظيفي يعد مؤشراً مهماً في هذا المجال. كما لعب التعليم أيضاً دوراً أساسياً في تغير أنماط السلوك الاجتماعي للمواطن القطري ليس فقط تجاة الأسرة والعائلة القرابية، ولكن أيضاً تجاه المجتمع وقضاياه ومشكلاته الجديدة.

وعلى صعيد آخر، أدى إرسال البعثات التعليمية للخارج وبخاصة من الشباب إلى إكسابهم قيم ثقافية جديدة أسهمت بدرجة كبيرة في تغير أنماط تفكيرهم ومن أنماط سلوكهم، فهؤلاء السباب الذين أتيح لهم الفرصة للحصول على درجات علمية من الخارج وبخاصة من الدول الأوروبية ذات الثقافات المختلفة عادوا إلى مجتمعهم بتطلعاتهم الجديدة وبالقيم الحديثة التي اكتسبوها من المجتمعات التي درسوا بها، الأمر الذي يدفعهم إلى رفض القيم التقليدية والتمسك بالقيم الحديثة، ويأتي على رأس هذه القيم: القيم الفردية والأنانية وقيم الاستهلاك، مما يؤدي إلى انهيار القيم ذات الطبيعة الجماعية. وهذا يؤكد على أن تطور

٢- أمينة عل حسين الكاظم، التحضر وأنساق القيم في المجتمع القطري، دراسة ميدانية لمدينة الدوحة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة. ١٩٨٥، ص ١٢٧.

التعليم قد صاحبه تغير ملحوظ في منظومة القيم الاجتماعية التقليدية، الأمر الذي ارتبط بظهور قيم جديدة وبخاصة لدى سباب المتعلمين، مما انعكس على سلوكهم الاجتماعي.

ومن العوامل الأخرى المهمة التي أحدثت تأثيرات واضحة في بنية المجتمع القطري وبخاصة البنية الثقافية وسائل الاعلام وبخاصة الوسائل المرئية، والتي تعتبر أحد أوجه الجوانب التي تهتم بها جهود التحديث والتنمية، ومن المعروف أن وسائل الاعلام كما أن لها جوانب إيجابية كثيرة ، فإن لها كذلك جوانب أخرى سلبية لا تؤثر على الفرد فقط، ولكن يمتد نأثيرها السلبي على الأسرة والنظم الاجتماعية والمجتمع بعامة. ومن تلك الجوانب السلبية انتشار بعض الأنماط السلوكية المنحرفة وبخاصة بين الشباب، وذلك عن طريق مايشاهدونه من أفلام ومسلسلات.

ولقد لعب الإعلام دوراً خطيراً في تشكيل الوعي الاجتماعي والثقافي، ومن ثم السلوك الاجتماعي للمواطن القطري في مرحلة التحول من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث، "حيث أحدث تأثيرات واضحة على معطيات التنشئة الاجتماعية للمواطن، ومن ثم كان الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب يشكل أهمية كبيرة بالنسبة للمواطن القطري خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وقد فاق تأثير الوسائل الإعلامية التأثير الذي أحدثه التعليم في بنية المجتمع خلال هذه المراحل، الأمر الذي فرض ضرورة أن يوظف الإعلام من أجل رفع المستوى الثقافي، وتغيير العادات الضارة، وبلورة نسق قيمي يتسم بالإيجابية، وتوجيه الانسان نحو الإنتاج، واتاحة وسائل النمو الذاتي، وربط الفرد بمشكلات مجتمعه وحماية الثقافة المحلية، وصيانة الهوية والخصوصية العربية والإسلامية من عدوان الثقافات الوافدة وبخاصة الغربية، هذا فضلاً عن توجيه المواطن وتوعيته بالمتغيرات المعاصرة والتحديات المحيطه به" (١).

ولقد صاحب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي شهدها المجتمع القطري خلال العقود الأخيرة، والتي جاءت انعكاساً لظهور النفط واستثمار جانباً كبيراً من عائداته في مشروعات البنية الأساسية(تعليم وصحة وإسكان ومرافق وخدمات أخرى)، والتي تعتبر

١- لمزيد من المعومات:

- على خليفة الكواري، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية، ط١، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.١٩٨٥، ص ١١٢.

- ضياء زاهر، القيم في العملية التربوية، ط٢، مؤسسة الخليج العربي، القاهرة. ١٩٨٦، ص ٧٢.

دعامات أساسية للتحديث والتنمية، صاحب هذه التطورات تطور في وسائل الاعلام على المستويين الكمي والكيفي. حيث تعددت الوسائل الاعلامية في المجتمع من إذاعة وتليفزيون وصحف ومجلات، أي أن المجتمع أصبح يمتلك معظم الوسائل الاعلامية المسموعة والمرئية، تلك الوسائل ساعدت على انفتاح المجتمع على العالم الخارجي، ومن ثم التعرف على العديد من الأنماط السلوكية، والأنساق الثقافية للشعوب المختلفة. وتعتبر الإذاعة والتليفزيون من أهم الوسائل التي أحدثت تأثيرات في البنية الثقافية والقيمية، وذلك من خلال مايقدم عبر شاشات التليفزيون من أعمال سواء أفلام أو مسلسلات، ولا شك في هذه التأثيرات قد اتسم بعضها بالجوانب الايجابية، بينما اتسم البعض الآخر بالجوانب السلبية، الأمر الذي أسهم في تغيير القيم والثقافة التقليدية، ومن ثم تغيير التوجهات السلوكية للمواطن القطري.

ويتضح مما سبق، أن وسائل الإعلام المختلفة قد أحدثت تأثيرات عديدة في المجتمع القطري، "وسواء كانت هذه التأثيرات سلبية أم ايجابية، فإنها قد ساعدت على هز الثقافة والقيم التقليدية، وذلك بإكساب الأفراد قيم ومعايير سلوكية مغايرة عن القيم والمعايير والسلوكيات المتعارف عليها، ومن ثم أدى ذلك إلى ظهور التباين القيمي في المجتمع، وخاصة أن جيل الشباب هم أكثر الفئات تأثراً بالقيم الجديدة التي تنشر من خلال الوسائل الإعلامية المختلفة، تلك القيم التي يجدون فيها متنفساً لهم عن الالتزام والانصياع لنسق الثقافة والقيم الخاصة بمجتمعهم الذي يحثهم دائماً على التمسك بقيم الآباء والأجداد" (١).

كما يتضح من التحليلات البنائية والثقافية (التاريخية) السابقة أيضاً أن المجتمع القطري – شأنه شأن – مجتمعات الخليج الأخرى كان مجتمعاً تقليدياً يتسم بظروف جغرافية وطبيعية ذات طابع خاص، تلك الظروف البيئية قد أسهمت بشكل واضح في تشكيل بنيته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. ومن ثم كان المجتمع يتميز بالطابع القبلي والعشائري، حيث كانت القبيلة تمثل محور الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومن ثم

---

١ - للمزيد من التفاصيل حول تأثيرات وسائل الاعلام في المجتمع القطري أنظر:

- راسم محمد الجمال، الاعلام العربي المشترك، دراسة في الاعلام الدولي الغربي، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت. ١٩٨٥، ص ص ١٠٢-١٠٣.
- فاروق مصطفى اسماعيل، التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري، عوامله وأبعاده، ندوة قضايا التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري، مركز الوثائق والدراسات الانسانية، جامعة قطر. ١٩٨٩، ص ص ١١-١٢، ص ص ٢٥-٢٨.

تتحدد وفقاً لهذه البنية القبلية منظومة القيم الثقافية والاجتماعية(العادات والتقاليد والأعراف)، والتي تحدد بدورها أنماط التفاعل والعلاقات القرابية والاجتماعية، وكذلك الأنماط السلوكية للمواطنين القطريين. ومن ثم يمكن القول إن الظروف البيئية للمجتمع قد أسهمت بدرجة واضحة في تحديد الملامح الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع خلال المراحل التاريخية المختلفة.

غير أن المجتمع قد شهد تغيرات بنائية وثقافية خلال النصف الثاني من القرن المنصرم، جاءت هذه التغيرات نتاجاً لمجموعة من العوامل والمتغيرات المتداخلة والمتفاعلة. حيث أدى ظهور النفط وارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية إلى تغيرات جذرية في البنية الاقتصادية للمجتمع، فقد تغيرت نظم الانتاج من النظم التقليدية والتي تعتمد بشكل أساسي على الرعي وصيد اللؤلؤ والزراعة غير المستقرة، إلى نظام انتاجي حديث(استخراج النفط) يعتمد بشكل أساسي على النفط والقطاعات الانتاجية الأخرى التي ارتبط ظهورها وتطورها بهذا النمط، الأمر الذي أدى إلى ظهور أنماط من الأعمال لم تكن معروفة من قبل، حيث تطلبت هذه الأعمال التخصص والخبرة الفنية والكفاءة العلمية، هذه المتطلبات أسهمت في رفع قيمة التعليم بالنسبة للمجتمع، الأمر الذي أدى بالدولة إلى الاهتمام بالتعليم في قطاعاته ومراحله المختلفة وذلك لخلق الكوادر الفنية المتخصصة للتعامل مع المعطيات الجديدة.

ومن ثم أصبح التعليم يحتل مكانة متميزة كمؤشر من مؤشرات المكانة الاجتماعية، ومن ثم شهدت المعايير والقيم التقليدية تراجعاً في تحديد المركز الاجتماعي للمواطن القطري، كم تغيرت تبعاً لذلك أيضاً طبيعة القيم التي تحكم الحياة الاقتصادية السابقة والتي كانت تعتمد على النسق القرابي والعلاقات العائلية، ومن جانب آخر، فقد ترتب على الوفرة المالية التي تحققت بفعل وتأثير النفط قد أدخلت العديد من القيم الخاصة بنمط الاستهلاك، حيث تحول المجتمع من مجتمع يعتمد بشكل أساسي على الاقتصاد المعيشي (الكفاف) إلى مجتمع استهلاكي، وذلك نتيجة لسيطرة قيم التفاخر والتظاهر في حياة أغلب الأسر القطرية، حتى على مستوى الأسر ذوي الدخول المحدودة.

هذا بالاضافة إلى اعتماد المجتمع على العمالة الوافدة والتي تنتمي إلى ثقافات مختلفة وذلك لتنفيذ مشروعات التنمية على اختلاف قطاعاتها، وما صاحب ذلك من تنوع في الثقافات والذي انعكس بشكل سلبي على منظومة القيم الثقافية التقليدية، كما أن تزايد

الاعتماد على الخدم والمربيات الأجنبيات قد أحدث تأثيرات سلبية كثيرة على منظومة القيم الاجتماعية التقليدية من ناحية وعلى الأنماط السلوكية من ناحية أخرى، وأصبحت هذه التأثيرات السلبية أكثر وضوحاً على المستوى الأسري، وبخاصة في مجال التنشئة الاجتماعية للأبناء، وما نتج عن ذلك من تأثيرات على الأبناء عاطفياً وتربوياً وصحياً واجتماعياً ونفسياً...الخ. هذا فضلاً عن تأثيرات العمالة الوافدة أيضاً على الشباب المواطنين من حيث التأثر بالعادات والتقاليد والقيم الوافدة وبخاصة من العمالة الأسيوية.

وفيما يتعلق بجهود التنمية والتحديث، فقد تبين من التحليلات السابقة الجهود التي بذلتها الدولة في هذا المجال، وذلك من خلال الخطط التنموية التي قامت بها في جميع المجالات: الصناعي والزراعي والتجاري والصحي، وفي مجال التعليم ووسائل الاعلام، تلك الانجازات أدت إلى تحول المجتمع القطري من مجتمع تقليدي بسيط إلى مجتمع حديث، مما أثر على المواطنين وبخاصة فئات الشباب من خلال تبني قيم جديدة لم تكن معروفة لدى الأجيال السابقة، الأمر الذي أدى إلى اتساع الفجوة بين جيل الأبناء والآباء، ومن ثم التباين القيمي بين الأجيال.

كما تبين أيضاً من التحليلات السابقة كيف لعب التعليم دوراً مهماً في جميع المجالات، وبخاصة على المستوى الأسري، حيث أدى التعليم إلى خلق قيم جديدة وتراجع القيم التقليدية والتي تتعلق بمحددات المكانة الاجتماعية، ومحددات الاختيار للزواج، هذا بالاضافة إلى أنه أسهم في تراجع النظم الأسرية التقليدية(الممتدة)، وظهور نمط الأسرة النووية الحديثة بكل ما تحمله من قيم ومبادئ وأخلاقيات مغايرة عن النمط التقليدي والذي كان سائداً في فترات ما قبل التحول.

ومن جانب آخر، كشفت التحليلات السابقة عن الدور الذي لعبته وسائل الاعلام المختلفة المسموعة والمرئية والمقروءة في تشكيل الوعي الاجتماعي والثقافي للمواطن القطري، ومن ثم تشكيل السلوك الاجتماعي، فضلاً عن التأثير على معطيات تنشئتهم الاجتماعية وبخاصة فئات الشباب، الذين يتأثرون بالقيم والعادات الجديدة التي تظهرها الأعمال الفنية التي تقدمها الوسائل الاعلامية وبخاصة التليفزيون، الأمر الذي أسهم في تشكيل سلوكياتهم وفقاً لما تنشره هذه الأعمال من قيم سلوكية وبخاصة أفلام العنف والأعمال الروائية، كل هذا يساعد على تكوين نماذج سلوكية مغايرة لدى الشباب، الذين يحاولون دائماً تطبيقها

وعندها يصطدم بقيم الأسرة والمجتمع مما يحدث لديه نوعاً من عدم التوازن الذي ينعكس بشكل أو بآخر على سلوكه الاجتماعي.

خامساً: الانعكاسات الاجتماعية والثقافية للعولمة على المجتمع القطري:

على الرغم من أن العوامل السابقة مجتمعة قد أحدثت تغييرات عديدة في بنية المجتمع القطري خلال العقود الأخيرة، الأمر الذي انعكس بشكل واضح على منظومة القيم الاجتماعية والثقافية، ومن ثم أنماط السلوك الاجتماعي للمواطن القطري، إلا أن التغيرات التي شهدها المجتمع – ولا يزال – خلال السنوات القليلة الماضية والتي جاءت انعكاساً للعولمة على اختلاف أبعادها وآلياتها المتعددة تفوق كثيراً التغيرات التي تعرض لها المجتمع القطري بعامة، والمواطن بخاصة خلال الفترة السابقة على ظهور العولمة.

والواقع أن المجتمعات الخليجية بعامة والمجتمع القطري بخاصة قد أفاد كثيراً من التقدم في مجالات عدة من بينها مجال الاتصال ونقل التكنولوجيا، غير أن هذه الاستخدامات بالرغم من أنها قد حملت نتائج إيجابية كثيرة، إلا أنها قد أحدثت في الوقت ذاته انعكاسات سلبية وبخاصة وسائل الإعلام على مستوى المواطن من ناحية والأسرة والمجتمع القطري من ناحية أخرى. حيث أهملت تلك الوسائل الاهتمام بحاجات المشاهدين مما جعل الكثير منهم يلجأ لالتقاط القنوات الفضائية الأجنبية، ومن ثم التأثر بما تقدمه تلك الفضائيات من برامج وأعمال، وما تنشره من قيم وأنماط سلوكية مغايرة تماماً لقيم المجتمع الأصيلة، الأمر الذي أحدث تناقضات لدى المواطن ووضعه في دائرة التقليد والمحاكاة.

"أما في مجال نقل التكنولوجيا من خلال إستيراد الوسائل التي تستخدم لتسهيل الحياة اليومية دون الإهتمام بنقل المعرفة التي تسمح بالتفكير والإبداع، فإن العمل بهذا التوجه في العقود الأخيرة قد جعل عملية الاستفادة من التقدم يصب في مجرى تكريس التبعية وقابلية الاندماج في الثقافة الغربية بعامة، والأمريكية بخاصة، وهي ثقافة ذات توجه استهلاكي في المقام الأول" ([1]). هذه العمليات قد صاحبها تغيرات في منظومة القيم الاجتماعية والثقافية

---

[1] أحمد خطابي، مقدمة القضايا الثقافية، في: قضايا اجتماعية معاصرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الامارات العربية المتحدة، ١٩٩٩، ص ص ١٣-١٤.

ومن ثم في التوجهات السلوكية، ومن ثم تغير في أنماط المعيشة وأنماط السلوك الاجتماعي للمواطن القطري.

وتشير إحدى الدراسات الحديثة التي تناولت الاستهلاك في المجتمع القطري من حيث أنماطه وثقافته إلى "أن الاعلام يعتبرمن الوسائل أو العوامل المهمة التي تروج لثقافة الاستهلاك، أو لأسلوب الحياة الاستهلاكي، وفي هذا الاطار يلعب التليفزيون دوراً أساسياً ومؤثراً. فالاعلان دائم عن السلع الجديدة، وعن فوائدها بالصورة التي تغري باستهلاكها، ولكن البعض يميل إلى إتخاذ أسلوب متميز للتعرف على السلع الجديدة، فلايشارك العامة في أخذ معلوملته الاستهلاكية من التليفزيون، وإنما يوفر لنفسه مصدراً خاصاً بهذه المعلومات مثال ذلك المجلات المتخصصة التي تصدر عن مؤسسات وشركات تهتم أساساً بالترويج للسلع" (١).

كما تؤكد الدراسة أيضاً على أن هناك ظرفين أساسيين يعتبران من العوامل المهمة أيضاً في نشر الثقافة الاستهلاكية، يتمثل **الظرف الأول** في الطبيعة الجماعية للعلاقات الاجتماعية بين البشر في المجتمع القطري، وهو الأمر الذي العلاقات الأولية(علاقات الوجه للوجه) تلعب دوراً أساسياً في الترويج لثقافة الاستهلاك ولأسلوب الحياة المرتبط بهذه الثقافة. أما **الظرف الثاني** فيتمثل في صغر حجم المجتمع، حيث تنتشر السمة الثقافية بصورة سريعة في مختلف قطاعات المجتمع، الأمر الذي يساعد على خلق تجانس واضح سواء في الثقافة الاستهلاكية أو في أسلوب الحياة ونمط المعيشة المرتبط بها بغض النظر عن فاعلية متغيرات أخرى كالنوع أوالسن أوالمستوى الاجتماعي والاقتصادي، أو التعليم أو السفر إلى الخارج. وهذا يعني أن الآخرين بالنسبة للقائم بالسلوك الاستهلاكي يلعبون دوراً في التعريف باستهلاك سلع معينة، ومن ثم التأثير على اتجاهات الفرد وسلوكه. هذا بالإضافة إلى تأثير الأصدقاء والمعارف في توجيه السلوك الاجتماعي للمواطن القطري وبخاصة سلوكه الاستهلاكي(٢).

خاتمة:

١- أحمد زايد وآخرون، الاستهلاك في المجتمع القطري...، مصدر سابق، ص ٢٦٠.

٢- المصدر نفسه، ص ص ٢٦٣-٢٦٤.

نستنتج من التحليلات السابقة أن المجتمعات الخليجية بصفة عامة، والمجتمع القطري بخاصة قد مرت بمراحل تطورية مختلفة، عكست كل مرحلة من مراحل التطور هذه ظروفاً اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية متباينة. وأن ثمة مجموعة من الخصائص والسمات العامة المشتركة اتسمت بها المجتمعات الخليجية بعامة خلال هذه المراحل التاريخية المختلفة من تلك الخصائص والسمات المشتركة: الظروف البيئية والجغرافية والمناخية، والتي انعكست بشكل واضح على طبيعة النظم الاقتصادية وأنماط الانتاج التقليدية التي تميزت بها هذه المجتمعات، حيث تجسدت هذه الظروف في سيطرة الأنشطة الاقتصادية التقليدية (الرعي والصيد والغوص على اللؤلؤ والزراعة البسيطة وتربية الماشية)، كما أن هذه الظروف الاقتصادية قد أفرزت بنية اجتماعية وثقافية قبلية تقليدية تجسدت في منظومة من العادات والتقاليد والأعراف والقيم البدوية التي شكلت بدورها أنماط العلاقات القرابية والاجتماعية، ومن ثم انعكست على أنماط السلوك الاجتماعي التقليدية. كما أن القبيلة كانت تمثل محور الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية لسكان هذه المجتمعات التقليدية خلال المراحل التاريخية المختلفة، ومن جانب آخر، يمكن القول أنه بالرغم من الخصائص العامة والمشتركة التي اتسمت بها تلك المجتمعات، إلا أن ثمة خصوصية لكل مجتمع خليجي.

كما أوضحت التحليلات السابقة أيضاً أن المجتمعات الخليجية قد شهدت تطورات ملحوظة منذ اكتشاف النفط، وما ترتب عليه من تغيرات على جميع الأصعدة: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإيكولوجية، حيث ترتب على ظهور النفط وارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية خلال السبعينيات، ارتفاع نسبة العائدات النفطية لهذه الدول، الأمر الذي مكنها من تنفيذ الخطط والبرامج التنموية في مختلف القطاعات من ناحية، وتطوير المرافق والخدمات ومشروعات البنية الأساسية من ناحية أخرى. كما أن الاهتمام بالتعليم بمختلف مراحله قد أسهم أيضاً في عملية التنمية بدور واضح. كما ارتبطت هذه التغيرات أيضاً بانفتاح المجتمعات الخليجية على العالم الخارجي على المستويين: الاقليمي والعالمي من خلال تطور نظم الاتصال والإعلام من جانب، ومن خلال الإعتماد المتزايد على العمالة الوافدة من جانب آخر. ومن ثم شهدت تلك المجتمعات خلال العقود الثلاثة الأخيرة تحولات ثقافية وقيمية انعكست بوضوح على النظم الاجتماعية وبخاصة الأسرة

الخليجية والتي شهدت تغيرات سريعة على المستويين البنائي والوظيفي، الأمر الذي أسهم في تغير أنماط العلاقات القرابية والاجتماعية ومن ثم تغيرات على المستوى السلوكي للمواطن الخليجي بعامة والمواطن القطري بخاصة.

غير أن التغيرات السريعة والمتنامية التي تعرضت – ولا تزال - لها المجتمعات الخليجية الآن وبفعل التأثيرات المختلفة للعولمة على كافة الأصعدة، وبخاصة الصعيدين الاجتماعي والثقافي تفوق كثيراً ما تعرضت له هذه المجتمعات خلال العقود الثلاثة الماضية، والتي جاءت انعكاساً لظهور النفط وتأثير المتغيرات والعوامل الأخرى. وعلى الرغم من أن العولمة قد أحدثت تأثيرات عديدة في بنية هذه المجتمعات، إلا أن هذه التأثيرات تتراوح بين الإيجابية والسلبية. ومن جانب آخر، يمكننا القول أن هذه التغيرات لا تعد بحال من الأحوال تغيرات جذرية، وأنه إذا كانت هناك قيم جديدة قد ظهرت بفعل وتأثير العولمة وبخاصة القيم الاستهلاكية، فإن ثمة قيماً أخرى تقليدية لا تزال موجودة وفعالة ومستمرة، وذلك لأن تلك القيم التقليدية تستمد وجودها واستمراريتها من البنية القبلية والتي لاتزال تحدث تأثيرات على الحياة الاجتماعية للمواطنين بشكل أو بآخر. ولذلك يمكن القول أنه إذا كانت هناك أنماط سلوكية قد ظهرت بفعل التغيرات التي أحدثتها العولمة في بنية هذه المجتمعات فلا شك في أن هناك أيضاً أنماطاً سلوكية تقليدية لاتزال موجودة. ولذلك فإن الكشف عن التغيرات التي أحدثتها العولمة في البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع القطري، ومدى انعكاس هذه التغيرات على أنماط السلوك الاجتماعي للمواطن القطري يعد مطلباً مهماً وأساسياً في الدراسة الراهنة، وهو ما سوف تركز عليه الدراسة الميدانية.

الفصل الرابع
أثر العولمة في السلوك الاجتماعي
الدراسة الميدانية

يتضمن هذا الفصل مجموعة من المحاور الرئيسية، التي تتمحور حولها نتائج الدراسة من واقع البيانات والمعطيات الميدانية، وتتمثل هذه المحاور في: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لعينة الدراسة، وتأثير العولمة على على العلاقات الأسرية والقرابية من حيث مدى تغيرها واستمراريتها، وكذلك الكشف عن مظاهر التغير في منظومة القيم الأسرية، وما يرتبط بها من أنماط سلوكية. إلى جانب التعرف على مدى تأثير الإعلام والإنترنت في السلوك الاجتماعي للمواطن القطري، فضلاً عن الكشف عن مدى تأثير العولمة على التوجهات والسلوك الاجتماعي للمواطن القطري، وكذلك الكشف عن آراء وتصورات المبحوثين حول الأساليب والوسائل التي يمكن من خلالها ترشيد السلوك الاستهلاكي للمواطن القطري، وأخيراً النتائج العامة للدراسة. ويمكننا توضيح ذلك على النحو الآتي:

أولاً: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لعينة الدراسة:

تشتمل تلك الخصائص على عدد من المتغيرات منها: السن، النوع، مكان الميلاد، محل الإقامة، الحالة الزواجية، عدد مرات الزواج، عدد الأبناء، عدد أفراد الأسرة، المستوى التعليمي، المهنة، إجمالي الدخل الشهري للأسرة، مقدار ما تنفقه الأسرة في المجالات المختلفة، نوع السكن، ملكية السكن، وما إذا كان المسكن مستقل أم مشترك، ويمكننا الكشف عن تلك الخصائص على النحو التالي:

١- السن:

تكشف البيانات الميدانية الخاصة بتوزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير السن عن أن الفئة العمرية(أقل من ٢٥ سنة)، قد جاءت في المرتبة الأولى، حيث بلغت نسبتها ٤٤,٣% من إجمالي العينة، تليها الفئة العمرية(٢٥-أقل من ٣٥)، بنسبة ٢٥,٣%، ثم الفئة العمرية(٣٥-أقل من ٤٥)، حيث بلغت نسبتها ١٧,٨%، ثم الفئة العمرية(٤٥- أقل من ٥٥) بنسبة ١١,٥%، أما الفئة العمرية(٥٥ سنة فأكثر)، فلم تتجاوز نسبتها ١,١% فقط من إجمالي العينة. ويتضح ذلك من البيانات الموضحة بالجدول التالي:

جدول رقم(١) يوضح
توزيع العينة طبقاً لفئات السن

فئات السن	ك	%
أقل من ٢٥سنة	٧٧	٤٤,٣
٢٥- أقل من ٣٥	٤٤	٢٥,٣
٣٥- أقل من ٤٥	٣١	١٧,٨
٤٥- أقل من ٥٥	٢٠	١١,٥
٥٥ سنة فأكثر	٢	١,١
الإجمالى	١٧٤	١٠٠

نستنتج من البيانات الواردة بالجدول السابق أن الغالبية العظمى لعينة الدراسة قد جاءت ضمن الفئات العمرية التي تمثل فئات الشباب، وبخاصة الفئات الثلاثة الأولى كما هو موضح بالجدول السابق، حيث بلغ إجمالي نسبة هذه الفئات العمرية الثلاثة ٨٧,٤% من إجمالي العينة، بينما لم تتجاوز نسبة من تتجاوز أعمارهم أكثر من خمسة وأربعون سنة ١٢,٦% فقط من إجمالي العينة. وهو الأمر الذي يمكن أن يؤثر على إتجاهاتهم وتصوراتهم حول الإنعكاسات الإيجابية والسلبية التي أفرزتها العولمة في السلوك الاجتماعي للمواطن القطري كما سيتضح بعد ذلك.

٢- النوع:

تكشف بيانات الدراسة الميدانية عن أن توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير النوع، قد جاء على النحو التالي: بلغت نسبة الذكور من مختلف الفئات العمرية والمهنية والتعليمية ٥٣,٤% من إجمالي العينة، بينما بلغت نسبة الإناث في المستويات ذاتها ٤٦,٦%.ويتضح ذلك من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم(٢) يوضح
توزيع العينة طبقاً للنوع

النوع	ك	%
ذكر	٩٣	٥٣,٤
أنثى	٨١	٤٦,٦
الإجمالى	١٧٤	١٠٠

وعلى الرغم من أن النسبتين متقاربتين من حيث إجمالي كل منهما، إلا أنه من المتوقع أن تكشف التحليلات الميدانية عن إختلافات وفروق بين الجنسين فيما يتعلق بالمحاور الأساسية التي تتضمنها الدراسة الميدانية، وسوف يتم الكشف عن تلك الفروق والاختلافات فيما بعد.

٣- مكان الميلاد:

تكشف البيانات الميدانية الخاصة بمكان الميلاد عن أن الأغلبية العظمي من أفراد العينة قد ولدوا في مدينة الدوحة، حيث بلغت نسبة هذا المتغير ٩٠,٢% من إجمالي العينة، بينما جاءت نسبة الذين ولدوا في القاهرة والبحرين متساوية ١,٧% لكل منهما، وكذلك الحال بالنسبة للمتغيرات الثلاثة الأخرى الواردة بالجدول(لبنان، دمشق، الولايات المتحدة الأمريكية) حيث بلغت نسبة كل منها ٠,٦%، أما نسبة المبحوثين الذين لم يجيبوا على هذا السؤال(غير مبين)، فقد بلغت ٤,٦%. ويتضح ذلك من البيانات المبينة بالجدول التالي:

جدول رقم(٣) يوضح
توزيع العينة طبقاً لمكان الميلاد

مكان الميلاد	ك	%
الدوحة	١٥٧	٩٠,٢
القاهرة	٣	١,٧

البحرين	٣	١,٧
لبنان	١	٠,٦
دمشق	١	٠,٦
الولايات المتحدة الأمريكية	١	٠,٦
غير مبين	٨	٤,٦
الإجمالى	١٧٤	١٠٠

٤- مكان الإقامة:

تكشف بيانات الدراسة الميدانية أيضاً عن أن الأغلبية العظمى من عينة الدراسة تقيم في مدينة الدوحة، حيث بلغت نسبتهم ٨٦,٨% من إجمالي العينة، بينما جاءت نسبة المبحوثين الذين يقيمون خارج مدينة الدوحة ١٢,٦، وأن نسبة المتغير الأخير(غير مبين)، قد بلغت فقط ٠,٦%. وتؤكد البيانات الواردة بالجدول التالي ذلك.

جدول رقم(٤) يوضح
توزيع الحالات طبقاً لمحل الإقامة

محل الإقامة	ك	%
الدوحة	١٥١	٨٦,٨
خارج الدوحة	٢٢	١٢,٦
غير مبين	١	٠,٦
الإجمالى	١٧٤	١٠٠

٥- الحالة الزواجية:

تكشف معطيات الدراسة الميدانية عن أن نسبة المتزوجين على مستوى عينة الدراسة(ذكور وإناث)، قد بلغت ٦٦,٧% من إجمالي العينة، وقد إحتلت هذه النسبة المرتبة الأولى، بينما بلغت نسبة غير المتزوجين على مستوى العينة ٣١,٦%، في

حين جاءت نسبة المطلقين محدودة، حيث لم تتجاوز ١,٧% من إجمالي عينة الدراسة، والبيانات الواردة بالجدول التالي توضح ذلك.

جدول رقم(٥) يوضح
توزيع العينة طبقاً للحالة الزواجية

الحالة الزواجية	ك	%
أعزب	٥٥	٣١,٦
متزوج	١١٦	٦٦,٧
مطلق	٣	١,٧
الإجمالى	١٧٤	١٠٠

٦- عدد مرات الزواج:

أوضحت بيانات الدراسة الميدانية فيما يتعلق بعدد مرات الزواج، أن الأغلبية العظمى من عينة الدراسة على مستوى الجنسين قد جاءت في فئة(واحدة)، حيث بلغت نسبتها ٩٦,٦%، أما نسبة المتزوجين للمرة الثانية فلم تتجاوز ٣,٤%. وهو الأمر الذي يشير إلى أن ظاهرة تعدد مرات الزواج، والتي كانت تمثل في مراحل سابقة سمة أساسية من سمات المجتمعات الخليجية بعامة، والمجتمع القطري قد شهدت تراجعاً في السنوات الأخيرة بفعل تأثير المتغيرات المختلفة المحلية والإقليمية والعالمية، وذلك نتيجة لتغير منظومة القيم الاجتماعية التقليدية، التي كانت تدعم وتشجع على ذلك. ويمكن توضيح ذلك من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم(٦) يوضح
توزيع العينة طبقاً لعدد مرات الزواج

العدد	ك	%
واحدة	١١٢	٩٦,٦
إثنتان	٤	٣,٤

الإجمالى	١١٦	١٠٠

٧- عدد الأبناء:

أوضحت بيانات الدراسة الميدانية فيما يتعلق بعدد الأبناء الذكور والإناث على مستوى عينة الدراسة عن وجود بعض الفروق البسيطة، حيث بلغت نسبة الأبناء الإناث عند متغير العدد(١-٢) ٥٥,٥%، بينما بلغت نسبة الأبناء الذكور عند ذات المتغير ٥٢,٩%، وكذلك الحال بالنسبة للمتغير الثاني(٣-٤)، حيث بلغت نسبة الأبناء الذكور ٢٤,٤%، والأبناء الإناث ٢١,٠%. وكذلك الحال أيضاً فيما يتعلق بالمتغير الثالث(٥-٦)، حيث بلغت نسبة الأبناء الإناث ٥,٩%، والأبناء الذكور ٥,٠%، أما نسبة الإستجابات التي جاءت في متغير(غير مبين)، فقد بلغت ١٦,٨%. والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم(٧) يوضح
توزيع العينة طبقاً لعدد الأبناء

العدد	الأبناء الذكور		الأبناء الإناث	
	ك	%	ك	%
١ - ٢	٦٣	٥٢,٩	٦٦	٥٥,٥
٣ – ٤	٢٩	٢٤,٤	٢٥	٢١,٠
٥ – ٦	٦	٥,٠	٧	٥,٩
أكثر من ٧	٠	٠	١	٠,٨
غير مبين	٢١	١٧,٦	٢٠	١٦,٨
الإجمالى	١١٩	١٠٠	١١٩	١٠٠

٨- عدد أفراد الأسرة:

فيما يتعلق بإجمالي عدد أفراد الأسرة، كشفت بيانات الدراسة الميدانية أن إجمالي نسبة الأسر التي يتراوح عددها بين ٦-١٠ أفراد، قد إحتلت المرتبة الأولي، حيث بلغت هذه النسبة ٤٤,٨%، بينما بلغت نسبة الأسر التي يتراوح عدد أفرادها ما بين ١-٥ أفراد ٣٥,٦%، وأن الأسر التي يزيد عدد أفرادها عن أحد عشرة فرداً قد بلغت

نسبتها ٤,٠ %. أما نسبة الذين لم يجيبوا على هذا التساؤل، فقد بلغت ١٥,٥%. ويتضح ذلك من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم(٨)
توزيع العينة طبقاً
لإجمالى عدد أفراد الأسرة

العدد	ك	%
١ ـ ٥	٦٢	٣٥,٦
٦ ـ ١٠	٧٨	٤٤,٨
١١ فأكثر	٧	٤,٠
غير مبين	٢٧	١٥,٥
الإجمالى	١٧٤	١٠٠

نستنتج من البيانات السابقة أن نمط الأسرة المتوسطة الحجم هو النمط الأكثر إنتشاراً على مستوى عينة الدراسة، مما يعني أن ثمة تغيرات قد شهدتها منظومة القيم الاجتماعية التقليدية، وبخاصة تلك التي تتعلق بكثرة الإنجاب، تلك التغيرات القيمية لا شك أنها تعد إنعكاساً لمجموعة من العوامل والظروف المجتمعية: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، والتي إنعكست بشكل واضح خلال السنوات الأخيرة على إتجاهات المواطن القطري، ومن على سلوكه الاجتماعي، وبخاصة تجاه عملية الإنجاب.

٩- المستوى التعليمي:

تعكس بيانات الدراسة الميدانية الخاصة بالمستوى التعليمي لعينة الدراسة مدى التطور الذي شهده المجتمع القطري خلال السنوات الأخيرة، وبخاصة في مجال التعليم، حيث جاء متغير التعليم الجامعي في المرتبة الأولى، وقد بلغت نسبته ٦٦,١% من إجمالي عينة الدراسة، يليه متغير الدراسات العليا، وقد بلغت نسبته ٢٣,٠%، أما نسبة الحاصلين على مؤهل فوق المتوسط، فقد بلغت نسبتهم ٨,٠%،

في حين تساوت نسبة الحاصلين على الإبتدائية والإعدادية والمتوسط، ومن يعرفون القراءة والكتابة؛ حيث بلغت نسبة كل متغير منها ٠,٦%. والبيانات الواردة بالجدول التالي تؤكد على ذلك.

جدول رقم(٩)
توزيع الحالات طبقاً للمستويات التعليمية

المستويات التعليمية	ك	%
يقرأ ويكتب	١	٠,٦
ابتدائية	١	٠,٦
إعدادية	١	٠,٦
تعليم متوسط	١	٠,٦
تعليم قبل الجامعى	١٤	٨,٠
تعليم جامعى	١١٥	٦٦,١
دراسات عليا	٤٠	٢٣,٠
غير مبين	١	٠,٦
الإجمالى	١٧٤	١٠٠

١٠- المهنة:

كشفت معطيات الدراسة الميدانية عن تنوع في مهن المبحوثين، حيث بلغت نسبة الوظائف المهنية (محامي، طبيب، مهندس، مدرس) ٣١,٠% من إجمالي العينة، تليها فئة طلاب الجامعة، حيث بلغت نسبتهم ١٨,٤%، ثم مهنة أستاذ جامعي ١٧,٢%، أما مهنة موظف، فقد بلغت ١٥,٥%، وكذلك بلغت نسبتي فئة المتقاعدين(على المعاش)، وفئة التجار ورجال الأعمال ٥,٧% لكل منهما. أما فئة كبار المسئولين (وزير،وكلاء الوزارة، فقد بلغت نسبتهم الإجمالية ٣,٥%، وأخيراً بلغت نسبة العمال ٠,٦% من إجمالي العينة. والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم(١٠) يوضح
توزيع العينة طبقاً للمهن

المهنة	ك	%

وزير	١	٠,٦
وكيل وزارة	٥	٢,٩
دكتور فى الجامعة	٣٠	١٧,٢
مدرس / طبيب / مهندس	٥٤	٣١,٠
رجل أعمال / تاجر	١٠	٥,٧
موظف	٢٧	١٥,٥
طالب فى الجامعة	٣٢	١٨,٤
عامل	١	٠,٦
متقاعد / على المعاش	١٠	٥,٧
غير مبين	٤	٢,٣
الإجمالى	١٧٤	١٠٠

نستنتج من البيانات الواردة بالجدول السابق أن تنوع مهن المبحوثين من حيث تخصصاتهم ومستوياتهم التعليمية ربما ينعكس بشكل واضح على تصوراتهم وآرائهم فيما يتعلق بظاهرة العولمة وتأثيراتها المختلفة(الإيجابية والسلبية) على المواطن القطري، وبخاصة في مجال القيم الاجتماعية والسلوك الاجتماعي، كما سيتضح بعد ذلك.

١١- إجمالي الدخل الشهري:

كشفت التحليلات الإحصائية لمعطيات الدراسة الميدانية، عن تنوع وتباين في مستويات الدخول الشهرية للمبحوثين بمصادرها المختلفة(الراتب الشهري، الدخل من التجارة، الدخل من المزارع، العقارات، محلات تأجير السيارات، الأعمال الإضافية)، حيث أوضحت إستجابات المبحوثين وعددهم(١٤٦ مبحوث) من واقع البيانات الإجمالية للدخل أن نسبة من يتراوح إجمالي دخولهم ما بين ١٠٠٠٠: أقل من ١٥٠٠٠، قد جاءت في المرتبة الأولى بنسبة ٢٢,٦% من إجمالي العينة، تليها فئة الدخل من ٥٠٠٠: أقل من ١٠٠٠٠، وذلك بنسبة ٢١,٢%، ثم فئة الدخل من ١٥٠٠٠: أقل من ٢٠٠٠٠ بنسبة ١٧,١%، أما المبحوثين الذين تتراوح دخولهم ما بين ٢٠٠٠٠: أقل من ٢٥٠٠٠، فقد بلغت نسبتهم ١٣,٠%، في حين بلغت نسبة

المبحوثين الذين تتراوح دخولهم ما بين (٣٠٠٠٠: أقل من ٣٥٠٠٠) ٧,٥%، وكذلك بلغت نسبة المبحوثين الذين تتراوح دخولهم ما بين(٢٥٠٠٠: أقل من ٣٠٠٠٠) ٦,٨%، ونسبة من تزيد دخولهم عل (٤٠٠٠٠) ٥,٥%، ونسبة من تتراوح دخولهم ما بين(٣٥٠٠٠: أقل من ٤٠٠٠٠) ٤,١%، وأخيراً جاءت نسبة المبحوثين الذين تقل دخولهم الإجمالية عن(٥٠٠٠) منخفضة، حيث لم تتجاوز ٢,١% من إجمالي العينة. ويمكن توضيح ذلك من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم(١١) يوضح
توزيع العينة طبقاً لإجمالى الدخل الشهري

الدخل	ك	%
أقل من ٥٠٠٠	٣	٢,١
٥٠٠٠-	٣١	٢١,٢
١٠٠٠٠-	٣٣	٢٢,٦
١٥٠٠٠-	٢٥	١٧,١
٢٠٠٠٠-	١٩	١٣,٠
٢٥٠٠٠-	١٠	٦,٨
٣٠٠٠٠-	١١	٧,٥
٣٥٠٠٠-	٦	٤,١
٤٠٠٠٠ فأكثر	٨	٥,٥
الإجمالى	١٤٦	١٠٠

نستنتج من التحليلات السابقة أن ثمة تنوعاً وتبايناً في مستويات الدخول الإجمالية للمبحوثين، الأمر الذي يعبر عن التنوع والتباين في المستويات التعليمية والمهنية من ناحية، ومستويات المعيشة من ناحية أخرى، فضلاً عن التنوع في الظروف المادية والاقتصادية. ولا شك في أن هذا التباين في الظروف المادية والمعيشية ينعكس بشكل أو بآخر على تصوراتهم آرائهم فيما يتعلق بقضايا الدراسة ومحاورها الأساسية ، كما سيتضح فيما بعد من خلال معطيات الدراسة

١٢- إجمالي الإنفاقات الشهرية للأسرة:

تتضمن الإنفاقات الشهرية للأسرة عدداً من البنود تتمثل في: الإنفاق على الطعام، الملبس، تعليم الأبناء، العلاج، السيارات، السفر، الفسح والترفيه، الهواتف المتحركة، الخدم والمربيات، الولائم، الإنترنت)، ولقد كشفت بيانات الدراسة الميدانية من واقع إستجابات المبحوثين وعددهم(١٥٥ مبحوث) عن تنوع وتباين مستوى الإنفاق على هذه البنود على مستوى عينة الدراسة، ويمكننا الكشف عن إجمالي الإنفاقات الشهرية على هذه البنود بشكل عام من خلال البيانات الواردة بالجدو التالي:

جدول رقم(١٢) يوضح
توزيع العينة طبقاً لإجمالى الإنفاق الشهري

الإنفاق	ك	%
أقل من ٥٠٠٠-	٣١	٢٠,٠
٥٠٠٠-	٤٥	٢٩,٠
١٠٠٠٠-	٤٨	٣١,٠
٢٠٠٠٠-	١٢	٧,٧
٣٠٠٠٠-	٧	٤,٥
٤٠٠٠٠-	٤	٢,٦
٥٠٠٠٠ فأكثر	٨	٥,٢
الإجمالى	١٥٥	١٠٠

تكشف البيانات الواردة بالجدول السابق عن التفاوت والتباين بين المبحوثين فيما يتعلق بحجم الإنفاقات الشهرية، حيث نسبة المبحوثين الذين يتراوح إنفاقاتهم الشهرية(١٠٠٠٠: أقل من ٢٠٠٠٠) في المرتبة الأولى، وبلغت ٣١,٠%، تليها الإنفاقات الشهرية التي تتراوح ما بين(٥٠٠٠: أقل من ١٠٠٠٠)، والتي بلغت نسبتها ٢٩,٠%، ثم الفئة(أقل من ٥٠٠٠) بنسبة ٢٠,٠%، ثم الفئة من(٢٠٠٠٠: أقل من ٣٠٠٠٠) بنسبة ٧,٧%، أما المبحوثين الذين تزيد إنفاقاتهم الشهرية عن(٥٠٠٠٠) فلم تتجاوز نسبتهم ٥,٢%، في حين بلغت نسبة المبحوثين الذين يتراوح إجمالي إنفاقاتهم الشهرية ما بين(٣٠٠٠٠: أقل من ٤٠٠٠٠) فقد بلغت ٤,٥% من إجمالي

العينة، وأخيراً جاءت نسبة الفئة التي يتراوح إجمالي إنفاقاتها الشهرية من(٤٠٠٠٠: أقل من ٥٠٠٠٠)، حيث بلغت ٢,٦%.

نستنتج من ذلك أن إجمالي المبحوثين الذين تتراوح إنفاقاتهم الشهرية ما بين(٥٠٠٠:أقل من ٢٠٠٠٠)، تمثل أعلى نسبة، حيث بلغت ٦٠,٠% من إجمالي العينة، بينما بلغت النسبة الإجمالية للمبحوثين الذين تزيد إنفاقاتهم الشهرية عن ٢٠٠٠٠، ٢٠% من إجمالي العينة، وهي نسبة مساوية لنسبة المبحوثين الذين تبلغ إنفاقاتهم أقل من ٥٠٠٠ شهرياً.

وفيما يتعلق بتوزيع هذه الإنفاقات الشهرية على بنود الإنفاق الموضحة سابقاً، فيمكننا الكشف عنها تفصيلياً من البيانات الواردة بالجداول المرفقة بالملاحق على النحو التالي:

* فيما يتعلق **بالإنفاق على الطعام**، تؤكد البيانات الميدانية على التباين والاختلاف بين المبحوثين في مستويات الإنفاق في هذا المجال، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين ينفقون شهرياً(٢٠٠٠: أقل من ٣٠٠٠) على الطعام ٢٦,٨%، تليها نسبة الذين تبلغ إنفاقاتهم من(١٠٠٠: أقل من ٢٠٠٠) ٢٤,٢%، ثم الذين ينفقون من(٣٠٠٠: أقل من ٤٠٠٠) ٢٠,٣%، ثم الفئة التي تبلغ إنفاقاتها أقل من(١٠٠٠)، حيث بلغت نسبتها ١١,١%، ثم الفئة التي تتراوح إنفاقاتها أكثر من(٥٠٠٠)، حيث بلغت نسبتها ٩,٢%، وأخيراً الفئة التي تتراوح إنفاقاتها من(٤٠٠٠: أقل من ٥٠٠٠) بنسبة ٨,٥ من إجمالي العينة(*)

* فيما يتعلق **بالإنفاق على الملبس**، تكشف البيانات الميدانية أن النسبة الإجمالية للمبحوثين الذين تتراوح إنفاقاتهم على الملبس ما بين(٥٠٠: ٣٠٠٠) قد بلغت ٨٥,٧% من إجمالي العينة، في حين بلغت النسبة الإجمالية للمبحوثين الذين تتراوح إنفاقاتهم على الملبس من(٤٠٠٠: أكثر من ٥٠٠٠) شهرياً ٨,١%، أما النسبة الإجمالية للمبحوثين الذين يقل إنفاقهم الشهري على الملابس عن (٥٠٠)، فلم تتجاوز ٦,١% من إجمالي العينة(**).

وهذا يعني أن أن معدل إنفاق المواطن القطري في مجال شراء الملابس يعتبر مرتفعاً إلى حد كبير، الأمر الذي يؤكد على سيطرة النزعات الإستهلاكية، ومن ثم السلوك الإستهلاكي.

* أما فيما يتصل بمقدار ما ينفقه المبحوثين على **تعليم الأبناء**، فقد كشفت بيانات الدراسة الميدانية أن نسبة المبحوثين الذين ينفقوق ما بين ١٠٠٠: أقل من ٢٠٠٠ على تعليم أبنائهم، قد بلغت ٢٥,٦ %، أما الذين ينفقون ما بين ٢٠٠٠:٣٠٠٠، فقد بلغت نسبتهم ١٨,٣ %، في حين تساوت النسبة على مستوى الفئين(٣٠٠٠:أقل من ٤٠٠٠)، و(٦٠٠٠ فأكثر، حيث بلغت ١٣,٤ %. أما فئة المبحوثين الذين ينفقون على تعليم أبنائهم(٥٠٠٠: أقل من ٦٠٠٠)، فقد بلغت نسبتهم ١٢,٢ % من إجمالي العينة، أما الذين ينفقون على تعليم أبنائهم أقل من ١٠٠٠ ريال، فقد بلغت نسبتهم ١١,٠ %، وأخيراً نسبة الذين ينفقون ما بين(٤٠٠٠: أقل من ٥٠٠٠ ريال)، فلم تتجاوز ٦,١ %(***).

(*) أنظر الملاحق، الجدول رقم(١).

(**) أنظر: الملاحق، الجدول رقم(٢).

(***) أنظر: الملاحق، الجدول رقم(٣).

وهذا يعني أن نسبة مرتفعة من المبحوثين ينفقون مبالغ عالية على تعليم أبنائهم؛ حيث بلغت النسبة الإجمالية للمبحوثين الذين ينفقون ما بين(١٠٠٠: ٣٠٠٠ ريال) شهرياً على تعليم الأبناء حوالي٥٧,٣% من إجمالي العينة، هذا بالإضافة إلى الفئة التي تنفق أكثر من ٦٠٠٠ريال شهرياً، والتي بلغت ١٢,٢%. ومن ثم يمكننا القول أن المجتمع القطري - شأنه شأن - المجتمعات العربية والخليجية الأخرى، قد شهد في السنوات الأخيرة تطوراً واضحاً في مجالات التعليم المختلفة، حيث إرتبط هذا التطور بارتفاع ملحوظ في نفقات وتكاليف التعليم، وبخاصة التعليم الخاص، فضلاً عن الإنتشار الواسع لظاهرة الدروس الخصوصية.

* وفيما يتعلق بالإنفاق على **الهواتف المتحركة**، فقد أوضحت بيانات الدراسة الميدانية أن النسبة الإجمالية للمبحوثين الذين ينفقون من(٥٠٠: ٢٠٠٠ ريال) شهرياً على الهواتف المتحركة سواء في مجال الشراء، أم الإستبدال، أم دفع الفواتير....وغير ذلك، قد بلغت هذه النسبة ٧٤,٦% من إجمالي العينة(*). مما يشير إلى سيطرة النزعات الإستهلاكية، ومن ثم السلوك الإستهلاكي، وهذه الظاهرة أضحت تمثل الآن من بين أهم الظواهر التي أفرزتها العولمة، وبخاصة في مجال تطور تكنولوجيا الإتصال، لما لها من إنعكاسات سلبية كثيرة ليس فقط على المستوى الاقتصادي، ولكن أيضاً على المستويين الاجتماعي والثقافي.

* وفيما يتعلق بمقدار ما ينفقه المبحوثين على **الخدم والمربيات**، أوضحت البيانات الميدانية أن النسبة الإجمالية للمبحوثين الذين ينفقون ما بين(٥٠٠: ٢٠٠٠ ريال) شهرياً على الخدم والمربيات قد بلغت حوالي ٨٧,٢% من إجمالي عينة الدراسة(**). وعلى الرغم من تباين النسبة المئوية الخاصة بكل متغير من متغيرات الإنفاق الموضحة بالجدول، إلا أن النسبة الإجمالية للإنفاق تعتبر مرتفعة جداً، مما

(*) أنظر الملاحق، الجدول رقم(٤).

(**) أنظر: الملاحق، الجدول رقم(٥).

يؤكد على أن المجتمع القطري يعد مجتمعاً إستهلاكياً، وأن الإعتماد المتزايد على الخدم والمربيات، لا يعد فقط مظهراً إجتماعياً، وإنما أصبح يمثل نمطاً للحياة والمعيشة، حيث لم تعد الأسرة القطرية بإمكانها التخلي عن هذه الفئات في مجال الأعمال الأسرية والمنزلية، والخطير في هذا الأمر، أن هذا الإعتماد المتزايد على هذا النمط من العمالة، قد أحدث تغيرات عديدة في مجال الأدوار الأسرية، وبخاصة أدوار المرأة والرجل.

* ومن الظواهر اللافتة للنظر أيضاً تزايد حجم الإنفاق على **الولائم**، حيث تشير البيانات الميدانية إلى أن النسبة الإجمالية للمبحوثين الذين ينفقون ما بين(٥٠٠: ٣٠٠٠ ريال) شهرياً على الولائم قد بلغت ٩١,٥% من إجمالي العينة(*).

* وفيما يتعلق بمقدار ما ينفقه المبحوثين على **الإنترنت**، فقد كشفت بيانات الدراسة الميدانية أن النسبة الإجمالية للمبحوثين الذين ينفقون ما بين(١٠٠: ١٠٠٠ ريال فأكثر) على الإنترنت شهرياً، قد بلغت ٩٧,١% من إجمالي العينة(**). وهذا يعني أن الإنترنت كآلية من آليات العولمة أضحت تمثل إحدى أهم وأخطر الوسائل التي تؤثر في تشكيل الوعي الاجتماعي والثقافي، ومن ثم تحدث تأثيرات عديدة على المستوى السلوكي للمواطن القطري، وهو الأمر الذي سوف تكشف عنه الدراسة لاحقاً.

* أما عن **نوع المسكن**، فقد أوضحت البيانات الميدانية أن نمط(الفيلات)، هو النمط الأكثر إنتشاراً على مستوى عينة الدراسة، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يقيمون في فيلات ٦٤,٩% من إجمالي العينة، يليه نمط المسكن الشعبي، حيث

(*) أنظر: الملاحق، الجدول رقم(٦).
(**) أنظر الملاحق، الجدول رقم(٧).

بلغت نسبته ٢٠,٧%، أما نمط البيت العربي، فقد جاء في المرتبة الثالثة بنسبة ١٠,٣%، بينما جاءت نسبة المبحوثين الذين يقيمون في شقة ضعيفة، حيث لم تتجاوز ٣,٤%، وأخيراً نسبة من يقيمون في قصر ٠,٦% من إجمالي العينة(*). ونستنتج منذلك أن ثمة أنماطاً سكنية متباينة، على الرغم من سيطرة وإنتشار نمط الفيلات، الأمر الذي يعكس تباين المستويات الاجتماعية والاقتصادية للمبحوثين من ناحية، مما ينعكس على توجهاتهم وأنماط سلوكهم الاجتماعي من ناحية أخرى.

* كما كشفت البيانات الميدانية أيضاً الخاصة **بملكية المسكن**، أن نمط المسكن الملك هو النمط الأكثر إنتشاراً على مستوى عينة الدراسة، حيث بلغت نسبته ٦٩,٠%، يليه نمط المسكن الحكومي، وقد بلغت نسبته ١٧,٨%، وأخيراً نمط المسكن الإيجار، حيث بلغت نسبته ١٣,٢%(**).

هذا يعني أن نمط المسكن الملك هو الأكثر إنتشاراً، وربما يرجع ذلك إلى أن الدولة تمنح المواطنين الأراضي، مع إعطائهم كافة التسهيلات للبناء، على الرغم من وجود أنماط سكنية أخرى تتمثل في الإيجار والسكن الحكومي.

وفيما يتعلق **بنمط الإقامة في المسكن**، فقد أوضحت البيانات أن نمط الإقامة المستقل هو النمط الأكثر إنتشاراً على مستوى عينة البحث، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يقيمون في مساكن مستقلة ٧٥,٣% من إجمالي العينة، يليه نمط المسكن المشترك، حيث بلغت نسبته ٢٣,٦%(***). وهذا يعني أن ثمة تغيرات تشهدها الأسرة القطرية منها: إنتشار نمط الأسرة النووية، وتراجع الأنماط التقليدية للأسرة، وبخاصة الأسرة الممتدة، والتي كان من أبرز خصائصها وسماتها المعيشة المشتركة في مسكن الأسرة. غير أن هذه التغيرات ليست – بحال من الأحوال –

(*) أنظر الملاحق، الجدول رقم(٨).
(**) أنظر: الملاحق، الجدول رقم(٩).
(***) أنظر: الملاحق، الجدول رقم(١٠).

تغيرات جذرية، حيث تشير البيانات الميدانية إلى إستمرار النمط التقليدي متمثلاً في المسكن المشترك بالنسبة الموضحة عاليه.

وحول التوجهات السلوكية للمبحوثين فيما يتعلق **بالرغبة في تغيير المسكن الحالي**، أوضحت البيانات الميدانية أن ٥٩,٨% من إجمالي العينة ليس لديهم الرغبة في تغيير مسكنهم الحالي، بينما بلغت نسبة من لديهم هذه الرغبة ٤٠,٢%(*). أما عن المبررات التي قدمها المبحوثين الذين أبدوا **الرغبة في تغيير مسكنهم الحالي**، فقد جاءت متعددة ومتنوعة، ويمكننا ترتيبها وفقاً لأهميتها على النحو التالي: ضيق المسكن الحالي بنسبة ٤٥,٧%، الرغبة في المسكن الملك بنسبة ٣٤,٣%، الرغبة في الإستقلال بنسبة ٢٨,٦%، عدم ملاءمة الحي السكني ١٤,٣%، وأخيراً أن المسكن لا يناسب مركز الأسرة الاجتماعي ٤,٣%(**).

ثانياً: العولمة وتأثيراتها على أنماط السلوك الاجتماعي:

يشتمل هذا المحور على مجموعة من العناصر التي ترتبط بمظاهر التأثير الناتجة عن العولمة على أنماط السلوك الاجتماعي للمواطن القطري، وتتمثل تلك العناصر في: مدى السماع عن العولمة، وصادر ذلك، مفهوم العولمة من وجهة نظر المواطن القطري، ومدى تأييده للعولمة أو رفضها، ومدى معرفة المواطن بالآثار المترتبة على العولمة، ومدى وعي المواطن بتراجع دور الدولة في ظل هيمنة العولمة، وأسباب هذا التراجع من وجهة نظره، الكشف عن مدى تأثير العولمة في أنماط سلوك الأفراد في الدول النامية من وجهة نظر المواطن القطري، وجهات نظر المبحوثين في أهم مخاطر العولمة، وما إذا كانت هناك علاقة بين العولمة والثقافة، وأبعاد تلك العلاقة، وكذلك الكشف عن وجهات نظر المبحوثين حول تأثير

(*) أنظر الملاحق، الجدول رقم(١١).
(**) أنظر: الملاحق، الجدول رقم(١٢).

العولمة على الثقافة المحلية، ومدى وجود أنماط سلوكية جديدة نتيجة لإنتشار ثقافة العولمة، وماهي هذه السلوكيات الجديدة. وأخيراً وجهات نظر المبحوثين حول طبيعة العلاقات الأسرية، ومدى التغير الذي تعرضت له في ظل سيطرة العولمة، والمظاهر السلوكية التي تؤكد على إستمرار العلاقات التقليدية، وتلك التي تؤكد تغير هذه العلاقات بفعل وتأثير العولمة. ويمكننا توضيح ذلك على النحو التالي:

١- مدى سماع المبحوثين عن العولمة:

فيما يتعلق بمدى سماع المبحوثين عن العولمة، كشفت البيانات الميدانية عن أن الأغلبية العظمى من المبحوثين قد سمعوا عن العولمة، حيث بلغت نسبتهم ٩٤,٨%، بينما ٥,٢% فقط من إجمالي العينة قد أفادوا بأنهم لم يسمعوا عن العولمة. ويتضح ذلك من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم(١٣) يوضح
توزيع العينة طبقاً للسمع عن العولمة

المتغيرات	ك	%
نعم	١٦٥	٩٤,٨
لا	٩	٥,٢
الإجمالى	١٧٤	١٠٠

وفيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين مهنة المبحوثين ومدى سماعهم عن العولمة، فقد كشفت التحليلات الاحصائية عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين عند مستوى معنوية ٠,٠٠١، وذلك بالنسبة لمتغير(لا)، وقد جاءت هذه الفروق لصالح فئة المتقاعدين(على المعاش) بنسبة ٢٠,٠%، تليها فئة موظف بنسبة ١١,١%، وأخيراً فئة الطلاب الجامعيين. كما كشفت البيانات أيضاً عن وجود إتفاق عام بين المبحوثين فيما يتعلق بسماعهم عن العولمة، بالرغم من تباين واختلاف النسب المئوية التي تؤكد ذلك بالنسبة لكل فئة مهنية. ويمكننا توضيح ذلك من البيانات الواردة بالجدول رقم(١٣) المبين بالملاحق.

٢- مصادر السماع عن العولمة:

كشفت إستجابات المبحوثين وعددهم(١٦٥ مبحوث)، عن مجموعة من المصادر التي شكلت معرفتهم وسماعهم عن العولمة، وقد جاء ترتيب هذه المصادر وفقاً لأهميتها من وجهة نظرهم على النحو التالي: وسائل الإعلام بنسبة ٩٥,٢%، القراءة عن العولمة بنسبة ٥٤,٥%، من الأصدقاء بنسبة ٢٩,٧%، وأخيراً من خلال الإنترنت بنسبة ٢٧,٩%. وهذا يؤكد على مدى التأثير الذي تمارسه وسائل الإعلام المختلفة، وبخاصة الوسائل المرئية في نشر العولمة والترويج لها، من خلال البرامج المختلفة التي تقدمها عن العولمة وتأثيراتها المتنوعة. ويتضح ذلك من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم(١٤) يوضح
توزيع الإستجابات طبقاً لمصدر السمع عن العولمة

الإستجابات	ك	%
وسائل الإعلام	١٥٧	٩٥,٢
من القراءة	٩٠	٥٤,٥
من الإنترنت	٤٦	٢٧,٩
من الأصدقاء	٤٩	٢٩,٧

وفيما يتعلق **بطبيعة العلاقة بين النوع ومصدر السماع عن العولمة**، فيمكننا توضيحها من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم(١٥) يوضح
العلاقة بين النوع ومصدر السماع عن العولمة

المتغيرات	ذكر		إنثى		كا^{٢}
	ك	%	ك	%	
وسائل الإعلام	٨١	٩٥,٣	٧٦	٩٥,٠	.٠٠٨
من القراءة	٤٦	٥٤,١	٤٤	٥٥,٠	.٠١٣
من الإنترنت	١٩	٢٢,٤	٢٧	٣٣,٨	٢,٦٦٢
من الأصدقاء	٣٠	٣٥,٣	١٩	٢٣,٨	٢,٦٣١

تكشف البيانات الواردة بالجدول السابق عن عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النوع ومصدر سماع المبحوثين عن العولمة، وأنه ليس هناك فروق بين الجنسين في ذلك. وعلى الرغم من ذلك، فإن البيانات الموضحة بالجدول تشير إلى بعض الفروق والاختلافات بين وجهات نظر الذكور أنفسهم فيما يتعلق بالمصادر التي إستمعوا من خلالها عن العولمة، حيث جاءت وسائل الإعلام في المرتبة الأولى بنسبة ٩٥,٣%، والقراءة في المرتبة الثانية بنسبة ٥٤,١%، والأصدقاء في المرتبة الثالثة بنسبة ٣٥,٣%، وأخيراً الإنترنت بنسبة ٢٢,٤%. بينما تشير البيانات الخاصة بالإناث إلى أن وسائل الإعلام قد جاءت في المرتبة الأولى بنسبة ٩٥,٠%، والقراءة في المرتبة الثانية بنسبة ٥٥,٠%، والإنترنت في المرتبة الثالثة بنسبة ٣٣,٨%، وأخيراً الأصدقاء بنسبة ٢٣,٨%. ومن ثم تبدو الفروق بين الجنسين فقط عند المتغيرين: الإنترنت والأصدقاء، على الرغم من أنها فروق ليست ذات دلالة إحصائية. وهذا يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث فيما يتعلق بمصادر السماع عن العولمة.

أما عن **العلاقة بين الحالة التعليمية للمبحوثين ومصدر السماع عن العولمة**، فيمكننا الكشف عنها من البيانات الموضحة بالجدول التالي:

جدول رقم(١٦) يوضح
العلاقة بين الحالة التعليمية
ومصدر السماع عن العولمة

التعليم المتغيرات	تعليم متوسط		تعليم فوق المتوسط		تعليم جامعى		دراسات عليا		كا^2
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
وسائل الإعلام	١	١٠٠	١٢	٩٢,٣	١٠٤	٩٤,٥	٣٩	٩٥,١	.٨٣٩
من القراءة	٠	٠	٧	٥٣,٨	٥١	٤٦,٤	٣١	٧٧,٥	١٢,٦٥٦
من الإنترنت	٠	٠	١	٧,١	٢٦	٢٣,٦	١٩	٤٧,٥	١١,٦١٩
من الأصدقاء	٠	٠	٤	٣٠,٨	٢٦	٢٣,٦	١٩	٤٧,٥	٨,٤٠٥

تكشف البيانات الإحصائية الموضحة بالجدول السابق عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوثين والمصادر المختلفة التي سمعوا من خلالها عن العولمة. وتشير البيانات إلى أن ثمة إتفاقاً بين المبحوثين على إختلاف مستوياتهم التعليمية وبخاصة(التعليم فوق المتوسط، والتعليم الجامعي، والدراسات العليا) على أن وسائل الإعلام قد شكلت المصدر الأول والأساسي الذي شكل معلوماتهم عن العولمة، ومن ثم جاءت النسب الإحصائية المعبرة عن ذلك متقاربة إلى حد كبير: ٩٢,٩%، ٩٥,٧%، ١٠٠% على التوالي. أما القراءة فقد جاءت في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبتها ٥٣,٨% للحاصلين على تعليم فوق المتوسط، ٤٦,٤% للحاصلين على تعليم جامعي، ٧٧,٥% للدراسات العليا. أما الاختلافات بين المبحوثين في هذا الجانب، فتبدو واضحة بالنسبة للإنترنت، والأصدقاء، حيث جاءت ترتيب كل منها مختلف بالنسبة لكل فئة تعليمية عن الفئات الأخرى كما هو مبين بالجدول.

وفيما يتصل بطبيعة العلاقة بين الحالة الزواجية ومصدر السماع عن العولمة، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتزوجين وغير المتزوجين والمطلقات بشأن المصادر التي إستمعوا عن العولمة من خلالها. وبالرغم من ذلك، فإن القراءة المتعمقة لتلك البيانات تشير إلى إتفاق عام بينهم جميعاً على بعض المصادر الموضحة بالجدول، حيث جاءت وسائل الإعلام في مقدمة المصادر، وذلك بنسب ١٠٠,٠% لفئة مطلق، ٩٦,٤% لفئة متزوج،

٩٢,٢% لفئة أعزب. وكذلك بالنسبة لمصدر القراءة، والذي إحتل المرتبة الثانية من وجهة نظرهم، وجاءت النسب الدالة عليه كالتالي: ٦٦,٧% لفئة مطلق، ٥٥,٩% لفئة متزوج، وأخيراً ٥١,٠% لفئة أعزب.

أما جوانب الاختلاف بين الفئات الثلاثة، فقد جاءت حول المصادر الأخرى، (الإنترنت)، والذي إحتل المرتبة الثالثة بالنسبة للفئتين(مطلق وأعزب، بنسب ٣٣,٣%، ٣١,٤% على التوالي، بينما إحتل المصدر ذاته المرتبة الرابعة بالنسبة لفئة متزوج، بنسبة ٢٦,١%. وكذلك (الأصدقاء)، والذي جاء في المرتبة الثانية بالنسبة لفئة مطلق، وبلغت نسبته ٦٦,٧%، بينما إحتل المرتبة الثالثة بالنسبة لفئة متزوج، وذلك بنسبة ٣١,٥%، والمرتبة الرابعة بالنسبة لفئة أعزب، حيث بلغت نسبته ٢٣,٥%. ويتضح من تلك التحليلات أن ثمة فروق واختلافات بين آراء المبحوثين في الفئات الزواجية المختلفة حول ترتيب هذه المصادر حسب أهميتها بالنسبة لكل منهم. ويتضح ذلك من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم(١٧) يوضح
العلاقة بين الحالة الزواجية
ومصدر السماع عن العولمة

الحالة الزواجية المتغيرات	أعزب		متزوج		مطلق		كا^{٢}
	ك	%	ك	%	ك	%	
وسائل الإعلام	٤٧	٩٢,٢	١٠٧	٩٦,٤	٣	١٠٠,٠	١,٥١٧
من القراءة	٢٦	٥١,٠	٦٢	٥٥,٩	٢	٦٦,٧	.٥١٦
من الإنترنت	١٦	٣١,٤	٢٩	٢٦,١	١	٣٣,٣	.٥٢٤
من الأصدقاء	١٢	٢٣,٥	٣٥	٣١,٥	٢	٦٦,٧	٣,٠٧٢

أما عن العلاقة بين مهنة المبحوثين ومصادر سماعهم عن العولمة، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١، وذلك بالنسبة لمصدر القراءة، وقد جاءت تلك الفروق لصالح الفئات التالية وفقاً لترتيب نسبة كل منها على النحو التالي: (وزير ، وكيل وزارة ١٠٠%)،

((دكتور جامعي ٨٦,٧%)، (رجل أعمال ٧٠,٠%)، (موظف ٥٤,٢%)، (على المعاش ٥٠,٠%)، (طالب جامعي ٤٤,٨%)، وأخيراً(فئة المهنيون: مدرس، طبيب، مهندس، محامي ٣٥,٢%.

كما كشفت التحليلات الإحصائية أيضاً عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين عند مستوى معنوية ٠,٠٠١، وذلك بالنسبة لمصدر(الإنترنت)، حيث جاءت هذه الفروق اصالح الفئات التالية حسب ترتيب نسبة كل منها كما يلي: (وزير ١٠٠%، (دكتور جامعي ٦٠,٠%)، (طالب جامعي ٣٤,٥%)، (رجل أعمال ٣٠,٠%)، (وكيل وزارة ٢٠,٠%)، (مهنيون ١٦,٧%)، وأخيراً(موظف ١٢,٥%)، بينما لم تظهر البيانات أية تمثيل إحصائي بالنسبة لفئة على المعاش.

كما تكشف البيانات كذلك عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١، وذلك بالنسبة لمصدر(الأصدقاء)، حيث جاءت هذه الفروق وفقاً لترتيب النسب المئوية الدالة عليها لصالح الفئات التالية: (وزير ١٠٠%)، (وكيل وزارة ٨٠,٠%)، (دكتور جامعي ٦٠,٠%)، (رجل أعمال ٣٠,٠%)، (على المعاش ٢٥,٠%)، (طالب جامعي ٢٤,١%)، (مهنيون ٢٢,٢%)، وأخيراً موظف ٨,٣%.

أما عن وسائل الإعلام كمصدر من المصادر التي إستمع المبحوثين من خلالها عن العولمة، فثمة إجماع من جانبهم على أنها تمثل المصدر الأساسي، حيث جاءت في مقدمة المصادر جميعها من حيث تأثيراتها عليهم، بالرغم من تباين النسب الإحصائية التي تؤكد على أهميتها بالنسبة لكل فئة مهنية.

ونستخلص من التحليلات السابقة أن ثمة علاقة بين المهنة ومصادر السماع عن العولمة، حيث تبين أن المصدر الأساسي للمعلومات عن العولمة كان ولا يزال يتمثل في وسائل الإعلام المختلفة وليست القراءة أو الإطلاع. ويمكن توضيح ذلك من البيانات المبينة بالجدول رقم(١٤) الوارد بالملاحق.

٣- ماهية العولمة من وجهة نظر المبحوثين:

بما يتعلق بوجهات نظر المبحوثين حول ماهية العولمة، فقد أوضحت إستجابات المبحوثين وعددهم(١٦٥ مبحوث) أن العولمة تعني: (أن يكون العالم قرية واحدة)، حيث بلغت نسبة الإستجابات لهذا المتغير ٧٣,٦% من إجمالي الإستجابات، ثم متغير(إطلاق حرية التجارة بين الدول)، حيث جاءت نسبته ٤٢,٥%، وأخيراً (زيادة فعاليات الشركات متعددة الجنسيات) بنسبة ٢٩,٩%. ويتضح ذلك من بيانات الجدول التالي:

جدول رقم(١٨) يوضح
توزيع الإستجابات طبقاً لماهية العولمة
من وجهة نظر المبحوثين

الإستجابات	ك	%
أن يكون العالم قرية واحدة	١٢٨	٧٧,٦
زيادة فعاليات الشركات متعددة الجنسيات	٥٢	٣١,٥
إطلاق حرية التجارة بين الدول	٧٤	٤٤,٨

نستنتج من ذلك أن المبحوثين لديهم قدر من الوعي حول ماهية العولمة ومفهومها ومضمونها بإعتبارها ظاهرة تحدث تأثيرات عديدة على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية.

وحول العلاقة بين المهنة وتصورات المبحوثين عن ماهية العولمة، فقد أوضحت التحليلات الإحصائية وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١ بين المبحوثين، وذلك بالنسبة لمتغير(إطلاق حرية التجارة بين الدول)، حيث جاءت هذه الفروق وفقاً لترتيب النسب المئوية لصالح الفئات المهنية على النحو التالي: وزير، وكيل وزارة بنسبة متساوية ١٠٠%، تليها فئة دكتور جامعي ٨٣,٣%، ثم فئة رجل أعمال ٨٠,٠%، موظف ٥٤,٢%، فئة على المعاش ٢٥,٠%، فئة المهنيون ٢٢,٦%، وأخيراً فئة الطلاب الجامعيين ٢٠,٧%. وتؤكد هذه الفروق على

أن ثمة علاقة بين مهنة المبحوثين وتصوراتهم عن معنى العولمة. ومن ثم يمكن القول أن أكثر الفئات المهنية تأكيداً على أن العولمة تعني إطلاق حرية التجارة بين الدول هي الفئات ذات المستويات التعليمية والمهنية المرتفعة، بينما الفئات الأقل وعياً وتأييداً لهذا المعنى بصفة خاصة هي الفئات الأقل من حيث المستوى التعليمي والمهني. كما تشير البيانات الاحصائية أيضاً عن وجود فروق واختلافات في تصورات المبحوثين عن معنى العولمة فيما يتعلق بالمتغيرات الأخرى الموضحة بالجدول رقم(١٥) المبين بالملاحق.

أما عن العلاقة بين الدخل وماهية العولمة من وجهة نظر المبحوثين، فقد كشفت البيانات الإحصائية عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين عند مستوى معنوية ٠,٠٠١، وذلك بالنسبة لمتغير(إطلاق حرية التجارة بين الدول)، وتشير البيانات الإحصائية وفقاً لترتيبها إلى أن هذه الفروق قد جاءت لصالح أصحاب الدخول التي تتراوح من ١٥٠٠٠-٤٠٠٠٠فأكثر على النحو التالي: فئة ٢٠٠٠٠ ٧٦,٥%، تليها فئة ٣٠٠٠٠ ٧٢,٧%، ثم فئتي ٢٥٠٠٠، ٣٥٠٠٠، وذلك بنسب متساوية ٦٦,٧% لكل منهما، أما أصحاب الدخول التي تزيد عن ٤٠٠٠٠، فقد بلغت نسبتهم ٥٠,٠%، بينما جاءت نسبة أصحاب الدخل أقل من ٥٠٠٠، ٣٣,٣%، أما فئتي الدخل: ٥٠٠٠، ١٠٠٠٠، فقد بلغت نسبتهما ٣٠,٠%، ٢٥,٠% على التوالي. وهذا يؤكد على أن ثمة علاقة بين الدخل وتصورات المبحوثين عن معني العولمة، حيث يؤكد أصحاب الدخول المرتفعة على هذا المتغير باعتباره المعني الأساسي للعولمة من وجهة نظرهم.

أما عن المعاني والدلالات الأخرى للعولمة، فهناك تباين واختلاف بين المبحوثين حول كل منها، فبينما جاء متغير(أن يكون العالم قرية واحدة)، في المرتبة الأولى من وجهة نظر فئات الدخول التي تتراوح ما بين أقل من ٥٠٠٠- ٢٥٠٠٠، وأيضاً الفئة

٤٠٠٠٠ فأكثر في المرتبة الأولى، نجد المتغير ذاته قد جاء في المرتبة الثانية من وجهة نظر الفئتين: ٣٠٠٠٠، ٣٥٠٠٠. كما تبدو الفروق بين المبحوثين واضحة أيضاً بالنسبة لمتغير(زيادة فعاليات الشركات المتعددة الجنسيات)، الأمر الذي يؤكد على وجود علاقة بين دخل المبحوثين وتباين تصوراتهم عن معنى العولمة. ولاشك في أن هذه الإختلافات بين المبحوثين في تصوراتهم عن معنى العولمة نتيجة لاختلاف مستويات دخولهم، يؤكد على أن هذه الاختلافات تعبر عن تباين رؤيتهم للعولمة ومن ثم مدى وعيهم بخطورتها والآثار المترتبة عليها من ناحية، كما تعكس تباين مصالحهم وما إذا كانت العولمة تعكس هذه المصالح وتعبر عنها من ناحية أخرى. والبيانات الموضحة بالجدول رقم(١٦) بالملاحق تبين هذه الفروق والاختلافات في وجهات نظر المبحوثين حول معنى العولمة وفقاً لاختلاف مستويات دخولهم.

٤- مدى تأييد المبحوثين للعولمة:

أما عن مدى تأييد المبحوثين للعولمة، فقد كشفت بيانات الدراسة الميدانية عن فروق بينهم فيما يتعلق بذلك، حيث جاءت نسبة المبحوثين الذين أجابوا بعدم تأييدهم للعولمة ٥٨,٢% من إجمالي المبحوثين الذين أجابوا على هذا السؤال، بينما بلغت نسبة المبحوثين المؤيدين للعولمة ٤١,٨%. ويتضح ذلك من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم(١٩)وضح
مدي تأييد المبحوثين للعولمة

المتغيرات	ك	%
نعم	٦٩	٤١,٨
لا	٩٦	٥٨,٢
الإجمالى	١٦٥	١٠٠

وفيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الحالة التعليمية للمبحوثين ومدى تأييدهم للعولمة، فقد كشفت البيانات والتحليلات الإحصائية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تتعلق بهذه القضية. وأن ثمة إتفاقاً بين المبحوثين على إختلاف مستوياتهم التعليمية وبخاصة(الحاصلين على تعليم فوق المتوسط، والحاصلين على تعليم جامعي، والدراسات العليا) على عدم تأييدهم للعولمة، حيث جاءت النسب المئوية المعبرة عن وجهات نظرهم: ٧٦,٩%، ٥٤,٥%، ٦٢,٥% على التوالي. مما يعني عدم وجود علاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين ووجهات نظرهم حول العولمة. ويتضح ذلك من بيانات الجدول التالي:

جدول رقم(٢٠) يوضح
العلاقة بين الحالة التعليمية للمبحوثين
ومدى تأييدهم للعولمة

التعليم	تعليم متوسط		تعليم فوق المتوسط		تعليم جامعى		دراسات عليا		كا^{٢}
المتغيرات	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
نعم	١	١٠٠	٣	٢٣,١	٥٠	٤٥,٥	١٥	٣٧,٥	٤,١٦١
لا	٠	٠	١٠	٧٦,٩	٦٠	٥٤,٥	٢٥	٦٢,٥	
الإجمالى	١	١٠٠	١٣	١٠٠	١١٠	١٠٠	٤٠	١٠٠	

أما عن العلاقة بين المهنة ومدى تأييد المبحوثين للعولمة، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بينهم عند مستوى معنوية ٠,٠٠٥، وذلك بالنسبة للمتغير(لا)، حيث جاءت هذه الفروق وفقاً لترتيب النسب الإحصائية الدالة عليها على النحو التالي: الفئات(على المعاش، وكيل وزارة، وزيربنسبة متساوية ١٠٠%)، تليها فئة دكتور جامعي ٦٦,٧%، الفئات المهنية ٥٩,٣%، فئة الطلاب ٥١,٧%، ثم فئة الموظفين ٤١,٧%، وأخيراً فئة رجال الأعمال ٤١,٧%. وهذا يؤكد على أن ثمة علاقة بين المهنة ورفض المبحوثين لظاهرة العولمة. ويمكن تفسير هذه الاختلافات بين المبحوثين والخاصة برفضهم للعولمة وعدم تأييدهم لها في

ضوء الاختلاف في المستويات التعليمية من ناحية واختلاف المهن والحالة الزواجية ومستويات الدخل من ناحية أخرى. هذا فضلاً عن إختلاف مستوى وعيهم بخطورة العولمة وتأثيراتها السلبية المختلفة. ويتضح ذلك من البيانات المبينة بالجدول رقم(١٧) المبين بالملاحق.

٥- الآثار المترتبة على العولمة:

وفيما يتصل بوجهات نظر المبحوثين حول **الآثار المترتبة على العولمة**، فقد كشفت إستجابات المبحوثين وعددهم(١٦٥ مبحوث) عن مجموعة من الآثار، جاء ترتيبها من حيث أهميتها من وجهة نظرهم على النحو التالي: (إطلاق الحريات بين دول العالم)، حيث بلغت نسبتها ٤٥,٥% من إجمالي الإستجابات، يليها(إضعاف قوة الدولة) بنسبة ٤٤,٢%، ثم(سيادة مبدأ البقاء للأقوى) بنسبة ٤٣,٦%، وأخيراً(إنتشار الديموقراطية) بنسبة ٣٠,٩%. والبيانات الموضحة بالجدول التالي تبين ذلك:

جدول رقم(٢١) يوضح
توزيع الإستجابات طبقاً للأثار المترتبة على العولمة

الإستجابات	ك	%
إضعاف قوة الدولة	٧٣	٤٤,٢
إطلاق الحريات بين دول العالم	٧٥	٤٥,٥
إنتشار الديموقراطية	٥١	٣٠,٩
سيادة مبدأ البقاء للأقوى	٧٢	٤٣,٦

ولا شك في أن تأكيد المبحوثين على هذه الآثار يشير إلى أن لديهم وعياً بالإنعكاسات الداخلية والخارجية للعولمة وبخاصة على الصعيد السياسي، سواء فيما

يتعلق بمكانة ووضع الدولة في الداخل، وتراجع سيادتها، أو في مجال العلاقات الدولية بين دول العالم، والتي تؤكد على أن السيادة والهيمنة في ظل العولمة سوف تكون للأقوى: إقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وتكنولوجياً.

وفيما يتصل **بطبيعة العلاقة بين النوع والآثار المترتبة عن العولمة**، فيمكننا توضيحها من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم(٢٢)يوضح
العلاقة بين النوع والآثار المترتبة على العوالمة

المتغيرات	ذكر		إنثى		كا٢
	ك	%	ك	%	
إضعاف قوة الدولة	٣٧	٤٤,٠	٣٦	٤٥,٦	.٠٣٨
إطلاق الحريات بين دول العالم	٣٣	٣٩,٣	٤٢	٥٣,٢	٣,١٥٧
انتشار الديموقراطية	٢٤	٢٨,٦	٢٧	٣٤,٢	.٥٩٥
سيادة مبدأ البقاء للأقوى	٤٤	٥٢,٤	٢٨	٣٥,٤	٤,٧٣٦

تشير البيانات الواردة بالجدول إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين النوع ووجهات نظر المبحوثين حول الآثار المترتبة على العولمة. وعلى الرغم من ذلك، فإن البيانات ذاتها توضح أن هناك بعض الفروق بين الذكور والإناث فيما يتعلق بترتيب هذه الآثار وفقاً لدرجة أهميتها ومدى خطورتها، فبينما جاء متغير(سيادة مبدأ البقاء للأقوى) في المرتبة الأولى بالنسبة لدرجة أهميته من وجهة نظر الذكور، وذلك بنسبة ٥٢,٤%، جاء متغير(إطلاق الحريات بين دول العالم) في المرتبة الأولى من وجهة نظر الإناث بنسبة ٥٣,٢%. وفي حين إحتل متغير(إطلاق الحريات بين دول العالم) المرتبة الثالثة من وجهة نظر الذكور بنسبة ٣٩,٣%.

وبالرغم من تلك الاختلافات بين الذكور والإناث فيما يتعلق بآرائهم حول الآثار المترتبة على العولمة حسب تباينهم النوعي، إلا أن ثمة إتفاقاً بينهم على بعض المتغيرات الواردة بالجدول، وبخاصة بالنسبة لمتغير(إضعاف دور الدولة)، والذي

إحتل المرتبة الثانية بالنسبة للذكور والإناث، وقد بلغت نسبته ٤٤,٠% للذكور، ٤٥,٦% للإناث، وكذلك الحال بالنسبة لمتغير (إنتشار الديموقراطية)، والذي إحتل المرتبة الرابعة حسب ترتيب الآثار المترتبة على العولمة من وجهة نظرهم، وقد بلغت نسبته ٢٨,٦% للذكور، ٣٤,٢% للإناث. ونستنتج من ذلك أن إختلاف المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمبحوثين ينعكس على تصوراتهم وآرائهم حول الآثار المترتبة على العولمة.

أما عن طبيعة العلاقة بين الحالة التعليمية للمبحوثين ووجهات نظرهم حول الآثار المترتبة على العولمة، تشير البيانات الإحصائية إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوثين وتصوراتهم عن الآثار المترتبة على العولمة. وبالرغم من ذلك فإن القراءة المتعمقة للبيانات تؤكد على وجود إختلافات بين المبحوثين فيما يتعلق بترتيب تلك الآثار حسب درجة أهميتها ومستوى خطورتها. فبينما جاء متغير (سيادة مبدأ البقاء للأقوى) في المرتبة الأولى من حيث أهميته بالنسبة للمستويين التعليميين: فوق المتوسط، والدراسات العليا، وذلك بنسب إحصائية ٤٦,٢%، ٦٣,٢% على التوالي، جاء هذا المتغير ذاته في المرتبة الثالثة بالنسبة للحاصلين على تعليم جامعي، حيث بلغت نسبته ٣٧,٣%. كما تسير البيانات أيضاً إلى أن متغير (إطلاق الحريات بين دول العالم)، قد إحتل المرتبة الأولى من حيث أهميته من وجهة نظر الحاصلين على تعليم جامعي، حيث بلغت نسبته ٤٥,٥%، في حين إحتل المتغير ذاته المرتبة الثانية من وجهة نظر الحاصلين على تعليم فوق المتوسط بنسبة ٣٨,٥%، والمرتبة الثالثة من وجهة نظر فئة الدراسات العليا، وذلك بنسبة ٥٢,٦%. أما المتغير الخاص (بإضعاف قوة الدولة)، فقد إحتل المرتبة الثانية من وجهة نظر أصحاب المستويات التعليمية الثلاثة السابقة بنسب مئوية: ٣٨,٥%، ٤٠,٩%، ٥٥,٣% على التوالي.

وهكذا يتضح لنا أن ثمة علاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين وآرائهم حول الآثار المترتبة على العولمة، بالرغم من تباين تلك الآراء حول درجة وأهمية أي من هذه الآثار من ناحية، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية من ناحية أخرى. ويمكننا توضيح ذلك من بيانات الجدول التالي: من خلال البيانات الإحصائية المبينة بالجدول التالي:

جدول رقم(٢٣) يوضح
العلاقة بين الحالة التعليمية
والأثار المترتبة على العولمة

التعليم المتغيرات	تعليم متوسط		تعليم فوق االمتوسط		تعليم جامعى		دراسلت عليا		كا^{2}
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
أضعاف قوة الدولة	١	١٠٠	٥	٣٨,٥	٤٥	٤٠,٩	٢١	٥٥,٣	٣,٧٩٧
إطلاق الحريات بين دول العالم	٠	٠	٥	٣٨,٥	٥٠	٤٥,٥	٢٠	٥٢,٦	١,٨٢٨
انتشار الديموقراطية	٠	٠	٣	٢٣,١	٣٢	٢٩,١	١٦	٤٢,١	٣,١٦٥
سيادة مبدأ البقاء للأقوى	٠	٠	٦	٤٦,٢	٤١	٣٧,٣	٢٤	٦٣,٢	٨,٤٩٦

أما عن طبيعة العلاقة بين الحالة الزواجية للمبحوثين وتصوراتهم حول الآثار المترتبة على العولمة، فقد أوضحت التحليلات الإحصائية أنه على الرغم من عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتزوجين غير المتزوجين والمطلقين، وتصوراتهم عن الآثار المترتبة على العولمة، إلا أن البيانات ذاتها توضح بعض أوجه الإتفاق بينهم جميعاً حول بعض الآثار، وإختلافهم حول درجة أهمية البعض الآخر. أما عن أوجه الإتفاق، فقد جاءت لصالح متغير(إطلاق الحريات بين دول العالم)، حيث إحتل هذا المتغير المرتبة الأولى بالنسبة للفئات الزواجية الثلاثة، وجاءت نسبته حسب درجة أهميته لكل فئة على النحو التالي: ٦٦,٧% لفئة مطلق، ٦٤,٤% لفئة متزوج، ٤٤,٠% لفئة أعزب.

أما عن جوانب الاختلاف في وجهات نظرهم، فتبدو واضحة بالنسبة للمتغيرات الأخرى، فبينما جاء متغير(إضعاف قوة الدولة) في المرتبة الأولى بالنسبة لفئة مطلق بنسبة ٦٦,٧%، إحتل المتغير ذاته المرتبة الثالثة بالنسبة للفئتين(متزوج، أعزب)، وذلك بنسب ٤٩,١%، ٣٤,٠% على التوالي. وكذلك الحال بالنسبة لمتغير(سيادة مبدأ البقاء للأقوى)، والذي إحتل المرتبة الثانية من حيث درجة أهميته للفئتين(متزوج، مطلق)، بنسب ٥٠,٩%، ٣٣,٣% على التوالي، إحتل المتغير ذاته المرتبة الرابعة بالنسبة لفئة أعزب، وقد بلغت نسبته ٣٠,٠%.....وهكذا بالنسبة لمتغير إنتشار الديموقراطية، كما يتضح من بيانات الجدول التالي:

جدول رقم(٢٤) يوضح
العلاقة بين الحالة الزواجية
والآثار المترتبة على العولمة

الحالة الزواجية المتغيرات	أعزب		متزوج		مطلق		كا^2
	ك	%	ك	%	ك	%	
أضعاف قوة الدولة	١٧	٣٤,٠	٥٤	٤٩,١	٢	٦٦,٧	٣,٧٥٨
إطلاق الحريات بين دول العالم	٢٢	٤٤,٠	٥١	٦٤,٤	٢	٦٦,٧	٦٠٢
انتشار الديموقراطية	١٩	٣٨,٠	٣٠	٢٧,٣	٢	٦٦,٧	٣,٦١٩
سيادة مبدأ البقاء للأقوى	١٥	٣٠,٠	٥٦	٥٠,٩	١	٣٣,٣	٦,٢٤٠

أما عن العلاقة بين المهنة وتصورات المبحوثين حول الآثار المترتبة على العولمة، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين عند مستوى معنوية ٠,٠٠٥، وذلك بالنسبة لمتغير (سيادة مبدأ البقاء للأقوى)، حيث جاءت هذه الفروق لصالح فئتي(وزير، وكيل وزارة، وذلك بنسب متساوية ١٠٠%)، تليها فئة(دكتور جامعي بنسبة ٧١,٤%)، ثم فئة(رجال الأعمال ٦٠,٠%)، (فئة على المعاش بنسبة ٥٠,٠)، ثم فئة (الموظفين ٤١,٧%)، وفئة المهنيين ٢٩,٦%، وأخيراً فئة طلاب الجامعة بنسبة ٢٧,٦%. وهذا يؤكد على وجود علاقة بين المهنة وتصورات المبحوثين عن آثار العولمة فيما يتعلق بسيادة مبدأ البقاء للأقوى.

أما بالنسبة للآثار الأخرى، فإن البيانات تشير إلى وجود فروق واختلافات بين المبحوثين، ورغم أنها فروق ليست ذات دلالة إحصائية، إلا أنها تؤكد على أن الاختلافات المهنية بين المبحوثين تؤثر على تصوراتهم آرائهم فيما يتعلق بأهمية ودرجة خطورة تلك الآثار، وتتجسد هذه الاختلافات في وجهات نظرهم في البيانات المبينة بالجدول رقم(١٨) المبين بالملاحق.

أما عن العلاقة بين الدخل والآثار المترتبة على العولمة، فبالرغم من أن التحليلات الإحصائية قد كشفت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين عند أي مستوى معنوية فيما يتصل بالعلاقة بين الدخل وتصوراتهم عن الآثار المترتبة على العولمة، إلا أن التحليلات المتعمقة للبيانات تشير إلى وجود فروق وإختلافات بينهم فيما يتعلق بأهمية ودرجة هذه الآثار من وجهة نظرهم. أي أن المبحوثين بالرغم من تأكيدهم على أن العولمة قد أحدثت آثاراً عديدة تمثلت في: إضعاف قوة الدولة، إطلاق الحريات بين دول العالم، إنتشار الديموقراطية، سيادة

مبدأ البقاء للأقوى، إلا أن هناك تباين واختلاف في آرائهم حول أهمية كل منها، وتتجسد هذه الاختلافات في البيانات الموضحة بالجدول رقم(١٩) المبين بالملاحق.

٦- مدى تراجع دور الدولة في ظل نظام العولمة:

فيما يتصل بآراء المبحوثين حول مدى تراجع دور الدولة في ظل نظام العولمة، كشفت معطيات الدراسة الميدانية الخاصة باستجابات المبحوثين وعددهم(١٦٥ مبحوث) عن أن الأغلبية العظمى منهم يؤكدون على تراجع دور الدولة في ظل هيمنة العولمة وسيادتها، حيث بلغت نسبتهم ٦٧,٣% من إجمالي العينة، في حين أكد ٣٢,٧% على عدم تراجع دور الدولة. وتؤكد البيانات الواردة بالجدول التالي على وجهات نظرهم في هذه القضية.

جدول رقم(٢٥) يوضح
آراء المبحوثين حول تراجع دورالدولة
فى ظل نظام العولمة

الإستجابات	ك	%
نعم	١١١	٦٧,٣
لا	٥٤	٣٢,٧
الإجمالى	١٦٥	١٠٠

٧- أسباب التراجع في دور الدولة:

أما عن وجهات نظر المبحوثين في أسباب التراجع في دور الدولة، فقد كشفت إستجابات المبحوثين وعددهم(١١١ مبحوث) عن مجموعة من الأسباب، جاءت وفقاً

لترتيبها من حيث الأهمية على النحو التالي: (تقديم الدولة بعض التنازلات)، وقد بلغت نسبة هذا المتغير ٦٦,٧%،(إتباع الدول النامية لسياسات كانت عازفة عنها) بنسبة ٤٥,٠%، ثم(تقلص دور الدولة في الاقتصاد) بنسبة ٤٢,٣%، وأخيراً(سير الدول النامية في ركب الدول المتقدمة) بنسبة ٣١,٥% من إجمالي الإستجابات.

ونستنتج من ذلك أنه على الرغم من تباين وجهات نظر المبحوثين حول الأسباب التي تؤدي إلى تراجع دور الدولة في ظل هيمنة العولمة وإنتشارها، إلا أن هذه الأسباب جميعها تؤكد على وعيهم بخطورة العولمة على الصعيد السياسي، والذي يؤثر أيضاً على الصعيد الاقتصادي، ومن ثم على مكانة الدولة فيما يتعلق بملكيتها للمصادر الأساسية. ويمكن توضيح ذلك من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم(٢٦) يوضح
أسباب تراجع دور الدولة من وجهة نظر المبحوثين

الإستجابات	ك	%
تقديم الدولة بعض التنازلات	٧٤	٦٦,٧
تقلص دور الدولة فى الاقتصاد	٤٧	٤٢,٣
سير الدول النامية فى ركب الدول المتقدمة	٣٥	٣١,٥
إتباع الدول النامية لسياسات كانت عازفة عنها	٥٠	٤٥,٠

وفيما يتعلق **بطبيعة العلاقة بين النوع ووجهات نظر المبحوثين حول أسباب تراجع دور الدولة في ظل العولمة**، فيمكننا الكشف عنها من خلال تحليل البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم(٢٧) يوضح
العلاقة بين النوع وأسباب التراجع فى دورالدولة

الإستجابات	ذكر		أنثى		كا^{٢}
	ك	%	ك	%	
تقديم الدولة بعض التنازلات	٣٤	٦٠,٧	٤٠	٧٢,٧	١,٨٠٢
تقلص دور الدولة فى الاقتصاد	٢٦	٤٦,٤	٢١	٣٨,٢	.٧٧٣
سير الدول النامية فى ركب الدول المتقدمة	٢٢	٣٩,٣	١٣	٢٣,٦	٣,١٤٨
اتباع الدول النامية لسياسات كانت عازفة عنها	٢٥	٤٤,٦	٢٥	٤٥,٥	٠,٠٠٧

توضح البيانات الواردة بالجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين النوع وأسباب التراجع في دور الدولة، وبالرغم من ذلك، فإن التحليل المتعمق للبيانات ذاتها يشير إلى وجود بعض الفروق والاختلافات ليس فقط على مستوى الذكور، ولكن أيضاً على مستوى الإناث فيما يتعلق بدرجة وأهمية الأسباب الواردة بالجدول. حيث جاء ترتيب هذه الأسباب حسب درجة أهميتها من وجهة نظر الذكور على النحو التالي: تقديم الدولة بعض التنازلات بنسبة ٦٠,٧%، تقلص دور الدولة في الاقتصاد بنسبة ٤٦,٤%، إتباع الدول النامية لسياسات كانت عازفة عنها بنسبة ٤٤,٦%، وأخيراً سير الدول النامية في ركب الدول المتقدمة بنسبة ٣٩,٣%. بينما جاء ترتيب تلك الأسباب من وجهة نظر الإناث كما يلي: تقديم الدولة بعض التنازلات بنسبة ٧٢,٧%، إتباع الدول النامية لسياسات كانت عازفة عنها بنسبة ٤٥,٥%، تقلص دور الدولة في الاقتصاد بنسبة ٣٨,٢%، وأخيراً سير الدول النامية في ركب الدول المتقدمة بنسبة ٢٣,٦%.

ومن ثم يمكن القول، أنه بالرغم من عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند أي مستوى معنوية بين الذكور والإناث فيما يتعلق بأسباب التراجع في دور الدولة في ظل العولمة، إلا أن البيانات الواردة بالجدول تشير إلى وجود فروق بين وجهات

نظرهما حول المتغيرين: تقلص دور الدولة في الاقتصاد، إتباع الدول النامية لسياسات كانت عازفة عنها، كما يتضح من النسب المئوية المبينة بالجدول.

أما عن العلاقة بين المهنة وأسباب التراجع في دور الدولة من وجهة نظر المبحوثين، فقد كشفت التحليلات الاحصائية عدم وجود أية فروق ذات دلالة إحصائية تؤكد هذه العلاقة، وبالرغم من ذلك، فإن القراءة المتعمقة للبيانات تشير إلى وجود إتفاق عام بين المبحوثين جميعهم على الرغم من تباين ظروفهم المهنية على أن (تقديم الدولة بعض التنازلات)، يمثل أحد أهم الأسباب التي تجسد تراجع دور الدولة في ظل سيادة العولمة وهيمنتها على كافة الأصعدة، وبخاصة الصعيد السياسي، حيث جاء هذا المتغير في المرتبة الأولى بالنسبة لجميع الفئات المهنية، بالرغم من تباين النسب الإحصائية التي تؤكد وجهات نظرهم فيما يتعلق بهذا المتغير.

أما عن أوجه الاختلاف بين المبحوثين فيما يتعلق بالمتغيرات الأخرى، فإن البيانات والتحليلات الإحصائية تؤكدها، ومن يمكن القول أن هناك علاقة بين المهنة وتصورات المبحوثين حول أسباب تراجع دور الدولة في ظل العولمة، كما هو مبين في الجدول رقم(٢٠) المبين بالملاحق.

أما بخصوص العلاقة بين الدخل وأسباب التراجع في دور الدولة من وجهة نظر المبحوثين، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١، بالنسبة لمتغير(تقلص دور الدولة في الاقتصاد)، حيث تشير تلك التحليلات إلى أن هذه الفروق قد جاءت لصالح بعض الفئات على النحو التالي: فئة أقل من ٥٠٠٠، حيث بلغت نسبتها ١٠٠%، تليها فئة الدخل ١٥٠٠٠ بنسبة ٧٣,٧%، ثم فئتي الدخل: ٢٥٠٠٠، ٣٥٠٠٠، بنسب متساوية بلغت ٦٦,٧%

لكل فئة منهما، ثم فئة الدخل ٢٠٠٠٠ بنسبة ٤١,٧%، والفئة ٥٠٠٠ بنسبة ٣٥,٠%، فئة ٣٠٠٠٠ ٢٨,٦%، وأخيراً فئة الدخل ٤٠٠٠٠ فأكثر بنسبة لا تتجاوز ٢٢,٢%. وهذا يؤكد على أن مستوى دخل المبحوثين يؤثر في تصوراتهم عن الأسباب التي أدت إلى التراجع في دور الدولة بسبب العولمة، وبخاصة بالنسبة لمتغير تقلص دورها في الجوانب الاقتصادية.

ومن جانب آخر تؤكد البيانات الخاصة بالمتغيرين(سير الدول النامية في ركب الدول المتقدمة، إتباع الدول النامية لسياسات كانت عازفة عنها) على الفروق والاختلافات بين المبحوثين فيما يتعلق بأهمية هذين السببين.

كما تشير البيانات ذاتها إلى أنه بالرغم من تلك الفروق والاختلافات، إلا أن ثمة إتفاقاً عاماً بين المبحوثين على أن أهم الأسباب المسئولة عن تراجع دور الدولة في ظل سيادة العولمة وهيمنتها، إنما يتمثل في(تقديم الدولة بعض التنازلات)، حيث جاء هذا السبب في مقدمة الأسباب من وجهة نظرهم جميعاً، بالرغم من تباين واختلاف النسب وفقاً لاختلاف مستويات الدخول. ونستنتج من ذلك أن هناك علاقة بين التباين في مستويات الدخول وتصورات المبحوثين لأسباب التراجع في دور الدولة كانعكاس للعولمة. ويمكننا توضيح هذه الأمور من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم(٢١) المبين بالملاحق.

٨- أهم تأثيرات العولمة في سلوك الأفراد في الدول النامية:

وفيما يتعلق بأهم تأثيرات العولمة في أنماط سلوك الأفراد في الدول النامية، فقد أوضحت إستجابات المبحوثين وعددهم(١٥٦ مبحوث)، عن مجموعة متنوعة من التأثيرات جاء ترتيبها وفقاً لأهميتها من وجهة نظرهم على النحو التالي:(سيادة القيم

الغربية بدلاً من القيم المحلية)، حيث بلغت نسبتها ٦٣,٦ %، ثم متغير (تدني السلوك العربي الإسلامي عند الفرد)، وقد بلغت نسبته ٥٠,٣ %، وقد جاء متغير (التصادم بين قيم العولمة الغربية والقيم الإسلامية) في المرتبة الثالثة، وقد بلغت نسبته ٤٨,٥ %، ثم متغير (فرض الهيمنة الأمريكية) في المرتبة الرابعة بنسبة ٤٥,٥ %، أما متغير (تقليد الشباب العربي لكل ماهو غربي)، فقد جاء في المرتبة الخامسة بنسبة ٣٨,٨ %، وأخيراً (ظهور الشركات متعددة الجنسيات بدلاً من الصناعة المحلية)، حيث بلغت نسبته ٣٦,٤ %. ويمكننا توضيح ذلك من خلال البيانات الواردة بالجدول الآتي:

جدول رقم(٢٨) يوضح
توزيع إستجابات المبحوثين حول أهم تأثيرات العولمة
فى أنماط سلوك الأفراد فى الدول النامية

الإستجابات	ك	%
سيادة القيم الغربية بدلاً من القيم المحلية	١٠٥	٦٣,٦
ظهور الشركات متعددة الجنسيات بدلاً من الصناعة المحلية	٦٠	٣٦,٤
فرض الهيمنة الأمريكية	٧٥	٤٥,٥
تدنى السلوك العربى الإسلامى عند الفرد	٨٣	٥٠,٣
التصادم بين قيم العولمة الغربية والقيم الإسلامية	٨٠	٤٨,٥
تقليد الشباب العربى لكل ما هو غربى	٦٤	٣٨,٨

نستنتج من التحليلات السابقة أن ثمة مجموعة من التأثيرات المهمة والخطيرة التي أفرزتها – ولا تزال – العولمة في الدول النامية، ليس فقط على الصعيد الاقتصادي، من خلال سيطرة وهيمنة الشركات المتعددة الجنسيات، الأمر الذي أدى إلى تراجع دور الصناعات المحلية، ولكن أيضاً على الصعيد الثقافي والقيمي، حيث

السيطرة والهيمنة للقيم الغربية، التي حلت محل القيم المحلية(العربية والإسلامية)، الأمر الذي صاحبه تأثيرات على المستوى السلوكي، والذي يتمثل في تقليد ومحاكاة الشباب العربي للنماذج السلوكية ذات الطابع الغربي، والتي لا تتناسب وخصوصية ثقافتنا العربية والإسلامية.

أما عن **العلاقة بين النوع وأهم تأثيرت العولمة في أنماط سلوك الأفراد في الدول النامية**، فيمكننا توضيحها من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم(٢٩) يوضح
العلاقة بين النوع وأهم تأثيرات العولمة
فى أنماط سلوك الأفراد فى الدول النامية

المتغيرات	ذكر		إنثى		كا^{٢}
	ك	%	ك	%	
سيادة القيم الغربية بدلاً من القيم المحلية	٥٤	٦٣,٥	٥١	٦٣,٨	.٠٠١
ظهور الشركات متعددة الجنسيات بدلاً من الصناعة المحلية	٢٩	٣٤,١	٣١	٣٨,٨	.٣٨٢
فرض الهيمنة الأمريكية	٣٦	٤٢,٤	٣٩	٤٨,٨	.٦٨٠
تدنى السلوك العربى الإسلامى عند الفرد	٤٢	٤٩,٤	٤١	٥١,٣	.٠٥٦
التصادم بين قيم العمولة الغربية والإسلامية	٤٠	٤٧,١	٤٠	٥٠,٠	.١٤٣
تقليد الشباب العربى لكل ما هو غربى	٣٧	٤٣,٥	٢٧	٣٣,٨	١,٦٦٠

تؤكد البيانات الموضحه بالجدول السابق عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين النوع وآراء المبحوثين من الجنسين حول أهم تأثيرات العولمة في أنماط سلوك الأفراد في الدول النامية. وعلى الرغم من ذلك، فإن التحليل المتعمق للبيانات

والتحليلات الإحصائية يبين وجود بعض أوجه الإتفاق بين الجنسين حول أهمية بعض التأثيرات مثل:(سيادة القيم الغربية بدلاً من القيم المحلية)، حيث إحتل هذا المتغير المرتبة الأولى بالنسبة للجنسين من حيث درجة أهميته، فقد بلغت نسبته بالنسبة للذكور ٦٣,٥%، وبالنسبة للإناث ٦٣,٨%. وكذلك الحال بالنسبة للمتغير(تدني السلوك العربي الاسلامي عند الفرد)، والذي إحتل المرتبة الثانية من حيث أهميته بالنسبة للجنسين، حيث بلغت نسبته للذكور ٤٩,٤%، و٥١,٣% بالنسبة للإناث. كما إحتل المتغير(التصادم بين قيم العولمة الغربية والاسلامية) المرتبة الثالثة بالنسبة للذكور والإناث، فقد بلغت نسبته ٤٧,١%، ٥٠,٠% على التوالي.

أما عن **أوجه الاختلاف** بين الجنسين فتبدو واضحة بالنسبة للمتغيرات الأخرى الواردة بالجدول، والتي تشير إلى اختلاف درجة وأهمية هذه المتغيرات بالنسبة لكل من الجنسين. كما تسير البيانات أيضاً إلى الفروق والاختلافات على مستوى الجنس الواحد فيما يتعلق بأهمية هذه المتغيرات من وجهة نظر كل منهما.

وفيما يتعلق **بطبيعة العلاقة بين الحالة التعليمية وأهم تأثيرات العولمة في أنماط سلوك الأفراد في الدول النامية**، فقد كشفت البيانات الإحصائية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوثين وآرائهم حول أهم التأثيرات العولمة في أنماط سلوك الأفراد في الدول النامية. وبالرغم من ذلك، فإن البيانات ذاتها تشير إلى وجود إتفاق بين المبحوثين في المستويات التعليمية المختلفة(تعليم فوق المتوسط، والتعليم الجامعي، والدراسات العليا) فيما يتعلق بالمؤثر الأساسي والذي يتمثل في(سيادة القيم الغربية بدلاً من القيم المحلية)، والذي إحتل المرتبة الأولى من وجهة نظرهم جميعاً، وجاءت النسب المعبرة عنه كالآتي: ٦١,٥%، ٦٠,٠%، ٧٥,٠% على التوالي. وبالرغم من الإتفاق العام بين المبحوثين على مجموعة من التأثيرات للعولمة في أنماط السلوك الاجتماعي، إلا أن هذه التأثيرات تتسم بالتباين

والتنوع من حيث درجة وأهمية وخطورة كل منها من وجهة نظرهم. الأمر الذي يؤكد على أن تنوع وتباين المستوى التعليمي للمبحوثين يؤثر في إتجاهاتهم وتصوراتهم حول التأثيرات المختلفة للعولمة في سلوك الأفراد في الدول النامية. ويتضح ذلك من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم(٣٠) يوضح
العلاقة بين الحالة التعليمية وأهم تأثيرات العولمة
فى أنماط سلوك الأفراد فى الدول النامية

التعليم	تعليم متوسط		تعليم فوق المتوسط		تعليم جامعى		دراسات عليا		كا^2
المتغيرات	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
سيادة القيم الغربية بدلاً من القيم المحلية	٠	٠	٨	٦١,٥	٦٦	٦٠,٠	٣٠	٧٥,٠	٤,٦٠٢
ظهور الشركات متعددة الجنسيات بدلاً من الصناعة المحلية	٠	٠	٤	٣٠,٨	٣٤	٣٠,٩	٢٢	٥٥,٠	٨,١٤١
فرض الهيمنة الأمريكية	٠	٠	٦	٤٦,٢	٤٥	٤٠,٩	٢٤	٦٠,٠	٥,١٥٦
تدنى السلوك العربى الإسلامى عند الفرد	٠	٠	٥	٣٨,٥	٦١	٥٥,٥	١٧	٤٢,٥	٣,٨٧٨
التصادم بين قيم العمولة الغربية والإسلامية	٠	٠	٤	٣٠,٨	٤٩	٤٤,٥	٢٦	٦٥,٠	٧,٦٢٣
تقليد الشباب العربى لكل ما هو غربى	١	١٠٠	٧	٥٣,٨	٣٧	٣٣,٦	١٩	٤٧,٥	٥,٣٢١

وفيما يتصل بطبيعة العلاقة بين الحالة الزواجية للمبحوثين، وآرائهم حول أهم تأثيرات العولمة في أنماط سلوك الأفراد في الدول النامية، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات الزواجية الثلاثة بهذا الشأن. غير أن التحليل المتعمق لتلك البيانات يبين وجود الكثير من الاختلافات حول

أهمية هذه التأثيرات، ومن تلك الاختلافات، أنه بينما جاء متغير (سيادة القيم الغربية بدلاً من القيم المحلية)، في المتغير المرتبة الأولى، وقد بلغت نسبته حسب أهميته ٦٤,٠% لفئة متزوج، ٦٢,٧% لفئة أعزب، إحتل المتغير ذاته في المرتبة الثانية بالنسبة لفئة مطلق. أما عن أوجه الإختلافات الأخرى من حيث درجة وأهمية هذه التأثيرات، فتتمثل في جميع المتغيرات المبينة بالجدول، فبينما إحتل متغير(ظهور الشركات متعددة الجنسيات بدلاً من الصناعة المحلية) في المرتبة الأولى من حيث درجة أهميته بالنسبة لفئة مطلق، إحتل المتغير ذاته المرتبة السادسة بالنسبة للفئتين(متزوج، أعزب)، بنسب مئوية ٤٠,٥%، ٢٣,٥% على التوالي. وكذلك الحال بالنسبة لمتغير(التصادم بين قيم العولمة الغربية والإسلامية)، والذي إحتل المرتبة الثانية بالنسبة لفئة أعزب، جاء التغير ذاته في المرتبة الثالثة بالنسبة لفئة مطلق بنسبة ٣٣,٣%، والمرتبة الرابعة بالنسبة لفئة متزوج بنسبة ٥٠,٥%.... وهكذا الحال بالنسبة للمتغيرات الأخرى الموضحة بالجدول التالي:

جدول رقم(٣١) يوضح
العلاقة بين الحالة الزواجية وأهم تأثيرات
العولمة فى أنماط سلوك الأفراد فى الدول النامية

الحالة	أعزب		متزوج		مطلق		كا^{٢}
الزواجية المتغيرات	ك	%	ك	%	ك	%	
سيادة القيم الغربية بدلاً من القيم المحلية	٣٢	٦٢,٧	٧١	٦٤,٠	٢	٦٦,٧	.٠٣٥
ظهور الشركات متعددة الجنسيات بدلاً من الصناعة المحلية	١٢	٢٣,٥	٤٥	٤٠,٥	٣	١٠٠,٠	٩,٧١٧
فرض الهيمنة الأمريكية	١٦	٣١,٤	٥٧	٥١,٤	٢	٦٦,٧	٦,١٨٠
تدنى السلوك العربى الإسلامى عند الفرد	٢٢	٤٣,١	٦٠	٥٤,١	١	٣٣,٣	٢,٠١٨
التصادم بين قيم العولمة	٢٣	٤٥,١	٥٦	٥٠,٥	١	٣٣,٣	.٦٨٢

الغربية والإسلامية							
تقليد الشباب العربى لكل ما هو غربي	١٧	٣٣,٣	٤٦	٤١,٤	١	٣٣,٣	١,٠٠٦

أما عن العلاقة بين المهنة وأهم تأثيرات العولمة في سلوك الأفراد في الدول النامية، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠٥، وذلك بالنسبة لمتغير(التصادم بين قيم العولمة الغربية والإسلامية)، حيث جاءت هذه الفروق حسب ماتشير إليه النسب المئوية لصالح الفئات التالية: وزير ١٠٠%، وكيل وزارة ٨٠,٠%، على المعاش ٧٥,٠%، دكتور جامعي ٧٠,٠%، مهنيون ٤٦,٣%، موظف ٤٥,٨%، طالب جامعي ٣٤,٥%، ولم تظهر البيانات الإحصائية أية تمثيل إحصائي لفئة رجال الأعمال حول هذا المتغير. ويعني ذلك أن هناك علاقة بين مهنة المبحوثين وتباين تصوراتهم فيما يتعلق بأهمية تأثير هذا المتغير في سلوك الأفراد. أما بالنسبة للمتغيرات الأخرى، فتبدو الاختلافات بين المبحوثين واضحة فيما يتعلق بأهمية هذه التأثيرات ومدى خطورتها، وذلك من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم(٢٢) المبين بالملاحق.

٩- أهم مخاطر العولمة:

فيما يتعلق بوجهة نظر المبحوثين حول أهم مخاطر العولمة، فقد كشفت إستجابات المبحوثين وعددهم(١٦٥ مبحوث) عن مجموعة متنوعة من المخاطر، جاءت وفقاً لترتيبها من حيث الأهمية من وجهة نظرهم على النحو التالي: (فقدان الهوية العربية والإسلامية)، حيث بلغت نسبته ٧٧,٠%، ثم(الصراع بين الثقافات) بنسبة ٤١,٨%، في حين جاء المتغير(تدني ثقافة المجتمع) في المرتبة الثالثة بنسبة ٣٢,٧%، أما متغير(إضمحلال دور الثقافة)، فقد جاء في المرتبة الرابعة بنسبة ٢٥,٥%، وأخيراً(إنحطاط في السلوك الفني والموسيقى)، حيث بلغت نسبته ١٥,٢%، والبيانات الواردة بالجدول التالي توضح ذلك.

جدول رقم (٣٢) يوضح
وجهات نظر المبحوثين حول أهم مخاطر العولمة

الإستجابات	ك	%
فقدان الهوية العربية والإسلامية	١٢٧	٧٧,٠
تدنى ثقافة المجتمع	٥٤	٣٢,٧
إنحطاط فى السلوك الفنى والموسيقى	٢٥	١٥,٢
الصراع بين الثقافات	٦٩	٤١,٨
إضمحلال دور الثقافة	٤٢	٢٥,٥

يتضح من البيانات السابقة أن ثمة مجموعة من المخاطر التي تواجه المجتمعات العربية كانعكاس للعولمة، تلك المخاطر كما عبرت عنها إستجابات المبحوثين تتعلق بالجانب الثقافي والقيمي من ناحية، والجوانب السلوكية من ناحية أخرى. وهذا يعني أن العولمة أضحت تشكل خطراً على الثقافة العربية بعامة، كما أنها أدت – ولا تزال – إلى فقدان الهوية العربية والإسلامية، فضلاً عن إنحطاط السلوك الفني والموسيقي.

أما عن **طبيعة العلاقة بين النوع وآراء المبحوثين حول أهم مخاطر العولمة**، فقد أوضحت البيانات والتحليلات الإحصائية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين، ويؤكد على ذلك أن جميع المتغيرات الواردة بالجدول قد جاء ترتيبها من حيث أهميتها بالنسبة للجنسين متشابهاً وأنه لاتوجد أية اختلافات أو فروق بينهما في هذا الشأن. مما يؤكد على أن ثمة إتفاقاً بين المبحوثين على جميع المخاطر الواردة بالجدول، والتي تؤكد على أن العولمة قد أحدثت – ولا تزال – تأثيرات سلبية عديدة ليس فقط على المستوى القيمي والثقافي(فقدان الهوية العربية والاسلامية، تدني ثقافة المجتمع، الصراع بين الثقافات، إضمحلال دور الثقافة وتهميشها)، ولكن أيضاً على المستوى السلوكي من حيث إنحطاط السلوك الفني والموسيقي. ويمكننا توضيح ذلك من البيانات الواردة في الجدول التالي:

جدول رقم(٣٣) يوضح
العلاقة بين النوع وأهم مخاطر العولمة

المتغيرات	ذكر	إنثى	كا^{٢}

	ك	%	ك	%	
فقدان الهوية العربية والإسلامية	٦٥	٧٦,٥	٦٢	٧٧,٥	.٠٢٥
تدنى ثقافة المجتمع	٢٦	٣٠,٦	٢٨	٣٥,٠	.٣٦٤
انحطاط فى السلوك الفنى والموسيقى	١٠	١١,٨	١٥	١٨,٨	١,٥٦٤
الصراع بين الثقافات	٣٤	٤٠,٠	٣٥	٤٣,٨	.٢٣٨
إضمحلال دور الثقافة	٢٣	٢٧,١	١٩	٢٣,٨	.٢٣٨

وفيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الحالة التعليمية للمبحوثين وأهم مخاطر العولمة، فيمكننا توضيحها من خلال البيانات المبينة بالجدول التالي:

جدول رقم(٣٤) يوضح
العلاقة بين الحالة التعليمية
وأهم مخاطر العولمة

التعليم المتغيرات	تعليم متوسط		تعليم فوق المتوسط		تعليم جامعى		دراسات عليا		كا^{2}
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
فقدان الهوية العربية والإسلامية	١	١٠٠	١١	٨٤,٦	٨٢	٧٤,٥	٣٢	٨٠,٠	١,٢٩٢
تدنى ثقافة المجتمع	٠	٠	٣	٢٣,١	٣٦	٣٢,٧	١٥	٣٧,٥	١,٤٤٣
انحطاط فى السلوك الفنى والموسيقى	٠	٠	٣	٢٣,١	١٧	١٥,٥	٥	١٢,٥	١,٠٣٤
الصراع بين الثقافات	٠	٠	٤	٣٠,٠	٣٩	٣٥,٥	٢٥	٦٢,٥	١٠,٢٥٠
إضمحلال دور الثقافة	٠	٠	٢	١٥,٤	١٩	١٧,٣	٢٠	٥٠,٠	١٧,٨١١

يتضح من البيانات الإحصائية الواردة بالجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الحالة التعليمية للمبحوثين وتصوراتهم حول أهم مخاطر العولمة، غير أن التحليلات الإحصائية الموضحة بالجدول تشير إلى أن ثمة إتفاقاً بين المبحوثين بالرغم من إختلاف مستوياتهم التعليمية على أن(فقدان الهوية العربية والإسلامية)، يمثل أهم المخاطر الناتجة عن العولمة، حيث جاء هذا المتغير في مقدمة المخاطر، وبلغت نسبته ٨٤,٦% بالنسبة لفئة التعليم فوق المتوسط، و٧٤,٥% بالنسبة لفئة التعليم الجامعي، و٨٠,٠% بالنسبة لفئة الدراسات العليا. كما

أن متغير(الصراع بين الثقافات) قد إحتل المرتبة الثانية بين المخاطر الواردة بالجدول من وجهة نظر هذه الفئات التعليمية بنسب مئوية ٣٠,٠%، ٣٥,٥%، ٦٢,٥% على التوالي. أما بقية المخاطر الأخرى، فقد جاءت متباينة من حيث أهميتها ودرجة خطورتها على مستوى الفئات التعليمية المختلفة كما تعكسها البيانات الواردة بالجدول.

أما عن **العلاقة بين الحالة الزواجية وأهم مخاطر العولمة من وجهة نظر المبحوثين**، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند أية مستوى معنوية. غير أن التحليلات المتعمقة لتلك البيانات تشير إلى وجود أوجه إتفاق بين المبحوثين رغم تباين حالتهم الزواجية حول أهمية بعض المخاطر، وكذلك وجود بعض الاختلافات بينهم بشأن مدى أهمية المخاطر الأخرى. أما عن أوجه الإتفاق فتتمثل في تأكيدهم جميعاً على أن من أهم أخطار العولمة(فقدان الهوية العربية والاسلامي)، حيث إحتل هذا المتغير المرتبة الأولى من وجهة نظرهم، وجاءت نسبه ١٠٠,٠% لفئة مطلق، ٧٦,٦% لفئة متزوج، ٧٦,٥% لفئة أعزب. وكذلك الحال بالنسبة لمتغير(الصراع بين الثقافات)، والذي جاء في المرتبة الثانية من وجهة نظرهم بنسب متفاوتة ٣٣,٣% لفئة مطلق، ٢١,٦ لفئة أعزب، ١١,٧% لفئة متزوج.

أما عن أوجه الاختلاف، فقد جاءت بالنسبة لمتغير(تدني ثقافة المجتمع)، والذي إحتل المرتبة الثالثة بالنسبة لكل من (متزوج، أعزب)، وذلك بنسب ٣٥,١%، ٢٧,٥% على التوالي. وكذلك الحال بالنسبة لبقية المتغيرات الموضحة بالجدول التالي:

جدول رقم(٣٥) يوضح
العلاقة بين الحالة الزواجية وأهم مخاطر العولمة

الحالة المتغيرات الزواجية	أعزب		متزوج		مطلق		$كا^2$
	ك	%	ك	%	ك	%	
فقدان الهوية العربية والإسلامية	٣٩	٧٦,٥	٨٥	٧٦,٦	٣	١٠٠,٠	.٩١٤
تدنى ثقافة المجتمع	١٤	٢٧,٥	٣٩	٣٥,١	١	٣٣,٣	.٩٣٨
انحطاط فى السلوك الفنى والموسيقى	١١	٢١,٦	١٣	١١,٧	١	٣٣,٣	٣,٤٢٧
الصراع بين الثقافات	١٩	٣٧,٣	٤٩	٤٤,١	١	٣٣,٣	.٧٧٢
إضمحلال دور الثقافة	٨	١٥,٧	٣٤	٣٠,٦	٠	٠	٥,١٥٦

وفيما يتصل بالعلاقة بين المهنة وأهم مخاطر العولمة، فقد كشفت التحليلات عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠٥، وذلك بالنسبة لعدد من المتغيرات، يمكننا توضيحها على النحو التالي: (تدني ثقافة المجتمع)، حيث جاءت هذه الفروق لصالح الفئات التالية من حيث درجة أهميتها: وزير، وكيل وزارة بنسب متساوية ١٠٠%، تليها فئة على المعاش بنسبة ٦٢,٥%، ثم فئة دكتور جامعي بنسبة ٤٣,٣%، ثم فئة الطلالب الجامعيين بنسبة ٣٤,٥%، فئة المهنيون بنسبة ٢٤,١%، فئة رجال الأعمال ٢٠,٠%، وأخيراً فئة الموظفون بنسبة ١٦,٧. وكذلك الحال بالنسبة للمتغير(الصراع بين الثقافات)، حيث جاءت هذه الفروق وفقاً لدرجة أهميتها لصالح الفئات التالية: دكتور جامعي بنسبة ٧٣,٣%، تليها فئة وكيل وزارة بنسبة ٦٠,٠%، ثم فئة الموظفون ٥٤,٢%، فئة المهنيون ٣٣,٣%، فئة الطلاب ٢٧,٦%، فئة على المعاش ٢٥,٠%، وأخيراً رجال الأعمال بنسبة ٢٠,٠%. أما

بالنسبة لمتغير(إضمحلال دور الثقافة)، فقد جاءت الفروق لصالح الفئات التالية وفقاً لدرجة أهميتها: وزير بنسبة ١٠٠%، تليها فئة دكتور جامعي ٥٣,٣%، رجال الأعمال ٥٠,٠%، وكيل وزارة بنسبة ٢٠,٠%، أما فئتي: المهنيين، والموظفين فقد جاءت نسبتهم متساوية، حيث بلغت ١٦,٧% لكل منهما، وأخيراً فئة الطلاب ١٣,٨. ومن ثم يتضح من التحليلات السابقة أن ثمة علاقة بين المهنة وتصورات المبحوثين لأهم المخاطر الناتجة عن العولمة. وهو الأمر الذي تجسدة البيانات السابقة التي تتسم بالتباين والاختلاف. كما تبدو مظاهر الاختلاف أيضاً بين المبحوثين فيما يتعلق بالمتغيرات الأخرى كما تعكسها البيانات الواردة بالجدول رقم(٢٣) المبين بالملاحق.

١٠- العلاقة بين الثقافة والعولمة:

أما عن آراء المبحوثين حول مدى وجود علاقة بين الثقافة والعولمة، كشفت بيانات الدراسة أن الأغلبية العظمى من المبحوثين قد أكدوا على وجود علاقة بين الثقافة والعولمة، حيث بلغت نسبتهم ٨٤,٨%، بينما بلغت نسبة الذين أكدوا على عدم وجود علاقة ١٥,٢% من إجمالي المبحوثين الذين أجابوا على السؤال وعددهم(١٦٥ مبحوث).

ويمكننا توضيح ذلك من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم(٣٦) يوضح
آراء المبحوثين حول مدى وجود
علاقة بين الثقافة والعولمة

الإستجابات	ك	%
نعم	١٤٠	٨٤,٨
لا	٢٥	١٥,٢
الإجمالى	١٦٥	١٠٠

١١- الأبعاد المختلفة للعلاقة بين الثقافة والعولمة:

أما عن الأبعاد المختلفة للعلاقة بين الثقافة والعولمة، والتي عبرت عنها إستجابات المبحوثين وعددهم(١٤٠ مبحوث)، فقد جاء ترتيب تلك الأبعاد وفقاً لأهميتها من وجهة نظرهم كما يلي: (إنتشار مفهوم العولمة الثقافية)، حيث بلغت نسبته ٤٧,٩%، (خلق ثقافات جديدة) بنسبة ٣٧,٩%، ثم(زيادة الإتصال الثقافي) بنسبة ٣٢,٩%، (الإنفتاح على مختلف الآراء بنسبة ٣٢,١%، وأخيراً(ظهور مجموعة من المثقفين ليس لديهم هوية محددة) بنسبة ٢٨,٢%، والبيانات الواردة بالجدول التالي توضح ذلك.

جدول رقم(٣٧) يوضح
أبعاد العلاقة بين الثقافة والعولمة

الإستجابات	ك	%
انتشار مفهوم العولمة الثقافية	٦٧	٤٧,٩
زيادة الاتصال الثقافي	٤٦	٣٢,٩
خلق ثقافات جديدة	٥٣	٣٧,٩
الانفتاح على مختلف الآراء	٤٥	٣٢,١
ظهور مجموعة من المثقفين ليس لديهم هوية محددة	٤٩	٢٨,٢

نستنتج من البيانات الواردة بالجدول السابق أن العلاقة بين الثقافة والعولمة تتخذ مجموعة من الأبعاد حددها المبحوثين وفقاً لأهميتها من وجهة نظرهم كما هو مبين من البيانات الإحصائية، وذلك انطلاقاً من النسبة المئوية التي حصل عليها كل بعد من هذه الأبعاد. الأمر الذي يؤكد على أن ثمة وعياً ثقافياً لدى المبحوثين يشير إلى أن العولمة قد أثرت بشكل أو بآخر في الثقافة، وأنه أصبح هناك مفهوماً متداولاً يطلق عليه العولمة الثقافية، كما أنه من نتائج العولمة أيضاً من وجهة نظر المبحوثين أن

ظهرت ثقافات جديدة تعبر عن تلك التغيرات وتجسدها، هذا فضلاً عن زيادة الإتصال الثقافي والإنفتاح على مختلف الآراء والتيارات.

أما عن **العلاقة بين النوع ووجهات نظر المبحوثين حول أبعاد العلاقة بين الثقافة والعولمة**، فيمكننا الكشف عنها من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم(٣٨) يوضح
العلاقة بين النوع وأبعاد
العلاقة بين الثقافة والعولمة

المتغيرات	ذكر		إنثى		كا٢
	ك	%	ك	%	
انتشار مفهوم العولمة الثقافية	٣٢	٤٥,٧	٣٥	٥٠,٠	.٢٥٨
زيادة الاتصال الثقافى	٢٠	٢٨,٦	٢٦	٣٧,١	١,١٦٦
خلق ثقافات جديدة	٢٦	٣٧,١	٢٧	٣٨,٦	.٠٣٠
الانفتاح على مختلف الآراء	٢٢	٣١,٤	٢٣	٣٢,٩	.٠٣٣
ظهور مجموعة من المثقفين ليس لديهم هوية محددة	٢٣	٣٢,٩	٢٦	٣٧,١	.٢٨٣

يتضح من البيانات والتحليلات الإحصائية الواردة بالجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث فيما يتعلق بوجهات نظرهم حول أبعاد العلاقة بين الثقافة والعولمة.مما يعني إتفاقهم على تلك الأبعاد. وعلى الرغم من ذلك، فإن القراءة المتعمقة للبيانات الإحصائية الموضحة بالجدول تشير إلى وجود إتفاق بين الذكور والإناث حول بعض الأبعاد، وإختلافهم حول البعض الآخر، وذلك من حيث درجة أهمية كل بعد منها. أما عن جوانب الإتفاق فتبدو في تأكيهم جميعاً على أن (إنتشار مفهوم العولمة الثقافية)، يمثل البعد الأول لهذه العلاقة، حيث إحتل المرتبة الأولى بالنسبة للفئتين بنسبة ٤٥,٧% للذكور، ٥٠,٠% للإناث. وكذلك فيما يتعلق بالبعد(خلق ثقافات جديدة)، حيث جاء في المرتبة الثانية من حيث ترتيب

الأبعاد بالنسبة للفئتين، وقد بلغت نسبته ٣٧,١% للذكور، ٣٨,٦% للإناث. وكذلك الحال بالنسبة لبعد(الانفتاح على مختلف الآراء)، حيث جاء في المرتبة الرابعة بالنسبة للذكور والإناث على السواء، وبلغت نسبته ٣١,٤% للذكور، ٣٢,٩% للإناث. أما جوانب الاختلاف بين الجنسين فتبدو واضحة بالنسبة للمتغيرات الأخرى المبينة بالجدول.

١٢- تأثير العولمة في الثقافة المحلية:

فيما يتعلق بتأثير العولمة على الثقافة المحلية، فيمكننا توضيحها من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم(٣٩) يوضح
تأثيرات العولمة على الثقافة المحلية

الاستجابة	ك	%
ظهور الصراع بين ثقافة العولمة والثقافة المحلية	١١٩	٧٢,١
ظهور التوافق بين ثقافة العولمة والثقافة المحلية	٢٤	١٤,٥
إحلال الثقافة الغربية محل الثقافة الوطنية	٦٦	٤٠,٠

تكشف البيانات الموضحة بالجدول السابق عن عدد من التأثيرات المتنوعة التي تمارسها العولمة على الثقافة المحلية، وقد جاء ترتيب تلك التأثيرات حسب أهميتها من وجهة نظر المبحوثين الذين أجابوا على هذا السؤال وعددهم(١٦٥ مبحوث) على النحو التالي: (ظهور الصراع بين ثقافة العولمة والثقافة المحلية)، حيث بلغت نسبة هذا المتغير ٧٢,١% من إجمالي الإستجابات، ثم(إحلال الثقافة الغربية محل الثقافة الوطنية)، وقد بلغت نسبته ٤٠,٠%، وأخيراً(ظهور التوافق بين ثقافة العولمة والثقافة المحلية)، وذلك بنسبة لا تتجاوز ١٤,٥% من إجمالي الإستجابات.

نستنتج من ذلك مدى وعي المبحوثين بالتأثيرات السلبية التي أفرزتها العولمة بشأن الثقافة المحلية، ليس فقط فيما يتعلق بظهور الصراع بين ثقافة العولمة والثقافة المحلية، ولكن أيضاً بسيطرة وهيمنة ثقافة العولمة(أي الثقافة الغربية) وإنتشارها على نطاق واسع، الأمر الذي أدى إلى تراجع الثقافة المحلية وسيادة ثقافة العولمة، بكل ما تحمله من معاني ومضامين وقيم وتوجهات وأنماط سلوكية مغايرة تماماً للنظم الثقافية المحلية.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الحالة التعليمية للمبحوثين وآرائهم حول تأثير العولمة على الثقافة المحلية، فيمكننا توضيحها من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم(٤٠) يوضح
العلاقة بين الحالة التعليمية
ومدى تأثيرالعولمة على الثقافة المحلية

التعليم	تعليم متوسط		تعليم فوق المتوسط		تعليم جامعى		دراسات عليا		كا^{٢}
المتغيرات	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
ظهور الصراع بين ثقافة العولمة والثقافة المحلية	١	١٠٠	٨	٦١,٥	٧٩	٧١,٨	٣٠	٧٥,٠	١,٢٧٢
ظهور التوافق بين ثقافة العولمة والثقافة المحلية	٠	٠	٤	٣٠,٨	١٦	١٤,٥	٤	١٠,٠	٣,٥٦٩
إحلال الثقافة الغربية محل الثقافة الوطنية	٠	٠	٦	٤٦,٢	٣٦	٣٢,٧	٢٤	٦٠,٠	٩,٩٣٩

تكشف البيانات الإحصائية الموضحة بالجدول السابق عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوثين وتصوراتهم حول مدى تأثير العولمة في الثقافة المحلية. ومن جانب آخر، تشير البيانات ذاتها إلى أن ثمة إتفاقاً عاماً بين المبحوثين في الفئات التعليمية المختلفة حول التأثيرات المختلفة التي تحدثها العولمة في الثقافة المحلية، حيث جاء متغير(ظهور الصراع بين ثقافة العولمة والثقافة

المحلية) في مقدمة التأثيرات من وجهة نظر الفئات التعليمية المختلفة، وذلك بنسب: ٦١,٥% بالنسبة لفئة التعليم فوق المتوسط، ٧١,٨% لفئة التعليم الجامعي، ٧٥,٠% لفئة الدراسات العليا. أما متغير (إحلال الثقافة الغربية محل الثقافة الوطنية)، فقد جاء في المرتبة الثانية بنسب: ٤٦,٢%، ٣٢,٧%، ٦٠,٠% على التوالي. وفي المرتبة الثالثة والأخيرة جاء متغير (ظهور التوافق بين ثقافة العولمة والثقافة المحلية)، بنسب: ٣٠,٨%، ١٤,٥%، ١٠,٠% على التوالي. ومن ثم يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوثين وآرائهم حول تأثير العولمة على الثقافة المحلية.

وفيما يتعلق **بطبيعة العلاقة بين الحالة الزواجية للمبحوثين وتصوراتهم عن مدى تأثير العولمة في الثقافة المحلية**، فيمكننا توضيحها من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم(٤١) يوضح
العلاقة بين الحالةالزواجية
وتأثير العولمة على الثقافة المحلية

الحالة الزواجية المتغيرات	أعزب		متزوج		مطلق		كا^{٢}
	ك	%	ك	%	ك	%	
ظهور الصراع بين ثقافة العولمة والثقافة المحلية	٣٦	٧٠,٦	٨٠	٧٢,١	٣	١٠٠	١,٢١٩
ظهور التوافق بين ثقافة العولمة والثقافة المحلية	١٢	٢٣,٥	١٢	١٠,٨	٠	٠	٥,٠٦٨
إحلال الثقافة الغربية محل الثقافة الوطنية	١٢	٢٣,٥	٥٣	٤٧,٧	١	٣٣,٣	٨,٥٩٧

تؤكد البيانات الموضحة بالجدول السابق على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير الحالة الزواجية ووجهات نظر المبحوثين حول مدى تأثير العولمة على الثقافة المحلية، حيث تؤكد البيانات على إتفاق المبحوثين رغم تباين

حالتهم الزواجية على أن من أهم المظاهر التي تؤكد على تأثير العولمة في الثقافة المحلية(ظهور الصراع بين ثقافة العولمة والثقافة المحلية)، حيث جاء هذا المتغير في مقدمة التأثيرات وفقاً لترتيب أهميته من وجهة نظرهم، وقد بلغت نسبته ١٠٠,٠% لفئة مطلق، ٧٢,١% لفئة متزوج، ٧٠,٦% لفئة أعزب. كما تشير البيانات أيضاً إلى إتفاق المبحوثين على مستوى الفئات الزواجية الثلاثة حول أهمية(إحلال الثقافة الغربية محل الثقافة الوطنية)، حيث جاء هذا المتغير في المرتبة الثانية وفقاً لترتيب أهميته من وجهة نظرهم، وذلك بنسب مئوية ٤٧,٧% لفئة متزوج، ٣٣,٢% لفئة مطلق، وأخيراً ٢٣,٥% لفئة أعزب. أما جوانب الاختلاف بينهم فتعكسها البيانات الخاصة بمتغير(ظهور التوافق بين ثقافة العولمة والثقافة المحلية)، حيث إحتل المرتبة الثانية من وجهة نظر فئة أعزب، والثالثة بالنسبة لفئة متزوج، بينما لم تظهر البيانات الإحصائية أية تمثيل لهذا المتغير عند فئة مطلق.

أما عن العلاقة بين الدخل ومدى تأثير العولمة في الثقافة المحلية، فقد كشفت البيانات عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين عند مستوى معنوية ٠,٠٠٥، وذلك بالنسبة لمتغير(إحلال الثقافة الغربية محل الثقافة الوطنية)، حيث تؤكد البيانات الاحصائية تلك الفروق وفقاً لأهميتها بين فئات الدخل المختلفة، فقد جاءت على النحو التالي: فئة ٢٠٠٠٠ في المقدمة بنسبة ٧٦,٥%، تليها فئة ٢٥٠٠٠ بنسبة ٦٦,٧%، ثم فئة ١٥٠٠٠ بنسبة ٦٢,٥%، فئة ١٠٠٠٠ بنسبة ٤٠,٦%، فئة ٣٠٠٠٠ بنسبة ٣٦,٤%، ثم فئة ٥٠٠٠ بنسبة ٢٦,٧%، وأخيراً فئة ٢٥٠٠٠ بنسبة ٢٢,٢%، أما الفئتين(أقل من ٥٠٠٠، أكثر من ٤٠٠٠٠، فلم تظهر البيانات أي تمثيل إحصائي بالنسبة لهن. وتؤكد هذه التحليلات على أن ثمة علاقة بين الدخل وتصورات المبحوثين حول تأثير العولمة في هذا الجانب. بينما لم تكشف التحليلات الاحصائية عن وجود أية فروق أخرى ذات دلالة بالنسبة للمتغيرات الأخرى كما يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم(٢٤) المبين بالملاحق.

١٣- مدى وجود أنماط سلوكية جديدة نتيجة لإنتشار ثقافة العولمة:

فيما يتصل بوجهات نظر المبحوثين حول مدى وجود أنماط سلوكية جديدة نتيجة لإنتشار ثقافة العولمة، فقد عبر المبحوثين وعددهم(١٦٥ مبحوث) في إستجاباتهم عن ذلك، حيث جاءت نسبة الذين أكدوا على وجود هذه الأنماط السلوكية الجديدة ٩٥,٨%، بينما بلغت نسبة الذين أكدوا على عدم وجود هذه الأنماط الجديدة ٣,٦% فقط، وأن ما نسبته ٠,٦% فقط هم من لم يجيبوا على السؤال(غير مبين). ويتضح ذلك من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم(٤٢) يوضح
مدى وجود أنماط سلوكية جديدة
نتيجة لإنتشار ثقافة العولمة

المتغيرات	ك	%
نعم	١٥٨	٩٥,٨
لا	٦	٣,٦
غير مبين	١	٠,٦
الإجمالى	١٦٥	١٠٠

١٤- الأنماط السلوكية الجديدة التي أفرزتها العولمة:

وفيما يتصل بأنماط السلوكيات الجديدة التي أفرزتها العولمة من وجهة نظر المبحوثين، فقد كشفت إستجابات المبحوثين وعددهم(١٥٨ مبحوث)، عن عدد من الأنماط السلوكية ذات الطابع السلبي، جاء ترتيبها من وجهة نظرهم على النحو التالي: التقليد الأعمى لكل ماهو غربي ٨٩,٩%، القيم الاستهلاكية والسلوك الاستهلاكي ٦٧,١%، الحرية والإنحلال الأخلاقي ٥٥,١%، الإبتعاد عن قيم الإسلام وإحلال مكانها القيم الغربية ٥٠,٦%، الأنانية والفردية ٣٧,٣%، وأخيراً الوصولية والمادية ٢١,٥%. ويتضح ذلك من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم (٤٣) يوضح

الأنماط السلوكية الجديدة

المتغيرات	ك	%
الأنانية والفردية	٥٩	٣٧,٣
القيم الاستهلاكية	١٠٦	٦٧,١
التقليد الأعمى لكل ما هو غربى	١٤٢	٨٩,٩
الابتعاد عن قيم الإسلام وإحلال مكانها القيم الغربية	٨٠	٥٠,٦
الحرية والانحلال الأخلاقى	٨٧	٥٥,١
الوصولية والمادية	٣٤	٢١,٥

نستنتج مما سبق أن المبحوثين قد أكدوا في إستجاباتهم على مجموعة من الأنماط السلوكية السلبية الجديدة التي صاحبت ظهور العولمة وإنتشارها، وأن إنتشار هذه الأنماط السلوكية الجديدة يعكس بوضوح مدى سيطرة وهيمنة الثقافة الغربية بكل ما تحمله من مضامين قيمية، تلك الثقافة الغربية بأنماطها السلوكية المختلفة والموضحة بالجدول لا تعبر عن ثقافتنا العربية والإسلامية، وإنما تعبر عن المجتمعات الغربية المصدرة للعولمة في الأساس. ولا شك في أن إنتشار هذه الأنماط السلوكية الجديدة يصاحبه تأثيرات سلبية عديدة ليس فقط على المستويين: الشخصي والأسري، ولكن أيضاً على الصعيد المجتمعي. فضلاً عن تأثيراتها السلبية على عملية التنمية بشكل عام. ومن ثم فالأمر أصبح من الخطورة التي تتطلب التصدي والمواجهة، لتقليل حدة هذه المخاطر والسلبيات.

وفيما يتعلق **بالعلاقة بين النوع وآراء المبحوثين حول السلوكيات الجديدة التي أفرزتها العولمة**، فيمكننا الكشف عنها من البيانات الموضحة بالجدول التالي:

جدول رقم(٤٤) يوضح
العلاقة بين النوع والسلوكيات
الجديدة التي أفرزتها العولمة

المتغيرات	ذكر	إنثى	كا٢

	ك	%	ك	%	
الأنانية والفردية	٣٠	٣٧,٥	٢٩	٣٧,٢	.٠٠٢
القيم الاستهلاكية	٥٣	٦٦,٣	٥٣	٦٧,٩	.٠٥٢
التقليد الأعمى لكل ما هو غربى	٧٢	٩٠,٠	٧٠	٨٩,٧	.٠٠٣
الابتعاد عن قيم الإسلام وإحلال مكانها القيم الغربية	٤١	٥١,٣	٣٩	٥٠,٠	.٠٢٥
الحرية والانحلال الأخلاقى	٤٥	٥٦,٣	٤٢	٥٣,٨	.٠٩٢
الوصولية والمادية	٢٠	٢٥,٠	١٤	١٧,٩	١,١٦٣

تشير البيانات الإحصائية الواردة بالجدول السابق إلى عدم وجود أية فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث فيما يتعلق بوجهات نظرهم في أنماط السلوكيات الجديدة التي أفرزتها العولمة، حيث توضح البيانات إتفاق المبحوثين من الجنسين على مجموعة من الأنماط السلوكية ذات الطابع السلبي التي ظهرت بفعل تأثيرانتشار العولمة وهيمنتها، وقد جاء ترتيب هذه الأنماط السلوكية من حيث درجة أهميتها بالنسبة لكل منهما متشابهاً تماماً: (التقليد الأعمى لكل ماهو غربي) في المرتبة الأولى، وبلغت نسبته ٩٠,٠% للذكور، ٨٩,٧% للإناث، (القيم الاستهلاكية) في المرتبة الثانية بنسبة ٦٦,٣% للذكور، ٦٧,٩% للإناث، (الحرية والإنحلال الأخلاقي) في المرتبة الثالثة بنسبة ٥٦,٣% للذكور، ٥٣,٨% للإناث، (الإبتعاد عن قيم الإسلام وإحلال مكانها القيم الغربية) في المرتبة الرابعة بنسبة ٥١,٣% للذكور، ٥٠,٠% للإناث، (الأنانية والفردية) في المرتبة الخامسة بنسبة ٣٧,٥% للذكور، ٣٧,٢% للإناث، وأخيراً(الوصولية والمادية) بنسبة ٢٥,٠% للذكور، ١٧,٩% للإناث. وهذا يعني عدم وجود فروق بين الذكور والإناث في تصوراتهم للأنماط السلوكية الجديدة التي أفرزتها العولمة وبخاصة الأنماط السلوكية ذات الطابع السلبي.

أما عن **العلاقة بين الحالة التعليمية للمبحوثين وتصوراتهم حول الأنماط السلوكية الجديدة التي إنتشرت نتيجة لثقافة العولمة**، فيمكننا توضيحها من خلال تحليل البيانات المبينة بالجدول التالي:

جدول رقم(٤٥) يوضح
العلاقة بين الحالة التعليمية والأنماط السلوكية
الجديدة التي إنتشرت نتيجة لثقافة العولمة

التعليم	تعليم فوق المتوسط		تعليم جامعى		دراسات عليا		كا^{٢}
المتغيرات	ك	%	ك	%	ك	%	
الأنانية والفردية	٧	٦٣,٦	٣٥	٣٣٠,٠	١٧	٤٢,٥	٤,٥٣٧
القيم الاستهلاكية	٦	٥٤,٥	٦٧	٦٣,٢	٣٢	٨٠,٠	٤,٥٠٩
التقليد الأعمى لكل ما هو غربى	١٠	٩٠,٩	٩٣	٨٧,٧	٣٨	٩٥,٠	١,٦٩٠
الابتعاد عن قيم الإسلام وإحلال مكانها القيم الغربية	٧	٦٣,٦	٥١	٤٨,١	٢٢	٥٥,٠	١,٣١٢
الحرية والانحلال الأخلاقى	٣	٢٧,٣	٥٩	٥٥,٧	٢٤	٦٠,٠	٣,٨٣٣
الوصولية والمادية	٢	١٨,٢	٢٣	٢١,٧	٩	٢٢,٥	.٠٩٥

تكشف البيانات الإحصائية السابقة عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الحالة التعليمية للمبحوثين وتصوراتهم حول الأنماط السلوكية الجديدة التي إنتشرت نتيجة لثقافة العولمة. وأن البيانات تشير إلى إتفاق المبحوثين وبخاصة في الفئات التعليمية(فوق المتوسط، والجامعي، والدراسات العليا) على عدد من الأنماط السلوكية الجديدة والتي تتسم بالطابع السلبي قد إنتشرت نتيجة لهيمنة ثقافة العولمة، وعلى الرغم من الإتفاق بينهم حول نمط(التقليد الأعمى لكل ماهو غربي)، والذي جاء في مقدمة هذه الأنماط جميعها من حيث درجة أهميته، حيث بلغت نسبته ٩٠,٩% ، ٨٧,٧%، ٩٥,٠% على التوالي، إلا أن البيانات تشير إلى الإختلافات بين وجهات نظرهم فيما يتعلق بأهمية ودرجة خطورة كل نمط من الأنماط الأخرى الواردة بالجدول.

ومن جانب آخر، فإن هناك تأثيرات أخرى خطيرة للعولمة على صعيد العلاقات الأسرية والاجتماعية، وما تعكسه من أنماط للسلوك الاجتماعي، ويتضح ذلك من خلال الكشف عن ملامح التغير في طبيعة العلاقة بين أفراد الأسرة نتيجة لهيمنة العولمة وإنتشار القيم المرتبطة بها.

وفيما يتصل **بطبيعة العلاقة بين الحالة الزواجية وآرائهم حول الأنماط السلوكية الجديدة التي ظهرت نتيجة لانتشار ثقافة العولمة**، فقد أوضحت التحليلات الإحصائية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تؤكد هذه العلاقة. وبالرغم من ذلك، فإن البيانات ذاتها تشير إلى وجود إتفاق بين المبحوثين على إختلاف فئاتهم الزواجية حول النمط السلوكي المتمثل في(التقليد الأعمى لكل ماهو غربي)، والذي جاء في مقدمة الأنماط السلوكية من حيث ترتيبه بالنسبة للأنماط الأخرى، حيث بلغت نسبته ١٠٠,٠% لفئة مطلق، ٨٩,٧% لفئة متزوج، ٨٩,٦% لفئة أعزب.

أما عن أوجه الاختلاف فتبدو واضحة بالنسبة لدرجة ومستوى أهمية أي من الأنماط السلوكية الأخرى المبينة بالجدول. فبينما إحتل نمط(الأنانية والفردية) المرتبة الثانية من وجهة نظر المطلقين، حيث بلغت نسبته ٣٣,٣%، جاء المتغير ذاته في المرتبة الرابعة بالنسبة لغير المتزوجين بنسبة ٤١,٧%، والمرتبة الخامسة بالنسبة لفئة المتزوجين بنسبة ٣٥,٥%... وهكذا الحال بالنسبة للأنماط الأخرى كما تعكسها البيانات الموضحة بالجدول التالي:

جدول رقم(٤٦) يوضح
العلاقة بين الحالة الزواجية والأنماط السلوكية
الجديدة التي ظهرت نتيجة لإنتشار ثقافة العولمة

الحالة	أعزب	متزوج	مطلق	كا٢

الزواجية	ك	%	ك	%	ك	%	
الأنانية والفردية	٢٠	٤١,٧	٣٨	٣٥,٥	١	٣٣,٣	.٥٥٧
القيم الاستهلاكية	٢٧	٥٦,٣	٧٦	٧١,٠	٣	١٠٠	٤,٧٧٨
التقليد الأعمى لكل ما هو غربى	٤٣	٨٩,٦	٩٦	٨٩,٧	٣	١٠٠	.٣٤٥
الابتعاد عن قيم الإسلام وإحلال مكانها القيم الغربية	١٩	٣٩,٦	٦٠	٦٥,١	١	٣٣,٣	٣,٩٧١
الحرية والانحلال الأخلاقى	٢٦	٥٤,٢	٥٨	٥٤,٢	٣	١٠٠	٢,٤٩٦
الوصولية والمادية	١٠	٢٠,٨	٢٤	٢٢,٤	٠	٠	.٨٨٩

١٥- طبيعة العلاقات الأسرية في ظل العولمة:

حول مدى قوة العلاقة بين أفراد الأسرة، تكشف بيانات الدراسة الميدانية عن تغيرات قد أصابت العلاقات بين أفراد الأسرة نتيجة لانتشار قيم العولمة، والتغيرات المختلفة المصاحبة لها، حيث أكد ٦١,٢% من المبحوثين وعددهم(١٦٥ مبحوث) أن العلاقات بين أفراد الأسرة قد تغيرت، في حين أكد ٣٧,٠% منهم على أن العلاقات لم تتغير، وأنها ما زالت قوية، ويتضح ذلك من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم(٤٧) يوضح
مدى التغير في طبيعة العلاقات بين أفراد الأسرة

المتغيرات	ك	%
ما زالت قوية	٦١	٣٧,٠
العلاقة تغيرت الأن	١٠١	٦١,٢
غير مبين	٣	١,٨
الإجمالى	١٦٥	١٠٠

وفيما يتصل بطبيعة العلاقة بين المهنة وتصورات المبحوثين حول مدى قوة العلاقات الأسرية، فقد كشفت البيانات الإحصائية عن وجود فروق ذات دلالة

إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠٥، وذلك بالنسبةلمتغير(العلاقات تغيرت الآن)، حيث جاءت تلك الفروق كما تعكسها النسب الإحصائية وفقاً لأهميتها بالنسبة للفئات المهنية المختلفة كما يلي: وكيل وزارة ١٠٠%، تليها فئة المهنيون ٧٩,٦%، ثم فئة على المعاش ٦٦,٧%، دكتور جامعي بنسبة ٦٠,٠%، طالب جامعي ٥١,٧%، موظف ٤٧,٨%، وأخيراً فئة رجال الأعمال ٢٠,٠%، بينما لم توضح البيانات أي تمثيل إحصائي لفئة وزير بالنسبة لهذا المتغير. وهذا يؤكد على أنه بالرغم من إجماع المبحوثين على أن العلاقات بين أفراد الأسرة قد تعرضت للتغير نتيجة لتأثيرات العولمة، إلا أن هناك فروق بينهم فيما يتعلق بدرجة التغير ومعدلاته كما تعكسها البيانات الإحصائية الواردة بالجدول رقم(٢٥) المبين بالملاحق.

١٦- المظاهر السلوكية التي تؤكد على قوة العلاقات الأسرية:

أما عن المظاهر السلوكية التي تدل على أن العلاقات بين أفراد الأسرة ما تزال قوية رغم تأثيرات العولمة، فقد جاء ترتيبها وفقاً لأهميتها من وجهة نظر المبحوثين وعددهم(٦١ مبحوث) على النحو التالي: الحرص على صلة الرحم، الزيارات العائلية بنسب متساوية ٨٣,٦% لكل منها، مساعدة الأقارب وأفراد الأسرة بنسبة ٦٧,٢%، وأخيراً التشجيع على زواج الأقارب بنسبة ٢٧,٨%. والبيانات الواردة بالجدول التالي تؤكد ذلك:

جدول رقم(٤٨) يوضح
المظاهر السلوكية التى تدل على
قوة العلاقة بين أفراد الأسرة

المتغيرات	ك	%
الحرص على صلة الرحم	٥١	٨٣,٦
الزيارات العائلية	٥١	٨٣,٦
مساعدة الأقارب وأفراد الأسرة	٤١	٦٧,٢
التشجيع على زواج الأقارب	١٧	٢٧,٨

تؤكد البيانات السابقة على حقيقة مهمة تتمثل في أن التغيرات التي أحدثتها العولمة في منظومة القيم الاجتماعية التقليدية ليست – بحال من الأحوال – تغيرات جذرية، وأن القيم الأسرية وما يرتبط بها من أنماط سلوكية تقليدية لا تزال موجودة ومستمرة وفاعلة على مستوى العلاقات بين أفراد الأسرة القطرية، وتتجسد هذه القيم التقليدية القوية في مظاهر عديدة منها أن الزيارات العائلية ما تزال موجودة ومستمرة، وأن هناك حرص على استمرار القيم التي تدعم صلة الرحم بين أفراد العائلة، فضلاً عن استمرار المساعدات بين الأقارب وأفراد العائلة، وأخيراً إستمرار فاعلية القيم المرتبطة بزواج الأقارب. وهذا يعني أن بعض مكونات الثقافة التقليدية ما تزال فاعلة ومؤثرة في الحياة الأسرية والاجتماعية، رغم التأثيرات المختلفة للعولمة.

وفيما يتعلق **بطبيعة العلاقة بين الحالة الزواجية للمبحوثين، وتصوراتهم حول ما إذا كانت العلاقات بين أفراد الأسرة قد تعرضت للتغير بفعل تأثيرات العولمة أم ما تزال كما هي قوية،** فقد كشفت التحليلات الإحصائية عن عدم وجود أية فروق بينهم بشأن هذه القضية، حيث أدت الأغلبية العظمى منهم رغم تباين حالتهم الزواجية عن أن العلاقة قد تغيرت، حيث جاءت النسب المئوية المعبرة عن هذا الرأي متقاربة كالآتي: ٦٦,٧% لفئة مطلق، ٦٣,٠% لفئة متزوج، ٦٠,٨% لفئة أعزب. وكذلك الحال بالنسبة لوجهات النظر التي تؤكد على أن العلاقة ما زالت قوية، حيث جاءت النسب: ٣٩,٢% لغير المتزوجين، ٣٧,٠% للمتزوجين، ٣٣,٣% للمطلقين. وتشير هذه التحليلات إلى أن الفئات الثلاثة على وعي بأن العلاقات بين أفراد الأسرة قد أصابها التغير بسبب تأثيرات العولمة. ويتضح ذلك من البيانات المبينة بالجدول التالي:

جدول رقم(٤٩) يوضح
العلاقة بين الحالة الزواجية
وطبيعة العلاقة بين أفراد الأسرة في ظل العولمة

الحالة الزواجية المتغيرات	أعزب		متزوج		مطلق		كا٢
	ك	%	ك	%	ك	%	
ما زالت العلاقة قوية	٢٠	٣٩,٢	٤٠	٣٧,٠	١	٣٣,٣	.٠٩٤
العلاقة تغيرت الآن	٣١	٦٠,٨	٦٨	٦٣,٠	٢	٦٦,٧	
الإجمالى	٥١	١٠٠	١٠٨	١٠٠	٣	١٠٠	

١٧- المظاهر السلوكية التي تؤكد على تغير العلاقات الأسرية بفعل تأثير العولمة:

أما المظاهر السلوكية التي تؤكد على تغير العلاقات بين أفراد الأسرة، فقد عبرت عنها إستجابات المبحوثين وعددهم(١٠١ مبحوث)، حيث جاء ترتيبها وفقاً لأهميتها من وجهة نظرهم على النحو التالي: قلة الزيارات بين الأقارب ٨٨,٦%، عدم التمسك بالحرص على صلة الرحم ٦٨,٣%، التفكك الأسري ٥٥,٤%، وأخيراً الصراع بين الأقارب، عدم إحترام الأبناء للآباء بنسب متساوية ٤٠,٦% لكل منهما. ويتضح ذلك من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم(٥٠) يوضح
المظاهر السلوكية التى تدل على
تغير العلاقة بين أفراد الأسرة

المتغيرت	ك	%
قلة الزيارات بين الأقارب	٨٩	٨٨,٦
عدم التمسك بالحرص على صلة الرحم	٦٩	٦٨,٣
الصراع بين الأقارب	٤١	٤٠,٦
التفكك الأسرى	٥٦	٥٥,٤

عدم احترام الأبناء للأباء	٤١	٤٠,٦

أما عن العلاقة بين الحالة الزواجية والمظاهر السلوكية التي تؤكد على تغير العلاقات بين أفراد الأسرة، فقد أوضحت التحليلات الإحصائية عدم وجود أية فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين وآرائهم فيما يتعلق بذلك، وأنه بالرغم من إتفاقهم حول (قلة الزيارات بين الأقارب)، باعتباره أحد أهم المظاهر السلوكية التي تؤكد على تغير أنماط العلاقات بين أفراد الأسرة، حيث جاء هذا المتغير في المقدمة من حيث درجة أهميته بالنسبة لهم، وذلك بنسب: ١٠٠,٠% لفئة مطلق، ٩٣,٥% لفئة أعزب، ٨٥,٣% لفئة متزوج، إلا أن البيانات الإحصائية تشير إلى وجود إختلافات بين وجهات نظرهم حول أهمية المظاهر الأخرى. يليه متغير(عدم التمسك بالحرص على صلة الرحم)، والذي إحتل المرتبة الثانية، وذلك بنسب مئوية: ٧٣,٥% لفئة المتزوجين، ٥٠,٠% لفئة المطلقين، وأخيراً ٥٨,١% لفئة غير المتزوجين. وهو الأمر الذي يؤكد على أن(قلة الزيارات بين الأقارب، وعدم التمسك بالحرص على صلة الرحم) يمثلان أهم المظاهر السلوكية التي تؤكد على أن العلاقات بين أفراد الأسرة قد تعرضت للتغير بفعل تأثيرات العولمة.

أما عن جوانب الاختلاف، فتبدو واضحة بالنسبة للمظاهر السلوكية الأخرى، فبينما جاء مظهر(التفكك الأسري) في المرتبة الأولى بالنسبة لفئة المطلقين، حيث بلغت نسبته ١٠٠,٠%، إحتل المظهر ذاته المرتبة الثالثة بالنسبة للفئتين: أعزب، متزوج بنسب مئوية ٥٤,٨%، ٥٤,٤% على التوالي. أما متغير(عدم إحترام الأبناء للآباء) كأحد المظاهر السلوكية التي تجسد تغير العلاقات الأسرية، فقد جاء في المرتبة الثانية بالنسبة لفئة المطلقين بنسبة ٥٠,٠%، بينما جاء المتغير ذاته في المرتبة الرابعة بالنسبة لفئة غير المتزوجين بنسبة ٤٨,٤%، والمرتبة الخامسة بالنسبة لفئة المتزوجين بنسبة ٣٦,٨%. ويمكننا توضيح ذلك من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم(٥١) يوضح
العلاقة بين الحالة الزواجية والمظاهر السلوكية التى تدل على تغير قوة العلاقة بين أفراد الأسرة في ظل العولمة

الحالة الزواجية	أعزب		متزوج		مطلق		كا^{٢}
المتغيرات	ك	%	ك	%	ك	%	
قلة الزيارات بين الأقارب	٢٩	٩٣,٥	٥٨	٨٥,٣	٢	١٠٠	١,٦٦١
عدم التمسك بالحرص على صلة الرحم	١٨	٥٨,١	٥٠	٧٣,٥	١	٥٠,٠	٢,٦٦٩
الصراع بين الأقارب	١١	٣٥,٥	٣٠	٤٤,١	٠	٠	٢,٠٥٢
التفكك الأسرى	١٧	٥٤,٨	٣٧	٥٤,٤	٢	١٠٠	١,٦٤١
عدم احترام الأبناء للآباء	١٥	٤٨,٤	٢٥	٣٦,٨	١	٥٠,٠	١,٢٦٨

ثالثاً : تاثير الإعلام والإنترنت على السلوك الاجتماعى:

لا شك في أن التطورات السريعة والمتنامية التي تشهدها نظم الإتصال والإعلام على جميع الأصعدة: العالمية والإقليمية والمحلية، نتيجة للتطور في مجال التكنولوجيا، قد أحدثت – لا تزال – تغيرات عديدة ليس فقط على المستويين: الاقتصادي والاجتماعي، ولكن أيضاً على الصعيدين الثقافي والمعرفي. كما أن الإنتشار الواسع والإستخدام المتزايد لشبكة المعلومات(الإنترنت)، قد صاحبه أيضاً ثورة في المجال المعرفي والمعلوماتي.

وانطلاقاً من ذلك، يمكننا القول أن إنتشار القنوات الفضائية(العالمية والعربية والمحلية)، بكل ماتقدمه من برامج وأعمال قد أحدث تغيرات واضحة في منظومة القيم الاجتماعية للمواطن العربي بعامة، والمواطن القطري بخاصة، تلك التغيرات القيمية والثقافية قد إنعكست بشكل مباشر أو غير مباشر على أنماط السلوك الاجتماعي، ومن ثم فإن التعرف على هذه التأثيرات (الإيجابية والسلبية) للإعلام والإنترنت على السلوك الاجتماعي للمواطن القطري، يمثل محوراً مهماً في الدراسة الراهنة.

ويمكننا توضيح ذلك من خلال التركيز على بعض المحاور والعناصر الفرعية تتمثل في: القنوات الفضائية التي يفضل المواطن القطري مشاهدتها، البرامج التي يفضل المواطن مشاهدتها، البرامج التي تقدمها الفضائيات والتي أسهمت في تغير سلوك المواطن، أنماط السلوك الاجتماعي الجديدة التي ظهرت نتيجة لتأثير الفضائيات، نوعية القيم الاجتماعية التي يكتسبها المواطن من خلال مشاهدة الفضائيات، بالإضافة إلى الكشف عن مدى إستخدام المواطن القطري للإنترنت، ومجالات هذا الإستخدام، وأخيراً التأثيرات السلوكية السلبية لإستخدام المواطن

للإنترنت. ويمكننا الكشف عن هذه الأمور جميعها من خلال معطيات وبيانات الدراسة الميدانية.

١- القنوات الفضائية المفضلة:

تكشف إستجابات المبحوثين(١٧٤ مبحوث) عن أن أكثر القنوات الفضائية التي يفضلون مشاهدتها هي القنوات الفضائية العربية، حيث بلغت نسبتها ٨٨,٥% من إجمالي الإستجابات، تليها القنوات الفضائية الأجنبية بنسبة ٣٦,٢%، ثم القنوات الفضائية المحلية بنسبة ٢٠,١%، وأخيراً القنوات المحلية الأرضية بنسبة١٤,٩%. وتؤكد هذه البيانات على أن القنوات الفضائية بصفة عامة (العربية والأجنبية والمحلية)، على إختلاف درجة أهميتها بالنسبة للمواطن القطري، قد شكلت محور إهتماماته، ويرجع ذلك إلى تنوع برامجها بالمقارنة بالقنوات المحلية الأرضية من ناحية، وقدرتها على التأثير في جمهور المشاهدين من ناحية أخرى. ويمكن توضيح ذلك من خلال البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم(٥٢) يوضح
القنوات الفضائية التي يفضل
المبحوثين مشاهدتها

الإستجابات	ك	%
القنوات الفضائية العربية	١٥٤	٨٨,٥
القنوات الفضائية الأجنبية	٦٣	٣٦,٢
القنوات الفضائية المحلية	٣٥	٢٠,١
القنوات المحلية الأرضية	٢٦	١٤,٩

وحول العلاقة بين الحالة الزواجية والقنوات الفضائية التي يفضلون مشاهدتها، فقد أوضحت التحليلات الإحصائية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الحالة الزواجية والقنوات الفضائية التي يفضل المبحوثين مشاهدتها، وأن ثمة إتفاقاً بينهم جميعاً على أن القنوات الفضائية العربية هي القنوات الأولى التي يفضلون

مشاهدتها، وتؤكد البيانات الإحصائية ذلك، حيث بلغت نسبتها ١٠٠,٠% بالنسبة لفئة المطلقين، ٩٠,٣% لفئة المتزوجين، ٨٩,١ لفئة غير المتزوجين، وهذا يعني عدم وجود علاقة بين الحالة الزواجية وإختيار قناة معينة من جانب المبحوثين جميعاً. أما القنوات الفضائية الأجنبية، فقد جاءت في المرتبة الثانية بالنسبة للفئتين: أعزب، متزوج، بنسب ٤٩,١%، ٣١,٩% على التوالي، بينما لم تمثل هذه القنوات بالنسبة لفئة المطلقين. ومن جانب آخر، إحتلت القنوات الفضائية المحلية المرتبة الثالثة بالنسبة لكل من غير المتزوجين والمتزوجين، وذلك بنسب ٢١,٨%، ٢٠,٤% على التوالي، بينما لم تمثل هذه القنوات بالنسبة لفئة المطلقين. وأخيراً جاءت القنوات المحلية الأرضية في المرتبة الرابعة من وجهة نظر المتزوجين وغير المتزوجين بنسب: ١٥,٠%، ١٤,٥% على التوالي، في حين إحتلت هذه القنوات المرتبة الثانية من وجهة نظر المطلقين، وقد بلغت نسبتها ٣٣,٣%. وهذا يؤكد على أن القنوات الفضائية العربية والأجنبية تمثل أكثر القنوات التي يفضل المبحوثين مشاهدتها بالرغم من تباين حالاتهم الزواجية، بينما تأتي القنوات المحلية سواء الفضائية أم الأرضية في درجات أقل، وربما يرجع ذلك إلى تنوع وتعدد البرامج التي تقدمها الفضائيات بالمقارنة بالقنوات المحلية بصورة عامة. ويمكننا توضيح ذلك من خلال البيانات المبينة بالجدول التالي:

جدول رقم(٥٣) يوضح
العلاقة بين الحالة الزواجية
والقناة الفضائية المفضل مشاهدتها

الحالة الزواجية المتغيرات	أعزب		متزوج		مطلق		كا^{۲}
	ك	%	ك	%	ك	%	
القنوات الفضائية العربية	٤٩	٨٩,١	١٠٢	٩٠,٣	٣	١٠٠	.٣٩٤
القنوات الفضائية الأجنبية	٢٧	٤٩,١	٣٦	٣١,٩	٠	٠	٦,٥٠٢
القنوات الفضائية المحلية	١٢	٢١,٨	٢٣	٢٠,٤	٠	٠	.٨٣٥
القنوات المحلية الأرضية	٨	١٤,٥	١٧	١٥,٠	١	٣٣,٣	.٧٨٦

أما عن العلاقة بين المهنة والقنوات الفضائية التي يفضل المبحوثين مشاهدتها، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١، وذلك بالنسبة (للقنوات الفضائية الأجنبية)، حيث جاءت هذه الفروق بالترتيب كما تعكسها البيانات الإحصائية لصالح الفئات المهنية على النحو التالي: فئة العمال بنسبة ١٠٠%، تليها فئة دكتور جامعي ٦٦,٧%، طالب جامعي ٥٠,٠%، موظف ٤٦,٢%، رجال أعمال، وكيل وزارة بنسب متساوية ٢٠,٠%، وأخيراً المهنيون بنسبة ١٧,٠%. ومن ثم يتضح مدى تأثير التباين في الأوضاع المهنية في تصورات المبحوثين حول القنوات الفضائية التي يفضلون مشاهدتها، وبخاصة بالنسبة للفضائيات الأجنبية.

ومن جانب آخر، تكشف البيانات أيضاً عن وجود اختلافات بين وجهات نظر المبحوثين وفقاً لاختلاف مهنهم والقنوات الأخرى التي يفضلون مشاهدتها، حيث تتجسد هذه الاختلافات بوضوح من خلال البيانات الاحصائية الخاصة بالقنوات الفضائية المحلية، والقنوات المحلية الأرضية.

أما أوجه الإتفاق بين المبحوثين على إختلاف أوضاعهم المهنية فتتضح بالنسبة للقنوات الفضائية العربية، حيث نجد إجماعاً بينهم على أنها أهم القنوات التي يفضلونها، ومن ثم جاءت في مقدمة القنوات التي وقع عليها الاختيار من جانبهم جميعاً، بالمقارنة بالفضائيات الأجنبية، أو القنوات الفضائية المحلية، أو القنوات المحلية الأرضية، والتي جاءت في المرتبة الأخيرة بالنسبة لمعظم الفئات المهنية، كما توضحها البيانات الواردة بالجدول رقم(٢٦) المبين بالملاحق.

٢- البرامج التي يفضل المواطن القطري مشاهدتها في القنوات الفضائية:

أوضحت إستجابات المبحوثين وعددهم(١٧٤ مبحوث) أن ثمة مجموعة متنوعة من البرامج التي يفضلون مشاهدتها من خلال القنوات الفضائية المختلفة، وقد جاء ترتيب هذه البرامج وفقاً لأهميتها من وجهة نظرهم على النحو التالي: البرامج الثقافية ٦٢,١%، البرامج الدينية ٦٠,٣%، الأخبار ٥٨,٠%، الأفلام والمسلسلات العربية ٤٣,٧، ثم الأفلام والمسلسلات الأجنبية ٣٥,٦%، البرامج السياسية ٣٤,٥%، البرامج الرياضية ٣٣,٣%، الأغاني والفيديو كليب ٢٠,١%، وأخيراً الإعلانات ١٢,٦%.

ونستنتج من ذلك أن ثمة تنوعاً في نوعية البرامج التي يفضل المبحوثين مشاهدتها في الفضائيات، وأن البرامج الثقافية والدينية قد جاءت في مقدمة هذه البرامج، يليها متابعة الأخبار، ثم متابعة الأفلام والمسلسلات العربية والأجنبية، كما أن البرامج السياسية قد جاءت في المرتبة الخامسة من حيث أهمية مشاهدتها، ثم البرامج الأخرى الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم(٥٤) يوضح
البرامج التي يفضل المواطن
مشاهدتها في القنوات الفضائية

الإستجابات	ك	%
البرامج الدينية	١٠٥	٦٠,٣
البرامج الثقافية	١٠٨	٦٢,١
البرامج الرياضية	٥٨	٣٣,٣
البرامج السياسية	٦٠	٣٤,٥
الأفلام والمسلسلات العربية	٧٦	٤٣,٧
الأفلام والمسلسلات الأجنبية	٦٢	٣٥,٦
الأغاني والفيديو كليب	٣٥	٢٠,١
الإعلانات	٢٢	١٢,٦
الأخبار	١٠١	٥٨,٠

أما عن العلاقة بين النوع ونوعية البرامج التي يفضل المبحوثين مشاهدتها في القنوات الفضائية، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١، بين الذكور والإناث فيما يتعلق بنوعية

البرامج التي يفضلون مشاهدتها من خلال القنوات الفضائية. وتبدو هذه الفروق واضحة بالنسبة للبرامج التالية:(البرامج الرياضية ٤٦,٧% للذكور، ١٩,٨% للإناث)، وذلك لصالح الذكور، لأنهم أكثر إهتماماً بالرياضة والأحداث الرياضية من الإناث، وكذلك الحال بالنسبة(للبرامج السياسية ٤٦,٧% للذكور، ٢٢,٢% للإناث)، حيث جاءت هذه الفروق لصالح الذكور أيضاً. أما بالنسبة(للأفلام والمسلسلات العربية)، فقد جاءت الفروق لصالح الإناث، حيث بلغت نسبتها ٦٠,٥%، مقابل ٣٠,٠% للذكور، مما يشير إلى أن الإناث أكثر إهتماماً بمشاهدة الأفلام والمسلسلات العربية من الذكور. أما البرامج الأخرى الواردة بالجدول، فلم تظهر بها أية فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين، الأمر الذي يشير إلى أن إهتمامات المبحوثين متقاربة في مشاهدتهم لهذه البرامج. ويتضح ذلك من بيانات الجدول التالي:

جدول رقم(٥٥) يوضح
العلاقة بين النوع ونوعية البرامج التي يفضل
المبحوثين مشاهدتها في الفضائيات

المتغيرات	ذكر		إنثى		كا^{٢}
	ك	%	ك	%	
البرامج الدينية	٥٤	٦٠,٠	٥١	٦٣,٠	.١٢٨
البرامج الثقافية	٥٦	٦٢,٢	٥٢	٦٤,٢	.٠٧١
البرامج الرياضية	٤٢	٤٦,٧	١٦	١٩,٨	**١٣,٧٧٧
البرامج السياسية	٤٢	٤٦,٧	١٨	٢٢,٢	**١١,١٨٤
الأفلام والمسلسلات العربية	٢٧	٣٠,٠	٤٩	٦٠,٥	**١٦,٠٥٥
الأفلام والمسلسلات الأجنبية	٢٤	٢٦,٧	٣٨	٤٦,٩	٧,٥٦٢
الأغانى والفيديو كليب	١٢	١٣,٣	٢٣	٢٨,٤	٥,٩٤١
الإعلانات	٦	٦,٧	١٦	١٩,٨	٦,٥١٣
الأخبار	٥٦	٦٢,٢	٤٥	٥٥,٦	.٧٨٤

** دالة بمعنوية ٠,٠٠١

وفيما يتصل بطبيعة العلاقة بين الحالة الزواجية ونوعية البرامج التي يفضل المبحوثين مشاهدتها في القنوات الفضائية، فإن التحليلات الإحصائية تكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١، بالنسبة للمتغيرين (

البرامج الثقافية، والأغاني والفيديو كليب)، حيث جاءت تلك الفروق لصالح فئة المطلقين بالنسبة للبرامج الثقافية، حيث بلغت نسبتها ١٠٠,٠%، تليها فئة المتزوجين بنسبة ٧٤,٣%، وأخيراً فئة غير المتزوجين بنسبة ٣٨,٢%. بينما جاءت الفروق بالنسبة للأغاني والفيديو كليب لصالح فئة غير المتزوجين، حيث بلغت نسبتها ٤٥,٥%، تليها فئة المطلقين بنسبة ٣٣,٣%، وأخيراً فئة المتزوجين بنسبة ٨,٠%. ويؤكد ذلك عل إختلاف بين المبحوثين فيما يتعلق بنوعية البرامج التي يفضلون مشاهدتها وفقاً لاختلاف حالتهم الزواجية.

ومن جانب آخر، كشفت البيانات ذاتها عن وجود فروق أخرى ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠٥ بالنسبة للبرامج التالية: الأفلام والمسلسلات العربية، حيث جاءت هذه الفروق لصالح فئة المطلقين، وبلغت نسبتها ٦٦,٧%، تليها فئة غير المتزوجين بنسبة ٦٣,٦%، وأخيراً فئة المتزوجين بنسبة ٣٤,٥%. أما الأفلام والمسلسلات الأجنبية، فقد جاءت الفروق لصالح فئة المطلقين، حيث بلغت نسبتها ٦٦,٧%، تليها فئة غير المتزوجين بنسبة ٥٤,٥%، وأخيراً فئة المتزوجين بنسبة ٢٦,٥%. وكذلك الحال بالنسبة للإعلانات، حيث جاءت الفروق لصالح فئة المطلقين بنسبة ٦٦,٧%، تليها فئة غير المتزوجين بنسبة ٢٠,٠%، وأخيراً فئة المتزوجين بنسبة ٨,٠%. وأخيراً بالنسبة للأخبار، فقد جاءت الفروق أيضاً لصالح فئة المطلقين، حيث بلغت نسبتها ١٠٠,٠%، تليها فئة المتزوجين بنسبة ٦٧,٣%، ثم فئة غير المتزوجين بنسبة ٤٠,٠%. وهذا يؤكد على أن ثمة علاقة بين الحالة الزواجية للمبحوثين، وتحديدهم للبرامج التي يفضلون مشاهدتها في القنوات الفضائية.

أما بالنسبة للبرامج الأخرى، فإن البيانات ذاتها تشير إلى وجود فروق وإختلافات بين المبحوثين فيما يتعلق بدرجة أهمية هذه البرامج بالنسبة لهم، على الرغم من هذه

الفروق والاختلافات ليست دالة إحصائياً، ويتضح ذلك من البيانات المبينة بالجدول التالي:

جدول رقم(٥٦) يوضح
العلاقة بين الحالة الزواجية
وبرامج التليفزيون التى يفضل المبحوثون مشاهدتها

الحالة المتغيرات الزواجية	أعزب		متزوج		مطلق		كا^2
	ك	%	ك	%	ك	%	
البرامج الدينية	٢٧	٤٩,١	٧٦	٦٧,٣	٢	٦٦,٧	٥,١٨٧
البرامج الثقافية	٢١	٣٨,٢	٨٤	٧٤,٣	٣	١٠٠,٠	** ٢٢,٥٦٣
البرامج الرياضية	٢١	٣٨,٢	٣٧	٣٢,٧	٠	٠	٢,٠٥٥
البرامج السياسية	١٤	٢٥,٥	٤٥	٣٩,٨	١	٣٣,٣	٣,٣٥٧
الأفلام والمسلسلات العربية	٣٥	٦٣,٦	٣٩	٣٤,٥	٢	٦٦,٧	*١٣,٣١٨
الأفلام والمسلسلات الأجنبية	٣٠	٥٤,٥	٣٠	٢٦,٥	٢	٦٦,٧	*١٣,٧٦٨
الأغانى والفيديو كليب	٢٥	٤٥,٥	٩	٨,٠	١	٣٣,٣	**٣٢,٢٥١
الإعلانات	١١	٢٠,٠	٩	٨,٠	٢	٦٦,٧	*١٢,٦٦٥
الأخبار	٢٢	٤٠,٠	٧٦	٦٧,٣	٣	١٠٠,٠	*١٣,٤٨٣

* دالة معنوية ٠,٠٠٥ ** دالة معنوية ٠,٠٠١

أما بالنسبة للعلاقة بين المهنة ونوعية البرامج التي يفضل المبحوثين مشاهدتها في القنوات الفضائية، فقد كشفت التحليلات عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١، وذلك بالنسبة لمتغير(الأغاني والفيديو كليب)، حيث جاءت تلك الفروق حسب ترتيب النسب الإحصائية الدالة عليها لصالح الفئات المهنية على النحو التالي: عامل بنسبة ١٠٠%، ثم طالب جامعي بنسبة ٦٥,٦%،

تليها فئة رجال الأعمال ٢٠,٠%، ثم فئة موظف١١,٥%، ثم فئة على المعاش ١١,١%، وأخيراً فئة دكتور جامعي١٠,٠%. ويتضح من ذلك أن العمال، وطلاب الجامعة هم أكثر الفئات الاجتماعية تأثراً بالأغاني والفيديو كليب، وذلك ليس فقط لأن هذه البرامج تعكس رغباتهم وتعبر عن طموحاتهم، ولكن أيضاً لأنها تتسم بالإثارة والمتعة بالنسبة لهم، أو لاعتقادهم في أن هذه البرامج تتناسب وطبيعة أعمارهم، أو لأنها تخرجهم من حالة الإحباط التي يعيشونها بشكل عام، وذلك على عكس الفئات المهنية الأخرى التي جاءت نسبة تفضيلها لهذه البرامج أقل.

وعلى صعيد آخر، تعكس البيانات أيضاً الخاصة بالبرامج الأخرى مدى التنوع والاختلاف بين المبحوثين في تصوراتهم عن البرامج التي يفضلون مشاهدتها، ومن يمكن القول أن هناك علاقة بين تباين الأوضاع المهنية للمبحوثين وتصوراتهم حول البرامج التي يفضلون مشاهدتها في القنوات الفضائية، وتتجسد هذه الاختلافات من خلال البيانات الموضحة بالجدول رقم(٢٧) المبين بالملاحق

٣- البرامج التي تبثها الفضائيات وأسهمت في تغير سلوك المواطن:

أوضحت البيانات الميدانية أن الأغلبية العظمى من المبحوثين وعددهم(١٧٤ مبحوث) قد أكدوا على أن أكثر البرامج التي تبثها الفضائيات والتي أسهمت في تغير سلوك المواطن القطري قد تمثلت في ثلاثة أنواع من البرامج، جاءت(الأغاني والفيديو كليب) في مقدمتها، حيث بلغت نسبتها ٨٣,٩%، تليها(المسلسلات والأفلام) بنسبة ٥٢,٣%، وأخيراً (الإعلانات) بنسبة ١٨,٤%. والبيانات الواردة بالجدول التالي توضح ذلك.

جدول رقم(٥٧) يوضح
البرامج التى تبثها الفضائيات والتي
أسهمت فى تغير سلوك المواطن

المتغيرات	ك	%
الأغاني والفيديو كليب	١٤٦	٨٣,٩
المسلسلات والأفلام	٩١	٥٢,٣
الإعلانات	٣٢	١٨,٤

يتضح من البيانات السابقة أن أكثر البرامج التي تقدمها الفضائيات والتي أسهمت بشكل واضح في تغير سلوك المواطن القطري تمثلت في الأغاني والفيديو كليب، والتي إحتلت المرتبة الأولى من وجهة نظرهم، وأن هذه البرامج قد إنتشرت بشكل متزايد خلال السنوات الأخيرة، وأن تأثيرها يعتمد بشكل أساسي على أسلوب العرض المثير والمؤثر بصفة خاصة على الشباب من الجنسين. كما أن المسلسلات والأفلام التي تقدمها الفضائيات سواء العربية أم الأجنبية قد جاءت في المرتبة الثانية من حيث تأثيرها في سلوك المواطن، وأخيراً جاء تأثير الإعلانات في المرتبة الثالثة. ومن ثم يتضح أن هذه البرامج تؤثر بشكل واضح في منظومة القيم الاجتماعية، الأمر الذي صاحبه تغير في سلوك المواطن.

أما عن العلاقة بين الحالة التعليمية للمبحوثين وآرائهم حول أكثر البرامج التي تبثها الفضائيات والتي أسهمت في تغير سلوك المواطن، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوثين وآرائهم في أكثر البرامج التي تبثها القنوات الفضائية والتي أسهمت في تغير سلوك المواطن. كما تشير التحليلات المتعمقة للبيانات ذاتها إلى أن ثمة إتفاقاً بين المبحوثين وبخاصة الذين ينتمون إلى المستويات التعليمية(فوق المتوسط، الجامعي، الدراسات العليا) على أن (الأغاني والفيديو كليب) تمثل أكثر البرامج تأثيراً، ومن ثم جاءت في المرتبة الأولى، حيث بلغت نسبتها: ٩١,٧%، ٨١,٦%، ٩٤,٩% على التوالي. كما جاءت(المسلسلات والأفلام) في المرتبة الثانية، وبلغت نسبتها: ٥٨,٣%، ٤٩,١%،

٦٤,١% على التوالي. وأخيراًجاءت(الإعلانات) في المرتبة الثالثة من حيث مدى تأثيرها، وبلغت نسبتها ١٦,٧%، ١٦,٧%، ٢٣,١% على التوالي. ويؤكد ذلك على عدم وجود علاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين وتصوراتهم حول أكثر البرامج تأثيراً في تغير سلوك المواطن. ويتضح ذلك من بيانات الجدول رقم(٢٨) المبين بالملاحق.

وفيما يتصل بالعلاقة بين الحالة الزواجية للمبحوثين وآرائهم حول أكثر البرامج التي تبثها الفضائيات وأسهمت في تغير سلوك المواطن، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين جميعاً تتعلق بذلك، وأن ثمة إتفاقاً بينهم على أن أكثر هذه البرامج تأثيراً في سلوك المواطن وفقاً لترتيبها حسب درجة أهميتها في التأثير هي: الأغاني والفيديو كليب، والتي جاءت في مقدمة البرامج المؤثرة في سلوك المواطن، وذلك بنسب مئوية: ١٠٠,٠% بالنسبة لفئة المطلقين، ٨٥,٧% لفئة المتزوجين، ٨٥,٥% لفئة غير المتزوجين. تليها من حيث درجة التأثير المسلسلات والأفلام، حيث جاءت في المرتبة الثانية، بنسب مئوية ٦٦,٧% للمطلقين، ٥٧,١% للمتزوجين، ٤٥,٥% لغير المتزوجين. أما الإعلانات، فقد جاءت في المرتبة الثالثة من حيث درجة تأثيرها في سلوك المواطن، وبلغت نسبتها ٣٣,٣% لفئة المطلقين، ١٩,٦% للمتزوجين، ١٦,٤% لغير المتزوجين. ويتضح من ذلك عدم وجود علاقة بين الحالة الزواجية للمبحوثين وتصوراتهم حول أكثر البرامج التي تبثها القنوات الفضائية والتي أسهمت بدرجة واضحة في تغير سلوك المواطن، وأن ثمة إتفاقاً بينهم جميعاً حول ترتيب هذه البرامج وفقاً لدرجة تأثيراتها، كما يتضح من بيانات الجدول التالي:

جدول رقم(٥٨) يوضح
العلاقة بين الحالة الزواجية وأكثر البرامج التى
تبثها الفضائيات إسهاماً فى تغير سلوك المواطن

الحالة الزواجية المتغيرات	أعزب		متزوج		مطلق		كا^{٢}
	ك	%	ك	%	ك	%	
الأغانى والفيديو كليب	٤٧	٨٥,٥	٩٦	٨٥,٧	٣	١٠٠	.٥٠٤
المسلسلات والأفلام	٢٥	٤٥,٥	٦٤	٥٧,١	٢	٦٦,٧	٢,٢٣٨
الإعلانات	٩	١٦,٤	٢٢	١٩,٦	١	٣٣,٣	.٦٨٠

٤- أنماط السلوك الاجتماعي الجديدة التي ظهرت بسبب تأثير الفضائيات:

تشير البيانات الميدانية إلى مجموعة متنوعة ومتباينة من الأنماط السلوكية الجديدة التي أكد المبحوثين وعددهم(١٧٤ مبحوث) على أنها ظهرت بسبب تأثير القنوات الفضائية، وقد جاء ترتيب هذه الأنماط السلوكية التي تعبر عن إستجابات المبحوثين وفقاً لأهميتها على النحو التالي: (الحرية والإنحطاط الأخلاقي)، حيث بلغت نسبته ٨٠,٥%، (تقليد الغرب المطلق في اللبس والأكل لكل ماهو أمريكي) بنسبة ٧٣,٠%، (إنتشار السلوك الاستهلاكي) بنسبة ٥٥,٧%، (الإنطوائية والعزلة عن أفراد المجتمع) بنسبة ٥٥,٢%، (متابعة لكل من الموسيقى والفن الغربي على الفن العربي) بنسبة ٤٦,٦%، (إنتشار عمليات التجميل بين الرجال والنساء) بنسبة ٤٦,٠%، وأخيراً(الأنانية والفردية) بنسبة ٣٢,٢%. ويتضح ذلك من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم(٥٩) يوضح
أنماط السلوك الاجتماعى الجديدة
التي ظهرت بسبب تأثير الفضائيات

الإستجابات	ك	%
الحرية والانحطاط الأخلاقى	١٤٠	٨٠,٥
الانطوائية والعزلة عن أفراد المجتمع	٩٦	٥٥,٢
تقليد الغرب المطلق فى اللبس والأكل لكل ما هو أمريكى	١٢٧	٧٣,٠
متابعة لكل من الموسيقى والفن الغربى على الفن العربى	٨١	٤٦,٦

انتشار عمليات التجميل بين الرجال والنساء	٨٠	٤٦,٠
انتشار السلوك الاستهلاكى	٩٧	٥٥,٧
الأنانية والفردية	٥٦	٣٢,٢

نستنتج من البيانات السابقة تأكيد جميع المبحوثين على أن ثمة مجموعة من الأنماط السلوكية الجديدة قد ظهرت بسبب تأثير القنوات الفضائية، هذه الأنماط السلوكية الجديدة تتسم بالطابع السلبي، وترتبط بالتغيرات التي شهدتها منظومة القيم الاجتماعية التقليدية. ويأتي في مقدمة هذه الأنماط السلوكية الجديدة زيادة مساحة الحرية ومن ثم التدهور الأخلاقي لدي المواطن، وكذلك تقليد ومحاكاة الغرب في اللبس والأكل وبخاصة لكل ماهو أمريكي، إلى جانب سيطرة النزعات الاستهلاكية ومن ثم السلوك الاستهلاكي للمواطن، والذي يتجسد في أنماط متعددة يغلب عليها الطابع البذخي والتفاخري، هذا بالإضافة إلى إنتشار الفن الغربي بأشكاله وصوره المختلفة وتراجع قيمة الفن العربي والشرقي بشكل عام، ومن تغير الذوق الفني والموسيقي للمواطن بما يتفق وتغيرات العصر. أما على المستوى الاجتماعي، فتبدو خطورة المسألة، حيث أدت هذه التغيرات الثقافية والقيمية إلى إزدياد العزلة والإنطوائية لدى المواطن، وغلبة الفردية والأنانية، وتراجعت قيم التعاون والروح الجمعية.

وفيما يتعلق **بالعلاقة بين النوع وأنماط السلوك الاجتماعي الجديدة التي ظهرت بسبب تأثير الفضائيات** من وجهة نظر المبحوثين، فيمكننا توضيحها من البيانات المبينة بالجدول التالي:

جدول رقم(٦٠) يوضح
العلاقة بين النوع و السلوك الاجتماعى
الجديد الذى ظهر بسبب تأثير الفضائيات

المتغيرات	ذكر		إنثى		كا^{٢}
	ك	%	ك	%	

الحرية والانحطاط الأخلاقى	٧٨	٨٤,٤	٦٤	٧٩,٠	.٨٤٨
الانطوانية والعزلة عن أفراد المجتمع	٤٨	٥٣,٣	٤٨	٥٩,٣	.٦٠٨
تقليد الغرب المطلق فى اللبس والأكل لكل ما هو أمريكى	٦٤	٧١,١	٦٣	٧٧,٨	.٩٩١
متابعة لكل من الموسيقى والفن الغربى على الفن العربى	٤٤	٤٨,٩	٣٧	٤٥,٧	.١٧٦
انتشار عمليات التجميل بين الرجال والنساء	٣٩	٤٣,٣	٤١	٥٠,٦	.٩٠٩
انتشار السلوك الاستهلاكى	٥٣	٥٨,٩	٤٤	٥٤,٣	.٣٦٢
الأنانية والفردية	٣٢	٣٥,٦	٢٤	٢٩,٦	.٦٨٠

تكشف البيانات الواردة بالجدول السابق عن عدم وجود أية فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث فيما يتعلق بوجهات نظرهم حول أنماط السلوك الاجتماعي الجديدة التي ظهرت بسبب تأثير الفضائيات. غير أن القراءة المتعمقة لتلك البيانات تشير إلى وجود إتفاق بين الذكور والإناث حول أهمية بعض الأنماط السلوكية، وإختلافهم حول أهمية البعض الآخر، حيث جاء نمط(الحرية والإنحطاط الأخلاقي) في المرتبة الأولى من حيث أهميته وخطورته من وجهة نظرهما، وذلك بنسبة ٨٤,٤% للذكور، ٧٩,٠% للإناث، وكذلك إحتل نمط (تقليد الغرب المطلق في اللبس والأكل لكل ماهو أمريكي) المرتبة الثانية من حيث أهميته ودرجة خطورته بالنسبة لكل منهما، بنسبة ٧١,١% للذكور، ٧٧,٨% للإناث. وأيضاً بالنسبة لنمط(الأنانية والفردية)، والذي إحتل المرتبة السابعة في الأهمية لدى الذكور بنسبة ٣٥,٦%، واحتلت نفس الدرجة بالنسبة للإناث بنسبة ٢٩,٦%. أما أوجه الاختلاف بين الفئتين فتبدو بالنسبة للأنماط السلوكية الأخرى، حيث تعبر النسبة المئوية الخاصة بكل نمط عن هذه الاختلافات في الدرجة والأهمية.

أما عن العلاقة بين الحالة التعليمية وأنماط السلوك الاجتماعي الجديدة التي ظهرت بسبب تأثير الفضائيات، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠٥، وذلك بالنسبة للمتغير(متابعة لكل

من الموسيقى والفن الغربي على الفن العربي)، وقد جاءت تلك الفروق لصالح فئة الدراسات العليا، حيث بلغت نسبتها ٧٢,٥%، تليها فئة التعليم فوق المتوسط بنسبة ٥٨,٣%، ثم فئة التعليم الجامعي بنسبة ٣٦,٨%. كما أوضحت التحليلات الإحصائية أيضاً وجود فروق بين المستويات التعليمية الثلاثة ذتها عند متغير(إنتشار عمليات التجميل بين الرجال والنساء)، وجاءت هذه الفروق لصالح فئة الدراسات العليا، وبلغت نسبتها ٧٢,٥%، تليها فئة التعليم فوق المتوسط بنسبة ٥٠,٠%، وأخيراً فئة التعليم الجامعي بنسبة ٣٦,٨%. وهذا يعني أن ثمة علاقة بين إرتفاع المستوى التعليمي للمبحوثين وتصوراتهم عن بعض أنماط السلوك الاجتماعي الجديدة التي ظهرت بفعل تأثير القنوات الفضائية.

بينما لم تظهر أية فروق بين المستويات التعليمية الثلاثة فيما يتعلق بمتغير(الحرية والإنحطاط الأخلاقي)، حيث إحتل هذا النمط السلوكي المرتبة الأولى بالنسبة لهم جميعاً، وقد جاءت نسبته على النحو التالي: ٩١,٧% لفئة التعليم فوق المتوسط، ٧٨,١% لفئة التعليم الجامعي، ٩٠,٠% لفئة الدراسات العليا. أما عن الإختلافات بين وجهات نظرهم فيما يتعلق بأهمية كل نمط من الأنماط السلوكية الأخرى، فتبدو واضحة من خلال البيانات الإحصائية الواردة بالجدول رقم(٢٩) المبين بالملاحق.

وفيما يتصل **بالعلاقة بين الحالة الزواجية للمبحوثين وآرائهم حول أنماط السلوك الاجتماعي الجديدة التي ظهرت بسبب تأثير الفضائيات**، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تؤكد ذلك. غير أن التحليلات المتعمقة للبيانات الإحصائية تشير إلى أوجه إتفاق بين المبحوثين على أن أبرز أنماط السلوك الاجتماعي الجديدة التي ظهرت بسبب تأثير الفضائيات تمثل في(الحرية والإنحطاط الأخلاقي)، حيث جاء هذا النمط في مقدمة الأنماط السلوكية الجديدة، وبلغت نسبته: ١٠٠,٠% بالنسبة لفئة المطلقين، ٨٥,٠% لفئة المتزوجين، ٧٤,٥% لغير المتزوجين، وهذا يؤكد على أنه بالرغم من تباين الحالة الزواجية

للمبحوثين، إلا أنهم قد إتفقوا على هذا النمط باعتباره أبرز الأنماط السلوكية الجديدة التي ظهرت بفعل تأثير الفضائيات.

أما عن أوجه الاختلاف فتتمثل فتوضحها البيانات الإحصائية الخاصة بكل نمط سلوكي، فبينما إحتل نمط(تقليد الغرب المطلق في اللبس والأكل لكل ماهو أمريكي) المرتبة الثانية بالنسبة للمتزوجين وغير المتزوجين، حيث بلغت نسبته ٧٧,٠%، ٦٧,٣% على التوالي، جاء المتغير ذاته في المرتبة الأولى بالنسبة للمطلقين بنسبة ١٠٠,٠%. ومن جانب آخر، تشير البيانات إلى وجود اختلافات بين المبحوثين فيما يتعلق بمتغير(الإنطوائية والعزلة عن أفراد المجتمع)، فبينما إحتل هذا النمط المرتبة الثالثة بالنسبة للمطلقين والمتزوجين، حيث بلغت نسبته ٣٣,٣%، ٦٣,٧% على التوالي، جاء المتغير ذاته في المرتبة الرابعة بالنسبة لغير المتزوجين بنسبة ٤١,٨%...وهكذا الحال بالنسبة للأنماط السلوكية الأخرى الموضحة بالجدول التالي:

جدول رقم(٦١) يوضح
العلاقة بين الحالة الزواجية وأنماط السلوك الاجتماعى
الجديدة التي ظهرت بسبب تأثير الفضائيات

الحالة الزواجية المتغيرات	أعزب		متزوج		مطلق		كا^{٢}
	ك	%	ك	%	ك	%	
الحرية والانحطاط الأخلاقى	٤١	٧٤,٥	٩٦	٨٥,٠	٣	١٠٠,٠	٣,٣٧٧
الانطوائية والعزلة	٢٣	٤١,٨	٧٢	٦٣,٧	١	٣٣,٣	٧,٨٥٠

عن أفراد المجتمع							
تقليد الغرب المطلق فى اللبس والأكل لكل ما هو أمريكى	٣٧	٦٧,٣	٨٧	٧٧,٠	٣	١٠٠,٠	٢,٨٨٦
متابعة لكل من الموسيقى والفن الغربى على الفن العربى	٢٢	٤٠,٠	٥٨	٥١,٣	١	٣٣,٣	٢,١٤٥
انتشار عمليات التجميل بين الرجال والنساء	٢١	٣٨,٢	٥٨	٥١,٣	١	٣٣,٣	٢,٧٩٠

أما عن العلاقة بين المهنة وأنماط السلوك الاجتماعي الجديدة التي ظهرت بسبب تأثير الفضائيات، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين عند مستوى معنوية ٠,٠٠٥، وذلك بالنسبة لمتغير(متابعة لكل من الموسيقى والفن الغربي على الفن العربي)، حيث جاءت هذه الفروق وفقاً لترتيب المؤشرات الاحصائية الدالة عليها لصالح الفئات المهنية على النحو التالي: فئة وزير بنسبة ١٠٠%، تليها فئة دكتور جامعي ٨٣,٣%، موظف بنسبة ٥٧,٧%، وكيل وزارة ٤٠,٠%، فئتي: طالب جامعي، مهنيين بنسبة متساوية ٣٤,٤%، ثم فئة على المعاش ٣٣,٣%، وأخيراً فئة رجال أعمال بنسبة ٣٠,٠%. كما أظهرت البيانات أيضاً وجود فروق بين المبحوثين عند المستوى المعنوي ذاته بالنسبة لمتغير(إنتشار عمليات التجميل بين الرجال والنساء)، حيث جاءت هذه الفروق وفقاً لترتيب النسب المئوية على النحو التالي: عاما بنسبة ١٠٠%، دكتور جامعي ٨٠,٠%، موظف ٥٣,٨%، مهنيون ٤١,٥%، وكيل وزارة ٤٠,٠%، رجل أعمال ٣٠,٠%، وأخيراً طالب جامعي ٢٨,١%. ومن ثم تشير هذه التحليلات إلى وجود علاقة بين الأوضاع المهنية للمبحوثين وتصوراتهم عن أنماط السلوك الاجتماعي الجديدة التي ظهرت بسبب تأثير الفضائيات. كما تعكس البيانات الخاصة بأنماط

السلوك الأخرى هذه الاختلافات بين المبحوثين، كما توضحها بيانات الجدول رقم(٣٠) المبين بالملاحق.

٥- القيم التي يكتسبها المواطن من خلال مشاهدته للفضائيات:

لا شك في أن تأثير القنوات الفضائية(العربية والأجنبية) على المواطن القطري لا يقتصر فقط على الجوانب السلوكية، ولكن أيضاً يعكس تغيرات في منظومة القيم الاجتماعية. ولقد كشفت معطيات الدراسة الميدانية من خلال إستجابات المبحوثين وعددهم(١٧٤ مبحوث) عن مجموعة من القيم الاجتماعية التي يكتسبها المواطن القطري من خلال مشاهدته للقنوات الفضائية، هذه القيم يتسم بعضها بالطابع الإيجابي، والبعض الآخر بالطابع السلبي، وقد جاء ترتيب تلك القيم وفقاً لأهميتها ونسبة كل منها من وجهة نظر المبحوثين على النحو التالي: القيم الاستهلاكية ٦٤,٤%، قيم الأنانية والفردية ٦٢,١%، القيم المادية ٥٤,٦%، السلوك العدواني ٤٨,٣%، الوصولية والإنتهازية ٤٣,٧%، وهذه القيم جميعها تعد قيماً سلبية وفقاً لدرجة أهميتها من وجهة نظرهم. أما مجموعة القيم التي تتسم بالطابع الإيجابي، فقد جاء ترتيبها على النحو التالي: قيم المساواة ٤١,٤%، قيم الحرية ٣٧,٩%، قيم العمل والإنتاج ٢٩,٣%، القيم الدينية ٢٧,٦%، وأخيراً قيم الولاء والإنتماء ٢١,٨%. والبيانات الواردة بالجدول التالي تؤكد ذلك.

جدول رقم(٦٢) يوضح
القيم التى يكتسبها الموطن
من خلال مشاهدته للفضائيات

الإستجابات	ك	%
قيم الأنانية والفردية	١٠٨	٦٢,١
القيم الاستهلاكية	١١٢	٦٤,٤
القيم الدينية	٤٨	٢٧,٦
قيم الولاء والانتماء	٣٨	٢١,٨

قيم العمل والإنتاج	٥١	٢٩,٣
قيم الحرية	٦٦	٣٧,٩
قيم المساواة	٧٢	٤١,٤
الوصولية والانتهازية	٧٦	٤٣,٧
القيم المادية	٩٥	٥٤,٦
السلوك العدوانى	٨٤	٤٨,٣

نستنتج من البيانات الإحصائية الواردة بالجدول السابق أنع بالرغم من تباين وجهات نظر المبحوثين حول القيم الاجتماعية التي يكتسبها المواطن القطري من خلال مشاهدته للقنوات الفضائية، إلا أن القيم ذات الطابع السلبي قد جاءت من حيث الترتيب في المرتبة الأولى وحتى الخامسة، أما القيم ذات الطابع الإيجابي قد إحتلت المرتبة السادسة وحتى العاشرة. وهذا يؤكد على أن المبحوثين لديهم قدراً من الوعي الاجتماعي والثقافي بخطورة الفضائيات، وأن القيم التي تقدمها للمشاهد من خلال البرامج والأعمال المختلفة التي تبثها تدعم لديه الفردية والأنانية والوصولية والإنتهازية، فضلاً عن سيطرة الطابع المادي والسلوك الاستهلاكي، بالإضافة إلى التشجيع على السلوك العدواني، تلك القيم جميعها تنعكس بشكل واضح ليس فقط على مستوى المواطن، ولكن أيضاً تنعكس على المستوى المجتمعي، ومن ثم تؤثر بشكل سلبي على عمليات التنمية على إختلاف مستوياتها وقطاعاتها. ويؤكد على ذلك إتفاق المبحوثين أيضاً حول تراجع القيم الإيجابية(الولاء والإنتماء، العمل والإنتاج، الحرية، المساواة، والقيم الدينية)، تلك القيم التي كانت تمثل موجهات أساسية للسلوك الاجتماعي للمواطن في مراحل ماقبل ظهور الفضائيات، والتي تعد إحدى الآليات المهمة في عصر العولمة.

أما بالنسبة للعلاقة بين النوع والقيم التي يكتسبها المواطن من خلال مشاهدته للقنوات الفضائية، فيمكننا توضيحها من البيانات المبينة بالجدول التالي:

جدول رقم(٦٣) يوضح
العلاقة بين النوع و القيم التى يكتسبها
الموطن من خلال مشاهدته للفضائيات

المتغيرات	ذكر		إنثى		كا^{٢}
	ك	%	ك	%	
قيم الأنانية والفردية	٥٤	٦٠,٠	٥٤	٦٦,٧	.٨١٤
القيم الاستهلاكية	٦٠	٦٦,٧	٥٢	٦٤,٢	.١١٥
القيم الدينية	٢٦	٢٨,٩	٢٢	٢٧,٢	.٠٦٣
قيم الولاء والانتماء	٢١	٢٣,٣	١٧	٢١,٠	.١٣٦
قيم العمل والإنتاج	٢٧	٣٠,٠	٢٤	٢٩,٦	.٠٠٣
قيم الحرية	٣٤	٣٧,٨	٣٢	٣٩,٥	.٠٥٤
قيم المساواة	٣٩	٤٣,٣	٣٣	٤٠,٧	.١١٨
الوصولية والانتهازية	٣٨	٤٢,٢	٣٨	٤٦,٩	.٣٨٠
القيم المادية	٤٦	٥١,١	٤٩	٦٠,٥	١,٥٢٠
السلوك العدوانى	٤٠	٤٤,٤	٤٤	٥٤,٣	١,٦٦٤

تكشف البيانات الاحصائية الواردة بالجدول السابق عن عدم وجود أية فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث ووجهات نظرهم حول القيم التي يكتسبها المواطن من القنوات الفضائية، ومن ثم هناك إتفاق بينهم على مجموعة متنوعة ومتباينة من القيم (الإيجابية والسلبية)، من حيث درجة أهميتها بالنسبة للفئتين. وتوضح البيانات أن القيم التي إحتلت نفس الدرجة والأهمية من حيث الترتيب لكلا الفئتين هي: (القيم المادية) وقد إحتلت المرتبة الثالثة لكل من الذكور والإناث، وجاءت نسبتها ٥١,١% للذكور، ٦٠,٥% للإناث، (السلوك العدواني)، والذي جاء في المرتبة الرابعة لكل من الذكور والإناث، بنسبة ٤٤,٤% للذكور، ٥٤,٣% للإناث، وكذلك(قيم الحرية)، والتي إحتلت المرتبة السابعة لكل منهما، بنسبة ٣٧,٨% للذكور، ٣٩,٥% للإناث، وأيضاً (قيم العمل والإنتاج) في المرتبة الثامنة بنسبة ٣٠,٠% للذكور، ٢٩,٦% للإناث، أما (القيم الدينية) فقد إحتلت المرتبة

التاسعة بنسبة ٢٨,٩% للذكور، ٢٧,٢% للإناث، وأخيراً(قيم الولاء والإنتماء)، والتي جاءت في المرتبة العاشرة من وجهة نظر الفئتين، وبلغت نسبتها ٢٣,٣% للذكور، ٢١,٠% للإناث. أما أوجه الاختلاف والتباين بين الفئتين فتبدو واضحة بالنسبة للقيم الأخرى الواردة بالجدول، فبينما إحتلت (قيم الأنانية والفردية) المرتبة الأولى بالنسبة للإناث ٦٦,٧%، جاءت نفس القيم في المرتبة الثانية بالنسبة للذكور. وبينما جاءت القيم الاستهلاكية في المرتبة الأولى من حيث أهميتها بالنسبة للذكور ٦٦,٧%، إحتلت القيمة ذاتها المرتبة الثانية بالنسبة للإناث ٦٤,٢%...وهكذا بالنسبة للقيم الأخرى المبينة بالجدول.

وتؤكد معطيات الواقع على أن الإنترنت أضحت تمثل أهم وأخطر آليات العولمة ليس فقط على الصعيد الاقتصادي، ولكن أيضاً على كافة الأصعدة: السياسية والاجتماعية والثقافية والمعرفية والعلمية...وغير ذلك من المجالات الأخرى. كما أن الإنتشار الواسع والإستخدام المتزايد للإنترنت والذي يتجاوز الحدود الزمانية والمكانية والأيديولوجية والسياسية من ناحية، ويشتمل على كافة الفئات الاجتماعية المتباينة من ناحية أخرى، قد أسهم بشكل واضح – ولا يزال – في التغيرات السريعة التي تشهدها منظومة القيم الاجتماعية في عالمنا العربي بشكل عام، والمجتمعات الخليجية والمجتمع القطري بخاصة، الأمر الذي يؤثر على الجوانب السلوكية. ولذلك فإن الكشف عن مدى إستخدام المواطن القطري للإنترنت، ومجالات هذا الاستخدام، والتأثيرات السلوكية السلبية الناتجة عن هذا الاستخدام يعد محوراً مهماً من محاور الدراسة الراهنة. ويمكننا توضيح ذلك فيما يلي:

٦- إستخدام الإنترنت:

تكشف معطيات الدراسة الميدانية عن أن الأغلبية العظمى من المبحوثين قد أكدوا على إستخدامهم للإنترنت، حيث بلغت نسبتهم ٨١,٠% من العينة الإجمالية، بينما أكد ١٧,٨% منهم فقط على عدم إستخدامهم للإنترنت. وهو ما يؤكد على الإنتشار الواسع والتأثير المتزايد للإنترنت في المجتمع القطري شأنه شأن المجتمعات العربية والخليجية الأخرى. ويتضح ذلك من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم(٦٤) يوضح
توزيع الحالات طبقاً لإستخدام الإنترنت

المتغيرات	ك	%
نعم	١٤١	٨١,٠
لا	٣١	١٧,٨
غير مبين	٢	١,١
الإجمالى	١٧٤	١٠٠

وفيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الحالة التعليمية للمبحوثين ومدى إستخدامهم للإنترنت، فقد أوضحت التحليلات الإحصائية وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١، وذلك بالنسبة لمتغير(نعم)، وقد جاءت تلك الفروق لصالح فئة الدراسات العليا، حيث بلغت نسبتها ٩٧,٥%، تليها فئة التعليم الجامعي، والتي بلغت نسبتها ٨٠,٩%، وأخيراً فئة التعليم فوق المتوسط بنسبة ٦٦,٧%. ومن ثم تؤكد تلك التحليلات على أنه كلما إرتفع المستوى التعليمي للمبحوثين، كلما زاد إستخدامهم للإنترنت، حيث جاءت فئة الدراسات العليا أكثر الفئات إستخداماً للإنترنت. ويمكن توضيح ذلك من البيانات الواردة بالجدول رقم(٣١) المبين بالملاحق.

وفيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الحالة الزواجية للمبحوثين ومدى إستخدامهم للإنترنت، فقد كشفت التحليلات الاحصائية عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية

بشأن ذلك، بالرغم من أن البيانات ذاتها تؤكد على أن الأغلبية العظمى من المبحوثين يستخدمون الإنترنت، حيث بلغت نسبتهم ٨٥,٠% لغير المتزوجين، ٨٠,٧% للمتزوجين، ٦٦,٧% للمطلقين، إلا أن هذه البيانات تؤكد على أن فئة غير المتزوجين هي أكثر الفئات إستخداماً للإنترنت، تليها فئة المتزوجين، وأخيراً فئة المطلقين. ومن ثم يمكن القول أن هناك علاقة بين الحالة الزواجية وإستخدام الإنترنت. ويمكن توضيح ذلك من البيانات المبينة بالجدول التالي:

جدول رقم(٦٥) يوضح
العلاقة بين الحالة الزواجية
ومدى إستخدام الإنترنت

الحالة الزواجية المتغيرات	أعزب		متزوج		مطلق		كا^{٢}
	ك	%	ك	%	ك	%	
نعم	٤٧	٨٥,٥	٩٢	٨٠,٧	٢	٦٦,٧	١,٠٥٢
لا	٨	١٤,٥	٢٢	١٩,٣	١	٣٣,٣	
الإجمالى	٥٥	١٠٠	١١٤	١٠٠	٣	١٠٠	

وبالنسبة للعلاقة بين المهنة واستخدام الإنترنت، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين عند مستوى معنوية ٠,٠٠١، وذلك بالنسبة لمتغير(لا)، أي عدم إستخدام الإنترنت، وقد جاءت النسب المئوية التي تبرهن على هذه الفروق والاختلافات وفقاً لتباين المستويات المهنية للمبحوثين على النحو التالي: فئة عامل بنسبة ١٠٠%، على المعاش ٦٦,٧%، فئة موظف ٣٠,٨%، وكيل وزارة ٢٠,٠%، مهنيون ١٨,٥%، وأخيراً فئة طالب جامعي ١٢,٥، بينما لم تظهر البيانات أي تمثيل إحصائي بالنسبة للفئات: دكتور جامعي، رجل أعمال، وزير. وهذا يعني أن أغلبية المبحوثين على إختلاف أوضاعهم المهنية يستخدمون الإنترنت، بالرغم من إختلاف وتباين وجهات نظرهم حول أهمية هذه الاستخدامات بالنسبة لكل فئة مهنية. ويؤكد ذلك أن الأغلبية العظمى من

المبحوثين جاءت إستجاباتهم إيجابية فيما يتعلق باستخدام الإنترنت، باستثناء فئة عامل، كما يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم(٣٢) المبين بالملاحق.

٧- مجالات إستخدام الإنترنت:

تكشف بيانات الدراسة الميدانية التي تعبر عن إستجابات المبحوثين وعددهم (١٤١ مبحوث) عن عدد من المجالات المتنوعة والمتباينة التي توضح استخدامهم للإنترنت، جاء ترتيب تلك المجالات وفقاً لأهميتها من وجهة نظرهم على النحو التالي: (التعرف على الأخبار والأحداث العالمية) بنسبة ٦٨,١% من إجمالي الإستجابات، (الإطلاع على أحدث الدراسات والبحوث العلمية) بنسبة ٦١,٠%، (إنجاز بعض الأعمال والصفقات التجارية) بنسبة ٤٤,٠%، (إستخدام البريد الإلكتروني) بنسبة ٣٦,٢%، (التسوق) بنسبة ٢٩,٨%، (متابعة إعلانات السلع والبضائع) بنسبة ١٧,٧%، وأخيراً (إقامة صداقات من خلال حجرات الدردشة) بنسبة ١٣,٥%. ويتضح ذلك من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم(٦٦) يوضح
مجالات إستخدام الإنترنت

الإستجابات	ك	%
التسوق	٤٢	٢٩,٨
متابعة إعلانات السلع والبضائع	٢٥	١٧,٧
إنجاز بعض الأعمال والصفقات التجارية	٦٢	٤٤,٠
التعرف على الأخبار والأحداث العالمية	٩٦	٦٨,١
الاطلاع على أحدث الدراسات والبحوث العالمية	٨٦	٦١,٠
استخدام البريد إلكترونى	٥١	٣٦,٢
إقامة صداقات من خلال حجرات الدردشة	١٩	١٣,٥

نستنتج من البيانات الموضحة بالجدول السابق أن المبحوثين يستخدمون الإنترنت في مجالات متعددة ومتنوعة، بعضها يتعلق بالأمور العلمية، حيث تتيح لهم الفرصة للإطلاع على أحدث الدراسات والبحوث العلمية العالمية، والبعض الآخر يتعلق بالأمور الاقتصادية والتجارية وبخاصة إنجاز بعض الأعمال والصفقات التجارية، وكذلك إستخدام الإنترنت في مجال التسوق، ومتابعة إعلانات السلع والبضائع، كما أن البعض يستخدم الإنترنت في مجال البريد الإلكتروني، حيث السرعة في الأداء والإنجاز، وكذلك يستخدم بعض المبحوثين الإنترنت في التسلية والترفيه من خلال إقامة صداقات عن طريق حجرات الدردشة. ويشير ذلك إلى أن الإنترنت قد أضحت تمثل وسيلة مهمة من وسائل تحقيق العديد من الأهداف في مجالات متنوعة، نظراً لما تتمتع به من مزايا متعددة قد لا تتوافر بنفس الدرجة في وسائل الإتصال الأخرى.

وفيما يتصل بطبيعة العلاقة بين النوع ومجالات إستخدام الإنترنت، فيمكننا الكشف عنها من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم(٦٧) يوضح
العلاقة بين النوع ومجالات إستخدام الإنترنت

المتغيرات	ذكر		إنثى		كا^{٢}
	ك	%	ك	%	
التسوق	٩	١٢,٢	٣٣	٤٩,٣	**٢٣,١٣١
متابعة إعلانات السلع والبضائع	١٠	١٣,٥	١٥	٢٢,٤	١,٨٩٩
إنجاز بعض الأعمال والصفقات التجارية	٣٦	٤٨,٦	٢٦	٣٨,٨	١,٣٨٣
التعرف على الأخبار والأحداث العالمية	٥٤	٧٣,٠	٤٢	٦٢,٧	١,٧١٢
الاطلاع على أحدث الدراسات والبحوث العالمية	٤٣	٥٨,١	٤٣	٦٤,٢	.٥٤٥
استخدام البريد إلكترونى	٣٠	٤٠,٥	٢١	٣١,٣	١,٢٨٨
إقامة صداقات من خلال حجرات الدردشة	١٠	١٣,٥	٩		٠,٠٠٠

** دالة بمعنوية ٠,٠٠١

تكشف البيانات الإحصائية المبينة بالجدول عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١ بالنسبة لمجال التسوق، حيث جاءت هذه الفروق لصالح الإناث، فقد بلغت نسبتها ٤٩,٣%، مقابل ١٢,٢% للذكور. وهذا يؤكد على أن الإناث يستخدمن الإنترنت في مجال التسوق بشكل يفوق كثيراً إستخدامات الذكور في هذا المجال.

غير أن القراءة المتعمقة للبيانات الواردة بالجدول تشير إلى أن ثمة إتفاقاً بين الجنسين على أنهم يستخدمون الإنترنت في عدد من المجالات المهمة، جاءت متساوية من حيث درجة أهميتها بالنسبة للفئتين على النحو التالي: (انجاز بعض الأعمال والصفقات التجارية) في المرتبة الثالثة بنسبة ٤٨,٦% للذكور، ٣٨,٨% للإناث، (إستخدام البريد الإلكتروني) في المرتبة الرابعة بنسبة ٤٠,٥% للذكور، ٣١,٣% للإناث. أما أوجه الاختلاف بينهم فتبدو واضحة بالنسبة لبعض المجالات مثل: التعرف على الأخبار والأحداث العالمية في المرتبة الأولى بالنسبة للذكور بنسبة ٧٣,٠%، بينما جاء المجال ذاته في المرتبة الثانية بالنسبة للإناث بنسبة ٦٢,٧%، وكذلك الحال بالنسبة للمجالات الأخرى الموضحة بالجدول، مما يشير إلى إختلاف وجهات نظر الذكور والإناث حول مجالات إستخدام الإنترنت وفقاً لظروف وإمكانيات وأهداف ورغبات كل منهم.

وحول ما إذا كانت هناك علاقة بين الحالة التعليمية للمبحوثين ومجالات إستخدامهم للإنترنت، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١، وذلك بالنسبة لمجال(الإطلاع على أحدث الدراسات والبحوث العلمية)، وقد جاءت تلك الفروق لصالح فئة الدراسات العليا،

حيث بلغت نسبتها ٨٩,٧%، تليها فئة التعليم الجامعي بنسبة ٥٢,٧%، وأخيراً فئة التعليم فوق المتوسط بنسبة ٢٥,٠%. وهذا يؤكد على أنه كلما إرتفع المستوى التعليمي للمواطن، كلما إزداد إستخدامه للإنترنت، حيث أن فئة الدراسات العليا هي أكثر الفئات التعليمية إستخداماً للإنترنت، وبخاصة في مجال الحصول على معلومات وبيانات علمية تفيدهم في دراساتهم وبحوثهم العلمية، كما أن الطلاب الجامعيين أيضاً يستخدمون الإنترنت في المجال ذاته.

كما تكشف البيانات أيضاً عن إتفاق المبحوثين الذين ينتمون للفئات التعليمية (فوق المتوسط والجامعي، والدراسات العليا) حول أهمية إستخدام الإنترنت في مجال التعرف على الأخبار والأحداث العالمية، حيث إحتل هذا المجال المرتبة الأولى من وجهة نظرهم، وذلك بنسب: ٥٠,٠%، ٦٣,٤%، ٨٢,١% على التوالي. أما عن أوجه الاختلاف بين آرائهم حول أهمية المجالات الأخرى، فتبدو واضحة في البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم(٦٨) يوضح
العلاقة بين الحالة التعليمية
ومجالات استخدام الإنترنت

التعليم	تعليم فوق المتوسط		تعليم جامعى		دراسات عليا		كا^{٢}
المتغيرات	ك	%	ك	%	ك	%	
التسوق	٣	٣٧,٥	٣٠	٣٢,٣	٨	٢٠,٥	٢,١٠٧
متابعة إعلانات السلع والبضائع	٤	٥٠,٠	١٥	١٦,١	٦	١٥,٤	٥,٩٨٧
إنجاز بعض الأعمال والصفقات التجارية	٣	٣٧,٥	٤٢	٤٥,٢	١٧	٤٣,٦	.١٨٦
التعرف على الأخبار والأحداث العالمية	٤	٥٠,٠	٥٩	٦٣,٤	٣٢	٨٢,١	٥,٦٠٤
الاطلاع على أحدث الدراسات والبحوث العالمية	٢	٢٥,٠	٤٩	٥٢,٧	٣٥	٨٩,٧	**٢٠,٦٧٦

استخدام البريد إلكتروني	٢	٢٥,٠	٤١	٤٤,١	٨	٢٠,٥	٧,٠٧٢
إقامة صداقات من خلال حجرات الدردشة	١	١٢,٥	١٧	١٨,٣	١	٢,٦	٥,٩٧٤

** دالة بمعنوية ٠,٠٠١

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الحالة الزواجية للمبحوثين ومجالات إستخدامهم للإنترنت، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١، بين المبحوثين بالنسبة لمجال(إقامة صداقات من خلال حجرات الدردشة)، حيث جاءت هذه الفروق لصالح فئة غير المتزوجين، والتي بلغت نسبتها ٢٩,٨%، تليها فئة المتزوجين بنسبة ٥,٤%، بينما لم توضح البيانات الخاصة بفئة المطلقين أية دلالة إحصائية. وهذا يعني أن فئة غير المتزوجين يستخدمون الإنترنت لإقامة صداقات من خلال حجرات الدردشة بشكل يفوق إستخدام المتزوجين والمطلقين.

كما تشير البيانات أيضاً إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية ٠,٠٠٥، وذلك بالنسبة لمجال(التسوق)، حيث جاءت تلك الفروق لصالح فئة المطلقين، فقد بلغت نسبتها ٥٠,٠%، تليها فئة غير المتزوجين بنسبة ٤٨,٩%، وأخيراً فئة المتزوجين بنسبة ١٩,٦%.

أما عن جوانب الإتفاق بين المبحوثين حول بعض المجالات المبينة في الجدول، فقد جاءت بالنسبة لمجال(التعرف على الأخبار والأحداث العالمية)، حيث إحتل المرتبة الأولى بالنسبة للمبحوثين جميعاً على إختلاف حالتهم الزواجية، وبلغت نسبته: ٧٠,٧% للمتزوجين، ٦٣,٨% لغير المتزوجين، ٥٠,٠% للمطلقين. أما عن

أوجه الاختلاف بينهم فيما يتعلق بدرجة أهمية المجالات الأخرى، فتبدو واضحة بالنسبة لمجال: إستخدام البريد الإلكتروني، والذي بلغت نسبته ٤٦,٨% بالنسبة لغير المتزوجين، ٣١,٥% للمتزوجين، بينما لم توضح البيانات تمثيل فئة مطلق إحصائياً، وكذلك الحال بالنسبة لمجال: متابعة إعلانات السلع والبضائع، والذي بلغت نسبته ٢٧,٧% لغير المتزوجين، ١٣,٠% للمتزوجين، بينما لم تكشف البيانات أية تمثيل إحصائي لفئة مطلق. ويمكن توضيح ذلك من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم(٦٩) يوضح
العلاقة بين الحالة الزواجية
ومجالات استخدام الإنترنت

الحالة الزواجية المتغيرات	أعزب		متزوج		مطلق		كا^{٢}
	ك	%	ك	%	ك	%	
التسوق	٢٣	٤٨,٩	١٨	١٩,٦	١	٥٠,٠	*١٣,٢٢٧
متابعة إعلانات السلع والبضائع	١٣	٢٧,٧	١٢	١٣,٠	٠	٠	٤,٩٩٣
إنجاز بعض الأعمال والصفقات التجارية	١٤	٢٩,٨	٤٧	٥١,١	١	٥٠,٠	٥,٧٥٨
التعرف على الأخبار والأحداث العالمية	٣٠	٦٣,٨	٦٥	٧٠,٧	١	٥٠,٠	.٩٧٢
الاطلاع على أحدث الدراسات والبحوث العالمية	٢٩	٦١,٧	٥٧	٦٢,٠	٠	٠	٣,١٧٣
استخدام البريد الإلكترونى	٢٢	٤٦,٨	٢٩	٣١,٥	٠	٠	٤,٢٩٨
إقامة صداقات من	١٤	٢٩,٨	٥	٥,٤	٠	٠	**١٦,١٣٩

خـــلال حجـــرات الدردشة							

* دالة بمعنوية ٠,٠٠٥ ** دالة بمعنوية ٠,٠٠١

أما عن العلاقة بين المهنة ومجالات إستخدام الإنترنت، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين عند مستوى معنوية ٠,٠٠١، وذلك بالنسبة لمجال(إنجاز بعض الأعمال والصفقات التجارية)، حيث جاءت تلك الفروق لصالح الفئات المهنية وفقاً لترتيب أهميتها على النحو التالي: وزير بنسبة ١٠٠%، رجل أعمال ٩٠,٠%، موظف ٦٦,٧%، مهنيون(مدرس، طبيب..الخ) ٤٧,٧%، دكتور جامعي ٤٣,٣%، وأخيراً وكيل وزارة ٢٥,٠، بينما لم يتضح أي تمثيل إحصائي لفئة على المعاش عند هذا المتغير. ويتضح من تلك التحليلات أن هناك فئات مهنية معينة تستخدم الإنترنت في مجال إنجاز بعض الأعمال والصفقات التجارية، وهي فئات بحكم طبيعة عملها يعتبر الإنترنت بالنسبة لها أمراً ضرورياً.

كما أوضحت التحليلات أيضاً وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين عند مستوى معنوية ٠,٠٠٥، وذلك بالنسبة لمجال(الإطلاع على أحدث الدراسات والبحوث العلمية)، حيث جاء ترتيب هذه الفئات وفقاً للمؤشرات الإحصائية على النحو التالي: وزير ١٠٠%، دكتور جامعي ٩٣,٣%، رجل أعمال ٧٠,٠%، طالب جامعي ٥٧,١%، موظف ٥٥,٦%، مهنيون ٥٠,٠%، وأخيراً وكيل وزارة ٢٥,٠%، بينما لم يتضح أي تمثيل إحصائي لفئة على المعاش عند هذا المتغير. وهذا يؤكد على أن هذه الفئات على وجه الخصوص تستخدم الإنترنت في مجال البحث والإطلاع على أحدث الدراسات والبحوث العلمية بما يتفق ومجالات إهتمامهم.

كما كشفت التحليلات أيضاً عن وجود فروق أخرى ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين عند مستوى معنوية ٠,٠٠٥، وذلك بالنسبة لمجال(إقامة صداقات من خلال جحرات الدردشة)، حيث جاء ترتيب تلك الفئات وفقاً للمؤشرات الاحصائية كما يلي: طالب جامعي ٣٩,٣%، موظف ١٦,٧%، مهنيون ٩,١%، وأخيراً دكتور جامعي ٣,٣، بينما لم تظهر البيانات تمثيل إحصائي عند هذه المجال بالنسبة للفئات: على المعاش، وكيل وزارة، وزير. ونستنتج من ذلك أن الطلاب هم أكثر الفئات إستخداماً للإنترنت في مجال إقامة صداقات عبر حجرات الدردشة، ومن ثم إقامة علاقات في عالم إفتراضي مع شخصيات مجهولين بالنسبة لهم، وعلى الرغم من الجوانب الإيجابية لاستخدام الشباب للإنترنت في هذا المجال بالتحديد، إلا أنه يحدث تأثيرات سلبية كثيرة وبخاصة على المستويين: القيمي والسلوكي. والبيانات الواردة بالجدول رقم(٣٣) المبين بالملاحق تجسد هذه الفروق والاختلافات.

أما عن طبيعة العلاقة بين الدخل ومجالات إستخدام الإنترنت، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عن وجود فروق ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٠٥، وذلك بالنسبة لمتغير(التعرف على الأخبار والأحداث العالمية)، حيث جاءت الفروق وفقاً لترتيب النسب الاحصائية لفئات الدخل المختلفة على النحو التالي: فئتي ٤٠٠٠٠ فأكثر، ٢٥٠٠٠، بنسبة متساوية بلغت ١٠٠% لكل فئة، تليها فئتي الدخل ٢٥٠٠٠،١٥٠٠٠ بنسبمتساوية أيضاً بلغت ٨٣,٣% لكل فئة، ثم فئة٢٠٠٠٠ بنسبة ٦٦,٧%، وفئة ١٠٠٠٠، وذلك بنسبة ٥٦,٠%، ثم فئة أقل من ٥٠٠٠ بنسبة ٥٠,٠%، وأخيراً فئة ٥٠٠٠ بنسبة ٣٨,١%. وهذه الفروق تؤكد على العلاقة بين الدخل واستخدام الانترنت في مجال التعرف على الأخبار والأحداث العالمية.

كما كشفت التحليلات الاحصائية أيضاً عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠٥، وذلك بالنسبة لمتغير(الإطلاع على أحدث الدراسات

والبحوث العالمية)، حيث جاءت هذه الفروق حسب ترتيب النسب الاحصائية وفقاً لأهميتها بالنسبة لكل فئة من فئات الدخل على النحو التالي: فئة الدخل ٢٥٠٠٠ في المقدمة بنسبة ١٠٠%، تليها فئة ١٥٠٠٠ بنسبة ٨٧,٥%، ثم فئة ٤٠٠٠٠ فأكثر بنسبة ٧١,٤%، فئتي ٢٠٠٠٠، ٣٥٠٠٠ بنسب متساوية بلغت ٦٦,٧% لكل فئة، فئة ٣٠٠٠ بنسبة ٦٠,٠%، فئة أقل من ٥٠٠٠ بنسبة ٥٠,٠%، ثم فئة ١٠٠٠٠ بنسبة ٤٤,٠%، وأخيراً فئة ٥٠٠٠ بنسبة ٣٣,٣%. وهكذا يتضح من البيانات السابقة وجود علاقة بين الدخل ومجال استخدام الانترنت المتمثل في الإطلاع على أحدث الدراسات والبحوث العالمية. وأنه كلما ارتفع مستوى الدخل، كلما زاد استخدام المبحوثين للإنترنت في هذا المجال. أما المجالات الأخرى فلم تكشف التحليلات عن وجود أية فروق ذات دلالة إحصائية تؤكد على تلك العلاقة، ويتضح ذلك من البيانات الواردة بالجدول رقم(٣٤) المبين بالملاحق.

ولكن على الرغم من الجوانب الإيجابية المتعددة لإستخدام الإنترنت، إلا أن ثمة مجموعة من السلبيات وبخاصة على الجوانب السلوكية ، يمكننا الكشف عنها من خلال معطيات الدراسة الميدانية والتي عبرت عنها إستجابات المبحوثين.

٨- التأثيرات السلوكية السلبية لإستخدام الإنترنت:

تكشف إستجابات المبحوثين وعددهم(١٤١ مبحوث) عن مجموعة من السلوكيات السلبية الناتجة عن إستخدام الإنترنت جاءتترتيبها من وجهة نظرهم على النحو التالي: (العزلة الاجتماعية) وبلغت نسبتها ٦٨,٨% من إجمالي الإستجابات، (الإنحرافات السلوكية والأخلاقية) بنسبة ٦٣,٨%، (تفسخ العلاقات الأسرية والاجتماعية) بنسبة ٥٦,٠%، (إدمان الإنترنت يؤدي إلى الإكتئاب أحياناً) بنسبة ٢٨,٤%، (إضعاف القدرة على التفاعل الاجتماعي في الواقع) بنسبة ٢٧,٧%، (الفردية وتقليل الإعتماد على الآخرين) بنسبة ٢٢,٧%، (الأمراض النفسية

والعصبية) بنسبة ١٩,١%، (زيادة السلوك الاستهلاكي) بنسبة ١٤,٨%، وأخيراً (السلوك العدواني) بنسبة ٨,٥%.

يتضح من التحليلات السابقة أن ثمة مجموعة من التأثيرات السلبية الناتجة عن إستخدام الإنترنت. هذه التأثيرات لا تتعلق فقط بالجوانب السلوكية على المستوى الشخصي للمستخدم للإنترنت، ولكنها تشتمل أيضاً على المستويين الأسري والاجتماعي بشكل عام. فعلى المستوى الشخصي تبدو التأثيرات السلبية للإنترنت في: الانحرافات السلوكية والأخلاقية، والتي تتشكل غالباً من الإطلاع على المواقع الإباحية، وغرف الدردشة، وكذلك الإصابة ببعض الأمراض النفسية والعصبية نتيجة للإستخدام المتزايد للإنترنت، هذا إلى جانب تعرض المستخدم لحالة من الإكتئاب نتيجة للإفراط في الإستخدام، والجلوس أمام الحاسوب لفترات طويلة، فضلاً عن العزلة الاجتماعية والفردية وتقليل الإعتماد على الآخرين وبخاصة في الحصول على المعلومات، ناهيك عن إكتساب بعض أنماط السلوك العدواني. أما على المستوى الأسري والاجتماعي، فتبدو التأثيرات الخطيرة للإنترنت في تفسخ العلاقات الأسرية والاجتماعية، والبعد عن مشاركة أفراد الأسرة في المناسبات المختلفة، كما أن زيادة السلوك الاستهلاكي لمستخدمي الإنترنت لا تؤثر فقط على إقتصاديات الأسرة، ولكن تؤثر أيضاً على عمليات التنمية، ومن ثم على الاقتصاد القومي، حيث تزيد معدلات الاستهلاك على معدلات الإنتاج مما يعكس آثاراً سلبية عديدة على المجتمع في كافة المجالات. والبيانات الواردة بالجدول التالي تؤكد ذلك:

جدول رقم(٧٠) يوضح
التأثيرات السلوكية السلبية لإستخدام الإنترنت

الإستجابات	ك	%
العزلة الاجتماعية	٩٧	٦٨,٨
تفسخ العلاقات الأسرية والاجتماعية	٧٩	٥٦,٠
الانحرافات السلوكية والأخلاقية	٩٠	٦٣,٨

الأمراض النفسية والعصبية	٢٧	١٩,١
إضعاف القدرة على التفاعل الاجتماعى فى الواقع	٣٩	٢٧,٧
إدمان الإنترنت يؤدى إلى الاكتئاب أحيانا	٤٠	٢٨,٤
زيادة السلوك الاستهلاكى	٢٠	١٤,٢
الفردية وتقليل الاعتماد على الآخرين	٣٢	٢٢,٧
السلوك العدوانى	١٢	٨,٥

فيما يتصل بالعلاقة بين النوع والتأثيرات السلوكية السلبية لاستخدام الإنترنت، فيمكننا الكشف عنها من خلال تحليل البيانات المبينة بالجدول التالي:

جدول رقم(٧١) يوضح
العلاقة بين النوع و التأثيرات
السلوكية السلبية لإستخدام الإنترنت

المتغيرات	ذكر		إنثى		كا^{٢}
	ك	%	ك	%	
العزلة الاجتماعية	٥٧	٦٣,٣	٥٨	٧١,٦	١,٣٢٤
تفسخ العلاقات الأسرية والاجتماعية	٤٣	٤٧,٨	٤٩	٦٠,٥	٢,٧٧٣
الانحرافات السلوكية والأخلاقية	٥٨	٦٤,٤	٤٧	٥٨,٠	.٧٤١
الأمراض النفسية والعصبية	١٨	٢٠,٠	١٤	١٧,٣	.٢٠٧
إضعاف القدرة على التفاعل الاجتماعى فى الواقع	٢٣	٢٥,٦	٢٠	٢٤,٧	.٠١٧
إدمان الإنترنت يؤدى إلى الاكتئاب أحيانا	١٧	١٨,٩	٢٨	٣٤,٦	٥,٤٠٥
زيادة السلوك الاستهلاكى	١٣	١٤,٤	١٤	١٧,٣	.٢٥٩
الفردية وتقليل الاعتماد على الآخرين	١٧	١٨,٩	٢٢	٢٧,٢	١,٦٥٧
السلوك العدوانى	٩	١٠,٠	٦	٧,٤	.٣٥٨

يتضح من البيانات الإحصائية الواردة بالجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين النوع وآراء المبحوثين(ذكور وإناث) حول التأثيرات السلوكية السلبية لاستخدام الإنترنت. وبالرغم من ذلك، فإن التحليل المتعمق لتلك البيانات يشير إلى إختلافات بين الذكور والإناث في تحديدهم لأهمية التأثيرات الواردة بالجدول.

فبينما تحتل(الإنحرافات السلوكية والأخلاقية) المرتبة الأولى من وجهة نظر الذكور، حيث بلغت نسبتها ٦٤,٤%، نجدها تحتل المرتبة الثالثة من وجهة نظر الإناث، حيث بلغت نسبتها ٥٨,٠%. وفي حين جاءت(العزلة الاجتماعية) في المرتبة الأولى من وجهة نظر الإناث بنسبة ٧١,٦%، نجدها تحتل المرتبة الثانية من وجهة نظر الذكور، حيث بلغت نسبتها ٦٣,٣%. وكذلك الحال بالنسبة للتأثيرات الأخرى الواردة بالجدول، والتي تشير نسبة كل منها إلى تباين وإختلاف وجهات نظر الذكور والإناث حول أهمية كل منها، الأمر الذي يؤكد على إختلاف وتباين آراء المبحوثين فيما يتعلق بالتأثيرات السلوكية السلبية لاستخدام الإنترنت، على الرغم من تأكيدهم على أن هذه التأثيرات جميعها تعتبر تأثيرات سلبية على الفرد والأسرة والمجتمع بشكل عام.

وفيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الحالة التعليمية للمبحوثين وتصوراتهم عن التأثيرات السلوكية السلبية لإستخدام الإنترنت، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠٥، وذلك بالنسبة للفئات التعليمية(فوق المتوسط والجامعي، والدراسات العليا)، عند متغير(إضعاف القدرة على التفاعل الاجتماعي في الواقع) وقد جاءت تلك الفروق لصالح فئة الدراسات العليا، حيث بلغت نسبتها ٤٧,٥%، تليها فئة التعليم الجامعي بنسبة ١٩,٣%، ثم فئة التعليم فوق المتوسط بنسبة ٨,٣%.

كما كشفت البيانات أيضاً عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة للفئات الثلاثة ذاتها عند متغير(السلوك العدواني)، وقد جاءت هذه الفروق لصالح فئة الدراسات العليا بنسبة ٢٠,٠%، تليها فئة التعليم فوق المتوسط بنسبة ٨,٣%، وأخيراً فئة التعليم الجامعي بنسبة ٤,٤%.

ومن جانب آخر، تكشف البيانات ذاتها عن وجود إتفاق بين الفئات التعليمية الثلاثة السابقة حول متغير(العزلة الاجتماعية) والذي جاء في مقدمة التأثيرات السلوكية من وجهة نظرهم، وبلغت نسبته: ٨٢,٥% لفئة الدراسات العليا، ٧٥,٠% لفئة التعليم فوق المتوسط، وأخيراً ٦٣,٢% لفئة التعليم العالي. أما عن الاختلافات في وجهات نظر المبحوثين حول درجة أهمية ومدى خطورة أي من هذه التأثيرات، فتوضحها البيانات الواردة بالجدول رقم(٣٥) المبين بالملاحق.

وفيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الحالة الزواجية للمبحوثين وتصوراتهم حول التأثيرات السلوكية السلبية لاستخدام الإنترنت، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تتعلق بهذا الجانب. غير أن القراءة المتعمقة للبيانات تشير إلى وجود إتفاق بين المبحوثين رغم تباين حالتهم الزواجية حول أهمية بعض التأثيرات السلوكية السلبية الناتجة عن إستخدام الإنترنت، فقد جاءت(العزلة الاجتماعية) في مقدمة هذه التأثيرات السلوكية من وجهة نظرهم جميعاً، وذلك بنسب مئوية ١٠٠,٠% لفئة المطلقين، ٧٠,٨% للمتزوجين، ٥٨,٢% لغير المتزوجين، وهذا يؤكد على وجود إتفاق عام بينهم على أن استخدام الانترنت يؤدي إلى العزلة الاجتماعية. كما إتفق المبحوثون أيضاً حول متغير(تفسخ العلاقات الأسرية والاجتماعية)، والذي إحتل المرتبة الثالثة من وجهة نظرهم، وذلك بنسب مئوية ٦٠,٢% للمتزوجين، ٤١,٨% لغير المتزوجين، وأخيراً ٣٣,٣% للمطلقين. ويشير ذلك إلى أن المتزوجين هم أكثر الفئات وعياً بخطورة استخدام الإنترنت على مستوى العلاقات الأسرية والاجتماعية.

أما عن أوجه الاختلاف فتبدو واضحة بالنسبة للأنماط السلوكية الأخرى، كما تبينها البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم(٧٢) يوضح
العلاقة بين الحالة الزواجية والتأثيرات
السلوكية السلبية لإستخدام الإنترنت

الحالة المتغيرات الزواجية	أعزب		متزوج		مطلق		كا٢
	ك	%	ك	%	ك	%	
العزلة الاجتماعية	٣٢	٥٨,٢	٨٠	٧٠,٨	٣	١٠٠,٠	٤,١٦٠
تفسخ العلاقات الأسرية والاجتماعية	٢٣	٤١,٨	٦٨	٦٠,٢	١	٣٣,٣	٥,٥٣١
الانحرافات السلوكية والأخلاقية	٣٠	٥٤,٥	٧٤	٦٥,٥	١	٣٣,٣	٢,٨٨٤
الأمراض النفسية والعصبية	١١	٢٠,٠	١٩	١٦,٨	٢	٦٦,٧	٤,٨٦٣

وفيما يتصل بالعلاقة بين المهنة والتأثيرات السلوكية السلبية لاستخدام الإنترنت، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين عند مستوى معنوية ٠,٠٠٥، وذلك بالنسبة لنمط السلوك العدواني، حيث جاء ترتيب تلك الفروق حسب المؤشرات الاحصائية بالنسبة للفئات المهنية على النحو التالي: فئة عامل ١٠٠%، فئة دكتور جامعي ٢٦,٧%، طالب جامعي ٦,٣ %، مهنيون ٥,٦%، وأخيراً موظف ٤,٠ %، بينما لم تظهر البيانات أي تمثيل إحصائي عند هذا المتغير بالنسبة للفئات المهنية الأخرى.

كما تكشف البيانات أيضاً عن وجود إختلاف بين وجهات نظر المبحوثين وفقاً لتباين مستوياتهم المهنية وتصوراتهم حول التأثيرات السلوكية السلبية الناتجة عن إستخدام الإنترنت، كما تجسدها البيانات الموضحة بالجدول رقم(٣٦) المبين بالملاحق.

رابعاً: ضبط وترشيد السلوك الاستهلاكى:

أوضحت التحليلات الميدانية السابقة أن المجتمع القطري شأنه شأن المجتمعات العربية والخليجية الأخري يشهد مجموعة من التغيرات على كافة الأصعدة والمستويات: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإيكولوجية...وغير ذلك. ولا شك في أن التغيرات التي تشهدها منظومة القيم الاجتماعية تعد من أبرز تلك التحولات، وتمثل القيم الاستهلاكية ومانعكسه من أنماط سلوكية من أبرز تلك التغيرات القيمية.ومن ثم يعتبر السلوك الاستهلاكي من أخطر الأنماط السلوكية التي إنتشرت خلال السنوات الأخيرة، وذلك بفعل وتأثير العولمة. ولذلك فإن التعرف على آراء المواطن القطري في مدى إمكانية أن يتجه إلى ترشيد السلوك الاستهلاكي وضبطه، وأهم المجالات التي ينبغي أن يرشد المواطن فيها هذا النمط السلوكي، هذه الأمور جميعها تمثل مطلباً مهماً في الدراسة الراهنة، ويمكننا الكشف عن ذلك فيما يلي:

١- مدى ضرورة ترشيد السلوك الاستهلاكي:

تكشف بيانات الدراسة الميدانية عن وجهات نظر المبحوثين حول ضرورة أن يتجه المواطن إلى ترشيد سلوكه الاستهلاكي، فقد بلغت نسبة الذين يؤكدون على ضرورة أن يتجه المواطن إلى ترشيد سلوكه الاستهلاكي ٨٣,٣% من إجمالي العينة، بينما بلغت نسبة من يرون بعدم ضرورة ذلك ٧,٥%، أما من أجابوا بعدم

معرفتهم، فقد بلغت نسبتهم ٨,٠%، ونسبة من لم يجيبوا على السؤال في الأساس ١,١%. ويتضح ذلك من البيانات المبينة بالجدول التالي:

جدول رقم(٧٣) يوضح
آراء المبحوثين حول ضرورة أن يتجه
المواطن لترشيد سلوكه الاستهلاكى

المتغيرات	ك	%
ضرورى	١٤٥	٨٣,٣
غير ضرورى	١٣	٧,٥
لا أعرف	١٤	٨,٠
غير مبين	٢	١,١
الإجمالى	١٧٤	١٠٠

نستنتج من البيانات الواردة بالجدول السابق أن الأغلبية العظمى من المبحوثين لديهم وعياً بخطورة تزايد معدلات الاستهلاك، والتي تتجسد في إنتشار أنماط السلوك الاستهلاكي وبخاصة البذخي والتفاخري في المجالات المختلفة، ومن ثم يؤكدون على أن هناك ضرورة وأهمية لأن يتجه المواطن القطري إلى ضبط وترشيد سلوكه الاستهلاكي.

وفيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الحالة التعليمية للمبحوثين وآرائهم حول ضرورة أن يتجه المواطن إلى ترشيد سلوكه الاستهلاكي، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠٥، بين الفئات التعليمية(فوق المتوسط، الجامعي، الدراسات العليا)، وذلك بالنسبة

لمتغير (ضروري)، وقد جاءت تلك الفروق لصالح فئة التعليم فوق المتوسط، حيث بلغت النسبة ١٠٠%، تليها فئة الدراسات العليا ٩٥,٠%، ثم الجامعي ٨٠,٩%. وهذا يعني أن ثمة علاقة بين المستوى التعليمي ومدى الوعي بضرورة ترشيد الاستهلاك. ويتضح ذلك من البيانات الواردة بالجدول رقم(٣٧) المبين بالملاحق.

أما عن العلاقة بين الحالة الزواجية ومدى ضرورة أن يتجه المواطن لترشيد سلوكه الاستهلاكي، فيمكن القول، أنه بالرغم من أن التحليلات الإحصائية تؤكد على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية من جانب، وأن الأغلبية العظمى من المبحوثين قد أكدوا على أن ترشيد السلوك الاستهلاكي يمثل ضرورة، إلا أن البيانات ذاتها تشير إلى وجود إختلافات بين الفئات الزواجية المتباينة فيما يتعلق بوجهات نظرهم في هذه القضية، حيث جاءت وجهات نظر فئة المتزوجين في المرتبة الأولى، من حيث ضرورة الترشيد، وذلك بنسبة ٨٩,٥%، تليها فئة غير المتزوجين بنسبة ٧٤,٥%، وأخيراً فئة المطلقين بنسبة ٦٦,٧%. مما يؤكد على أن المتزوجين هن أكثر الفئات إدراكاً ووعياً بخطورة تزايد معدلات الاستهلاك، الأمر الذي يؤكد على ضرورة الترشيد السلوكي للمواطن. ويمكننا توضيح ذلك من البيانات المبينة بالجدول التالي:

جدول رقم(٧٤) يوضح
العلاقة بين الحالة الزواجية وضرورة أن
يتجه المواطن لترشيد سلوكه الاستهلاكى

الحالة الزواجية المتغيرات	أعزب		متزوج		مطلق		كا^{٢}
	ك	%	ك	%	ك	%	
ضرورى	٤١	٧٤,٥	١٠٢	٨٩,٥	٢	٦٦,٧	١٠,٦٩٥
غيرضرورى	٨	١٤,٥	٤	٣,٥	١	٣٣,٣	
لا أعرف	٦	١٠,٩	٨	٧,٠	٠	٠	
الإجمالى	٥٥	١٠٠	١١٤	١٠٠	٣	١٠٠	

٢- مبررات ضرورة أن يرشد المواطن سلوكه الاستهلاكي:

تكشف البيانات الميدانية الخاصة بوجهات نظر المبحوثين وعددهم(١٤٥ مبحوث) فيما يتعلق بالمبررات والأسباب التي أكدوا عليها لضرورة أن يتجه المواطن إلى ترشيد سلوكه الاستهلاكي عن مجموعة من المبررات المتنوعة، جاء ترتيبها وفقاً لدرجة أهميتها على النحو التالي: (لضمان الاستقرار المادي في ظل إرتفاع الأسعار)، حيث بلغت نسبته ٧٤,٥% من مجموع الإستجابات، يليه(لأن الإسراف حرام) بنسبة ٦٢,١%، ثم(لضمان مستقبل مادي أفضل) بنسبة ٤٦,٢%، وأخيراً المتغيران(لأن الإعتدال سلوك متحضر ويحث عليه الإسلام، لأن النفط مورد ناضب)، حيث بلغت نسبة كل منهما ٤١,٤%. ويتضح ذلك من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم(٧٥) يوضح
مبررات ضرورة أن يرشد المواطن سلوكه الاستهلاكى

الإستجابات	ك	%
لضمان الاستقرار المادى فى ظل ارتفاع الأسعار	١٠٨	٧٤,٥
لأن الإسراف حرام	٩٠	٦٢,١
لأن الاعتدال سلوك متحضر ويحث عليه الإسلام	٦٠	٤١,٤
لأن النفط مورد ناضب	٦٠	٤١,٤
لضمان مستقبل مادى أفضل	٦٧	٤٦,٢

نستنتج من ذلك أن معظم المبررات والأسباب التي أكد عليها المبحوثين لضرورة أن يتجه المواطن القطري إلى ترشيد سلوكه الاستهلاكي تتعلق بالجوانب الاقتصادية والمادية، سواء تلك التي تتعلق بضمان الاستقرار المادي للأسرة في ظل الإرتفاع المتزايد للأسعار ، أم ما يتعلق بالنفط وعدم استقرار أسعاره في الأسواق العالمية، فضلاً عن أنه يمثل مورد من الممكن أن ينضب أو تقل معدلات إنتاجه، مما يؤثر

بشكل عام على الاقتصاد القومي للدولة، هذا بالإضافة إلى المبررات الأخرى ذات الطابع الديني، والتي تؤكد على أن الإسلام يحرم الإسراف، ويحث على الإعتدال في الإنفاق.

وفيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الحالة الزواجية للمبحوثين آرائهم حول أسباب ضرورة أن يرشد المواطن سلوكه الاستهلاكي، فقد أوضحت التحليلات الإحصائية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بشأن ذلك. إلا أن التحليل المتعمق لتلك البيانات يشير إلى وجود أوجه إتفاق وإختلاف بينهم فيما يتعلق بدرجة وأهمية تلك الأسباب. أما عن جوانب الإتفاق، فثمة إجماع بين المبحوثين على أن من أهم الأسباب التي تبرر ضرورة أن يرشد المواطن سلوكه الاستهلاكي(ضمان الاستقرار المادي في ظل إرتفاع الأسعار)، حيث جاء هذا السبب في المقدمة من وجهة نظرهم جميعاً بالرغم من إختلاف وتباين النسب الدالة عليه، والتي جاءت على النحو التالي: ١٠٠,٠% بالنسبة للمطلقين، ٧٨,٤% لفئة المتزوجين، ٦٣,٤% لغير المتزوجين، مما يؤكد على وجود علاقة بين الحالة الزواجية وآراء المبحوثين حول الأسباب التي تبرر ضرورة ترشيد السلوك الاستهلاكي. كما تبدو جوانب الإتفاق الأخرى بالنسبة لمتغير(لأن الإعتدال سلوك متحضر ويحث عليه الاسلام)، والذي إحتل المرتبة الخامسة بالنسبة للفئتين(متزوج، أعزب)، وجاءت نسبته ٤٥,١%، ٣٤,١% على التوالي، بينما لم تظهر البيانات أية تمثيل إحصائي بالنسبة لفئة المطلقين....وهكذا تبدو الاختلافات واضحة بالنسبة للأسباب الأخرى، كما تعكسها البيانات الموضحة بالجدول الآتي:

جدول رقم(٧٦) يوضح
العلاقة بين الحالة الزواجية وأسباب ضرورة
أن يرشد المواطن سلوكه الاستهلاكى

الحالة الزواجية المتغيرات	أعزب		متزوج		مطلق		كا^{٢}
	ك	%	ك	%	ك	%	
لضمان الاستقرار المادى فى ظل ارتفاع الأسعار	٢٦	٦٣,٤	٨٠	٧٨,٤	٢	١٠٠	٤,١٦٥
لأن الإسراف حرام	٢٤	٥٨,٥	٦٤	٦٢,٧	٢	١٠٠	١,٤٥٩
لأن الاعتدال سلوك متحضر ويحث عليه الإسلام	١٤	٣٤,١	٤٦	٤٥,١	٠	٠	٢,٨٧٨
لأن النفط مورد ناضب	١٣	٣١,٧	٤٧	٤٦,١	٠	٠	٣,٩٢١
لضمان مستقبل مادى أفضل	١٦	٣٩,٠	٥١	٥٠,٠	٠	٠	٣,١٥٩

٣- مبررات عدم ضرورة أن يتجه المواطن إلى ترشيد سلوكه الاستهلاكي:

فيما يتعلق بالمبررات التي قدمها المبحوثين وعددهم(١٣ مبحوث)، والتي تؤكد وجهات نظرهم في أنه ليس هناك ضرورة لأن يرشد المواطن سلوكه الاستهلاكي، فقد كشفت البيانات الميدانية عن مجموعة متنوعة من المبررات جاءت وفقاً لأهميتها على النحو التالي: (صعوبة الترشيد في ظل الفضائيات والدعاية) بنسبة ٥٣,٨% من إجمالي الإستجابات، (لأن الاستهلاك أصبح ضرورة من ضروريات العصر) بنسبة ٤٦,٢%، (لأن الاستهلاك متعة من متع الحياة) بنسبة ٣٨,٥%، وأخيرا(لايوجد

استهلاك غير رشيد) بنسبة ٢٣,١%. وتؤكد البيانات الواردة بالجدول التالي على ذلك.

جدول رقم(٧٧) يوضح
مبررات عدم ضرورة أن يرشد
المواطن سلوكه الاستهلاكى

الإستجابات	ك	%
لأن الاستهلاك أصبح ضرورة من ضروريات العصر	٦	٤٦,٢
الاستهلاك متعة من متع الحياة	٥	٣٨,٥
لا يوجد استهلاك غير رشيد	٣	٢٣,١
صعوبة الترشيد فى ظل الفضائيات والدعاية	٧	٥٣,٨

يتضح من البيانات السابقة أن بعض المبررات التي قدمها المبحوثون الذين يرون بعدم ضرورة أن يتجه المواطن إلى ترشيد سلوكه الاستهلاكي تعكس الواقع الذي يعيشه المجتمع القطري في ظل سيطرة وهيمنة القيم التي تفرضها العولمة من خلال آلياتها ووسائلها المتعددة وبخاصة القنوات الفضائية وما تقدمه من برامج دعاية للعديد من السلع الاستهلاكية، لما تتمتع به هذه البرامج من أساليب عرض مثيرة ومغرية ومشجعة على الاستهلاك، فضلاً عن أنهم يرون أيضاً أن أنماط السلوك الاستهلاكي قد أصبحت تمثل ضرورة من ضرورات العصر. كما تؤكد المبررات الأخرى على أن السلوك الاستهلاكي يمثل متعة من متع الحياة، في حين يرى البعض الآخر أنه لايوجد استهلاك غير رشيد.

٤- أهم المجالات التي يجب أن يرشد المواطن فيها سلوكه الاستهلاكي:

كشفت معطيات الدراسة الميدانية عن مجموعة متنوعة ومتباينة من المجالات التي يرى المبحوثين وعددهم(١٧٤ مبحوث)، أنها تمثل مجالات مهمة ينبغي أن يرشد فيها المواطن سلوكه الاستهلاكي، وقد جاء ترتيب هذه المجالات حسب درجة أهميتها

على النحو التالي: (تقليل عدد الخدم والمربيات)، وقد إحتل المرتبة الأولى بنسبة ٦٤,٤% من مجموع الإستجابات، ثم(التقليل من عدد السيارات) في المرتبة الثانية بنسبة ٦٣,٨%، (التقليل من الإنفاق على الهواتف المتحركة) في المرتبة الثالثة بنسبة ٥٥,٧%، (التقليل من الإنفاق على الملابس) في المرتبة الرابعة بنسبة ٥١,٧%، (التقليل من الإنفاق على العطور وأدوات الزينة) في المرتبة الخامسة بنسبة ٤٣,١%، (تقليل الإتفاق على المسكن والأثاث المنزلي) في المرتبة السادسة بنسبة ٤٢,٥%، وأخيرا(ترشيد استخدام الأجهزة المنزلية) بنسبة ٢٣,٠%. ويتضح ذلك من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم(٧٨) يوضح
أهم المجالات التى يجب أن يرشد
المواطن فيها سلوكه الاستهلاكى

الإستجابات	ك	%
التقليل من عدد السيارت	١١١	٦٣,٨
تقليل عدد الخدم والمربيات	١١٢	٦٤,٤
تقليل الإنفاق على المسكن والأثاث المنزلى	٧٤	٤٢,٥
التقليل من الإنفاق على الملابس	٩٠	٥١,٧
التقليل من الإنفاق على العطور وأدوات الزينة	٧٥	٤٣,١
التقليل من الإنفاق على الهواتف المتحركة	٩٧	٥٥,٧
ترشيد استخدام الأجهزة المنزلية	٤٠	٢٣,٠

نستنتج من التحليلات السابقة أن جميع المجالات التي أكد المبحوثون عليها، والتي ينبغي على المواطن أن يرشد فيها سلوكه الاستهلاكي، تمثل بالفعل وعلى المستوى الواقعي أهم المجالات التي تتزايد معدلات الاستهلاك فيها ليس فقط على مستوى المجتمع القطري، ولكن أيضاً على مستوى المجتمعات الخليجية بشكل عام، سواء فيما يتعلق بعدد السيارات، أم الاستخدام المتزايد للخدم والمربيات، وما يترتب على ذلك من مشكلات عديدة على مستوى الأسرة، أم الاستهلاك المتزايد للهواتف

المتحركة(الشراء والتجديد والاستهلاك...وغير ذلك)، هذا فضلاً عن الاستهلاك المتزايد في المجالات الأخرى الموضحة بالجدول السابق. ولا شك في أن تزايد معدلات الاستهلاك في هذه المجالات لا يشكل فقط ضغطاً مادياً على الأسرة القطرية، ولكن أيضاً يعكس آثاراً سلبية عديدة على الاقتصاد القومي وعمليات التنمية، ومن ثم فالأمر يتطلب بالفعل ضرورة أن يرشد المواطن سلوكه ويضبطه في هذه المجالات.

وفيما يتصل بالعلاقة بين الحالة التعليمية وأهم المجالات التي يجب أن يرشد المواطن فيها سلوكه الاستهلاكي، فقد كشفت البيانات والتحليلات الإحصائية لمعطيات الدراسة الميدانية عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠٥، وذلك بالنسبة لمجال(التقليل من الإنفاق على الملابس)، وقد جاءت تلك الفروق لصالح فئة الدراسات العليا، حيث بلغت نسبتها ٧٥,٠%، تليها فئة التعليم فوق المتوسط بنسبة ٧٦,٩%، ثم فئة التعليم الجامعي بنسبة ٤٢,٩%.

كما أن التحليلات المتعمقة للبيانات تشير إلى أن ثمة إتفاقاً بين المبحوثين على مستوى الفئات التعليمية المختلفة حول ضرورة التقليل من الخدم والمربيات، حيث جاء هذا المجال في المرتبة الأولى لديهم جميعاً من حيث أهميته. وهذا يعني أن تزايد الاعتماد على الخدم والمربيات لدى الأسرة القطرية أصبح يمثل ظاهرة عامة على مستوى المجتمع، ومن ثم يدرك المبحوثين على اختلاف مستوياتهم التعليمية مدى خطورة هذه الظاهرة ليس فقط على الصعيد الأسري والاجتماعي، ولكن أيضاً على الصعيد المجتمعي. والبيانات الواردة بالجدول تؤكد ذلك.

كما تشير التحليلات المتعمقة للبيانات الإحصائية ذاتها أيضاً إلى وجود بعض الفروق والاختلافات في وجهات نظر المبحوثين على مستوى هذه الفئات التعليمية

بشأن درجة أهمية أي من هذه المجالات. فبينما إحتل مجال(التقليل من عدد السيارات) المرتبة الأولى من حيث الأهمية لدى فئة الدراسات العليا، حيث بلغت نسبته ٦٥,٠%، جاء المتغير ذاته في المرتبتين الثانية والثالثة بالنسبة للحاصلين على تعليم فوق المتوسط، والحاصلين على تعليم جامعي، بنسب: ٦٩,٢%، ٦٢,٦% على التوالي...وهكذا تبدو الاختلافات والفروق بالنسبة للمجالات الأخرى الموضحة بالجدول رقم(٣٨) المبين بالملاحق.

أما عن العلاقة بين الحالة الزواجية وأهم المجالات التي يجب أن يرشد المواطن فيها سلوكه الاستهلاكي، فقد كشفت التحليلات الإحصائية أنه على الرغم من عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الحالة الزواجية والمجالات التي يجب أن يرشد فيها المواطن سلوكه الاستهلاكي، إلا أن التحليل المتعمق للبيانات يشير إلى أوجه إتفاق واختلاف بين المبحوثين فيما يتعلق بوجهات نظرهم حول درجة وأهمية هذه المجالات. أما عن جوانب الإتفاق، فقد جاءت بالنسبة للمجالات التالية:(التقليل من الإنفاق على الهواتف المتحركة)، حيث إحتل هذا المجال المرتبة الثالثة بالنسبة للمتزوجين وغير المتزوجين، وقد بلغت نسبته ٦١,٧%، ٤٧,٣% على التوالي، بينما لم توضح البيانات أي تمثيل إحصائي لهذا المجال بالنسبة للمطلقين. وكذلك الحال بالنسبة للمجالين(تقليل الإنفاق على المسكن والأثاث المنزلي، ترشيد إستخدام الأجهزة المنزلية)، حيث إحتلا المرتبتين السادسة والسابعة على التوالي، بالنسبة للمتزوجين وغير المتزوجين، بينما لم تظهر البيانات أي تمثيل إحصائي لهذين المجالين بالنسبة لفئة المطلقين. وهذا يشير إلى أن هاتين الفئتين: متزوج،أعزب، هما أكثر الفئات الزواجية إدراكاً لخطورة الاستهلاك، وبخاصة بالنسبة لهذه المجالات.

أما عن جوانب الإختلاف بين المبحوثين فتبدو واضحة بالنسبة لمجال(التقليل من عدد السيارات)، حيث جاء هذا المتغير في المرتبة الأولى بالنسبة لغير المتزوجين،

وبلغت نسبته ٦٠,٠%، بينما إحتل المتغير ذاته المرتبة الثانية بالنسبة للمتزوجين والمطلقين، وذلك بنسب مئوية ٦٦,١%، ٦٦,٧% على التوالي. مما يشير أيضاً إلى أن غير المتزوجين هم أكثر الفئات إدراكاً لخطورة تزايد الاستهلاك في هذا المجال.

ومن المؤشرات التي تؤكد على جوانب الاختلاف أيضاً، أن(تقليل عدد الخدم والمربيات)، قد إحتل المرتبة الأولى بالنسبة للمتزوجين، حيث بلغت نسبته ٧٠,٤%، بينما جاء المتغير ذاته في المرتبة الثانية بالنسبة للمطلقين وغير المتزوجين، وذلك بنسب مئوية ٦٦,٧%، ٥٢,٧% على التوالي. وهذا يشير أيضاً إلى أن المتزوجين هم أكثر الفئات إدراكاً لخطورة الاعتماد المتزايد على الخدم والمربيات، وبخاصة لما يصاحب ذلك من مشكلات ليست فقط على مستوى العلاقات الزوجية، ولكن أيضاً على مستوى التنشئة الاجتماعية للأطفال. والبيانات المبينة في الجدول التالي توضح هذه الاختلافات.

جدول رقم(٧٩) يوضح
العلاقة بين الحالة الزواجية وأهم المجالات
التى يجب أن يرشد المواطن فيها سلوكه الاستهلاكى

الحالة	أعزب	متزوج	مطلق	كا^{٢}

الزواجية	ك	%	ك	%	ك	%	
التقليل من عدد السيارت	٣٣	٦٠,٠	٧٦	٦٦,١	٢	٦٦,٧	.٦٠٨
تقليل عدد الخدم والمربيات	٢٩	٥٢,٧	٨١	٧٠,٤	٢	٦٦,٧	٥,١١٦
تقليل الإنفاق على المسكن والأثاث المنزلى	١٨	٣٢,٧	٥٦	٤٨,٧	٠	٠	٦,١٥٨
التقليل من الإنفاق على الملابس	٢٤	٤٣,٦	٦٤	٥٥,٧	٢	٦٦,٧	٢,٤١٥
التقليل من الإنفاق على العطور وأدوات الزينة	٢٠	٣٦,٤	٥٢	٥٤,٢	٣	١٠٠,٠	٥,١٧٧
التقليل من الإنفاق على الهواتف المتحركة	٢٦	٤٧,٣	٧١	٦١,٧	٠	٠	٧,٠٥٨
ترشيد استخدام الأجهزة المنزلية	١٤	٢٥,٥	٢٦	٢٢,٦	٠	.	١,٠٨٨

أما عن العلاقة بين المهنة وأهم المجالات التي يجب أن يرشد المواطن فيها سلوكه الاستهلاكي، فيمكننا القول أنه بالرغم من أن التحليلات الاحصائية قد كشفت عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين في هذا الجانب، إلا أن التحليلات ذاتها تشير إلى وجود أوجه إتفاق واختلاف عديدة بينهم فيما يتعلق بأهمية هذه المجالات، فبينما جاء المجال الخاص بضرورة التقليل من عدد السيارات في المرتبة الأولى بالنسبة للفئات التالية: طالب جامعي، رجل أعمال، وكيل وزارة، وزير، وذلك بنسب ٧١,٩%، ٩٠,٠%، ١٠٠%، ١٠٠% على التوالي، فقد إحتل المتغير ذاته المرتبة الثالثة من وجهة نظر كل من: دكتور جامعي، موظف، مهنيون، وذلك بنسب ٦٦,٧%، ٦١,٥%، ٥١,٩% على التوالي، والمرتبة الثانية بالنسبة لفئة على المعاش ٦٠,٠%...وهكذا تبدو الختلافات واضحة بالنسبة للمجالات الأخرى. مما يشير إلى أن هناك علاقة بين إختلاف وتباين الأوضاع المهنية

للمبحوثين وتصوراتهم عن أهم المجالات التي ينبغي أن يرشد المواطن فيها سلوكه الاستهلاكي. وتتضح هذه الاختلافات والفروق بالنسبة للمجالات الأخرى من خلال بيانات الجدول رقم(٣٩) المبين بالملاحق.

وفيما يتصل بالعلاقة بين الدخل وأهم المجالات التي يجب أن يرشد فيها المواطن سلوكه الاستهلاكي، فقد كشفت التحليلات الإحصائية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تؤكد هذه العلاقة، وبالرغم من ذلك، فإن البيانات ذاتها تؤكد على أن هناك إتفاقاً عاماً بين المبحوثين فئ فئات الدخل المختلفة على مجموعة من المجالات المهمة التي ينبغي أن يرشد المواطن فيها سلوكه الاستهلاكي. وأن ثمة إختلافات بينهم حول أهمية كل مجال من هذه المجالات، وهو الأمر الذي يؤكد على وجود علاقة بين الدخل وتباين آراء المبحوثين حول هذه المجالات. ويتضح ذلك من البيانات الموضحة بالجدول رقم(٤٠) المبين بالملاحق.

٥- دور المؤسسات الحكومية والأهلية في مجال ترشيد السلوك الإستهلاكي:

فيما يتعلق بالدور الذي ينبغي أن تقوم به المؤسسات المختلفة(الحكومية وغير الحكومية)، والمتمثلة في: الأسرة، المؤسسات التعليمية، المؤسسات الدينية، المؤسسات الإعلامية(المقروءة والمسموعة والمرئية)، المؤسسات الأهلية(المجتمع المدني)، والدولة في مجال ترشيد السلوك الإستهلاكي للمواطن القطري، فيمكننا توضيحه فيما يلي:

- الأسرة:

كشفت إستجابات المبحوثين عن إتفاق عام بينهم على أن الأسرة بإعتبارها من أهم المؤسسات الإجتماعية التي تتولى عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء، ينبغي أن تقوم بدور مهم في مجال ترشيد وضبط السلوك الإستهلاكي. ومن ثم جاءت إستجابات المبحوثين على إختلاف مستوياتهم الاجتماعية والتعليمية والثقافية

متمحورة حول مجموعة من الوظائف والأدوار والمهام التي يجب على الأسرة القطرية القيام بها لترشيد وضبط السلوك الإستهلاكي للمواطن، وقد تركزت هذه المهام في الجوانب الآتية:

* تربية الأبناء وتنشئتهم على القيم الإيجابية وبخاصة تلك القيم التي تدعم ضبط عمليات الاستهلاك وترشيده، وأن تكون الأسرة قدوة للأبناء في هذا المجال.

* المراقبة المستمرة من جانب الآباء لأبنائهم، والإهتمام بتوعيتهم بضرورة ضبط سلوكهم الاستهلاكي، وعدم الإسراف في الإنفاق في المجالات النختلفة.

* الإهتمام بتربية الأبناء تربية دينية متوازنة ووسطية وفقاً لضوابط أخلاقية.

* أن تهتم الأسرة بوضع جدول استهلاكي شهري وسنوى في ضوء الإمكانات المتاحة. وأن تقوم بعمل تقييم دوري لمعدلات إستهلاكها سواء بالنسبة للحاجات الأساسية أم الحاجات غير الأساسية.

* ضرورة الإهتمام بضبط مصروفات الأبناء وتحديدها بما يتفق وإمكاناتها المادية، ومراقبتهم في مجال الإنفاق.

* ضرورة أن يراعي الأبناء الظروف المادية لأسرهم، والإهتمام بإشباع الإحتياجات الضرورية.

* تنشئة الأبناء على قيم الإعتدال في الإنفاق، وعدم المغالاة في الإستهلاك، وبخاصة الإستهلاك البذخي والتفاخري. وعدم الإهتمام بتقليد الآخرين.

* ينبغي على الأسرة القطرية أن ترشد إستهلاكها في مجالات عديدة منها: الخدم والمربيات، الغذاء، الهواتف المتحركة، السيارات، الولائم...وغير ذلك.

- المؤسسات التعليمية:

كشفت إستجابات المبحوثين عن أن ثمة دوراً مهماً ينبغي أن تقوم به المؤسسات التعليمية المختلفةبدءاً من دور الحضانة مروراً بمراحل التعليم الأساسي والإعدادي والثانوى، وصولاً إلى مرحلة التعليم الجامعي، وقد إتفق المبحوثين على الرغم من تباين مستوياتهم وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية حول مجموعة من المهام

الأساسية التي ينبغي أن تؤديها المؤسسات التعليمية المختلفة في مجال ضبط وترشيد السلوك الإستهلاكي للمواطن القطري جاءت على النحو التالي:

* ضرورة الإهتمام بتطوير المناهج والمقررات التعليمية، على أن تتضمن هذه المقررات التوعية بأهمية الإدخار، وضرورة ترشيد وضبط الإستهلاك.

* الإهتمام بتوعية الطلاب وتوجيههم في مجال ترشيد الإستهلاك، وذلك من خلال الأنشطة الطلابية.

* الإهتمام بإقامة الندوات والمحاضرات بهدف تعريف الطلاب بخطورة الإستهلاك، وتوجيههم نحو ترشيد سلوكهم الاستهلاكي.

* ضرورة أن تتضمن المقررات والمناهج موضوعات تبرز قيم العمل والإنتاج وعلاقتها بالتقدم والتنمية.

* التنوع في وسائل التعليم، ومساعدة الطلاب على الإطلاع على الثقافات الأخرى.

* تنمية الوعي الإجتماعي والثقافي للطلاب وبخاصة فيما يتعلق بخطورة الإستهلاك ليس فقط على مستوى الفرد والأسرة، ولكن أيضاً على مستوى المجتمع بشكل عام، والتنمية بخاصة.

* ضرورة الإهتمام بوضع الإعلانات والملصقات التي تدعو إلى ترسيد وضبط السلوك الإستهلاكي.

- المؤسسات الدينية:

نظراً للدور المهم والمؤثر الذي تلعبه المؤسسات الدينية وبخاصة المساجد في نشر الوعي الاجتماعي والثقافي، فقد كشفت إستجابات المبحوثين عن أن هناك مجموعة من المهام التي ينبغي أن تؤديها تلك المؤسسات في مجال التوعية والتوجيه لضبط وترشيد السلوك الإستهلاكي للمواطن، وقد إتفق المبحوثين على عدد من المهام نجملها فيما يلي:

* تكثيف التوعية بترشيد السلوك الاستهلاكي من خلال رجال الدين والدعاة، وتعريف المواطنين برأي الدين في التبذير والإسراف.

* الإهتمام بإصدار الكتبات التي تؤكد على خطورة الإسراف في الإستهلاك دينياً ودنيوياً.

* الإهتمام بالندوات والمحاضرات الدينية سواء في المدارس والجامعات أم في المساجد بهدف التوعية والإرشاد والتوجيه.

* دعم قيم الإعتدال في الإستهلاك وعدم التبذير.

* الإهتمام بتطوير الخطاب الديني بما يتفق والتغيرات التي يمر بها المجتمع وبخاصة على الصعيدين الاجتماعي والقيمي.

* الإرشاد والتوجيه إلى ضرورة الإستخدام الأمثل للتكنولوجيا بما يتفق وقيمنا العربية والإسلامية.

* تأكيد الخطاب الديني للدعاة ورجال الدين على خطورة التقليد الأعمى لكل ماهو غربي مستورد، وبخاصة ما يتنافى والقيم الإسلامية السمحة.

- المؤسسات الإعلامية:

نظراً للدور المؤثر والفعال لوسائل الإعلام في تغير القيم الاجتماعية والإتجاهات، ومن ثم السلوك الاجتماعي، ذلك الدور الذي تنامى خلال السنوات الأخيرة بفعل التطور الذي تشهدته نظم الإعلام على كافة المستويات: العالمية والإقليمية والمحلية، فإن التعرف على الدور الذي ينبغي أن تؤديه المؤسسات الإعلامية(المقروءة والمسموعة والمرئية في مجال ضبط وترشيد السلوك الاستهلاكي للمواطن القطري يعد محوراً مهماً في الدراسة الراهنة. ولقد كشفت إستجابات المبحوثين عن إتفاقاً عاماً بينهم على أن المؤسسات الإعلامية يجب أن تؤدي مجموعة من المهام في هذا المجال تتمثل فيما يلي:

* ضرورة الإهتمام بتقديم البرامج الهادفة لنشر الوعي بخطورة المبالغة في الإستهلاك على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع.

* وضع ضوابط للبرامج الموجهة لإثارة النزعات الإستهلاكية(الإعلانات...وغيرها).

* نشر المفاهيم الإيجابية والحث على ضبط وترشيد السلوك الاستهلاكي، وذلك من خلال عرض تجارب المجتمعات الأخرى.

* ضرورة وجود خطاب إعلامي موجه يهدف إلى نشر الوعي لدى المواطنين لمحاربة عادات الإنفاق البذخي والتفاخري.

* تكثيف البرامج الدينية للتوعية بخطورة الإستهلاك البذخي.

* الاهتمام بتقديم البرامج التي تكشف عن الطرق المثلى لضبط وترشيد السلوك الاستهلاكي.

* التقليل من البرامج التي تصور أنماط الحياة الغربية بإعتبارها نماذج يحتذى بها، وبخاصة البرامج الموجهة للشباب.

* تقديم البرامج التي تهدف إلى دعم قيم الإنتماء والولاء للوطن، ومن ثم المحافظة على ثرواته من خلال ضبط وترشيد السلوك الإستهلاكي. وكذلك التأكيد على أهمية الإدخار بالنسبة لفرد والأسرة والمجتمع.

- المؤسسات الأهلية(المجتمع المدني):

لا شك في أن الدعوة إلى تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني قد تزايدت في السنوات الأخيرة على كافة الأصعدة والمستويات، وبخاصة في ظل سيادة العولمة وهيمنتها من ناحية، والتراجع الملحوظ في دور الدول القومية وبخاصة في المجال الاجتماعي من ناحية أخرى. ومن ثم فإن دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال ضبط وترشيد السلوك الإستهلاكي للمواطن القطري لا يقل في أهميته عن دور المؤسسات الأخرى الحكومية. حيث كشفت إستجابات المبحوثين عن مجموعة من المهام ينبغي أن تؤديها تلك المؤسسات في هذا المجال جاءت على النحو التالي:

* تشجيع ودعم العمل التطوعي في مجال التوعية بخطورة الإفراط في الاستهلاك.

* الإهتمام بإقامة الندوات والمؤتمرات للتوعية بخطورة الاستهلاك.

* العمل على ربط المواطن والأسرة بالمؤسسات المختلفة، والمساعدة على إدراك وفهم خطورة الإستهلاك على الاقتصاد القومي والمجتمع بعامة.

* التنسيق والتعاون مع المؤسسات الحكومية من أجل نشر الوعي الثقافي بخطورة الاستهلاك، والتقليد ومحاكاة المجتمعات الغربية.

- الدولة:

* دعم النشاطات والمؤسسات المختلفة التي تهتم بنشر الوعي بخطورة الاستهلاك.

* وضع القوانين والضوابط التي تضمن ترشيد السلوك الاستهلاكي للمواطن.

* تقديم مكافآت نقدية وحوافز تشجيعية للأفراد والأسر التي ترشد إستهلاكها.

* عمل لجان متابعة للمواطنين لضبط سلوكهم الإستهلاكي.

* أن يكون للدولة دور قيادي في مجال ضبط وترشيد الاستهلاك.

* محاربة الأمية الثقافية والقضاء عليها.

* إحكام الرقابة على البرامج التي تقدم من خلال وسائل الإعلام المختلفة، وبخاصة البرامج التي تدعو إلى الإستهلاك.

* المكاشفة والمصارحة من قبل أجهزة الدولة الرسمية فيا يتعلق بخطورة الإستهلاك على الاقتصاد القومي.

* وضع إستراتيجية موجهة لجميع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لضبط وترشيد الإستهلاك.

نستنتج من العرض السابق أن المبحوثين على إختلاف مستوياتهم وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لديهم قدراً من الوعي بخطورة الإستهلاك ليس فقط على مستوى الفرد والأسرة، ولكن أيضاً على مستوى المجتمع بشكل عام. وأنه ينبغي على المؤسسات المختلفة(الحكومية وغير الحكومية) أن تؤدي أدواراً مهمة في مجال التوعية والتوجيه إلى خطورة هذه الظاهرة التي تشهد تنامياً في معدلاتها خلال السنوات الأخيرة، مما أصبح يشكل خطورة على الاقتصاد القومي والتنمية على

إختلاف مستوياتها وقطاعاتها. وفي ضوء ذلك فإن الأمر يتطلب تضافر للجهود من أجل مواجهة الظاهرة والحد من خطورتها على المستويين: القريب والبعيد، ليس فقط من جانب المؤسسات الحكومية الرسمية، ولكن أيضاً من خلال تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني المختلفة. ولقد جسدت إستجابات المبحوثين هذه الأدوار والمهام التي ينبغي أن تؤديها تلك المؤسسات في هذا المجال المهم والحيوي.

خامساً: نتائج الدراسة وتوصياتها:

توصلت الدراسة من خلال التحليلات الميدانية إلى مجموعة من النتائج، يمكننا إجمالها على النحو الآتي:

١- كشفت التحليلات إن الفئة العمرية أقل من ٢٥ سنة جاءت في المرتبة الأولى من حيث ترتيب فئات السن، تليها الفئة العمرية من ٢٥- أقل من ٣٥ سنة، ثم الفئة العمرية ٣٥-أقل من ٤٥ سنة. ومن ثم يمكننا القول أن الأغلبية العظمة من عينة الدراسة جاءت في فئة الشباب، حيث بلغت نسبتها الإجمالية ٨٧,٤% من إجمالي عينة الدراسة، الأمر الذي يؤثر على إتجاهاتهم نحو ظاهرة العولمة بصفة عامة، وتأثيراتها الإيجابية والسلبية على السلوك الاجتماعي للمواطن القطري بصفة خاصة.

٢- كشفت التحليلات عن أن ظاهرة تعدد مرات الزواج قد شهدت تراجعاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، وذلك نتيجة لمجموعة من العوامل والمتغيرات المتفاعلة والمتشابكة، بعضها محلي، والبعض الآخر عالمي، وتتمثل هذه العوامل في: إكتشاف النفط وما إرتبط بذلك من توجهات تنموية، إرتفاع معدلات التحضر، الإنفتاح على العالم الخارجي، التحديث والتنمية، إرتفاع مستوى التعليم، إستقبال المجتمع للعمالة الوافدة من مختلف المجتمعات والثقافات مما أحدث تأثيراً في البنية الثقافية للمجتمع، تطور نظم الإتصال والإعلام المختلفة، هذا فضلاً عن التأثيرات المتزايدة للعولمة في

مختلف المجالات. تلك العوامل والمتغيرات قد أحدثت تغيرات ملموسة في منظومة القيم الاجتماعية التقليدية وبخاصة تلك التي كانت تدعم ظاهرة تعدد مرات الزواج.

٣- كشفت التحليلات الميدانية كذلك أن نمط الأسرة المتوسطة الحجم هو أكثر الأنماط إنتشاراً على مستوى عينة الدراسة، وهذا يعني أن ثمة تغيرات تعرضت لها منظومة القيم الاجتماعية التقليدية، وبخاصة تلك التي تتعلق بالزواج المبكر ومن ثم القيم المرتبطة بالإنجاب، الأمر الذي إنعكس بوضوح على إتجاهات المواطنين، ومن ثم سلوكهم الاجتماعي تجاه هذه الظاهرة.

٤- إن ثمة تنوعاً وتبايناً بين المبحوثين في مستويات الدخول الإجمالية، هذا التنوع يعبر عن تباين المستويات التعليمية والمهنية من جانب، وتنوع وتباين المستويات والظروف المعيشية والمادية من جانب آخر، وهو الأمر الذي ينعكس بصورة أو بأخرى على إتجاهاتهم نحو العولمة ومدى تأثيراتها في السلوك الاجتماعي للمواطن القطري.

٥- كشفت التحليلات أيضاً أن ظاهرة زيادة الإستهلاك كانت من أبرز وأخطر المشكلات التي يعاني منها المجتمع الآن، وذلك نتيجة لتأثر المجتمع بثقافة العولمة ومحاولة تقليد المجتمعات الغربية. وتتجسد هذه الظاهرة في عدد من المظاهر منها: الإرتفاع الملحوظ في معدلات الإنفاق وبخاصة في بعض المجالات مثل: الهواتف المتحركة، الخدم والمربيات، الولائم، الإنترنت، وهذا يؤكد على سيطرة النزعات الإستهلاكية، ومن ثم إنتشار السلوك الاستهلاكي على مستوى عينة الدراسة بشكل عام، رغم تباين المؤشرات الإحصائية الخاصة بكل مجال من المجالات السابقة. فظاهرة الإستهلاك المتزايد للهواتف المتحركة على إختلاف أشكالها، أصبحت تمثل أبرز وأخطر الظواهر التي أفرزتها العولمة، وذلك لما لها من إنعكاسات سلبية عديدة ليس فقط على المستوى الاقتصادي، ولكن أيضاً على المستويين الاجتماعي والثقافي.

٦- كشفت التحليلات إن ظاهرة الإعتماد المتزايد على الخدم والمربيات تؤكد أيضاً على أن المجتمع القطري يعد مجتمعاً إستهلاكياً، وأن هذا الإعتماد المتزايد على

الخدم لا يعبر عن المظهر الاجتماعي فحسب، بل أصبح يمثل نمطاً للحياة والمعيشة، حيث لم يعد هناك مجالاً للتخلي عن الخدم بالنسبة للأغلبية العظمى من الأسر القطرية، وبخاصة في الأعمال المرتبطة بالأسرة بشكل عام، والشئون المنزلية بخاصة، الأمر الذي أدى إلى تغيرات عديدة على مستوى المكانات الاجتماعية، والوظائف والأدوار، وبخاصة أدوار المرأة، فضلاً عن إنعكاسات الظاهرة في مجال التنشئة الاجتماعية للأبناء، ناهيك عن المشكلات الأسرية المصاحبة لتلك الظاهرة.

٧- كشفت التحليلات أن الأغلبية العظمى من المبحوثين قد سمعوا عن العولمة من مصادر مختلفة ومتنوعة، جاءت وفقاً لترتيبها من وجهة نظرهم كما يلي: وسائل الإعلام، القراءة، الأصدقاء، وأخيراً الإنترنت. وقد أوضحت التحليلات الإحصائية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند أي مستوى معنوية بين كل من النوع والمستوى التعليمي للمبحوثين ومصادر السماع عن العولمة، الأمر الذي يؤكد عدم وجود علاقة بين هذين المتغيرين وتحديد المبحوثين للمصادر التي إستمعوا من خلالها عن العولمة.

٨- كشفت التحليلات الإحصائية أيضاً وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتصل بالعلاقة بين المهنة والدخل وتصورات المبحوثين عن ماهية العولمة، الأمر الذي يؤكد على وجود علاقة بين تنوع وتباين مستويات الدخول وتصوراتهم عن معنى العولمة.

٩- كشفت التحليلات أيضاً أن أهم الآثار المترتبة على العولمة وفقاً لأهميتها ودرجة خطورتها تتمثل فيما يلي: إطلاق الحريات بين دول العالم، إضعاف قوة الدولة، سيادة مبدأ البقاء للأقوى، وأخيراً إنتشار الديموقراطية. ولم يتضح من التحليلات الإحصائية وجود فروق دالة إحصائياً بين المبحوثين وفقاً لمستوياتهم التعليمية، وحالاتهم الزواجية وتصوراتهم حول آثار العولمة، الأمر الذي يؤكد على عدم وجود علاقة بين هذه المتغيرات. أما بالنسبة للعلاقة بين المهنة وتصورات المبحوثين حول آثار

العولمة، فقد كشفت التحليلات وجود فروق ذات دلالة إحصائية، وبخاصة بالنسبة لمتغير (سيادة مبدأ البقاء للأقوى).

١٠- كما كشفت التحليلات أن الأغلبية العظمى من المبحوثين قد أكدوا على أن دور الدولة قد شهد تراجعاً ملموساً في ظل سيادة العولمة وهيمنتها، وأن هناك مجموعة من العوامل والأسباب التي أسهمت في هذا التراجع جاء ترتيبها وفقاً لدرجة أهميتها من وجهة نظرهم كما يلي: تقديم الدولة بعض التنازلات، إتباع الدول النامية لسياسات كانت عازفة عنها، تقلص دور الدولة في الاقتصاد، وأخيراً سير الدول النامية في ركب الدول المتقدمة. وتؤكد هذه الأسباب جميعها على مدى وعي المبحوثين وإدراكهم لخطورة العولمة على الصعيد السياسي، الأمر الذي يؤثر على الصعيد الاقتصادي، ومن ثم على مكانة الدولة وقوتها، وبخاصة فيما يتعلق بملكيتها للمصادر الأساسية.

١١- لم يكشف تحليل البيانات عن وجود فروق هامة بين النوع، والمهنة، وتصورات المبحوثين عن أسباب تراجع دور الدولة في ظل العولمة، بينما حدث العكس بالنسبة لمتغير الدخل، فقد رأت غالبية المبحوثين تراجع تدخل الدولة في الاقتصاد.

١٢- أوضحت التحليلات كذلك أن أهم تأثيرات العولمة في أنماط سلوك الأفراد في الدول النامية قد تمثلت في: سيادة القيم الغربية بدلاً من القيم المحلية، تدني السلوك العربي الإسلامي عند الفرد، التصادم بين قيم العولمة الغربية والقيم الإسلامية، فرض الهيمنة الأمريكية، تقليد الشباب العربي لكل ماهو غربي، وأخيراً ظهور الشركات المتعددة الجنسيات بدلاً من الصناعة المحلية. وقد كشفت التحليلات الإحصائية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين وفقاً لتباين مهنهم ومتغير (التصادم بين قيم العولمة الغربية والقيم الإسلامية)، الأمر الذي يؤكد على وجود علاقة بين التنوع والتباين المهني للمبحوثين وتباين تصوراتهم حول تأثير هذا المتغير في سلوك الأفراد في الدول النامية.

١٣- كشفت التحليلات أن من أهم مخاطر العولمة: فقدان الهوية العربية والإسلامية، الصراع بين الثقافات، تدني ثقافة المجتمع، إضمحلال دور الثقافة، وأخيراً إنحطاط في السلوك الفني والموسيقي. ولم تكشف التحليلات عن وجود أية فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لمتغيرات: النوع، المستوى التعليمي، الدخل، الحالة الزواجية للمبحوثين، وتصورات المبحوثين حول أهم مخاطر العولمة، بينما كشفت التحليلات وجود فروق هامة بين المهنة وأهم مخاطر العولمة.

١٤- كشفت التحليلات عن مجموعة من التأثيرات التي تحدثها العولمة في الثقافة المحلية تمثلت في: ظهور الصراع بين ثقافة العولمة والثقافة المحلية، إحلال الثقافة الغربية محل الثقافة الوطنية، وأخيراً ظهور التوافق بين ثقافة العولمة والثقافة المحلية. ولم تكشف التحليلات الإحصائية عن وجود أية فروق ذات دلالة إحصائية تؤكد على أن ثمة علاقة بين المستوى التعليمي، والمهنة، والحالة الزواجية للمبحوثين وتصوراتهم حول تلك التأثيرات. بينما كشفت التحليلات وجود فروق مهمة تتعلق بتأثير الدخل على تصوراتهم لمدى تأثير العولمة في الثقافة المحلية.

١٥- كشفت الدراسة أيضاً عن مجموعة من الأنماط السلوكية السلبية الجديدة التي صاحبت ظهور العولمة وإنتشارها، الأمر الذي يؤكد على سيطرو وهيمنة الثقافة الغربية بشكل عام، والأمريكية بخاصة بكل ماتتضمنه من قيم. وتتمثل هذه الأنماط السلوكية في (التقليد الأعمى لكل ماهو غربي، القيم الاستهلاكية والسلوك الاستهلاكي، الحرية والإنحلال الأخلاقي، الإبتعاد عن قيم الإسلام وإحلال مكانها القيم الغربية، وأخيراً الوصولية والمادية. ولم تكشف التحليلات عن وجود أية فروق ذات دلالة إحصائية بين متغيرات: النوع، المستوى التعليمي، المهنة، الحالة الزواجية، الدخل، وتصورات المبحوثين عن الأنماط السلوكية الجديدة التي صاحبت ظهور العولمة وإنتشارها وهيمنتها، ومن ثم لا توجد علاقة بين هذه المتغيرات.

١٦- كشفت معطيات الدراسة الميدانية أن أكثر من نصف عينة الدراسة قد أكدوا على تغير العلاقات الأسرية نتيجة لتأثير العولمة، بينما أكد بعضهم على أن العلاقات

الأسرية لم تتغير، وأنها لا زالت تتسم بالقوة. أما الذين أكدوا على تغير العلاقات الأسرية في ظل العولمة، فقد حددوا مجموعة من المظاهر التي تجسد تلك التغيرات تمثلت فيما يلي: (قلة الزيارات بين الأقارب، عدم التمسك بالحرص على صلة الرحم، التفكك الأسري، عدم إحترام الأبناء للآباء، وأخيراً الصراع بين الأقارب). أما المظاهر التي تؤكد على قوة العلاقات الأسرية كما حددها المبحوثين، فقد تمثلت في: الزيارات العائلية، الحرص على صلة الرحم، مساعدة الأقارب وأفراد الأسرة، وأخيراً التشجيع على زواج الأقارب).

١٧- كشفت التحليلات أن القنوات الفضائية بصفة عامة(العربية والأجنبية والمحلية) على إختلاف درجة أهميتها بالنسبة للمواطن القطري تشكل محور إهتماماته، ويرجع ذلك إلى تنوع برامجها بالمقارنة بالقنوات المحلية الأرضية من ناحية، وقدرتها على التأثير في جمهور المشاهدين من ناحية أخرى.

١٨- إن هناك مجموعة من البرامج المتنوعة التي يفضل المبحوثون مشاهدتها في القنوات الفضائية جاءت وفقاً لترتيبها من حيث الأهمية كما يلي: (البرامج الثقافية، البرامج الدينية، الأخبار، الأفلام والمسلسلات العربية، الأفلام والمسلسلات الأجنبية، البرامج السياسية، البرامج الرياضية، الأغاني والفيديو كليب، وأخيراً الإعلانات). وقد كشفت التحليلات عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين النوع والبرامج التي يفضل المبحوثون مشاهدتها العربية، كما كشفت التحليلات الإحصائية أيضاً عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الحالة الزواجية للمبحوثين والبرامج التي يفضلون مشاهدتها، كذلك بالنسبة لمتغير المهنة، حيث تبين من التحليلات وجود فروق دالة إحصائياً بين المبحوثين.

١٩- كشفت التحليلات إن أكثر البرامج التي تبثها الفضائيات إسهاماً في تغيير سلوك المواطن تتمثل في: (الأغاني والفيديو كليب، المسلسلات والأفلام، وأخيراً الإعلانات). وقد كشفت التحليلات عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين

متغيرات: المهنة، الدخل، الحالة الزواجية للمبحوثين، وتصوراتهم حول أكثر البرامج إسهاماً في تغير سلوك المواطن.

٢٠- إن ثمة مجموعة من الأنماط السلوكية الجديدة التي ظهرت بسبب تأثير القنوات الفضائية، هذه الأنماط السلوكية تتسم بالطابع السلبي، وترتبط بالتغيرات التي شهدتها منظومة القيم الاجتماعية التقليدية، وتتمثل فيما يلي: زيادة مساحة الحرية، ومن ثم التدهور الأخلاقي لدى المواطنين، تقليد ومحاكاة الغرب في اللبس والأكل، سيطرت النزعات الإستهلاكية، ومن ثم إنتشار أنماط السلوك الاستهلاكي، وبخاصة البذخي والتفاخري، إنتشار الفن الغربي بأشكاله وصوره المختلفة وتراجع الفن العربي والشرقي بشكل عام، ومن ثم تغير الذوق الفني والموسيقي للمواطن بما يتفق وتغيرات العصر، هذا فضلاً عن إزدياد العزلة الاجتماعية وغلبة الفردية والأنانية، وتراجع قيم التعاون والروح الجماعية.

٢١- كشفت الدراسة عن مجموعة من القيم الاجتماعية التي يكتسبها المواطن القطري من خلال مشاهدته ومتابعته للقنوات الفضائية، يتسم بعضها بالطابع السلبي، بينما يتسم البعض الآخر بالطابع الإيجابي. وتمثلت في: القيم الإستهلاكية، قيم الأنانية والفردية، القيم المادية، السلوك العدواني، الوصولية والإنتهازية، المساواة، الحرية، العمل والإنتاج، القيم الدينية، وأخيراً قيم الولاء والإنتماء.

٢٢- كشفت التحليلات إن الأغلبية العظمى من المبحوثين قد أكدوا على أنهم يستخدمون الإنترنت، مما يشير إلى الإنتشار الواسع والتأثير المتزايد للإنترنت على كافة المستويات والفئات الاجتماعية والثقافية. كما كشفت التحليلات عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوثين وإستخدام الإنترنت، وقد جاءت تلك الفروق لصالح الفئات التعليمية: الدراسات العليا، التعليم الجامعي، التعليم فوق المتوسط، مما يؤكد على وجود علاقة بين المستوى التعليمي واستخدام الإنترنت، فكلما إرتفع المستوى التعليمي، كلما زاد إستخدام الإنترنت. كما بينت التحليلات أيضاً

وجود فروق دالة إحصائياً بين المهنة وعدم إستخدام الإنترنت، حيث تبين أن أقل الفئات المهنية إستخداماً للإنترنت هي: عامل، على المعاش، موظف.

٢٣- كشفت التحليلات عن عدد من مجالات إستخدام الإنترنت، يتعلق بعضها بالأمور العلمية، حيث تتيح الفرصة للإطلاع على أحدث الدراسات والبحوث العلمية العالمية، والبعض الآخر يتعلق بالأمور الاقتصادية والتجارية، وبخاصة إنجاز بعض الأعمال والصفقات التجارية، وكذلك إستخدام الإنترنت في مجال التسوق، ومتابعة إعلانات السلع والبضائع، وأيضاً مجال البريد اللإلكتروني، فضلاً عن إستخداماته في مجال التسلية والترفيه من خلال حجرات الدردشة.

٢٤- كشفت التحليلات الإحصائية عن وجود فروق ذات دلالة بين المبحوثين فيما يتعلق بالنوع ومجالات إستخدام الإنترنت، وبخاصة بالنسبة لمجال التسوق.

٢٥- كشفت التحليلات كذلك عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي ومجالات إستخدام الإنترنت، بالنسبة لمجال(الإطلاع على أحدث الدراسات والبحوث العلمية)، حيث جاءت تلك الفروق لصالح الفئات التعليمية التالية: الدراسات العليا، التعليم الجامعي، التعليم فوق المتوسط، وهو الأمر الذي يؤكد على أنه كلما إرتفع المستوى التعليمي، كلما زاد إستخدام الإنترنت في هذا المجال بالتحديد.

٢٦- كشفت التحليلات عن وجود فروق دالة إحصائياً بين الحالة الزواجية للمبحوثين ومجالات إستخدامهم للإنترنت، وذلك بالنسبة لمجال(إقامة صداقات من خلال حجرات الدردشة)، حيث جاءت تلك الفروق لصالح فئة غير المتزوجين.

٢٧- أوضحت التحليلات أيضاً وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المهنة ومجالات إستخدام الإنترنت، وذلك بالنسبة لمجالات: إنجاز بعض الأعمال والصفقات التجارية، الإطلاع على أحدث الدراسات والبحوث العلمية، إقامة صداقات من خلال حجرات الدردشة.

٢٨- كشفت التحليلات عن مجموعة من الإنعكاسات السلبية لإستخدام الإنترنت، هذه الإنعكاسات السلبية لا تتعلق فقط بالشخص المستخدم للإنترنت، ولكنها تشتمل كذلك

المستويين الأسري والمجتمعي بشكل عام. فعلى المستوى الشخصي تتمثل التأثيرات السلبية للإنترنت في: الإنحرافات السلوكية والأخلاقية(الإطلاع على المواقع الإباحية، غرف الدردشة، الإصابة ببعض الأمراض النفسية والعصبية، بالإضافة إلى تعرض المستخدم للإصابة بالإكتئاب نتيجة للإفراط في استخدام الإنترنت لفترات طويلة يومياً، العزلة الاجتماعية، والفردية وتقليل الإعتماد على الآخرين وبخاصة في الحصول على المعلومات، فضلاً عن إكتساب أنماط السلوك العدواني. أما على المستوى الأسري والمجتمعي، فتتمثل التأثيرات السلبية في جوانب كثيرة منها: تفسخ العلاقات الأسرية والاجتماعية، البعد عن مشاركة أفراد الأسرة في بعض المناسبات الإجتماعية والعزلة، كما أن زيادة السلوك الإستهلاكي لمستخدمي الإنترنت لا تؤثر فقط على إقتصاديات الأسرة، بل تؤثر أيضاً على عمليات التنمية ومن ثم الاقتصاد القومي.

٢٩- كشفت التحليلات أن الأغلبية العظمى من أفراد العينة على إختلاف مستوياتهم التعليمية والزواجية والمهنية والمادية على درجة عالية من الوعي بخطورة الإستهلاك، ومن ثم التأكيد على ضرورة أن يتجه المواطن القطري إلى ضبط وترشيد سلوكه الإستهلاكي، وذلك يرجع إلى مجموعة من العوامل والأسباب تمثلت في: ضمان الاستقرار المادي في ظل إرتفاع الأسعار، لأن الإسراف حرام، لضمان مستقبل مادي أفضل، لأن النفط مورد ناضب، وأخيراً لأن الإعتدال سلوك متحضر ويحث عليه الاسلام.

٣٠- كشفت التحليلات أيضاً عن عدد من المجالات التي يجب أن يرشد المواطن فيها سلوكه الإستهلاكي، تتمثل فيما يلي: تقليل عدد الخدم والمربيات، التقليل من عدد السيارات، التقليل من الإنفاق على الهواتف المتحركة، التقليل من الإنفاق على الملابس، التقليل من الإنفاق على العطور وأدوات الزينة، تقليل الإنفاق على المسكن والأثاث المنزلي، وأخيراً ترشيد إستخدام الأجهزة المنزلية.

٣١- كشفت إستجابات المبحوثين على إختلاف مستوياتهم وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية أن مواجهة ظاهرة الإستهلاك في المجتمع القطري، والتي شهدت تزايداً قفي معدلاتها خلال السنوات الأخيرة يتطلب تضافر الجهود على مختلف المستويات الحكومية وغير الحكومية(مؤسسات المجتمع المدني)، وأن ذلك يتطلب وضع إستراتيجية عامة يتم تنفيذها على المستويين القريب والبعيد، بحيث يتحدد من خلالها مجموعة الإجراءات العملية والوسائل التي ينبغي أن تستخدمها المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لتحقيق هذا الهدف القومي.

وانطلاقاً من ذلك يمكننا القول أن مواجهة ظاهرة الإستهلاك والتصدي لها خلال السنوات القادمة، في ظل المتغيرات التي يتعرض لها المجتمع القطري، والتحديات التي يواجهها على كافة المستويات والأصعدة، توصي الدراسة بضرورة إتخاذ بعض الإجراءات العملية التي يمكن تنفيذها على المستويين القريب والبعيد
من تلك **التوصيات** ما يلي:

١- ضرورة أن تشارك الأسرة بفعالية في إحكام السيطرة على سلوك أبنائها من خلال ضبط وترشيد سلوكهم الإستهلاكي بما يتناسب والمتغيرات الراهنة والمستقبلية، وبما يضمن لها الإستقرار المادي والاجتماعي. غير أن ذلك لن يتحقق إلا من خلال رفع مستوى الوعي الاجتماعي والثقافي للوالدين بما يضمن تفعيل دورهم في مجال التنشئة الاجتماعية الصحيحة للأبناء، وأن يكون الوالدين قدوة لأبنائهم في ترشيد سلوكهم الإستهلاكي في المجالات المختلفة: الخدم، السيارات، الولائم....وغيرها من المجالات الأخرى.

٢- ضرورة تفعيل دور المؤسسات الدينية وبخاصة المساجد في توعية المواطنين بخطورة الإفراط في الإستهلاك، وبخاصة التفاخري والبذخي ، وإبراز تلك المخاطر على المستويين : الدنيوي والديني، ومن ثم إبراز أهمية الترشيد في مجال الإستهلاك.

ولا شك أن دور هذه المؤسسات يعد دوراً مهماً وحيوياً في تغيير القيم والاتجاهات، ومن ثم السلوك.

٣- وعلى صعيد آخر ينبغي تطوير المناهج والمقررات الدراسية بما يتفق ومتغيرات العصر من جانب، والخصوصية البنائية والثقافية للمجتمع القطري من جانب آخر، كما ينبغي تطوير السياسات التعليمية بما يضمن تنمية الوعي الاجتماعي والمعرفي والثقافي للطلاب، وكذلك تنشئتهم على القيم الاجتماعية الإيجابية التي تدعم السلوك الاجتماعي الإيجابي في مختلف أشكاله وصوره.

٤- نظراً للدور المؤثر والفعال للمؤسسات الإعلامية المختلفة، وبخاصة المرئية والمسموعة معاً(التليفزيون)، في نشر القيم الإستهلاكية من خلال ما يقدمه من برامج عبر القنوات الفضائية، فإن الأمر يتطلب التدخل السريع من قبل المسئولين عن وضع البرامج ورسم السياسات الإعلامية لتحديد ما ينبغي أن يقدم للمشاهد العربي بعامة، والقطري بخاصة من برامج هادفة تنمي قدراته العقلية والمعرفية والإنتاجية، بدلاً من كونها تنمي سلوكه الإستهلاكي الذي يؤثر دون شك على المديين القريب والبعيد في قدرات المجتمع الإنتاجية والاقتصادية، مما يؤثر بشكل سلبي على معدلات نموه الاقتصادي.

٥- ينبغي أيضاً تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية في مجال مشاركة الشباب في عمليات التنمية الاجتماعية بشكل عام، وتنمية مجتمعاتهم المحلية بخاصة من ناحية، ورفع مستوى وعيهم الاجتماعي والثقافي لتفعيل هذه المشاركة من ناحية أخرى.

٦- ضرورة أن يكون هناك تشجيع ودعم مادي ومعنوي من قبل الدولة لهذه المؤسسات المختلفة الرسمية وغير الرسمية، من أجل خلق مناخ اجتماعي وثقافي ومعرفي، يضمن إيجاد أجيال واعية بخطورة المرحلة الراهنة بكل ماتفرضه من تحديات في ظل هيمنة العولمة والقوى العالمية، وتحديد السبل الملائمة لكيفية التعامل مع هذه التحديات ومواجهتها بهدف خلق أنماط سلوكية إيجابية تضمن الحفاظ على

مستويات التنمية التي تحققت، ويضمن المزيد من التقدم للمجتمع القطري في ظل التحديات الراهنة والمستقبلية.

خاتمة:

أوضحت التحليلات الاحصائية(الكمية والكيفية) لبيانات الدراسة الميدانية والتي عبرت عنها استجابات المبحوثين على اختلاف ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، أن ظاهرة العولمة التي يشهدها العالم المعاصر تعكس تأثيرات عديدة في المجتمع القطري، ليس فقط في مجال القيم الاجتماعية، ولكن أيضاً على مستوى السلوك الاجتماعي للمواطن القطري. هذه التأثيرات بعضها يتسم بالطابع الإيجابي، والبعض الآخر بالطابع السلبي. وأن تلك التأثيرات تتخذ مظاهر(اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية) عديدة كشفت عنها بيانات الدراسة الميدانية.

ومن مظاهر تلك التأثيرات على المستويين: الاقتصادي والسياسي، إطلاق الحريات بين دول العالم، إضعاف قوة الدولة، سيادة مبدأ البقاء للأقوى، فضلاً عن انتشار الديموقراطية. وأن تلك المظاهر جميعها تعكس بشكل واضح آراء المبحوثين حول الوضع الراهن للدولة في البلدان النامية، والتحديات التي تواجهها.

ونستنتج من التحليلات الميدانية أيضاً أن للعولمة مخاطر عديدة تمثلت في: فقدان الهوية العربية والإسلامية، الصراع بين الثقافات، تدني ثقافة المجتمع وتراجع أهميتها أما الغزو الثقافي، وهو الأمر الذي يعكسه التدهور والإنحطاط الواضح على المستوى الفني بشكل عام، والموسيقي بصفة خاصة. ومن ثم تؤثر العولمة بشكل واضح في الثقافة المحلية، وتهدف إلى تدمير هذه الثقافة واستبدالها بثقافة غربية تختلف في مضامينها ومعانيها وتوجهاتها عن الثقافة المحلية التي تعكس خصوصية المجتمع القطري وتعبر عنه.

ومن جانب آخر، تبين من التحليلات الميدانية أن هناك بعض الأنماط السلوكية الجديدة التي انتشرت في المجتمع القطري في السنوات الأخيرة بسبب العولمة من أهمها: الأنانية والفردية، القيم الاستهلاكية، التقليد الأعمى لكل ماهو غربي، الابتعاد عن قيم الاسلام، الحرية والانحطاط الأخلاقي، فضلاً عن انتشار أنماط سلوكية أخرى تعبر عن قيم الانتهازية والوصولية والنزعات المادية.

أما عن تأثيرات الإعلام والإنترنت على السلوك الاجتماعي للمواطن القطري، فقد تبين أن القنوات الفضائية والإنترنت تؤدي دوراً خطيراً في مجال التأثير على القيم الاجتماعية، ومن ثم السلوك الاجتماعي للمواطن، وأن تزايد انتشار هذه الوسائل في السنوات الأخيرة، قد أسهم في ظهور الكثير من الأنماط السلوكية الجديدة، يأتي السلوك الاستهلاكي في مقدمتها من حيث مستوى الانتشار ودرجة الخطورة ليس فقط على مستوى المواطن القطري، ولكن أيضاً على

المستويين الأسري والمجتمعي. فضلاً عن أن التأثر بهذه الوسائل قد أفرز أنماط سلوكية أخرى جديدة لم يألفها المجتمع بهذه الدرجة خلال مراحل تطوره السابقة.

كما تبين من التحليلات الميدانية كذلك أن الفضائيات تؤدي دوراً مؤثراً في مجال القيم الاجتماعية، حيث يكتسب المواطن القطري من خلالها الكثير من القيم التي يتسم بعضها بالطابع الإيجابي، والبعض الآخر بالطابع السلبي، من تلك القيم التي كشفت عنها الدراسة الميدانية: الأنانية والفردية، القيم الاستهلاكية، قيم الولاء والإنتماء، قيم العمل والإنتاج، قيم المساواة، فضلاً عن القيم المادية.

وفيما يتعلق بأهم المجالات التي يستخدم المواطن القطري فيها الإنترنت، تبين وجود مجالات كثيرة منها: التسوق، متابعة إعلانات السلع، التعرف على الأخبار العالمية ومتابعتها، والبريد الإلكتروني، بالإضافة إلى إقامة الصداقات من خلال حجرات الدردشة. وأن الاستخدام المتزايد للإنترنت يحدث تأثيرات كثيرة ايجابية وسلبية بالنسبة للمواطن القطري منها: العزلة الاجتماعية، تفسخ العلاقات الأسرية والاجتماعية، الانحرافات السلوكية والأخلاقية، وكذلك السلوك العدواني، وزيادة معدلات الاستهلاك.

ونظراً لأنتشار أنماط السلوك الاستهلاكي في المجتمع في السنوات الأخيرة، فقد تبين من التحليلات الميدانية أن هناك ضروة لأن يتجه المواطن القطري إلى ضبط وترشيد سلوكه الاستهلاكي، وذلك لأن زيادة معدلات الاستهلاك وبخاصة الاستهلاك الترفي والبذخي لاتؤثر فقط على الفرد والأسرة، ولكن أيضاً تؤثر على عمليات التنمية وتقدم المجتمع. ولذلك فإن مواجهة هذه الظاهرة والتي تشهد تزايداً واضحاً في معدلاتها يتطلب تضافر الجهود على المستويين الحكومي والأهلي، وأن تتولى جميع المؤسسات القيام بهذه المهمة من خلال سياسات واجراءات عملية. ومن ثم يصبح للمؤسسات التربوية والدينية والإعلامية، فضلاً عن الأسرة ومؤسسات المجتمع المدني دوراً واضحاً ومؤثراً في مواجهة تلك الظاهرة والتي أصبحت تمثل تحدي يواجه الحكومة.

بسم الله الرحمن الرحيم

أثر العولمة في السلوك الاجتماعي للمواطن الخليجي
دراسة ميدانية على المجتمع القطري

يشهد العالم المعاصر تحولات سريعة على كافة الأصعدة والمستويات: الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية نتجة للتطور الهائل في مجال المعلوماتية، والتي تعد انعكاساً لتطور نظم الإتصال والإعلام من ناحية، والتطورات المادية والتقنية من ناحية أخرى، الأمر الذي أدى إلى إنهيار حدود الزمان والمكان، ومن ثم، فالتعريف الإصطلاحي للزمان والمكان لم يعد كما كان عليه خلال العقود القليلة الماضية. فتجاور وتزامن الأنماط والقيم والأنماط الثقافية والاجتماعية لم يعد يعهد مثلها المجتمع البشري من قبل.

ومن ثم يؤكد البعض على أن تكنولوجيا الاتصال، وثورة المعلومات المتسارعة من حيث التطور والانتشار قد أضحت تمثل آليات ووسائط جديدة لتجاوز الزمان والمكان، كما أنها تمثل كذلك عولمة للحياة الخاصة، وتعمل على تحطيم الخصوصية الشخصية وتنمط السلوك والاهتمامات وربما التوقعات. وهذا يعني أن منظري العولمة يؤكدون على أن ثمة عمليات تتم بهدف تحقيق أقصى درجة من التقارب والتعايش والتداخل المكاني والزماني على مستوى المجتمعات المعاصرة على اختلاف أنماطها ومستوى تقدمها.

ولاشك في أن المجتمعات العربية بصفة عامة، والمجتمعات الخليجية بصفة خاصة، ومنها المجتمع القطري ليست – بحال من الأحوال – بمعزل عن هذه التحولات السريعة التي يشهدها العالم المعاصر. حيث تعرضت أبنيتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية لتغيرات كثيرة خلال السنوات الأخيرة، هذا فضلاً عن التغيرات البيئية والعمرانية والتي تجسدت في ارتفاع معدلات النمو الحضري بصفة عامة.

ونظراً لأن المجتمعات الخليجية تشكل جزءاً من المجتمع الدولي، فإن أية تغيرات تطرأ على المجتمع الدولي تنعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على هذه المجتمعات، كما أن أية تغيرات تشهدها تلك المجتمعات تعكس ردود فعل من جانب المجتمع الدولي.وإذا كانت هناك سمات عامة مشتركة تتسم بها المجتمعات الخليجية من حيث مواردها وثرواتها من ناحية، وموقعها الاستراتيجي المتميز من ناحية أخرى، فإنها كانت – وما تزال – تمثل مطمعاً للقوى الاستعمارية خلال المراحل التاريخية المختلفة، حيث استخدمت تلك القوى أساليب متنوعة لنهب هذه المجتمعات واستغلالها بدءً من السيطرة العسكرية المباشرة، مروراً بوضعها في

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

أ- الكتب والبحوث والدراسات المنشورة:

١- إبراهيم زعتر، الخليج العربي في إستراتيجية واشنطن والإقليمية والكونية، مجلة الشروق، عدد ١٧، الشارقة. ١٩٩٤.

٢- إبراهيم سعد الدين، النظام الدولي وآليات التبعية في إطار الرأسمالية المتعددة الجنسيات، المستقبل العربي، العدد ٩٠، بيروت، أغسطس ١٩٩٨.

٣- أحمد أنور، الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية، مكتبة الأسرة، هيئة الكتاب، القاهرة. ٢٠٠٤.

٤- أحمد خطابي، مقدمة القضايا الثقافية في: قضايا اجتماعية معاصرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإمارات العربية المتحدة. ١٩٩٩.

٥- أحمد زايد وآخرون، الإستهلاك في المجتمع القطري، أنماطه وثقافته، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية بجامعة قطر، الدوحة، أبريل ١٩٩٥.

٦- أحمد زايد، الإسلام وتناقضات الحداثة، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد ٣١، العدد ٣٢، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة. ١٩٩٤.

٧- أحمد عبد المالك، دراسات في الإعلام والثقافة والتربية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، ط١، ٢٠٠٢.

٨- أحمد عبد الحليم، تعليم القيم في نظم التعليم العربية، مؤتمر القيم والتربية في عالم متغير، جامعة اليرموك، الأردن. ١٩٩٩.

٩- أحمد عيد الرحمن أحمد، العولمة: المفهوم، المظاهر والسلبيات، مجلة العلوم الاجتماعية، مجاد ٢٦، عدد ١، ١٩٩٨.

١٠- إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة، أسس الظاهرة الاقتصادي والاجتماعي، النهج، السنة الرابعة عشر، العدد ٥٠، ١٩٩٨.

١١ــــــــ، الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، المستقبل العربي، العدد ٢٢٢، بيروت. ١٩٩٧.

١٢- السيد رشاد غنيم وآخرون، التحولات الاجتماعية والثقافية والتوجهات الإستهلاكية في مجتمع الإمارات، دراسة ميدانية لإتجاهات عينة من طالبات جامعة الإمارات، معهد البحوث والدراسات العربية، سلسلة الدراسات الخاصة، العدد ٧٦، أبريل ٢٠٠٣.

١٣- السيد محمد الحسيني، التقليد والتحديث في علم الاجتماع المعاصر، دراسة نقدية مع إشارة خاصة لمجتمعات الخليج العربي، الندوة العالمية الثالثة لمركز دراسات الخليج العربي، بجامعة البصرة"الإنسان والمجتمع في الخليج العربي"، الكتاب الأول، ١٩٧٩.

١٤- السيد يسن، الوعي التاريخي والثورة الكونية، حوار الحضارات في عالم متغير، ط١، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة. ١٩٩٥.

١٥- أمينة على الكاظم، التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري، دراسة ميدانية لمدينة الدوحة، ط ١، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة. ١٩٩٣.

١٦- أنتوني جيدنز، عالم منفلت، كيف تعيد العولمة صياغة حياتنا، ترجمة محمد محي الدين، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة. ٢٠٠٠.

١٧- أولريش بك، ماهي العولمة؟، ترجمة أبو العبد دودو(كولونيا: منشورات الجمل ١٩٩٩).

١٨- إيمانويل فالرشتاين، إعادة بناء الرأسمالية والنظام العالمي، شئون الأوسط، العدد ٧١، أبريل ١٩٩٧.

١٩- باقر سلمان النجار، المرأة في الخليج العربي وتحولات الحداثة العسيرة، المركز الثقافي العربي، بيروت. ٢٠٠٠.

٢٠- برهان غليون، التنمية الثقافية بين التبعية والإنقلاب، مجلة الوحدة، العدد ٩٢، بيروت. ١٩٩٢.

٢١- بنجامين باربر، عالم ماك، المواجهة بين التأقلم والعولمة، ترجمة أحمد محمود، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة. ١٩٩٧.

٢٢- بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة، معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، المستقبل العربي، العدد ٢٢٩، بيروت، مارس ١٩٩٨.

٢٣- بول هيرست وجراهام طومسون، ما العولمة؟، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٧٣، ط١، بيروت. ٢٠٠١.

٢٤- تركي الحمد، الثقافة العربية في عصر العولمة، دار الساقي، ط٢، بيروت. ٢٠٠١.

٢٥- جاسم محمد الشتي، تأثير العولمة الاقتصادية على قطاع التجارة في دول مجلس التعاون الخليجي، ندوة القطاع الخاص الخليجي في ظل التحديات والفرص.

٢٦- جلال أمين، العولمة والدولة، المستقبل العربي، العدد ٢٢٨، بيروت، فبراير ١٩٩٨.

٢٧- جهينة سلطان سيف العيسي، التحديث في المجتمع المعاصر، شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، ط١، الكويت. ١٩٧٩.

٢٨ـــــــ، المجتمع القطري: دراسة تحليلية لملامح التغير الاجتماعي المعاصر، ط١، مطابع سجل العرب، القاهرة. ١٩٨٢.

٢٩- حسن حنفي وصادق جلال العظم، ما العولمة؟ دار الفكر المعاصر، ط١، بيروت. ١٩٩٩.

٣٠- حسن الخياط، المدينة العربية الخليجية، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر. ١٩٨٨.

٣١- حسن عبد الله جوهر، الخليج العربي والعولمة، السياسة الدولية، العدد ١٤٤، القاهرة، أبريل ٢٠٠١.

٣٢- حسين أبو شنب، إستطلاع آراء النخبة الفلسطينية إزاء العولمة وتحديات الغد، أعمال ندوة رؤية الشباب للعولمة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة. ١٩٩٩.

٣٣- حسين العودات، كيف يمكن أن نجعل القنوات الفضائية العربية أداة للتعريف بالثقافة العربية والإسلامية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس. ١٩٩٨.

٣٤- حسين معلوم، التسوية في زمن العولمة، التداعيات المستقبلية لخيار العرب الإستراتيجي، في: "العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي"، مركز البحوث العربية(عبد الباسط عبد المعطي(محرر)، مكتبة مدبولي، القاهرة. ١٩٩٩.

٣٥- حيدر إبراهيم، العولمة وجدل الهوية الثقافية، عالم الفكر، مجلد ٢٨، العدد ٢، بيروت. ١٩٩٩.

٣٦- خالد محمد القاسمي، العمالة الأجنبية وآثارها السلبية على دول مجلس التعاون الخليجي، دار الحداثة، بيروت. ١٩٨٧.

٣٧- خلدون النقيب، واقع ومستقبل الأوضاع الاجتماعية الخليجية، في: جميل مطر وآخرون"الخليج العربي، رؤى للمستقبل"، دار الخليج، وحدة الدراسات، الشارقة. ٢٠٠١.

٣٨- ــــــ، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ١٩٨٧.

٣٩- دولة قطر، رئاسة مجلس الوزراء، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، العدد العاشر، يوليو ١٩٩٠.

٤٠- راسم محمد الجمال، الإعلام العربي المشترك، دراسة في الإعلام الدولي الغربي، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت. ١٩٨٥.

٤١- رونالد روبرتسون، العولمة، النظرية الاجتماعية والثقافية الكونية، ترجمة أحمد محمود وآخرون، مراجعة وتقديم محمد حافظ دياب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة. ١٩٩٩.

٤٢- سعد الدين إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ١٩٩٨.

٤٣- سعد الكبيسي وآخرون، الأسرة العربية بين الثبات والتغير: دراسة ميدانية مقارنة لواقع ومستقبل الأسرة في دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة. ٢٠٠٠.

٤٤- سعد لبيب، السياسات الثقافية العربية في ضوء تطور التقنيات الحالية والمستقبلية في مجال الإتصال، في: "الثقافة ووسائل نشرها في الوطن العربي"، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٤.

٤٥- سعود دهلول، التنسيق والتعاون بين المؤسسات التربوية والإعلامية لضمان التقليل من الآثار السلبية للبث التليفزيوني الأجنبي المباشر في تليفزيون الخليج، العدد ٤، يناير ١٩٩٥.

٤٦- سلمى بنت عبد الرحمن بن محمد الدوسري وآخرون، جهود الخدمة الاجتماعية في توجيه ودعم السلوك الاجتماعي للطالبات الجامعيات، دراسة مطبقة على كليات البنات بمدينة الرياض، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، العدد الرابع عشر، الجزء الثاني، القاهرة. ٢٠٠٣.

٤٧- سليمان نجم خلف، العولمة والهوية الثقافية، تصور نظري لدراسة مجتمع الخليج والجزيرة العربية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، السنة السادسة عشر، العدد ٦١، الكويت. ١٩٩٨.

٤٨- سعيد الدين السيد صالح، العالم الإسلامي وتحديات العولمة، مجلة كلية الدراسات الإسلامية العربية، العدد العشرون، الإمارات، شوال ١٤٢١هـ.

٤٩- سمير أمين، تحديات العولمة، شئون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد ٧١، بيروت، أبريل ١٩٩٨.

٥٠- صادق جلال العظم، ما العولمة؟، الطريق، السنة ٥٦، العدد ٤، يوليو- أغسطس ١٩٩٧.

٥١- صموائيل هنتنجتون، صدام الحضارات، إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، القاهرة. ١٩٩٨.

٥٢- ضياء الدين زاهر، القيم والمستقبل، دعوة للتأمل، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد الأول، العدد الثاني، أبريل ١٩٩٥.

٥٣ـــــــ، القيم في العملية التربوية، ط٢، مؤسسة الخليج العربي، القاهرة. ١٩٨٦.

٥٤- طلال عتريس، المناظرة حول العولمة، شئون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد ٧١، بيروت، أبريل ١٩٩٨.

٥٥- عبد الباسط عبد المعطي، إعتماد علام(تحرير)، العولمة وقضايا المرأة والعمل، أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة، كلية البنات، جامعة عين شمس ٣-٤ مارس ٢٠٠٢، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.٢٠٠٣.

٥٦- عبد الحفيظ شناق، التحضر وتأثيره على القيم والإتجاهات الدينية في مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة، مؤسسة دار الفكر الجديدة للطباعة، الإمارات. ١٩٨٦.

٥٧- عبد الحليم كاظم الولي، العولمة وتداعياتها، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت. ٢٠٠٢.

٥٨- عبد الحي زلوم، نذر العولمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، بيروت. ١٩٩٩.

٥٩- عبد الإله بلقزيز، عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة؟، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ١٩٩٨.

٦٠- عبد الله عبد الدايم، العرب والعالم بين صدام الحضارات وحوار الثقافات، المستقبل العربي، العدد ٢٠٣، بيروت، يناير ١٩٩٦.

٦١- عبد العزيز شرف، وسائل الإعلام ومشكلة الثقافة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة. ١٩٩٩.

٦٢- عبد المنعم سيد علي، العولمة من منظور اقتصادي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ط١، أبو ظبي. ٢٠٠٣.

٦٣- عبد الوهاب المسيري، نهاية التاريخ وما بعد الحداثة والنظام العالمي، في: فخري لبيب(محرر)، صراع الحضارات أم حوار الثقافات، مركز تضامن الشعوب الأفروأسيوية، القاهرة ١٠-١٢ مارس، ١٩٩٧.

٦٤- علي بن حسن القرني، مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض. ١٩٩٧.

٦٥-علي بن صميخ المري، مجلس التعاون الخليجي، أزمة الحاضر وتحديات المستقبل، مكتبة مدبولي الصغير، القاهرة. ٢٠٠٣.

٦٦- علي حرب، حديث النهايات- فتوحات العولمة ومأزق الهوية، المركز الثقافي العربي، ط١، بيروت. ٢٠٠٠.

٦٧- علي خليفة الكواري، نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، الملامح العامة لإستراتيجية التنمية في إطار إتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية، ط١، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ١٩٨٥.

٦٨- عواطف عبد الرحمن، قضايا إعلامية معاصرة في الوطن العربي، دار الفكر العربي، القاهرة. ١٩٩٧.

٦٩- فاطمة سعيد الشامسي، التحديات الاقتصادية التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي. ١٩٩٩.

٧٠- فاروق محمد العادلي، الأنثربولوجيا التربوية، دار الكتاب الجامعي، ط١، القاهرة. ١٩٨١.

٧١- فاروق مصطفى إسماعيل، التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري، عوامله وأبعاده، ندوة قضايا التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر. ١٩٨٩.

٧٢- فتحي أبو العينين، الثقافة العربية في العصر الكوني، في: نحو إطار حضاري للمجتمع العربي في القرن الحادي والعشرين، الجزء الثاني، الندوة العلمية الأولى، رواق عواشة بنت حسين الثقافي، دبي، الإمارات العربية المتحدة ١٥-١٨ نوفمبر ١٩٩٧.

٧٣- قيس جواد العزاوي، الإعلام العربي – الأوروبي، حوار من أجل المستقبل، مركز الدراسات العربي الأوروبي، المؤتمر السادس الذي نظمه مركز الدراسات العربي الأوروبي في البحرين ١٩٩٨(تحرير مهدي شحادة)، ط١، دار بلال، بيروت. ١٩٩٨.

٧٤- كاظم حبيب، العولمة الجديدة، الطريق، السنة السابعة والخمسون، العدد ٣، مايو- يونيو ١٩٩٨.

٧٥- مالك الأحمد، العولمة مفاهيم ومقاومة، مقال في كتاب"رسالة المسلم في حقبة العولمة"، مركز البحوث والدراسات، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، ط١، الدوحة. ٢٠٠٣.

٧٦- محمد أحمد غنيم، التحضر في المجتمع القطري، دراسة أنثربولوجية لمدينة الدوحة، ط٢، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية. ١٩٨٧.

٧٧- محمد حسين أبو العلا، دكتاتورية العولمة، قراءة تحليلية في فكر المثقف، مكتبة مدبولي، القاهرة. ٢٠٠٤.

٧٨- محمد الجوهري حمد الجوهر، العولمة والثقافة الإسلامية، دار الأمين، ط١، القاهرة. ٢٠٠٢.

٧٩- محمد الأطرش، العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية(تحرير) أسامة أمين الخولي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، بيروت. ٢٠٠٠.

٨٠- محمد السعيد إدريس، مجلس التعاون الخليجي(١٩٩٩-٢٠٠٠)، التقرير الإستراتيجي الخليجي ١٩٩٩-٢٠٠٠، وحدة الدراسات، جريدة الخليج، الإمارات العربية المتحدة.

٨١- محمد السيد سعيد، العولمة والقيم الثقافية في مصر، مجلة قضايا فكرية، العدد ٢٩، دار قضايا فكرية للنشر والتوزيع، القاهرة. ١٩٩٩.

٨٢- محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، في: "العولمة والعرب"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ١٩٩٨.

٨٣ـــــــــ، العولمة والهوية الثقافية، عشر أطروحات، المستقبل العربي، العدد ٢٢٨، بيروت، فبراير ١٩٩٨.

٨٤ـــــــــ، قضايا في الفكر العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ١٩٩٨.

٨٥- محمد توهيل عبد السعيد، هذه هي العولمة، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ط١، الكويت. ٢٠٠٢.

٨٦- محمد محمد سكران، العولمة والثقافة العربية، رؤية نقدية، ط١، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة. ٢٠٠٣.

٨٧- محمد معوض وآخرون، دراسات إعلامية، دار الكتاب الحديث، القاهرة. ٢٠٠٠.

٨٨- مصطفى عبد الغني، الجات والتبعية الثقافية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة. ١٩٩٩.

٨٩- محمود أمين العالم، الفكر العربي بين الخصوصية والكونية، دار المستقبل العربي، القاهرة. ١٩٩٦.

٩٩- محمود عطا حسين عقل، القيم السلوكية لدى طلبة المرحلتين المتوسط والثانوية في دول الخليج العربية، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض. ٢٠٠١.

١٠٠- محمود فهمي الكردي، مخاطر الغزو الثقافي على العادات والتقاليد، سلسلة ندوات التخطيط لدراسة التراث لمنطقة الخليج والجزيرة العربية، الندوة الثالثة، ندوة التخطيط لجمع ودراسة العادات والتقاليد الشعبية، ط١، الدوحة. ١٩٨٥.

١٠١- مصطفى مرتضى على محمود، العولمة والتحديات المفروضة على المجتمعات العربية، دراسة ميدانية وتحليلية لرؤى الأكاديميين العرب، حوليات كلية اللآداب، جامعة عين شمس، المجلد ٣٠، أبريل – يونيو ٢٠٠٢.

١٠٢- مفيد الزيدي، بدايات عصر النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين، دراسات إستراتيجية، ط١، العدد ١٥، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي. ١٩٩٨.

١٠٣- مكتب الإنماء الاجتماعي، البناء القيمي في المجتمع الكويتي، الكويت. ١٩٩٧.

١٠٤- مؤيد عبد الجبار الحديثي، العولمة الإعلامية، الأهلية للنشر والتوزيع، ط١، عمان. ٢٠٠٢.

١٠٥- ميشال شوسودوفسكي، عولمة الفقر، ترجمة رزق الله هيلان، النهج، السنة السادسة عشر، العدد ٥٨، ٢٠٠٠.

١٠٦- هالة مصطفى، العولمة ودور جديد للدولة، السياسة الدولية، العدد ١٣٤، أكتوبر ١٩٩٨.

١٠٧- هدى متكيس، الواقع العربي وتحديات النظام الدولي، جدلية الخصوصية العالمية في صياغة إطار حضاري عربي، في: نحو إطار حضاري للمجتمع العربي في القرن الحادي والعشرين، الجزء الثاني، الندوة العلمية الأولى، رواق عواشة بنت حسين الثقافي، دبي، الإمارات العربية المتحدة ١٥-١٨ نوفمبر ١٩٩٧.

١٠٨- هربرت أشيلر، المتلاعبون بالعقول، ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة، العدد ١٠٦، الكويت، أكتوبر ١٩٨٦.

١٠٩- ناصر ثابت، نمو المدن ومشاكل التحضر في الإمارات العربية المتحدة، دراسة ميدانية، شئون اجتماعية، العدد التاسع والثلاثون، الشارقة. ١٩٩٣.

١١٠- نبيل الدجاني، البعد الثقافي والإتصال في ضوء النظام العالمي الجديد، في: الثقافة العربية ووسائل نشرها في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس. ١٩٩٤.

١١١- نبيل عبد الفتاح، اليوتوبيا والجحيم، قضايا الحداثة والعولمة في مصر، سلسلة المواطنة(٤)، المركز القبطي للدراسات الاجتماعية، القاهرة. ٢٠٠١.

١١٢- نبيل مرزوق، العولمة: السيطرة...والتهميش، مجلة الطريق، العدد الرابع، دمشق. ١٩٩٧.

١١٣- نايف بلور، العولمة في مرآة الفكر العربي المعاصر، النهج، السنة السادسة عشر، العدد ٥٨، ٢٠٠٠.

١١٤- نايف على عبيد، العولمة والعرب، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٢١، بيروت، يوليو ١٩٩٧.

١١٥- نزار عبد اللطيف سعود الحديثي، إتجاهات الغزو الثقافي في الخليج العربي والموقف المطلوب، رسالة الخليج العربي، العدد السابع، السنة الثانية، السعودية. ١٩٨٣.

١١٦- يوسف إبراهيم العبد الله، تاريخ التعليم في الخليج العربي ١٩١٣-١٩٧١، دار الكتب القطرية، الدوحة. ٢٠٠٣.

١١٧- يوسف محمد القاضي، السلوك الاجتماعي للفرد، مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع، الرياض. ١٤٠١هـ.

ب- الرسائل العلمية:

١- أمينة على حسن الكاظم، التحضر وأنساق القيم في المجتمع القطري، دراسة ميدانية لمدينة الدوحة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس. ١٩٨٥.

٢ــــــــ، تصورات القطريين لخصائص بعض جماعات العمل الوافدة إلى المجتمع القطري، دراسة ميدانية على عينة من مدينة الدوحة، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس. ١٩٩٠.

٣- جهينة سلطان العيسي، الإلتقاء الحضاري وأثره في تغير البناء الاجتماعي للأسرة في قطر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة. ١٩٧٥.

٤- علي بن سعيد آل عوير، أثر التحولات الدولية والإقليمية على مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة. ٢٠٠٢.

٥- ماهر أحمد عبد العال، العولمة والهوية الثقافية، دراسة لموقف المثقف المصري، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس. ٢٠٠٢.

٦- نعيمة عبد الله الصفار، التغير الاجتماعي والتباين القيمي بين الأجيال في المجتمع القطري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس. ١٩٩٠.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Ali Baghdadi," Globalization: The New Invasion of Third World, A critical Analysis", in: the free Arab voice. .http://www.fav.net/specialissueonglobalization.htm.2000

2- Anthony G. McGraw," World Order and Political Space", Cambridge, Polity Press, 1992.

3- Anthony Giddens," Globalization: A Keynote Address, UNRISD News, p.15, Anthony Giddens, The Consequences of Modernity", Cambridge: Polity Press, 1990.

4- Assa Thomason," the Global Market and Social Integration", Political Philosophy Review, summer, 1995.

5- Barry Smart," Post modernity", Raultedge, London. http"//www.postmodernization.com.1993.

6-Brenda S.A.Yeah," Global/Globalization Cities", Progress I Human Geography 23, 4, 1999.

7- Bryn, Steiner, "The Americanization of Norwegian Culture", PHD(U.S.A: University of Minncsota, 1994).

8- Christopher Chase- Dunn, " globalization: A World Systems Perspective", journal of World System Research, Vol, V, N, 2, 1999.

9- David Held," Globalization and Political Theory", Cambridge, Polity Press, 1996.

10- David Held. Etal," Global Transformation: Political, Economics and Culture", Cambridge: Polity Press. 2000.

11- Diken.P, " Global Shift: The Internationalization of Economic Activity", (Ed) London: Paul Champman Publishing Ltd. 1992.

12- " Economical and Social Infrastructure in the State of Qatar", Alnoor Publishing, Doha, Qatar, 1984.

13- Eden, Lorraine(Ed), " Multinational I North America, Industry Canada Research Series", Vol, 3(Calgary: University of Calgary, 1994).

14- Featherstone. M, "Global Culture", pp.1-14, In M. Featherstone (Ed) Global Culture: Nationalism, Globalization and Modernity, London: Sage Publication, 1990.

15- Fred Halliday, " Globalization: Good or Bad?" LSE Roundtable Discussion, October 2000.

16- Fukao, Mitsuhiro, " Financial Integration, Corporate Governance and the Performance of Multinational Companies (Washington: Promise & Pritfals Series. 1995.

17- " Globalization Definition", http://www.investorwords.com/2182/globalization.html.2004.

18- Guthey, Eric. Rolf, "The Legend of Ted Turner and the Reality of Marketplace (Cable Television), PHD. (U.S.A: Emory- University, 1995).

19- Ingomar Hauchler and Paul Kennedy, "Global Trends", New York, (Ed), 1994.

20- Jehn A. Pennel, "What is Globalization?" http://www.CSF.colorado.edu,sep,1997.

21- John Street, "Politics and Popular Culture", Oxford, Polity Press, 1997.

22- J.R. Short, T. Kim. M.Kus& H. Wells, " The Dirty Little Secret of World Cities Research: Data Problems, A Comparative Analysis", International Journal of Urban and Regional Research, Vol, 20, No, 4, 1996.

23- Kavoori, Anandam Philip, "Globalization, Media Audiences and Television News, A Comparative Study of American, British, Israeli, German and French Audiences", PHD (U.S.A, University of Maryland- College – Park, 1994).

24- Khan. Azizur Rahma & Muqutada M. (Eds), "Expansion and Macroeconomic Stability under Incresing Globalization", New York, St. Martins. 1997.

25- M. Albrow, "The Global Age", Cambridge: Polity Press. 1996.

26- Malcolm Waters, "Globalization", Key Ideas (London, New York, Rutledge, 1995).

27-" Modern History Source Book: summary of Wallerstein on World System Theory".
http://www.fordham.edu/halsall/mod/walerstein.html.

28-Mowlana, Hamid, "Toward a NWICO for the Twenty- First Century". Journal of International Affairs, Vol, 47, No, 1, summer 1993.

29- Nabil M. Marsat, "The American Culture and one Globalized Culture in the Eare of Globalization", Middle East Journal, Vol, 123, No, 15, 1995.

30- Ngire Wood(Ed), "The Political Economy of Globalization," London, Macmillan Press. LTD, 2000.

31- Nunnenkamp, Peter, Grudlach, Erich& Agarwal, Jamunap." Globalization of Production and Markets", (Universities Kiel Kieler Studie: Institute fuer Weltwirtshaft, 1994).

32- Phlip Gummet," Gloalization and Public Studies, International Political Economy", Cheltenham UKBook Field.

33- Rainer Tetzaff," World Cultures under the Pressure of Globalization: Experiences", http://ibs.hh.schule.de/welcome.phtml?unten=global/allgemein/tetzlaff-21.html.1998

34- R.F.M. Lubbers, "Globalization and Human Rights", http://www.globalize.org/publication/actober1998.

35- Robert J Holton, "Globalization and the Nation State", New York, Stmartins: Press First Published 1999.

36- Robert J. Holton," Understanding Globalization", History and Representation in the Emergence of the World as A single Police, U.K. Macmillan Press, 1998.

37- Robertson Roland, "Globalization, Social Theory and Global Culture", London, Sage, Publication, 1992.

38- Samuel P. Huntington," The Clash of Civilization and the Remaking of world order", New York, 1996.

39- Sklair, L," Transnational Practices and the Analysis of Global System", Transnational Communities Working, Paper Series 98-04. Oxford: Transnational Communities: An ERSC Research Programme, University of Oxford, 1998.

40- " The Globalization Website, Globalization Theories",

http://www.ce.emory.edu/SOC/globalization/theories.html.2000

41- Tomlinson J, "Cultural Imperialism", the Jhon Hopkins University Press. Bltimore, 1991.

42- Van Liernt, Gijsbert, " Economic Globalization Labor Options and Business Strategies in High Labor Cost Countries", International Labor Review, Vol 31, No, 4-5, 1992.

43- w.Rnigrok & Tulder," The Logic of International Restructuring", London: Rout Ledge, 1995.

44- Young Gillia," Globalized Lives, Bounded Identities Rethinking Inequality", In Transnational Context Development, Vol,40,No,3, September 1997.

الملاحق

جدول رقم(١) يوضح
توزيع إستجابات المبحوثين طبقاً
للإنفاق على (الطعام والشراب)

المتغيرات	ك	%
أقل من ١٠٠٠	١٧	١١,١
١٠٠٠ -	٣٧	٢٤,٢
٢٠٠٠-	٤١	٢٦,٨
٣٠٠٠-	٣١	٢٠,٣
٤٠٠٠-	١٣	٨,٥
٥٠٠٠ فأكثر	١٤	٩,٢
الإجمالى	١٥٣	١٠٠

جدول رقم(٢) يوضح
توزيع إستجابات المبحوثين
طبقاً للإنفاق على (الملبس)

المتغيرات	ك	%
أقل من ٥٠٠	٩	٦,١
٥٠٠-	٣٦	٢٤,٣
١٠٠٠-	٣٤	٢٣,٠
١٥٠٠-	١٩	١٢,٨
٢٠٠٠-	٢٣	١٥,٥
٣٠٠٠-	١٥	١٠,١
٤٠٠٠-	٥	٣,٤
٥٠٠٠ فأكثر	٧	٤,٧
الإجمالى	١٤٨	١٠٠

جدول رقم(٣) يوضح
توزيع إستجابات المبحوثين
طبقاً للإنفاق على (تعليم الأولاد)

المتغيرات	ك	%
أقل من ١٠٠٠	٩	١١,٠
١٠٠٠-	٢١	٢٥,٦
٢٠٠٠-	١٥	١٨,٣
٣٠٠٠-	١١	١٣,٤
٤٠٠٠-	٥	٦,١
٥٠٠٠-	١٠	١٢,٢
٦٠٠٠ فأكثر	١١	١٣,٤
الإجمالى	٨٢	١٠٠

جدول رقم(٤) يوضح
توزيع إستجابات المبحوثين
طبقاً للإنفاق على (الهواتف المتحركة)

المتغيرات	ك	%
أقل من ٥٠٠	١٣	٩,٤
٥٠٠-	٣١	٢٢,٥
١٠٠٠-	٢٦	١٨,٨
١٥٠٠-	٢٢	١٥,٩
٢٠٠٠-	٢٤	١٧,٤
٣٠٠٠-	٩	٦,٥
٤٠٠٠ فأكثر	١٣	٩,٤
الإجمالى	١٣٨	١٠٠

جدول رقم(٥) يوضح
توزيع إستجابات المبحوثين
طبقاً للإنفاق على (الخدم والمربيات)

المتغيرات	ك	%
أقل من ٥٠٠	٢	١,٦
٥٠٠-	٥٠	٤٠,٠
١٠٠٠-	٢٧	٢١,٦
١٥٠٠-	١٩	١٥,٢
٢٠٠٠-	١٣	١٠,٤
٣٠٠٠-	٨	٦,٤
٤٠٠٠ فأكثر	٦	٤,٨
الإجمالى	١٢٥	١٠٠

جدول رقم(٦) يوضح
توزيع إستجابات المبحوثين
طبقاً للإنفاق على (الولائم)

المتغيرات	ك	%
أقل من ٥٠٠	٥	٨,٥
٥٠٠-	١٠	١٦,٩
١٠٠٠-	٢٦	٤٤,١
٢٠٠٠-	١٢	٢٠,٣
٣٠٠٠فأكثر	٦	١٠,٢
الإجمالى	٥٩	١٠٠

جدول رقم(٧) يوضح
توزيع إستجابات المبحوثين طبقاً للإنفاق على (الإنترنت)

المتغيرات	ك	%
أقل من ١٠٠	٢	٢,٩
١٠٠-	٧	١٠,٣
٢٠٠-	١٩	٢٧,٩
٣٠٠	١٦	٢٣,٦
٤٠٠-	٢	٢,٩
٥٠٠-	١٣	١٩,٢
١٠٠٠ فأكثر	٩	١٣,٢
الإجمالى	٦٨	١٠٠

جدول رقم(٨) يوضح
توزيع الإستجابات طبقاً لنوع السكن

المتغيرات	ك	%
بيت عربى	١٨	١٠,٣
فيلا	١١٣	٦٤,٩
قصر	١	٠,٦
شقة	٦	٣,٤
مسكن شعبى	٣٦	٢٠,٧
الإجمالى	١٧٤	١٠٠

جدول رقم(٩) يوضح
توزيع الإستجابات طبقاً لملكية السكن

المتغيرات	ك	%
ملك	١٢٠	٦٩,٠
إيجار	٢٣	١٣,٢
سكن حكومى	٣١	١٧,٨
الإجمالى	١٧٤	١٠٠

جدول رقم(١٠) يوضح
توزيع الإستجابات طبقاً للإقامة فى السكن

المتغيرات	ك	%
مستقل	١٣١	٧٥,٣
مشترك	٤١	٢٣,٦
غير مبين	٢	١,١
الإجمالى	١٧٤	١٠٠

جدول رقم(١١) يوضح
توزيع الإستجابات طبقاً
للرغبة فى تغيير السكن الحالى

المتغيرات	ك	%
نعم	٧٠	٤٠,٢
لا	١٠٤	٥٩,٨
الإجمالى	١٧٤	١٠٠

جدول رقم(١٢) يوضح
عوامل الرغبة فى تغيير السكن الحالى

الإستجابات	ك	%
ضيق المسكن الحالى	٣٢	٤٥,٧
الرغبة فى السكن الملك	٢٤	٣٤,٣
عدم ملائمة الحى السكنى	١٠	١٤,٣
الرغبة فى الاستقلال	٢٠	٢٨,٦
المسكن لا يناسب مركز الأسرة الاجتماعى	٣	٤,٣

جامعة بيروت العربية
كلية الآداب
قسم علم الاجتماع

إستبيان حول
أثر العولمة في السلوك الاجتماعي للمواطن الخليجي
دراسة ميدانية على المجتمع القطري

دراسة للحصول على درجة الماجستير

مقدمة من الطالبة
دينا سعيد الكعبي

إشراف
أ.د إسماعيل على سعد
د. محمد بدوي

البيانات الواردة بهذا الاستبيان
لاتستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط

أولاً: البيانات الأولية:

١- السن:............

٢- النوع:

١- ذكر ( ) ٢- أنثى ( )

٣- مكان الميلاد...............

٤- محل الإقامة:

١- الدوحة ( ) ٢- خارج الدوحة ( )

٥- الحالة الزواجية:

١- أعزب ( ) ٢- متزوج ( )
٣- مطلق ( ) ٤- أرمل ( )

٦- عدد مرات الزواج: (لا يسأل للأعزب)

١- واحدة ( ) ٢- إثنتان ( )
٣- ثلاثة ( ) ٤- أربعة ( )
٥- أكثر من أربعة ( )

٧- عدد الزوجات الحالية: (يسأل للمتزوجين فقط)

١- واحدة ( ) ٢- إثنتان ( )
٣- ثلاثة ( ) ٤- أربعة ( )

٨- عدد الأبناء:

١- الذكور........ ٢- الإناث.........

٩- إجمالي عدد أفراد الأسرة(الوحدة المعيشية)

يذكر العدد............

١٠- الحالة التعليمية:

١- أمي ( ) ٢- يقرأ ويكتب ( )
٣- ابتدائية ( ) ٤- إعدادية ( )

٥- تعليم متوسط ( ) ٦- تعليم قبل الجامعي ( )

٧- تعليم جامعي ( ) ٨- دراسات عليا ( )

١١- المهنة:.........................

١٢- إجمالي الدخل الشهري للأسرة ومصادره:

بنود الدخل	ريال قطري
الراتب الشهري(إن وجد)	
التجارة	
المزارع	
العقارات	
تأجير السيارات	
العمل الإضافي	
مصادر أخرى	
إجمالي الدخل الشهري	

١٣- هل يمكن أن تذكر مقدار ماتنفقه أسرتك بالتقريب على البنود التالية:

بنود الانفاق	ريال قطري
الطعام والمعيشة	
الملبس	
تعليم الأولاد(بما في ذلك الدروس الخصوصية)	
العلاج	
السيارات	
السفر	
الفسح والترفيه	
التليفونات(إضافة إلى الهواتف المتحركة)	
الخدم والمربيات	
الولائم	
الانترنت	
مجموع الانفاقات الشهرية	

ثانياً الظروف السكنية للأسرة:

١٤- ما نوع المسكن الذي تسكن فيه:

١- بيت عربي ( ) ٢- فيلا ( )
٣- قصر ( ) ٤- شقة ( )
٥- مسكن شعبي ( ) ٦- أخرى تذكر......

١٥- هل المسكن الذي تقيم فيه؟

١- ملك ( ) ٢- إيجار ( )
٣- سكن حكومي( ) ٤- وقف ( )

١٦- هل المسكن الذي تقيم فيه؟

١- مستقل ( ) ٢- مشترك ( )

١٧- هل لدى الأسرة الرغبة في تغيير المسكن الحالي؟

١- نعم ( ) (يسأل رقم (١٨)
٢- لا ( )

١٨- لماذا؟

١- ضيق المسكن الحالي ( )
٢- الرغبة في السكن الملك ( )
٣- عدم ملاءمة الحي السكني ( )
٤- الرغبة في الاستقلال ( )
٥- المسكن الحالي لا يناسب مركز الأسرة الاجتماعي ( )

ثالثاً: العولمة وتأثيراتها على أنماط السلوك الاجتماعي:

١٩- هل سمعت عن العولمة؟

١- نعم ( ) (يسأل رقم٢٠)
٢- لا ( )

٢٠- من أين سمعت عن العولمة؟

١- وسائل الإعلام ( )
٢- من القراءة ( )
٣- من الانترنت ( )
٤- من الأصدقاء ( )

٢١- ماهي العولمة من وجهة نظرك؟

١- أن يكون العالم قرية واحدة ( )
٢- زيادة فعالية الشركات متعددة الجنسيات ( )
٣- إطلاق حرية التجارة بين الدول ( )

٢٢- هل أنت من مؤيدي العولمة؟

١- نعم ( )
٢- لا ( )

٢٣- ماهي الآثار المترتبة على العولمة؟

١- إضعاف قوة الدولة ( )
٢- إطلاق الحريات بين دول العالم ( )
٣- انتشار الديموقراطية ( )
٤- سيادة مبدأ البقاء للأقوى ( )

٢٤- هل تراجع دور الدولة في نظام العولمة؟

١- نعم ( ) يسأل رقم٢٥)
٢- لا ( )

٢٥- ماهي أوجه هذا التراجع؟

١- تقديم الدولة بعض التنازلات ( )
٢- تقلص دور الدولة في الاقتصاد ( )
٣- سير الدول النامية في ركاب الدول المتقدمة ( )
٤- اتباع الدول النامية لسياسات كانت عازفة عنها ( )

٢٦- ماهي أهم تأثيرات العولمة في أنماط سلوك الأفراد في الدول النامية؟

١- سيادة القيم الغربية بدلاً من القيم المحلية ( )

٢- ظهور الشركات متعددة الجنسيات بدلاً من تشجيع الصناعة المحلية ( )

٣- فرض الهيمنة الأمريكية ( )

٤- تدني السلوك العربي والإسلامي عند الفرد ( )

٥- التصادم بين قيم العولمة الغربية والحضارة العربية والإسلامية ( )

٦- تقليد الشباب لكل ماهو غربي ( )

٢٧- ماهي أهم مخاطر العولمة؟

١- فقدان الهوية العربية والإسلامية ( )

٢- تدني ثقافة المجتمع ( )

٣- إنحطاط في السلوك الفني والموسيقي ( )

٤- الصراع بين الثقافات ( )

٥- إضمحلال دور الدولة ( )

٢٨- هل توجد علاقة بين العولمة والثقافة؟

١- نعم ( ) (يسأل رقم٢٩)

٢- لا ( )

٢٩- ماهي أبعاد تلك العلاقة؟

١- انتشار مفهوم العولمة الثقافية ( )

٢- زيادة الاتصال الثقافي ( )

٣- خلق ثقافات جديدة ( )

٤- الانفتاح على مختلف الآراء السياسية والاقتصادية والاجتماعية ( )

٥- ظهور مجموعة من المثقفين ليس لديهم هوية محددة ( )

٣٠- ماهو تأثير العولمة على الثقافة المحلية؟

١- ظهور الصراع بين ثقافة العولمة والثقافة المحلية ( )

٢- ظهور التوافق بين ثقافة العولمة والثقافة المحلية ( )

٣- إحلال الثقافة الغربية محل الثقافة الوطنية ( )

٣١- من وجهة نظرك، هل هناك أنماط جديدة من السلوك بدأت تظهر في الأسرة القطرية في السنوات الأخيرة نتيجة لانتشار ثقافة العولمة؟

١- نعم ( ) (يسأل رقم ٣٢)

٢- لا ( )

٣٢- ما هي هذه السلوكيات الجديدة؟

١- الأنانية والفردية ( )

٢- القيم الإستهلاكية ( )

٣- التقليد الأعمى لكل ماهو غربي ( )

٤- الإبتعاد عن بعض القيم والمبادئ الإسلامية وإحلال مكانها القيم الغربية( )

٥- الحرية والإنحلال الأخلاقي ( )

٦- الوصولية والمادية ( )

٣٣- من وجهة نظرك، هل العلاقات بين أفراد الأسرة القطرية والأقارب الآن مازالت قوية كما كانت عليه من قبل؟ أم أنها تغيرت؟

١- مازالت العلاقات قوية ( ) (يسأل رقم ٣٤)

٢- العلاقات تغيرت الآن ( ) (يسأل رقم ٣٥ ، ٣٦)

٣٤- ماهي المظاهر السلوكية التي تدل على وجود هذه العلاقات التقليدية وقوتها؟

١- الحرص على صلة الرحم ( )

٢- الزيارات العائلية ( )

٣- مساعدة الأقارب وأفراد العائلة ( )

٤- التشجيع على زواج الأقارب ( )

٣٥- ماهي المظاهر السلوكية التي تدل على تغير هذه العلاقات الآن بعد انتشار أفكار العولمة؟

١- قلة الزيارات بين الأقارب ( )

٢- عدم التمسك بالحرص على صلة الرحم ( )

٣- الصراع بين الأقارب ( )

٤- التفكك الأسري ( )

٥- زيادة الفجوة بين الجيل الجديد والجيل القديم وعدم إحترام الأبناء للآباء ( )

رابعاً: تأثيرالاعلام والانترنت على السلوك الاجتماعي:

٣٦- ماهي القنوات الفضائية التي تفضل مشاهدتها؟

١- القنوات الفضائية العربية ( )

٢- القنوات الفضائية الأجنبية ( )

٣- القنوات الفضائية المحلية ( )

٤- القنوات المحلية الأرضية ( )

٣٧- ماهي البرامج التليفزيونية التي تفضل مشاهدتها؟

١- البرامج الدينية ( )

٢- البرامج الثقافية ( )

٣- البرامج الرياضية ( )

٤- البرامج السياسية ( )

٥- الأفلام والمسلسلات العربية ( )

٦- الأفلام والمسلسلات الأجنبية ( )

٧- الأغاني والفيديو كليب ( )

٨- الاعلانات ( )

٩- الأخبار ( )

٣٨- من وجهة نظرك، ماهي أكثر البرامج التي تقدمها الفضائيات (العربية والأجنبية) التي أسهمت في تغيير السلوك الاجتماعي للمواطن القطري؟

١- الأغاني والفيديو كليب ( )

٢- المسلسلات والأفلام ( )

٣- الاعلانات ( )

٣٩- ماهي أنماط السلوك الاجتماعي الجديدة التي ظهرت بسبب تأثير الفضائيات؟

١- الحرية والإنحطاط الأخلاقي ( )

٢- الإنطوائية والعزلة عن أفراد المجتمع ( )

٣- تقليد الشباب للغرب في الملبس والمأكل ( )

٤- متابعة لكل من الموسيقى والفن الغربي على حساب الفن العربي ( )

٥- إنتشار عمليات التجميل بين الرجال والنساء ( ) ٦-

إنتشار السلوك الإستهلاكي ( )

٧- الأنانية والفردية ( )

٤٠- ماهي القيم التي يكتسبها المواطن القطري الآن من خلال مشاهدته للفضائيات العربية والأجنبية؟

١- قيم الأنانية والفردية ( )

٢- القيم الاستهلاكية ( )

٣- القيم الدينية ( )

٤- قيم الولاء والانتماء ( )

٥- قيم العمل والانتاج ( )

٦- قيم الحرية ( )

٧- قيم المساواة ( )

٨- الوصولية والانتهازية ( )

٩- القيم المادية ( )

١٠- السلوك العدواني ( )

٤١- هل تستخدم الانترنت؟

١- نعم ( ) (يسأل رقم ٤٢)

٢- لا ( )

٤٢- ما هي مجالات استخدامك للانترنت؟

١- التسوق ( )

٢- متابعة اعلانات السلع والبضائع ( )

٣- انجاز بعض الأعمال والصفقات التجارية ( )

٤- التعرف على الأخبار والأحداث العالمية ( )

٥- الاطلاع على أحدث الدراسات والبحوث العلمية ( )

٦- استخدام البريد اللاكتروني ( )

٧- اقامة صداقات من خلال حجرات الدردشة ( )

٤٣- من وجهة نظرك، ماهي التأثيرات السلوكية السلبية لاستخدام الانترنت على المواطن القطري؟

١- العزلة الاجتماعية ( )

٢- تفسخ العلاقات الأسرية والاجتماعية ( )

٣- الانحرافات السلوكية والأخلاقية ( )

٤- الأمراض النفسية والعصبية ( )

٥- اضعاف القدرة على التفاعل الاجتماعي في الواقع ( )

٦- إدمان الانترنت يؤدي إلى الاكتئاب في بعض الأحيان ( )

٧- زيادة السلوك الاستهلاكي ( )

٨- الفردية وتقليل الاعتماد على الآخرين ( )

٩- السلوك العدواني ( )

خامساً: ضبط وترشيد السلوك الاستهلاكي:

٤٤- هل تعتقد أنه من الضروري أن يتجه المواطن القطري إلى ترشيد سلوكه الاستهلاكي؟

١- ضروري ( ) (يسأل رقم ٤٥)
٢- غير ضروري ( ) (يسأل رقم ٤٦)
٣- لاأعرف ( )

٤٥- لماذا ضروري؟

١- لضمان الإستقرار المادي في ظل إرتفاع الأسعار ( )
٢- لأن الإسراف حرام ( )
٣- لأن الإعتدال هو السلوك المتحضر والذي يحث عليه الإسلام ( )
٤- لأن النفط مورد ناضب ( )
٥- لضمان مستقبل مادي أفضل ( )

٤٦- لماذا غير ضروري؟

١- لأن الإستهلاك أصبح ضرورة من ضرورات العصر ( )
٢- الإستهلاك متعة من متع الحياة ( )
٣- لا يوجد إستهلاك غير رشيد ( )
٤- صعوبة الترشيد في ظل عصر القنوات الفضائية والدعاية ( )

٤٧- ماهي أهم المجالات التي يجب أن يرشد فيها المواطن القطري والأسرة القطرية بعامة استهلاكهم؟

١- التقليل من عدد السيارات ( )
٢- تقليل عدد الخدم والمربيات ( )
٣- تقليل الانفاق على المسكن والأثاث المنزلي ( )
٤- التقليل من الانفاق على الملابس ( )
٥- التقليل من الانفاق على العطور وأدوات الزينة ( )
٦- التقليل من الانفاق على الهواتف المتحركة ( )

٧- ترشيد استخدام الأجهزة المنزلية ( )

٤٨- ما هو الدور الذي يمكن أن تقوم به المؤسسات التالية في مجال ترشيد السلوك الاستهلاكي للمواطن القطري؟

١- الأسرة:

....
....
....

٢- المؤسسات التعليمية:

....
....
....

٣- المؤسسات الدينية:

....
....
....
....

٤- وسائل الاعلام المختلفة:

....
....
....

٥- المؤسسات الأهلية(مؤسسات المجتمع المدني)

....
....
....

٦- الدولة:

....
....
....

In the Name of Allah the Most Merciful

The Effect of Globalization in the Social Attitude of the Gulf Citizen

Field Study on the Qatari Society

The modern world is witnessing a rapid transformation in all levels and fields: economic, political, social, and cultural resulted from the enormous development in informatics filed which reflects the development in the communication systems from one side and the technical and materialistic development from another side. As a result of this development and the synchronism of the cultural and social patterns and values in a way that is never occurred in the human societies before, the identification of time and place has been distorted.

Some people assure that the communication technology and the rapid information revolution is representing the new mediators and techniques exceeding time and place, and private life globalization. It also, breaks the individual privacy because it forms attitude, interests, and expectations. Globalization supporters confirming that certain operations are being conducted to achieve maximum level of coexistence, affinity, and place and time superimposing on modern societies level in spite of their different patterns and level development.

There is no doubt that the Arabian societies in general and the Gulf ones in particular including the Qatari society are not isolated from these swift transformations witnessed by the modern world. Its social, economic, political, and cultural structure have been modified tremendously during the last few years, in addition to the environmental and constructional represented in the increase of civilized growth in general.

As the Gulf societies are part of the international society, any changes occur on the international society will be reflected directly or indirectly on these societies. On the other hand, any changes that might occur on the Gulf societies reflect reactions from the international society. By looking at the Gulf societies, we will see that they have common characteristics related to their resources and fortunes from one side and their strategic location from the other side, which made these societies invaded by the strong capitals throughout the past historical stage. They used varied ways to rob these societies and abuse them starting from the direct military control, forming their economic and political and cultural status, ending with the total control on these societies over the last few years represented in the globalization and its varied consequences.

These unbalanced relationships between the international capitalistic powers and the Gulf societies lead to more abuse and control on their materialistic and economic resources and caused a lot of changes in their economic, social, political, and cultural structures, but these changes were not radical. On the economic level we can say: the traditional production tools and techniques were brought up to date despite of the capitalistic mastering in these societies that still affected by the tribal traditions and values, not only in the economic and social fields, but also in the cultural field. All this affected the patterns and directions of the social attitude of the Gulf citizen.

If there were a number of the external and internal elements caused the change of the Gulf societies during the past decades, no doubt the oil discovery and the raise in its prices in the international markets especially during the seventies shared effectively in the Gulf societies' transformation from traditional tribal societies to modern ones. The oil investments helped these countries to adopt development policies in all areas, especially in its infrastructure, which created big working opportunities that caused them to depend on the Arabic, Asian, and European workforce in the beginning. No doubt that the flow of the external workforce during the past three decades has its advantages, as it increased the production percentages and the national income for the Gulf countries in general, but at the same time it produced some negative areas. Since these societies were opened widely to the international society, some new attitudes patterns appeared as a result of the creation of a mixed human race that varies in language, culture, and religion.

The Gulf societies in general and the Qatari society in particular has witnessed a lot of changes in the economic, social, political and ecological areas during the past few years because of the international, regional, and local change. But the changes in the values system seem to be more visible than what was known in the pre transformation stage.

The changes that are taking place in the social and cultural values are clearly reflected on the awareness cultural and social level for individuals, which affect and guide their social behavior.

Lots of researchers are interested in studying the development occurred in the Gulf societies during the past few years. They are also interested in explaining these changes in the light of other varied external and internal factors such as: oil discovery, opening to other regional and international cultures, external workforce, increased cities buildings, developed communication, and finally globalization. Despite all these research interests, there is clear shortage in specialized sociology studies in the social behavior area for the Gulf citizen. Here the importance of this **theory study** appears as it is considered to be a practical attempt to reveal the social behavior changes for the Gulf citizen. As for the **implementation importance** for this study, it is represented in understanding the social reality of the Qatari society including its social, economic, cultural areas. Also, it helps in revealing the patterns of the varied social behaviors "traditional and modern" through conducting a field study on a random sample from the varied classes of the Qatari citizens in Doha city. These varied patterns of behaviors will be illustrated and studied, then be put in a future prospective for the social, economic, cultural status in Qatar in the upcoming years.

First: Study Targets and Questions:

The main target of this study is to identify the effects of the globalization in the social behavior of the Gulf citizen in general and the Qatari one in particular. Therefore, we can illustrate a number of depending targets the study aims to achieve:

1. Identify the different circumstances that helped in globalization appearance in the society and its development stages.
2. Identify the social, economic, and cultural traditional description of the Gulf societies.
3. Reveal the effects that occurred and still occurring in the Gulf infrastructure because of globalization.
4. Identify the nature of the social, economic, political, and cultural structure for the Qatari society before globalization appearance.

5. Identify the effect of globalization on the Qatari society in general and the social behavior in particular for the citizens.
6. Reveal the change indications in the social behavior for the Qatari citizen.

From this point the study is concerned with answering the following **questions:**

1. What are the circumstances and factors that lead to globalization appearance and its development?
2. What are the varied dimensions for globalization, and to which extend they effect in each other?
3. What are the social, economic, and cultural specifications for the Gulf societies?
4. What are the effects that globalization caused in the structure of the Gulf societies? And what are its indicators?
5. What is the nature of the social, economic, and cultural situations in the Qatari society before globalization?
6. What effects globalization caused in the Qatari society in general, and in the social behavior for the citizens in particular?
7. What is behavior change indicators showed on the Qatari citizens?

Second: Study Curriculum Strategy:

The study curriculum strategy includes the following points:

1. Curriculum:

Mainly this study is concerned with analyzing the current situation for the Qatari society in general and the varied effects appeared and still appearing as a result of globalization in the society structure in all areas. Therefore the qualitative curriculum is considered a suitable curriculum for study through depending two methods in analyzing data gathered from the field: quantitative method, and descriptive method.

2. Data Resources:

The study counted on a number of resources to gather data: studies, previous researches that were related to globalization and analyzing its dimensions and varied effects, in addition to field studies outcomes.

3. Fields of Study:

a. Location Field: considering that Doha city is the capital of Qatar, it was selected to be the location field to accomplish this field study. Also, Doha is the most open Qatari cities to the outer world on the regional and international levels and considered to be one of the most cities affected by globalization.

b. Human Field (Sample): a varied sample (male, and female) from Doha city citizens **has been selected** to deliberately represent the society and its wide-ranging economic, social, cultural, and ecological categories, to identify globalization effects in the behavior social patterns for them. The total number of the study sample has reached (174).

4. Study Tools:

Because of the varied educational, cultural, and social specifications of the sample participants, we will use more than one tool to gather data:

a. Simple Observation, throughout observing the changes that has been occurred on the social attitude for the Qatari citizen because of globalization.

b. Questionnaire, that will be distributed to the educated members of the sample and includes and number of major and fractional points to achieve the study goals. It also, can be used in the form of an interview to best suite the nature of the selected sample if they were not educated.

This study includes a group of chapters excluding the introduction and end:

Chapter one: called "The Theory Frame": it has the concept, previous studies. The researcher has discussed the concept of the study, which was represented in globalization, and social attitude concepts. It also has samples of previous international, regional, and local studies. A presentation has also been added to briefly tackle the theory introductions about globalization in a way that suite the Qatari society.

Chapter two: called "Globalization: Historical Glimpse": the researcher discussed the historical fundamentals of globalization and its varied dimension: economic, political, cultural, and informative aspects. Also, this chapter discussed its positive and negative and social reflections of globalization.

Chapter three: discussed globalization and the reality of the Gulf societies concentrating on the Qatari society. It included a number of points such as:

the Gulf society from a historical constructive prospective, oil manifestation in the Gulf countries and the emerging transformations, current reality in the Gulf countries in the light of globalization.

Chapter four: called "Globalization Effect in the Social Behavior – Field Study": it included a group of elements and points as follows: social, economic, cultural specifications for the sample, the effect of globalization on the family affairs, change and stability indicators, change indicators in values and behavior, the effect of media and internet on the social behavior for the Qatari citizen, globalization effect on the Qatari citizen, means of guiding the consumerism attitude for the Qatari citizen, and finally the general results of the study.

The following are some results have been released from the field study:

1. The analysis revealed that marriage multiplicity has been reduced clearly during the recent years. This is because of a number of interactive local and international indicators such as: oil discovery, the increase in civilizations, opening to the outer world, developing education, receiving the external workforce form varied societies and cultures.

2. The increase in the consuming percentage is considered to be one of the major problems the society is suffering from at the time being. This is because of the globalization influence and the attempts to copy the European societies.

3. The sample majority knew about globalization from the following resources in a raw: media, reading, friends, and finally internet.

4. The most important influences caused by globalization are: unleashing freedom among between the world's countries, weakening the nation strength, mastering the principal of "survival is for the strongest", and finally democracy spreading. The statistical analysis did not show statistical differences among the sample members according to their educational levels, marital status, and their vision about the globalization effects which assure that there is no relation between these indicators. Statistical indicators were appeared in the relation between the occupation and the sample's vision about the

globalization effect, especially the principal of "survival is for the strongest".

5. The majority of the sample assured that the country's role has clearly retreated in the light of the globalization's control. Following are the reasons as per the sample according to importance: the country presented some relinquishments, following some abandoned previous policies; the country's role has reduced in economy, and finally following the advanced countries.

6. The most important influences for globalization in the individual behavior patterns are: mastering the western values instead of the local ones, shrinking the individual's Islamic and Arabic attitude, conflict between the western globalization values and the Islamic ones, imposing the American hegemony, copying the western values, and finally the appearance of the multinational companies instead of the industrial local ones. There were differences showed in the statistical indicators within the sample as per their occupations (conflict between the western globalization values and the Islamic ones) which assure the availability of a relationship between the sample's occupations and their point of view in this indication and its influence.

7. One of the main globalization dangers is losing the Islamic and Arabic identity, the conflict between cultures, reducing the culture in the society, and finally the deterioration in artistic and musical attitude.

8. Some of the negative patterns appeared in the society parallel to globalization which mean that the western culture is taking over in general and the American one in particular. This is clear in: (blind copying for any thing that is western, consuming values and attitude, freedom and the moral dissolution, replacing the Islamic values with the western ones. The analysis did not disclose any statistical indicator deference: gender, educational level, occupation, marital status, income, and the samples point of view in the new behavior patterns that appeared it the society.

9. The most broadcasted program through the satellites and influencing the citizens' behavior are: (songs, video clips, series, movies, and

finally commercials). The analysis did not disclose any statistical indicator deference: gender, educational level, occupation, marital status, income, and the samples point of view in the most affecting program in changing the citizen behavior.

10. The study revealed a number of positive and negative social values the Qatari citizen gained from watching the satellites programs. Some of these values are: consuming values, selfishness and individuality, materialistic values, aggression, self-seeking, equality, freedom, work and production, religious values, and finally loyalty and belonging values.

11. Despite the varied types of the samples used and the differences in their education level, marital status, occupation, and their financial status, the majority of the samples are aware of the danger of consuming force. Therefore, the Qatari citizen need to control his consuming attitude because of the following factors: assuring the financial stability in the light of price increase, over spending is a sin, to guarantee a better financial future, oil is not a lasting resource, and finally moderation is a civilized attitude and encouraged by Islam.

12. Despite the varied types of the samples used and the differences among them, the study revealed that facing the consuming power in the Qatari society which has increasing during the past few years, requires cooperation between government and non government organizations (civil society institutions) in all levels. In order to achieve this national goal, a general short and long term strategies that provide guidance and practical methods need to be created and implemented.